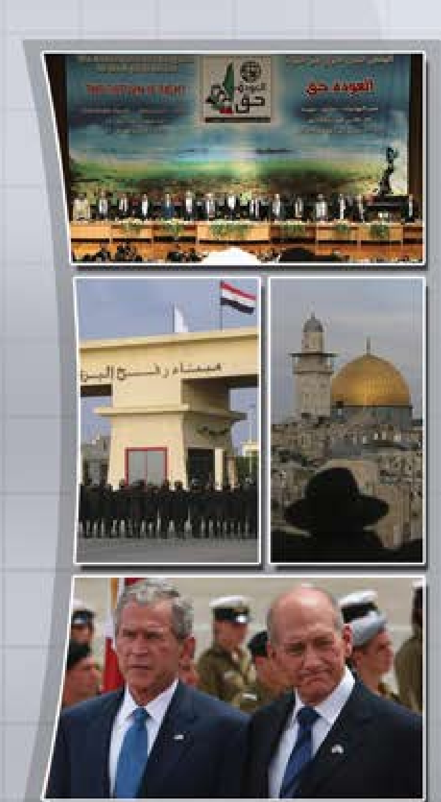
التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2008









تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2008



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

The Palestinian Strategic Report 2008

Editor:
Dr. Mohsen Moh’d Saleh

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
2009م – 1430هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-76-8 (النسخة الورقية)
ISBN 978-9953-500-75-1 (النسخة المجلدة)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: + 961 1 80 36 44
تلفاكس: + 961 1 80 36 43
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

تصميم وإخراج
مروة غلاييني

تصميم الغلاف
الحارث عدلوني

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة 2008

تحرير

د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ.د. أنيس صايغ

أ. أحمد خليفة

أ. منير شفيق

المشاركون

أ. د. أحمد سعيد نوفل

أ. خليل محمد التفكجي

د. طلال عتريسي

أ. عبد الحميد الكيالي

أ. د. عبد الله الأحسن

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار

د. عماد جاد

د. محسن محمد صالح

د. محمد نور الدين

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال عميش

غنى جمال الدين

مريم الجمّال

وائل سعد

مراجعة لغوية

ليلى صباغ



فهرس المحتويات

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

الفصل السادس: الأرض والمقدسات

الفصل السابع: المؤشرات السكانية الفلسطينية

الفصل الثامن: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

فهرس الجداول

المشاركون في كتابة التقرير

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي: البوصلة المفقودة والشرعيات المنقوصة

د. محسن محمد صالح:

أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والمشرف العام على إصدار التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعمّان سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدرت له عدة كتب أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين 1917-1948، والطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة في فلسطين 1917-1939، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها، والحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية. قام بتحرير 15 كتاباً، أبرزها: قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، ومنظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء، والوثائق الفلسطينية، وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، American Foreign Policy & The Muslim World. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

أ. عبد الحميد الكيالي:

حاصل على شهادة الماجستير من معهد البحوث والدراسات حول العالم العربي والإسلامي في جامعة بروفنس الفرنسية، ويحضر لنيل شهادة الدكتوراه من المعهد نفسه. وحاصل أيضاً على شهادة ماجستير في الدراسات اليهودية من الجامعة الأردنية. باحث متخصص في الدراسات اليهودية والإسرائيلية. عمل مديراً لوحدة الدراسات الإسرائيلية في مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان، ويعمل حالياً في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. نشر العديد من الأبحاث والمقالات العلمية في عدد من المجلات والدوريات المحكمة، كما حرر عدداً من الأعمال الأكاديمية في مجال اختصاصه.

د. عماد جاد:

حاصل على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة سنة 1998، رئيس تحرير "مختارات إسرائيلية"، وهي مجلة دورية شهرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ورئيس برنامج الدراسات الإسرائيلية في المركز نفسه. يكتب الجزء المخصص لـ"إسرائيل" والقضية الفلسطينية في التقرير الإستراتيجي العربي. محرر لمجموعة كتب عن الانتخابات الإسرائيلية، وانتفاضة الأقصى. من مؤلفاته: فلسطين: الأرض والشعب من النكسة إلى أوسلو، وحلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، والتدخل الدولي بين الإنساني والسياسي.

الفصل الثالث: القضية الفلسطينية والعالم العربي

أ.د. أحمد سعيد نوفل:

يعمل حالياً أستاذاً في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن. حاصل على دكتوراه في السياسة الدولية من جامعة السوربون الفرنسية، وعلى دكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة. سبق له التدريس في المعهد الدبلوماسي الأردني، وجامعة رينيه ديكارت بباريس، وجامعة فرساي بفرنسا، وجامعة تورنتو بكندا، وجامعة الكويت. كتب وشارك في كتابة العديد من الكتب، كما نُشرت له الكثير من الدراسات، مثل: مشاكل تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية، والوطن العربي والتحديات المعاصرة، ومصر والحل السياسي وآثاره، وتأثير خريطة الطريق والجدار الفاصل على التسوية السياسية، ومستقبل قضية القدس من المنظور الإسرائيلي، ونمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، واتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي.

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

* تركيا

د. محمد نور الدين:

أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، لبناني الجنسية، باحث متخصص في الشؤون التركية. نُشرت له عدة دراسات وكتب وخصوصاً حول تركيا، ومنها: تركيا في الزمن المتحول، وقبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، وتركيا الجمهورية الحائرة، وحجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا، وتركيا: الصيغة والدور.

* إيران

د. طلال عتريسي:

أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية، لبناني الجنسية، حاصل على الدكتوراه في الاجتماع من جامعة السوربون بباريس، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت سابقاً، من المطلعين والمتخصصين في الشأن الإيراني. صدرت له الكثير من الكتب والدراسات والمقالات. ومن كتبه: البعثات اليسوعية ومهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان، والحركات الإسلامية في مواجهة التسوية (مع آخرين)، دولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، والجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية.

* منظمة المؤتمر الإسلامي

أ.د. عبد الله الأحسن:

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، بنجلاديشي / باكستاني، حاصل على الدكتوراه من جامعة ميتشيجان في الولايات المتحدة سنة 1985، وكانت حول منظمة المؤتمر الإسلامي. نشرت له الكثير من المقالات والدراسات، تركزت حول منظمة المؤتمر الإسلامي، ولديه اهتمامات أيضاً بالشؤون الباكستانية.

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ.د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما يعمل مستشاراً لشؤون البحوث والدراسات في المجلس الأعلى للإعلام في الأردن. نشر 15 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وتحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978-2010. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 50 بحثاً في المجلات العلمية المحكّمة.

الفصل السادس: الأرض والمقدسات

أ. خليل محمد التفكجي:

حاصل على شهادة الماجستير في نظم المعلومات الجغرافية بجامعة أريزونا الأمريكية سنة 1998؛ خبير في شؤون القدس وشؤون الاستيطان الإسرائيلي، مدير دائرة الخرائط التابعة لبيت الشرق بالقدس، وعضو اللجنة الرئاسية لشؤون القدس؛ وهو عضو سابق في اللجنة الوزارية لشؤون القدس، واللجنة المركزية للتنظيم والبناء في محافظة القدس؛ كما كان عضواً سابقاً في الوفد الفلسطيني لمفاوضات المرحلة النهائية حول القدس والمستوطنات والحدود. صدر له كتاب المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية، وبلدية القدس 1850-2000 دراسة في البنية التحتية، كما أنجز خريطة فلسطين كما كانت سنة 1945، وخريطة المستعمرات الإسرائيلية بالضفة الغربية؛ ونشر عدداً كبيراً من المقالات في الصحف والمجلات.

الفصل السابع: المؤشرات السكانية الفلسطينية

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار:

قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتعدادات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله بفلسطين، وهو يعمل في هذا الجهاز منذ سنة 1995. عمل مديراً فنياً ونائباً للمدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة 1997. حاصل على شهادتي ماجستير، إحداها في الدراسات السكانية والأخرى في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. عمل سابقاً محاضراً متفرغاً في كلية الأندلس بعمّان، ومحاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت. شارك في إعداد العديد من المواد التعليمية والتدريبية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

الفصل الثامن: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

فريق التحرير في مركز الزيتونة.

مقدمة التقرير

هذا هو التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي الرابع، الذي يغطي سنة 2008، وهو كعادته يرصد المسار الرئيسي للأحداث، ويجمع بين المعلومات الدقيقة المحدّثة حتى نهاية السنة، وبين التحليل والرؤية العامة، ومحاولة استشراف مسار الأحداث.

ونحن نحمد الله سبحانه على النجاح الواسع والاهتمام الكبير الذي يلقاه التقرير خصوصاً في الأوساط العلمية، وبين المهتمين والمعنيين بالشأن الفلسطيني، بحيث أصبح مرجعاً مهماً في المعاهد والجامعات ومراكز البحث ولدى طلبة الدراسات العليا والكتّاب والمتخصصين. وقد عمدنا، تعميماً للفائدة وإيصالاً للتقرير لمن يصعب عليه تحصيله، وخصوصاً أهلنا في داخل فلسطين، إلى إنزال نسخة مجانية منه على موقعنا في شبكة الإنترنت، آملين أن يسهم في سدِّ ثغرة مهمة في الدراسات الفلسطينية، وتلبية الحاجة إلى دراسات أكاديمية جادة ومحدثة في هذا المجال.

بدأت سنة 2008 بداية ساخنة، وانتهت نهاية ملتهبة في قطاع غزة، بسبب اشتداد الحصار وتصاعد العدوان الإسرائيلي. واستمر الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، وبين مساري التسوية والمقاومة. ولم تنجح محاولات ترتيب البيت الفلسطيني، ولا بيت حركة فتح نفسها. ومثّلت "الشرعيات" نماذج منقوصة، بالنسبة إلى بعضها بعضاً، وبالنسبة إلى العالم الخارجي. ولعل الأداء البطولي للمقاومة في صدّ العدوان عن قطاع غزة أواخر سنة 2008 دفع باتجاه مزيد من الجدية في السعي لحلحلة المشاكل، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وإنهاء الانقسام. غير أن مثل هذه المساعي ستظلّ عرضة للاحباطات والانتكاسات ما لم تُتَّخذ إجراءات بناء ثقة حقيقية على الأرض، وما لم يتمّ تجاوز الضغوط الخارجية، وتقديم الاعتبارات والأولويات الوطنية على غيرها.

لقد لاحظنا بمرارة، من خلال دراستنا لسنة 2008، استمرار معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وفي المهاجر. كما لاحظنا كيف تستغلّ "إسرائيل" الظروف المحلية والإقليمية والدولية لتكريس احتلالها، وللإيغال في تهويد الأرض والإنسان والمقدسات، وكيف تحاول استثمار الانقسام الفلسطيني لتحقيق المزيد من المكاسب السياسية، ولتشويه صورة العمل الوطني الفلسطيني. غير أننا لاحظنا في الوقت نفسه، قدرة الإنسان الفلسطيني على الصمود، ونجاحه بإمكانات محدودة في صدّ العدوان الإسرائيلي على القطاع وإفشال أهدافه، وإجباره على الانسحاب، كما لاحظنا مزيداً من العمل والفعاليات الشعبية لنصرة قضية فلسطين في كل مكان في العالم.

شارك في كتابة التقرير الاستراتيجي لسنة 2008 عشرة من الأساتذة والخبراء المتخصصين. ويناقش التقرير في ثمانية فصول الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. كما يناقش التطورات المتعلقة بالأرض والمقدسات، وبالمؤشرات السكانية والاقتصادية.

ولا بدّ من التنويه بجهود أساتذتنا الكبار مستشاري التقرير، وتحديداً الأستاذ الدكتور أنيس صايغ والأستاذ منير شفيق. كما يرحب مركز الزيتونة بانضمام الأستاذ العزيز أحمد خليفة إلى مستشاري التقرير، والشكر موصولٌ للزميلين الدكتور بشير نافع ووليد محمد علي على ملاحظاتهما واقتراحاتهما. ولا شك، فإن الزملاء والزميلات مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف والمعلومات بمركز الزيتونة قد قاموا بجهد متميّز في إخراج هذا التقرير بالشكل اللائق. وهكذا، فإنّ التقرير هو حصيلة جهد جماعي متكامل لهذه النخبة المباركة من المتخصصين والعاملين.

لقد خسر التقرير الاستراتيجي لسنة 2008 فقيداً كبيراً وعلماً لامعاً في الدراسات الإسرائيلية هو الأستاذ الدكتور عبد الوهاب المسيري، الذي كان مستشاراً للتقرير طوال السنوات الثلاثة السابقة، فرحم الله الفقيد وأجزل مثوبته.

وفي النهاية نشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجَّع على استمراره، وكل من أفادنا بالملاحظات والاقتراحات. وبلا شك، فإنَّ الصدر مفتوحٌ دائماً لكل نصح أو توجيه أو نقد بنّاء.

والله الموفق،

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي:
البوصلة المفقودة والشرعيات المنقوصة

الوضع الفلسطيني الداخلي:
البوصلة المفقودة والشرعيات المنقوصة

مقدمة

اتسم الوضع الفلسطيني الداخلي في سنة 2008 باستمرار "شقاء الأشقاء"، وبتكريس الانقسام بين فتح وحماس وبين حكومتي رام الله وغزة، ولم تنجح محاولات ترتيب البيت الفلسطيني، ولا بيت حركة فتح نفسها.

"الشرعيات" الفلسطينية مثلت نماذج شرعية منقوصة، بالنسبة إلى بعضها بعضاً وبالنسبة إلى العالم الخارجي، سواء أكانت شرعية حكومة الطوارئ في رام الله، أم شرعية حكومة إسماعيل هنية المقالة في غزة. أما منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) فإن مؤسساتها التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي ومجلسها الوطني تعاني من انتهاء مددها القانونية منذ نحو عشر سنوات، ومن أنها لم تعد تعكس حقيقة الواقع الفلسطيني، ولا القوى الفلسطنية الموجودة على الأرض.

حالة "التيه" و"ضياع البوصلة" التي عانى منها الوضع الداخلي الفلسطيني طوال سنة 2008 ألقت بظلالها على الحوار بين فتح وحماس. ولم يحدث اختراق في مسار التسوية، كما لم يحدث اختراق في مسار المقاومة. غير أن حالة "التيه" لم تكن بالضرورة فقداناً للرؤية، كما أن أزمة المشروع الوطني لم تكن بالضرورة مجرد صراع على السلطة. إذ إن الأمر يتعدى ذلك إلى عملية تدافع لم تُحسم بعد بين نهجين مختلفين في طريقة تناول المشروع الوطني، وتحقيق الأهداف الوطنية في التحرير والاستقلال؛ كما لم يتمكن النهجان حتى الآن من التوافق على قضايا جوهرية مرتبطة بمساري التسوية والمقاومة، وبالاعتراف بـ"إسرائيل" و"حقها" في الأرض المحتلة سنة 1948. هذا فضلاً عن أنه لم يتمكن الطرفان حتى الآن من تحقيق بناء ثقة متبادل يمكّن من استيعاب الجميع بشكل عادل وفاعل في منظمة التحرير، وفي مؤسسات العمل الوطني الفلسطيني. ولذلك، تواصلت أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، بينما كان شعب فلسطين يدفع فواتير الاحتلال والحصار ومصادرة الأراضي وتهويد المقدسات وتوسيع المستوطنات. غير أن الصمود البطولي للشعب وللمقاومة في الحرب على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، والتفاعل الكبير معها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً ودولياً، وإفشال الأهداف الإسرائيلية؛ أعطى دفعة أمل لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وفق أجندة وطنية فلسطينية.

أولاً: حكومة تسيير الأعمال في رام الله

تابعت حكومة تسيير الأعمال برئاسة سلام فياض عملها في إدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بدعم من الرئيس عباس، وبغطاء ضمني (وربما على مضض) من حركة فتح، مستفيدة من الاعتراف العربي والدولي بها. وتناغمت حكومة فياض مع اتفاقات أوسلو، وتساوقت مع خريطة الطريق، وأعادت التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، وفتحت للجنرال الأمريكي كيث دايتون Keith Dayton المجال لما يسمى "تطوير" و"بناء" أجهزتها الأمنية، بما يتوافق واستحقاقات خريطة الطريق ومتطلبات الدور الأمني لإدارة الحكم الذاتي.

ورأت حكومة فياض في ذلك سياسة واقعية تقتضيها طبيعة المرحلة، وضعف الوضع الفلسطيني والعربي والإسلامي، وعدم قدرة خط المقاومة عملياً، في الظروف الراهنة، من تحقيق الأهداف الوطنية، مع الإشارة إلى أن صمود المقاومة في وجه العدوان الإسرائيلي على غزة، وإفشاله، هزّ كثيراً من هذه القناعات. ولذلك، فإن حكومة فياض سعت للإيفاء بالتزاماتها وفق خريطة الطريق وشروط الرباعية الدولية لدفع الطرف الإسرائيلي للإيفاء بالتزاماته، وتحصيل الحقوق الفلسطينية أو جزء منها من خلال مسار المفاوضات. وركزت توجهات حكومة فياض على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للفلسطينيين، باعتبار أن التنمية الاقتصادية التي تعتمدها "ذات فلسفة ومنطلق سياسي مقاوم، يقوم على أساس تثبيت المواطن على أرضه"[1].

غير أن تلك "الفلسفة" التي "كفَّت" يد الفلسطينيين، لم تحصل على أدنى تعهد من الإسرائيليين بكفّ أيديهم عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد والاعتقالات والاغتيالات. وانشغلت حكومة فياض وأجهزتها الأمنية بملاحقة عناصر حماس والمقاومة، وبتجريدها من السلاح، وباجتثاث البنية التحتية لها، بما في ذلك إغلاق جمعياتها ومؤسساتها الخيرية. إن حكومة فياض بحسب النظام الديموقراطي الفلسطيني، تدين بشرعية تكليفها إلى الرئاسة الفلسطينية، غير أنها لم تحصل على شرعية اعتمادها واستمرارها من المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تقوده حماس. وكان من المثير للاستغراب أن تقوم هذه الحكومة التي يفترض أن تمثل إرادة الشعب، بمحاربة الجهة التي تعبر عن إرادة غالبيته والمخولة بتمثيله![2].

وهكذا، فإنه من الناحية العملية ظلّ المحدد الأساس والفاعل الأكبر في بقاء حكومة فياض واستمرارها، هو حرمان المجلس التشريعي من أداء مهامه، وتعطيله وبقاء غالبية أعضائه من أبناء الضفة الغربية (وتحديداً من كتلة الإصلاح والتغيير المدعومة من حماس) في السجون الإسرائيلية. وبعبارة أخرى فإن المحدِّد الإسرائيلي – الأمريكي كان عاملاً فاعلاً في صناعة القرار الفلسطيني، من خلال فرض مسارات معينة تخدم طرفاً دون آخر.

قام الرئيس عباس وحكومة فياض بإعادة صياغة القوانين الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مستفيدين من تغييب السلطة التشريعية المعارضةُ لإجراءاتهم. وخلال الفترة من حزيران/ يونيو 2007 وحتى حزيران/ يونيو 2008، أصدر عباس وحكومة رام الله 406 مراسيم غطت تقريباً كل جوانب الحياة والنظام السياسي والقانوني[3]. وقد فتح هذا المجال لاتهام الرئاسة وحكومة تسيير الأعمال برئاسة فياض بأنهم في الوقت الذي يتهمون فيه حماس بالانقلاب في غزة والخروج على الشرعية، فإنهم أنفسهم ينقلبون على الشرعية التشريعية، ويقومون بالتعاون مع الاحتلال بمحاربة ممثليها واجتثاثهم.

حكومة فياض تناغمت مع الرئيس عباس في شكل التعامل مع قطاع غزة وحكومة إسماعيل هنية المقالة فيها. وقال فياض إن إعادة سيطرة السلطة في رام الله على قطاع غزة هو "هدف رئيسي للسياسة، ونسعى إليه بشدة على الدوام". ولذلك دعا فياض إلى نشر قوات أمن عربية بصورة مؤقتة في قطاع غزة من أجل المساعدة على توحيده مع الضفة[4]. وكان هذا يعني توريط البلاد العربية بشكل مباشر في الشأن الداخلي الفلسطيني، ولمصلحة طرف ضدّ آخر، وبعملية غير مضمونة النتائج، خصوصاً مع رفض حماس لهكذا تدخل، وبعد فشل إجراءات السلطة في رام الله وفشل كافة وسائل العدوان والحصار الإسرائيلي. وكان رأي حماس أنه إذا كان ثمة حاجة لتدخل عربي فليذهب إلى الضفة حيث الاحتلال الإسرائيلي المباشر، وحيث إن حاجة الفلسطينيين الحقيقية هي لحمايتهم من العدوان الإسرائيلي، وليس من رجال المقاومة.

أثارت فكرة إعلان قطاع غزة "إقليماً متمرداً" لغطاً كبيراً في الساحة الفلسطينية. وكشف عزام الأحمد، رئيس كتلة حركة فتح البرلمانية، في 2008/7/28 أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تدرس بجدية منذ بضعة أسابيع، اقتراحاً يقضي باعتبار قطاع غزة إقليماً متمرداً يخضع لسيطرة "عصابة عسكرية نفذت عصياناً مسلحاً". وتابع القول "إن من حق الحكومات الشرعية عندما يكون هناك عصيان مسلح في أحد أقاليمها أن تستخدم القوة المسلحة لإنهاء العصيان، وطلب المساعدة ممن تشاء"، إلا أنه استدرك قائلاً "إننا سنكون حريصين على عدم الانجرار إلى استخدام السلاح لإنهاء حالة التمرد"[5]. غير أن أحمد عبد الرحمن، الناطق باسم حركة فتح ومستشار عباس الإعلامي، نفى بشدة وجود أي توجه لدى الرئيس أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لإعلان قطاع غزة إقليماً متمرداً، وأكد أنهما ما زالا يعتمدان الحوار سبيلاً وحيداً لإنهاء الانقسام وحل الأزمة[6]. ومع ذلك فإن أبا مازن وفق ما نقلت عنه جريدة معاريف Maariv الإسرائيلية في 2008/12/17، أكد أن قطاع غزة هو "إقليم متمرد" سيطرت عليه حماس بالقوة[7].

وقد دعت حكومة فياض لتكثيف الجهود لإنجاح الحوار الوطني وتشكيل حكومة انتقالية تمهيداً لانتخابات رئاسية وتشريعية[8]. وقد استعدت حكومة فياض لإدارة معابر قطاع غزة بما يكفل رفع الحصار، ولكنها رفضت وجود إدارة مشتركة مع حكومة هنية؛ وهو ما كانت حكومة هنية قد وافقت عليه[9].

ثانياً: الحكومة المقالة في غزة

بدأت السنة بداية ساخنة مع حكومة هنية وحماس وانتهت نهاية ملتهبة. فتداخلت في مطلعها الاشتباكات مع أنصار فتح، مع تصاعد الحصار الإسرائيلي الخانق في القطاع، مما دفع إلى اختراق الحدود مع مصر، وانسياب مئات الآلاف من أبناء القطاع عبر الحدود لشراء احتياجاتهم الضرورية، وعودتهم خلال أيام قليلة. وانتهت السنة بالعدوان الإسرائيلي الواسع على قطاع غزة. وبين بداية السنة ونهايتها وجدت حكومة هنية نفسها تسبح عكس التيار في بيئة عربية منقسمة على نفسها، وبيئة دولية معادية أو مخاصمة أو لا مبالية.

كان نجاح حكومة هنية يتمثل في قدرتها على البقاء في ظروف تكاد تكون مستحيلة. لكن القدرة على البقاء دفعت فاتورتها حصاراً خانقاً لأكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني، ودماراً في البنية التحتية، وانشغالاً بتوفير الوقود ولقمة الخبز وحبة الدواء. غير أنها لم تكن تملك خيارات كثيرة، فقد كان سقوطها يعني لها العودة للفلتان الأمني، واجتثاث حماس وبرنامج المقاومة من القطاع، وكسر إرادة الشعب الفلسطيني في التغيير، وعودة برامج أوسلو وخريطة الطريق وأنابوليس بكل سلبياتها ومفاسدها واستحقاقاتها. الذين كانوا يطالبون حكومة هنية "بالنزول عن الشجرة" لم يوفروا لها سلّماً مناسباً، لأنهم كانوا يرغبون في أن تقع على رأسها أو تأتي وهي صاغرة، والشروط التي كانت توضع لإنشاء حكومة فلسطينية جديدة لم يكن يترافق معها إجراءات بناء ثقة، ولا ضمانات شراكة حقيقية في إدارة البيت الفلسطيني وصناعة قراره.

عاشت حكومة هنية طوال سنة 2008 بين خيارين هما؛ إما الموت البطيء المتمثل بالحصار وإفشال التجربة وتشويهها، وإما خيار السقوط والتهميش والاجتثاث المتمثل بالعودة لخيارات أوسلو وخريطة الطريق وأنابوليس. وبين الاستعداد العسكري لمواجهة العدوان الإسرائيلي المتوقع، وبين ثقل المسؤولية إزاء حياة الناس وتوفير حياة كريمة لهم، سلكت حكومة هنية وقيادة حماس دهاليز سنة 2008. ولم تكن حكومة هنية وحماس ترى في تنازلها عن إدارة القطاع مجرد عملية سياسية اعتيادية، فقد ارتأت في الحصار الاقتصادي والسياسي وسيلة لكسر الإرادة والتركيع، وفرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الشعب الفلسطيني.

تمكنت حكومة هنية من إحكام سيطرتها على القطاع طوال سنة 2008، وفشلت الاجتياحات والحصار والفلتان الأمني في إسقاطها. وحافظت على شعبية لا بأس بها بين أبناء القطاع في وجه معارضة قوية، خصوصاً من حركة فتح التي أعادت ترتيب صفوفها. ومثلت الأنفاق على الحدود المصرية، التي زادت من 24 نفقاً إلى نحو 500 نفق حلاً جزئياً، لتوفير بعض الاحتياجات الضرورية. وتابعت الحكومة توفير غطاء لحركات المقاومة، واستمر نقل و"تهريب" الأسلحة إلى القطاع وتصنيع ما يمكن تصنيعه. غير أن المربع الذي وجدت الحكومة نفسها فيه جعل فعل

حماس وفعل تيار المقاومة فعلاً دفاعياً في جوهره، كما أن الأداء الحكومي ارتبط بضبط الأمن وتوفير الاحتياجات الضرورية ومكافحة الفساد، دون أن تتاح له ظروف القيام بأية عملية تنموية أو تطوير اقتصادي، فضلاً عن تأجيل العديد من الجوانب المرتبطة ببرامج الأسلمة، وتطبيق الشريعة التي يتبناها فكر حماس.

أوجدت التعليمات التي أصدرتها الرئاسة الفلسطينية وحكومة فياض بشأن موظفي السلطة في قطاع غزة وضعاً شاذاً، إذ أمرت الموظفين بعدم الذهاب إلى العمل، باستثناء بعض الوزارات والمؤسسات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، مثل وزارات الصحة والتعليم والمحافظات والجهاز المركزي للإحصاء. وقد أدى ذلك إلى أن السلطة في رام الله أخذت تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب للعمل إلا ضمن الاستثناءات التي حددتها. وحسب إحصائية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار)، الذي يتبع السلطة في رام الله، فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 78 ألفاً منهم 31,350 عسكرياً و45,650 مدنياً، وأن عدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 22.7%، معظمهم في وزارة التربية (12,300 موظفاً)، ووزارة الصحة (5,000 موظف). وتمثل الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين على رؤوس أعمالهم نسبة 14.2% من إجمالي الأجور والرواتب التي تدفع لموظفي السلطة في قطاع غزة، أي أن نحو 86% من إجمالي الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله للجالسين في بيوتهم، ممن التزموا أو اضطروا للالتزام بقراراتها، وهو ما يساوي 386 مليون دولار يتمّ دفعها دون أي مردود إنتاجي أو خدماتي[10]. الأخبار وتقارير مؤسسات حقوق الإنسان أشارت إلى أنه يوجد كثير من الموظفين لم يسلموا من قطع رواتبهم على خلفيات سياسية، بما في ذلك الكثير من موظفي وزارتي الصحة والتعليم. ولم تنفِ السلطة قطع الرواتب عن حالات معينة لكونها "تعمل مع جهات مغرضة، ولا تلتزم بالشرعية الفلسطينية"، كما صرح أمين عام مجلس الوزراء في حكومة رام الله سعدي الكرنز. غير أن التقارير أشارت لوجود حالات من قطع الرواتب، بناء على تقارير كيدية وكاذبة ترسل إلى رام الله[11]. وحسب تقرير لمركز الميزان لحقوق الإنسان نشر في نيسان/ أبريل 2008، فقد قطعت رواتب 3,615 موظفاً، منهم 1,549 من وزارة الصحة، و693 من وزارة التربية[12]. أما رئيس نقابة الموظفين العموميين علاء الدين البطة فقد تحدث عن قطع رواتب ألفي موظف من وزارة الصحة، وثلاثة آلاف من وزارة التربية، وألفين من الوزارات والهيئات الأخرى[13].

أدت سياسة الرئاسة والحكومة في رام الله مع الوظائف العمومية إلى إضعاف قطاع العمل الحكومي في قطاع غزة، وإلى توظيفه سياسياً في عملية الصراع بين فتح وحماس، وإلى إيجاد بطالة مقنَّعة من نوع جديد. كما كشفت حالة التناقض والارتباك الفلسطيني في تعريف السلوك الوطني حين يصبح عمل الفلسطينيين في المؤسسات الإسرائيلية أمراً عادياً، والعمل في المؤسسات الفلسطينية التي تخدم المواطن الفلسطيني عملاً يعاقب عليه؛ بينما تتمّ مكافأة من يقاطعه ويجلس

في بيته. وعلى أي حال، فيظهر أن حكومة هنية تمكنت من التكيف مع الوضع، فاستطاعت توفير الرواتب لأكثر من 18 ألف موظف ممن يعملون معها[14]، وغطت الحدّ الأدنى من حاجتها للوظائف، فبلغ مثلاً عدد منتسبي الأجهزة الأمنية 13,600 بعد أن كان 56 ألفاً[15]. وملأت العديد من الشواغر بمن يؤيد خطها السياسي أو يتوافق مع برنامجها، أو يتقبل العمل في ظلّ الوضع القائم في القطاع، كما استعانت بكتائب القسام لضبط الأمن عند الحاجة. وهو ما فتح المجال لاتهامها واتهام حماس بتنفيع من يؤيدهما، وإعطاء العمل الحكومي في القطاع وجهاً حزبياً.

ظلّت حكومة هنية تعدُّ نفسها حكومة تسيير الأعمال الشرعية بعد إقالة محمود عباس لها بحسب الدستور الفلسطيني. وعلى الرغم من انسحاب وزراء فتح وباقي الفصائل والمستقلين منها، وبقاء وزراء حماس فقط، إلا أنها استمرت في تسيير الأعمال من خلال الوزراء المتبقين الموجودين في القطاع. وفي أواخر نيسان/ أبريل 2008 أعلنت حكومة هنية نيتها زيادة عدد وزرائها، وهو ما اعتبرته فتح خطوة خطيرة تعزِّز الانقسام والفرقة في الساحة الفلسطينية[16]. وفي أواخر حزيران/ يونيو أصدر إسماعيل هنية قراراً بتعيين محمد عسقول وزيراً للتربية، وأسامة العيسوبي وزيراً للنقل والمواصلات، وطالب أبو شعر وزيراً للأوقاف، وأحمد الكرد وزيراً للشؤون الاجتماعية، وأحمد شويدح وزيراً للعدل، وثبَّت سعيد صيام وزيراً للداخلية[17]، الذي استشهد اغتيالاً في العدوان الإسرائيلي على القطاع فيما بعد.

وتمكنت حكومة هنية في نهاية صيف 2008 من تجاوز إضراب واسع قام به المدرسون والأطباء في القطاع، ونفذته حركة فتح ومؤيدوها، فضلاً عمن يتبنى قضاياهم المطلبية. وقد احتج المعلمون بسبب المناقلات التي قامت بها الحكومة، وبسبب سيطرتها على الاتحاد العام للمعلمين الذي تسيطر عليه فتح. وقد أضرب نحو أربعة آلاف مدرس من أصل عشرة آلاف. وقد تعاملت الحكومة بسرعة وحزم مع الموضوع فهددت المدرسين بقطع رواتبهم، وملأت الفراغات بمدرسين متطوعين. وتعاملت مع الأطباء المضربين بشكل حاسم؛ إذ على الرغم من أن نسبة المشاركين كانت نحو ثلث الأطباء إلا أن الكثير من هؤلاء هم من أطباء الاختصاص، الذين يمكن أن تتعطل الكثير من العمليات والأقسام التخصصية بغيابهم. واستخدمت السلطات أساليب القوة والإكراه لإحضار الأطباء المضربين، بحجة عدم جواز اللجوء إلى أساليب الإضراب في ظروف الحصار والمعاناة التي يعيشها القطاع. ومع إنهاء ظاهرة المربعات الأمنية وإفشال الإضرابات، تكون حكومة هنية قد أحكمت سيطرتها على القطاع، وهو ما أوصل الكثير من معارضيها إلى استنتاج صعوبة، إن لم يكن استحالة، إسقاطها أو تغييرها من الداخل.

ثالثاً: الحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

غطى الحديث عن الحوار بين فتح وحماس، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، معظم سنة 2008؛ غير أن ما بدا أنهم "شركاء متشاكسون" لم يستطيعوا الجلوس على طاولة واحدة، ولم يتمكنوا من مواجهة بعضهم بعضاً لحلحلة خلافاتهم. وظلّت أجواء الاتهام وانعدام الثقة والشروط المسبقة هي السائدة طوال تلك السنة. وبالطبع، فإن الأمر كان أبعد من مجرد "مشاكسة"، إذ إنه خلاف على البرنامج السياسي وعلى الأهداف الاستراتيجية.

ويظهر أنّ طرفي الخصام؛ فتح وحماس، كانا يحاولان استثمار عنصر الوقت باعتباره جزءاً من العلاج، أو على أساس أنه يلعب لصالح طرف دون آخر، على الرغم من أن مرور الوقت يزيد في أحيان عديدة المشاكل تعقيداً، ويكرس وقائع على الأرض تزيد الحل صعوبة. فمن جهة كانت الرئاسة الفلسطينية وتيار السلطة في رام الله تراهن على أن:

1. الحصار الخانق، واحتمالات الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة،
2. وعمليات الملاحقة والاجتثاث في الضفة،
3. وانحدار منحنى المقاومة،
4. والفلتان الأمني والإضرابات والاضطرابات،
5. وانسداد الأفق الرسمي العربي والدولي،

ستؤدي إلى إفشال حكومة حماس في القطاع وإسقاطها، وبالتالي فرض شروط الرئاسة وفتح عليها. ومن جهة أخرى، كانت حماس ومؤيدو حكومة هنية يراهنون على:

1. القدرة على الصمود والتحمل وتوفر إرادة المقاومة والقتال.
2. التماسك التنظيمي، في مقابل ترهل وتفكك البني التنظيمية في فتح، ومشاكل الفساد في داخلها.
3. تعثر مسار التسوية، وانعدام وجود أفق لحل سلمي يمكن أن يوافق عليه الشعب الفلسطيني.
4. الشرعية الشعبية الديموقراطية، واحتمال عودة المجلس التشريعي لأداء دوره في أي صفقة تبادل للأسرى، مما يجعل من اليسير إسقاط حكومة فياض ديموقراطياً.
5. قرب انتهاء ولاية الرئيس عباس، في مقابل استمرار صلاحية المجلس التشريعي.
6. فشل المشروع الأمريكي وتعثره في المنطقة.
7. اتساع نطاق الدعم العربي والإسلامي للقطاع المحاصر.

وهكذا، دخل الطرفان في عملية "عضّ أصابع" مشتركة، بانتظار أن يصرخ أحدهما قبل الآخر، لكن ذلك كان يستنزف الوضع الفلسطيني؛ ويعطِّل مشروعه الوطني؛ كما كان يسمح للصائدين في الماء العكر من تشويه الموقف الفلسطيني بسبب حالة الانقسام.

تلخصت اشتراطات الرئيس عباس والسلطة في رام الله وفتح في بدء حوار مع حماس في:

1. التراجع عن الانقلاب في غزة، والاعتذار للشعب الفلسطيني.
2. الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً، والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها، وقبول الشرعيات التي قبلتها.

أما الأسس التي أرادت أن ينبني عليها الاتفاق مع حماس فكانت:

1. الوصول إلى اتفاق لا يجلب العزلة للقيادة أو الحكومة الفلسطينية، ولا يعيد الحصار على الشعب الفلسطيني.
2. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

ورفضت فتح الحوار الثنائي مع حماس، وفضلت إعطاء نفسها شرعية أوسع وزخماً أكبر، من خلال إرسال وفد باسم منظمة التحرير للتحاور معها، أو انعقاد جلسات الحوار بوجود جميع الفصائل. بينما رأت حماس أن جوهر المشكلة هو بين فتح وحماس، وأن عليهما التحاور المباشر أولاً لحل القضايا الأساسية، قبل توسيع دائرة الحوار.

أصرت حماس على أن يكون الحوار دون شروط مسبقة، وأن توضع كل النقاط على الطاولة. لكن حماس كانت ترى أنه حتى يكون الحوار جاداً مثمراً فلا بدّ أن تناقش جميع القضايا كرزمة واحدة، وأن يفرج عن جميع المعتقلين السياسيين. وقبيل انعقاد مؤتمر الحوار في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 تحول مطلب الإفراج عن المعتقلين إلى شرط مسبق لدى حماس، وهو ما دفعها للاعتذار عن القدوم للمؤتمر مما أدى إلى تأجيله. وقد أثار ذلك غضب حركة فتح التي جاءت للحوار دون الإصرار على الشروط المشار إليها سابقاً.

لم تكن حماس ترى أن ما قامت به في القطاع هو انقلاب على الشرعية، فهو برأيها خطوة اضطرارية في مواجهة من كانوا يستخدمون الفلتان الأمني للانقضاض على الشرعية الحقيقية المنتخبة للشعب الفلسطيني. وعلى حد تعبير مشعل "نحن الشرعية، فكيف ننقلب على أنفسنا"[18]. ولم يكن لدى حماس مانع من تشكيل لجنة نزيهة ومحايدة لتحديد الطرف المسؤول، ومن يجب عليه الاعتذار[19]. كما رفضت حماس الاعتراف المسبق بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً قبل أن يتمّ إصلاحها وتفعيلها، وقبل أن تدخل حماس عضواً فيها. ولم تكن في وارد الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة، وخصوصاً ما يتعارض مع الثوابت الفلسطينية وخط المقاومة، وتحديداً ما يتعلق

بالاعتراف بـ"إسرائيل" وحقها في الأرض المحتلة سنة 1948، أو بعقد اتفاقات تحمل طابعاً دائماً أبدياً. ولذلك، فقد كان وجود هذه الاشتراطات يعني عدم انعقاد الحوار.

التراجع عن "الانقلاب" وعودة الأوضاع إلى ما قبل 2007/6/14 كان مفهوماً انتقائياً لدى العديد من المطالبين به، إذ كان يعني التسليم بشرعية الرئيس عباس، وتسليم السلطة والمقار المدنية والأمنية في قطاع غزة إليه، وعودة الأجهزة الأمنية الرسمية للعمل، ومحاسبة ومعاقبة من قاموا بـ"الانقلاب". لكنه لم يكن يعني لهم ما أرادت حماس أن تفهمه من أن عودة الأوضاع تعني عودة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية للعمل، والتراجع عن كافة المراسيم والقوانين التي أصدرها عباس في غيبة المجلس التشريعي الفلسطيني، وإعادة كافة المؤسسات والجمعيات التي تتبع حماس أو تدعمها في الضفة الغربية إلى العمل بشكل طبيعي، ووقف التنسيق الأمني مع الإسرائيليين، ووقف تنفيذ خطة دايتون في إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، وضرب البنى التحتية لحركات المقاومة.

ومن جهة أخرى، فلم تتمّ طوال سنة 2008 إجراءات حقيقية لبناء الثقة بين الطرفين تمهد لحوار مثمر؛ إذ استمرت الحملات الإعلامية والاتهامات والاعتقال السياسي، مما جعل الأجواء المشحونة وسوء الظن وتصيُّد الأخطاء هي البيئة السائدة. وهذا لا ينفي أنه كانت تجري محاولات مخلصة من الطرفين، وعلى مستويات مختلفة، لتجاوز الأزمة.

الرئيس عباس وقيادات من فتح اتهمت حماس بتنفيذ أجندات إقليمية وبالارتباط بإيران والعلاقة بالقاعدة، وبأنها تسعى لإنشاء "إمارة ظلامية" في قطاع غزة. أما حماس فاتهمت عباس وحكومة رام الله بتنفيذ الأجندة الإسرائيلية – الأمريكية، وبضرب تيار المقاومة، وبأن القيادة في رام الله غير جادة في الحوار بسبب الفيتو الأمريكي على المصالحة بين فتح وحماس.

وبدا الرئيس عباس متناقضاً في أحاديثه وخطاباته، بين الدعوة للحوار وفتح صفحة جديدة، وبين الهجوم والانتقاد العنيف والساخر. ففي خطابه في الذكرى الـ 43 لانطلاقة فتح دعا إلى "فتح صفحة جديدة"، وإلى "تفاهم إخوي عميق"؛ ولكنه اتهم سلاح المقاومة المرفوع في غزة بأنه "لم يجلب لغزة وأهلها الصابرين الصامدين سوى الضحايا والوبال"، وأضاف إنه "ليس سرّاً نكشفه أن أدعياء المقاومة، وعندما باتوا في دائرة التهديد المباشر، سارعوا للمطالبة بهدنة ذليلة لحماية رؤوسهم وامتيازاتهم"[20]. ولعل عباس يعلم أن التحدث عن الهدنة الذليلة وحماية الرؤوس والامتيازات سوف يفتح على القيادة في رام الله "عش دبابير" هو في غنى عنه، خصوصاً وأن حماس تعتبر السلطة في رام الله الحلقة الأضعف في هذا الموضوع.

وفي مقابلة مع جريدة الحياة المنشورة في 2008/2/27، كان أبو مازن صريحاً في وصف صواريخ المقاومة بأنها "عبثية". وقال "إن ممارسات حماس أظهرت للعالم أنها حركة أقل ما يقال عنها أنها



ظلامية، تريد إمارة في غزة، ولا يهمها باقي المشروع الوطني، الذي أصبح مهدداً بسبب ما قامت به"، وأضاف أن تنظيم القاعدة موجود في غزة وأنه وحماس حلفاء. وأكد أنه في الضفة لا يسمح "بازدواجية السلاح... وقصة أن هذا السلاح للمقاومة أكذوبة كبيرة لا تنطلي على أحد"![21].

وفي الذكرى الرابعة لوفاة ياسر عرفات اتهم عباس حماس بأنها "تعطل الحوار الفلسطيني لمصالح أجندات إقليمية"، وأنه بينما تدفع السلطة في رام الله الرواتب لـ 77 ألف موظف في قطاع غزة، فإن الآخرين يأتون "بالمال والسلاح والمخدرات ويتاجرون بها"[22]!! والاتهام بتجارة المخدرات تهمة غريبة ومستهجنة يعرف الرئيس عباس عدم صحتها.

أما الفيتو الأمريكي على الحوار بين فتح وحماس، فقد أقرت بوجوده قيادات فتحاوية مثل عزام الأحمد وعبد الله الإفرنجي وقدورة فارس، لكنها لم تكن ترى أن فتح ملزمة بهذا الفيتو، وأنها ستذهب للحوار متى رأت في ذلك مصلحة وطنية[23]. ونفى الرئيس عباس في مناسبات عدة خضوعه للفيتو الأمريكي على الحوار، وقال "نحن لا نقبل ولا نسمح بأي فيتو إقليمي أو دولي أو محلي أن يقف حجر عثرة في طريق المصالحة الوطنية"[24].

تحدث عدد من قيادات حماس عن الفيتو الأمريكي باعتباره عائقاً حقيقياً أمام المصالحة، مثل محمد نزال، وفوزي برهوم، وعزت الرشق، وخالد مشعل، وإسماعيل رضوان، ومحمود الزهار[25]. وقد رأت حماس في كلمة عمرو موسى في افتتاح مؤتمر الدول المانحة في برلين، في 2008/6/24، تأييداً لما تقول؛ إذ دعا موسى إلى تحمُّل المجتمع الدولي مسؤولياته لجهة رفع ما سمّاه الفيتو المفروض على المصالحة الفلسطينية؛ ودخل في جدل حاد مع وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، التي ردَّت بأنَّه من غير الممكن "تحقيق السلام من دون وجود شريك للسلام"[26].

طرحت مذكرة لحماس معدة في 2008/1/6 رؤيتها لحل أزمة الانقسام الفلسطيني؛ حيث أكدت أن الانقسام يضر بالمصالح الوطنية والعربية والإسلامية، ولا يخدم إلا الجانب الإسرائيلي؛ كما يضعف الموقف السياسي الفلسطيني، ويضعف قدرة أية قيادة فلسطينية على إنجاز الحقوق الفلسطينية واستعادتها. وذكرت أن الحل يكمن في الحوار الوطني غير المشروط، والتمهيد له بوقف الحملات الإعلامية، والإفراج عن المعتقلين، كما يجب أن يكون الحوار جاداً وشفافاً ويتناول جوهر المشكلات، بعيداً عن التدخلات الخارجية. وحددت حماس عشرة مبادئ وأسس للحوار، وأكدت فيها على وحدة الضفة والقطاع، ووحدة النظام السياسي الفلسطيني في الضفة والقطاع، واحترام الخيار الديموقراطي والشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها، واحترام القانون الأساسي، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، وإقامة حكومة توافق وطني،

والالتزام باتفاق القاهرة 2005 ووثيقة الوفاق الوطني 2006 وباتفاق مكة 2007، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، وإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها. ورأت حماس أن السلطة الفلسطينية بغض النظر عمَّن يديرها، غير قادرة وغير مؤهلة لإدارة مشروع المقاومة، وأن من الخطأ ربط المقاومة وأجنحتها العسكرية وسلاحها بالسلطة، وبالتالي لا يجوز للسلطة احتكار السلاح ونزع سلاح المقاومة. وقالت إنه يجب التنسيق بين الفصائل لإدارة الصراع مع "إسرائيل"، وكذلك التنسيق مع حكومة السلطة من خلال آلية مناسبة.

وقد كشف محمد نزال، عضو المكتب السياسي لحماس، عن مقترحات قدمها خالد مشعل للقيادة السعودية من ست نقاط، تتوافق بشكل عام مع المذكرة السابقة[27]. وعندما اضطر الفلسطينيون لكسر الحصار باتجاه معبر رفح وتدفق مئات الآلاف عبر الحدود المصرية، تجددت الدعوة للحوار، وطرحت الحكومة المقالة في غزة فكرة إدارة مشتركة مع السلطة في رام الله لمعبر رفح. وقد قوبل ذلك بالرفض، وقال نمر حماد، المستشار السياسي للرئيس عباس، إن الرئاسة لن تحاور حماس في أي قضية "قبل أن تتراجع عن انقلابها"، وإن على حماس أن "تغادر المعابر فوراً، وتعلن عن فشلها في تسيير حياة الناس في غزة"[28]. وقد فسر مراقبون هكذا تصريحات بأن السلطة في رام الله ترغب باستمرار الحصار بهدف إفشال حكومة حماس، وتحريض أهالي غزة ضدّها؛ على الرغم مما يسببه ذلك من معاناة هائلة لنحو مليون ونصف مليون فلسطيني.

وتحت ضغط الظرف الطارئ الذي أحدثه اختراق مئات الآلاف من أبناء غزة للحدود المصرية، دعا الرئيس مبارك لاستضافة حوار بين فتح وحماس في سبيل إنهاء الخلاف الفلسطيني[29]. وقد لقيت الدعوة ترحيباً من فتح وحماس[30]، لكن الرئيس عباس بقي على شروطه المسبقة[31]، مما أدى لعدم انعقاده. وقد رأى رمضان شلَّح، الأمين العام لحركة الجهاد، بأنَّ السلطة في رام الله هي العقبة الأكبر في طريق الحوار، وأن أبا مازن يضع في كل مرة شرطاً يعلم مسبقاً أنَّ حماس سترفضه[32].

المبادرة اليمنية:

طرح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح مبادرة لحل الانقسام الفلسطيني، في 2007/8/9، من ست نقاط، وقد لقيت ترحيباً من حماس، ولكنها لم تلقَ استجابة من طرف الرئيس عباس.

وفي 2008/2/9، زار الرئيس عباس اليمن، والتقى الرئيس علي عبد الله صالح، حيث تمّ إضافة بند جديد للمبادرة اليمنية يتضمن أهم شروط أبو مازن للحوار، وأصبح هو البند الأول، الذي نصّ على "العودة بالأوضاع في غزة إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 2007/6/13، والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية، وإجراء انتخابات مبكرة رئاسية ومجلس تشريعي". أما البنود الستة الأخرى فكانت:

ثانياً: يتمّ استئناف الحوار على قاعدة اتفاق القاهرة (عام 2005م)، واتفاق مكة (عام 2007م)، على أساس أن الشعب الفلسطيني كلٌ لا يتجزأ، وأن السلطة الفلسطينية تتكون من سلطة الرئاسة المنتخبة والبرلمان المنتخب والسلطة التنفيذية ممثلة بحكومة وحدة وطنية، والالتزام بالشرعية الفلسطينية بكل مكوناتها.

ثالثاً: التأكيد على احترام الدستور والقانون الفلسطيني والالتزام به من قبل الجميع.

رابعاً: إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية، بحيث تتبع السلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية، ولا علاقة لأي فصيل بها.

خامساً: تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية تمثل فيها كل الفصائل بحسب ثقلها في المجلس التشريعي، وتكون قادرة على ممارسة مسؤولياتها كاملة.

سادساً: تشكل لجنة من خلال الجامعة العربية تتكون من الدول ذات الصلة مثل مصر والسعودية وسورية والأردن، وتعبر اليمن عن استعدادها للمشاركة إذا طلب منها ذلك، وتكون مهمتها تنفيذ ما سبق.

سابعاً: تتكون المؤسسات الفلسطينية بكل تكويناتها دون تمييز فصائلي، وتخضع للسلطة العليا وحكومة الوحدة الوطنية.

نوافق نحن ممثلي حركتي فتح وحماس على المبادرة اليمنية كإطار الحوار بين الحركتين للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة، تأكيداً لوحدة الوطن الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة.

وقد سارع الرئيس عباس إلى الترحيب بمبادرة الرئيس اليمني المعدَّلة فور إعلانها، أما حماس فطلبت إيضاحات حول البند الذي تمّ إضافته، ورفضت منطق الشروط المسبقة، غير أنها أبدت استعدادها لاعتبار ما ورد في المبادرة بنوداً على جدول أعمال الحوار الوطني لبحثها ومناقشتها. وبناء على الدعوة اليمنية أرسلت حماس وفداً يمثلها، بينما أرسل الرئيس عباس وفداً باسم منظمة التحرير وليس حركة فتح وحدها، وهو ما اعتبرته حماس عدم جدية من قبل أبي مازن، لأن وفد المنظمة حسب رأيها لا يتحدث باسم فتح ولا الفصائل. وقد استمرت الحوارات أربعة أيام (19-2008/3/23)، وكان من الواضح أن جوهر الخلاف يتركز على البند الأول الذي جرى حوله نقاش طويل، انتهى بحذف جملة "والتقيد بما التزمت به منظمة التحرير" من نصّ المبادرة.

ثمَّ جرت مباحثات حول طريقة التعامل مع المبادرة، حيث رأت حماس أنها إطار للحوار وليس للتنفيذ. وانتهت المناقشات بالتوافق على إصدار "إعلان صنعاء" في 2008/3/23 منفصلاً عن المبادرة اليمنية؛ والذي وقعه كل من عزام الأحمد عن فتح، وموسى أبو مرزوق عن حماس. وقد نصّ الإعلان على موافقة فتح وحماس على المبادرة اليمنية "كإطار لاستئناف الحوار بين الحركتين؛ للعودة بالأوضاع الفلسطينية إلى ما كانت عليه قبل أحداث غزة، تأكيداً لوحدة الوطن الفلسطيني أرضاً وشعباً وسلطة واحدة".

كان من الواضح أن ممثلي فتح وحماس تعرضوا لضغوط كبيرة من القيادة اليمنية للوصول إلى نتيجة، بحيث يستطيع الرئيس اليمني أخذها معه إلى مؤتمر القمة العربية الذي سيعقد في دمشق بعد أيام قليلة.

تعرّض إعلان صنعاء فور صدوره إلى هجوم قاسٍ من مستشاري الرئيس عباس، كما تعرّض عزام الأحمد للانتقاد. وحدثت مساجلات بين الأحمد وبين نمر حماد وياسر عبد ربه. وذكر نمر حماد أنَّ الأحمد لم يتواصل مع الرئاسة قبل التوقيع على الإعلان[33]، بينما قال عبد ربه إن إعلان صنعاء "ولد ميتاً"، وإنه "اتفاق غش"، وإن الشروع في الحوار حول المبادرة اليمنية "عبث سياسي"[34]. أما الأحمد فردَّ بأنه كان على اتصال دائم بالرئاسة، وأنه يبدو أن حماد "لا يعرف شيئاً"، وأنَّه لا يعرف موقع حماد في فتح، ولا يعرف إذا ما كان حماد عضواً في فتح. وأكد الأحمد أنّه مخوَّل من فتح بالتوقيع[35]. غير أن الرئيس عباس مال على ما يبدو لرأي مستشاريه، رافضاً اعتبار المبادرة اليمنية إطاراً للحوار، ومُصرّاً أن تكون للتنفيذ[36]. ويظهر أنَّه بعد بضعة أيام عاد الأحمد للتعبير باللغة المعتمدة نفسها لدى رئاسة السلطة، فأكد على أن "الموافقة على المبادرة اليمنية نصّاً وروحاً كما هي، لا تقبل أي تأويل أو تفسير، وإنما حوار لتنفيذ بنودها كاملة، يبدأ فور إعلان إنهاء الانقلاب على السلطة الشرعية في القطاع"؛ مؤكداً أنها لن تخضع للحوار، وإنما للتطبيق على أرض الواقع[37]. وقال إنه "لن يكون هناك جلوس على طاولة الحوار قبل أن يذهب هنية إلى منزله"[38].

أظهر تعثّر المبادرة اليمنية وإعلان صنعاء أن أجواء المصالحة الفلسطينية لم تكن قد نضجت بعد، وأن التفسيرات والاشتراطات التي وُضعت للتعامل معها قد أفرغتها من قوتها الدافعة، "وكسرت مجاديفها". وأنَّ البعض ما يزال يعول على إضعاف الطرف الآخر لتحقيق مكاسب على حسابه. وظلّت المناقشة حول ما إذا كانت المبادرة اليمنية للحوار أم للتنفيذ مادة للسجال باقي سنة 2008.

عادت أجواء الشد والجذب بين فتح وحماس؛ وردّ عباس على دعوة مشعل لزيارة غزة لإجراء المناقشات بتجديد الموقف بأنَّ على حماس "أن تتراجع عن انقلابها، وتعلن التزامها بالشرعية الفلسطينية والعربية والدولية. وأن نذهب معاً سوية إلى انتخابات مبكرة"[39]. بينما علق عزام الأحمد بأن مشعل "غير مؤهل أن يطلب مثل هذا الطلب"، وأن غزة في حالة "عصيان"، وشبّهها بإقليم "متمرد"[40].

الرعاية المصرية:

وفي 2008/4/7، أعلن أسامة حمدان أن حماس طلبت رسمياً من الجزائر التوسط لمصالحة الفلسطينيين، وأنها تلقت ردّاً إيجابياً من المسؤولين الجزائريين[41]. كما تحدث محمود الزهار في 2008/5/29 عن مساعٍ قطرية للوساطة بين محمود عباس والحكومة المقالة في غزة[42]. غير أن هذه الجهود على ما يبدو لم تنعكس أفعالاً مؤثرة على الأرض.

حاول الرئيس السنغالي عبد الله واد، بوصفه رئيساً للقمة في منظمة المؤتمر الإسلامي، أن يسهم في المصالحة، وجاء إلى العاصمة السنغالية داكار وفدان من فتح وحماس في الأسبوع الأول من شهر حزيران/ يونيو 2008، والتقى الوفدان كل على حدة مع الرئيس السنغالي ومساعديه، كما التقى الوفدان برعاية الرئيس. غير أن الخلافات بقيت على حالها، وتمّ الاكتفاء ببيان ختامي يغطي عدم نجاح الحوار. وكان انطباع السنغاليين أن فتح لم تأخذ اللقاء بالجدية الكافية، وأن وفدها لم يكن يملك الصلاحيات المطلوبة، وأن المشاركة كانت أقرب إلى مجاملة السنغال منها إلى إعطائها دوراً فاعلاً في المصالحة. إذ يظهر أن عباس كان يرغب بإطلاق دعوة جديدة للحوار، يكون لمصر الدور الفاعل في رعايتها وإنجاحها، خصوصاً وأنه يدرك ما لمصر من ثقل كبير وتأثير على الساحة الفلسطينية والعربية، فضلاً عن قربها من الخط السياسي الذي يمثله. وقد تبين ذلك عندما التقى الرئيس عباس مساء 2008/6/5 باللجنة التنفيذية للمنظمة، وبحضور مندوبين عن عدد من الفصائل، وجدد دعوته للحوار، وبلغة تصالحية خلت من الاتهامات؛ وشكل لجنة لمتابعة موضوع المصالحة ضمت حكمت زيد ونمر حماد وأحمد عبد الرحمن من فتح، كما ضمت عبد الرحيم ملوّح من الجبهة الشعبية، ومحمود إسماعيل من جبهة التحرير العربية، ومصطفى البرغوثي من المستقلين.

ولم يلبث الرئيس عباس أن طلب من حسني مبارك أن تقوم مصر برعاية الحوار الفلسطيني واستضافته والسعي لإنجاحه. ونقلت جريدة الحياة عن السفير الفلسطيني في مصر نبيل عمرو أن مبارك أبلغ عباس بموافقة مصر وترحيبها[43]. أما حماس فقد رحبت بالحوار، ورحبت باللغة الإيجابية التي طرح بها عباس دعوته، وإن لم تلحظ تغييراً في الشروط المسبقة، كما أشارت إلى أنها لم تتلقَّ أية دعوة في حينه من أي جهة للحوار. ونبهت إلى أن الحوار حتى يأخذ مساراً جدياً لا بدّ أن يكون بين فتح وحماس[44].

لم تأخذ دعوة عباس للحوار طريقها المباشر للتنفيذ، ربما لأنها لم تكن تملك قوة الدفع الكافية في "معسكر رام الله"، وربما لأنها استخدمت للتلويح للطرف الإسرائيلي بحالة الإحباط السائدة نتيجة تعثر مسار التسوية، وتمكن حماس في الاستمرار في بسط سيطرتها على قطاع غزة. ومن جهة أخرى فقد يكون أحد أسباب تعثر الحوار حالة الاستياء لدى الرئيس عباس من الرسالة التي بعث بها خالد مشعل إلى الأمين العام للجامعة العربية وعدد من الزعماء العرب في 2008/6/8، والتي رحَّب فيها بالحوار لكنه أشار إلى أن الجهود والوساطات اصطدمت بعقبة "الفيتو الأمريكي والفيتو الإسرائيلي"، مطالباً بحوار حقيقي وجاد، وألا تكون المصالحة في "سياقات استخدامية أخرى، كأن تكون غطاء لاتفاقات متوقعة.... أو خطوة اعتذارية تسبق اجتياحاً أو عدواناً شاملاً متوقعاً على قطاع غزة..."[45].

استمر الحديث عن الدعوة المصرية للحوار في صيف 2008، وربطت قيادات من حماس انخفاض وتيرة دعوة عباس وبين الضغوط الأمريكية وشروط الرباعية. غير أن نبيل عمرو قال في 2008/7/4 إن مصر ستوجه قريباً الدعوة لـ 14 فصيلاً فلسطينياً لإجراء الحوار. وفي الوقت نفسه نشرت الشرق الأوسط في 2008/7/7 ورقة تتضمن رؤية حماس عن مبادئ الحوار وأسس التوافق، وهي مشابهة لتلك التي أشرنا إليها سابقاً. ويظهر أن جانباً من بطء الدعوة المصرية للحوار يعود إلى حرص المصريين على التحضير الجيد له، حيث قاموا بإرسال أسئلة استكشافية للفصائل[46]، محاولين الوصول إلى قواسم مشتركة، وورقة أولية تكون أساساً للبحث والنقاش. ومن جانب آخر، فإن استمرار الاتهامات المتبادلة بين فتح وحماس، وقيام حماس بالسيطرة على المربع الأمني لعائلة حلّس، وتعاملها الحاسم مع إضرابي المعلمين والأطباء، فضلاً عن استمرار السلطة في رام الله بعمليات الاعتقال السياسي لأنصار حماس والجهاد ونشطاء المقاومة، وصدور دعوات من بعض رموز السلطة باعتبار قطاع غزة إقليماً متمرداً... وغير ذلك؛ كلها أسهمت في تعثّر مسيرة الحوار.

الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، حاولت أن تقدم رؤيتها لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وتحدث صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، في 2008/7/21 بأن شخصيات تنظيمية وازنة أعدت وثيقة عمل تهدف إلى البدء في حوار وطني ينهي انقسام فتح وحماس[47]. وبعد ذلك بنحو شهر ونصف تحدثت مصادر قيادية في منظمة التحرير بأن فصائل المنظمة تحاول الدفع باتجاه تشكيل "حكومة تصريف أعمال" كمخرج لإنهاء حالة الحكومتين في الضفة والقطاع؛ وأن الجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب والاتحاد الديموقراطي (فدا) وجبهة النضال الشعبي كلها تدعم هذا التوجه. غير أن المصادر القيادية نفسها كانت ترى أن مساحة الحركة أمام فتح فيما يتعلق بالحكومة "تبدو مشلولة"، بسبب الدعم الأوروبي والأمريكي لشخص سلام فياض كرئيس للحكومة، وربط ملف المساعدات المالية بوجوده، وعدم انتماء فياض لفتح، وبالتالي فإنه لا يخضع لقراراتها[48].

ومع نهاية أيلول/ سبتمبر 2008 تحدثت الأنباء عن أن القاهرة أعدت ورقة من خمسة محاور لتقديمها للحوار الفلسطيني، وأن هناك شبه توافق على أربعة من هذه المحاور، وهي مرتبطة بعدم الاحتكام إلى العنف، وبتشكيل حكومة توافق وطني، وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ أما المحور الخامس فهو تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية[49]. كما تحدثت الأنباء عن أن الورقة المصرية تحوي 14 بنداً من إجراءات بناء الثقة بين فتح وحماس؛ كوقف الحملات التحريضية، وإطلاق سراح المعتقلين، ورفع الحظر عن الجمعيات والمؤسسات. كما تتضمن أيضاً عدداً من البنود المتفق على عناوينها؛ كإصلاح منظمة

التحرير، وتشكيل حكومة انتقالية. بينما كان هناك نقاط ما زالت موضع خلاف؛ كإرسال قوات عربية بقيادة مصرية للقطاع، والمطالبة بالتزام كافة الفصائل بالاتفاقات الدولية التي وقعت عليها المنظمة والسلطة[50]. وقد توجه وفد من حماس إلى القاهرة في 2008/10/8، حيث التقى بعمر سليمان ومساعديه، وكان هناك توافق على تشكيل حكومة وفاق وطني، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية، وأن يتمّ تشكيل لجنة لإعادة بناء م.ت.ف، على أن تنهي أعمالها خلال شهرين من عقد لقاء الحوار الوطني، وأن يتمّ الاتفاق على كافة الموضوعات كرزمة واحدة، وأن ترعى القاهرة حواراً ثنائياً بين فتح وحماس (حددت القاهرة يوم 2008/10/25 لانعقاده) قبل انعقاد جلسات الحوار الوطني الشاملة في 9-2008/11/11.

تلقت حماس الورقة المصرية، وقدمت ملاحظات تؤكد على ضرورة الفصل بين مقتضيات المصالحة وإنهاء الانقسام، وبين موضوعات إدارة الصراع والمفاوضات مع الاحتلال، وعلى ضرورة التنفيذ المتزامن للاتفاق في الضفة والقطاع، وحل المسائل باتفاق رزمة واحدة.

الأغلبية العظمى من فتح كانت معنية بإنجاح الحوار، لكن كان لديها أيضاً الرغبة في تشكيل حكومة توافق تتمكن من فكّ الحصار ويتعامل معها المجتمع الدولي، كما كانت معنية بتثبيت شرعية الرئيس عباس، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة[51].

عادت أجواء التوتر من جديد في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008، حيث اعتذرت فتح عن حضور اللقاء المقترح في 2008/10/25، ومع اتهامات للسلطة في رام الله باعتقال 170 من أعضاء حماس في الأسابيع الأربعة الأولى من شهر تشرين الأول/ أكتوبر[52]. كما لم تلحظ حماس إدخال مصر لأي تعديلات اقترحتها على الورقة المصرية. وأخذ يتزايد شعور لدى حماس بأن الترتيبات الجارية لن تؤدي إلى مصالحة حقيقية، وإنما ستركز على حاجة طرف دون طرف، وأن الأمر سيتمحور حول إعطاء غطاء لتمديد رئاسة محمود عباس. ولذلك، سعت حماس في لقاء مع عمر سليمان في 2008/11/4 إلى إبداء قلقها من أن حملة الاعتقالات في الضفة الغربية تسمم الأجواء، وطالبوا بإجراءات ملموسة في الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين، وضمان مشاركة وفد من حماس من الضفة الغربية، وقد وعد المصريون بالتوسط في الأمر. كما أعادت حماس تقديم ملاحظاتها على الورقة المصرية، ووعد المصريون بتقديم ورقة جديدة في لقاء الحوار الشامل. غير أن المصريين أبلغوا حماس أن الرئيس عباس سيجلس في حفل الافتتاح في 2008/11/10 على المنصة إلى جانب عمر سليمان ووزراء خارجية مصر والأردن وسورية ولبنان والسعودية وأمين عام الجامعة العربية، وأن عباس سوف يغادر القاعة مع الجالسين على المنصة بعد أن يلقوا كلماتهم. وعند ذلك سينتقل قادة بقية الفصائل للتوقيع على ما يفترض أنهم قد اتفقوا عليه في اليوم السابق للافتتاح، من تشكيل لجان وتحديد مهامها، والبيان الذي سيصدر عن اللقاء.

نفت قيادة السلطة من جهتها وجود معتقلين سياسيين[53]، وقد أثار ذلك استهجان حماس، التي قدمت بحسب قول محمد نزال كشوفاً إلى مصر بأسماء أكثر من 500 عنصر من كوادرها وأنصارها معتقلين في الضفة الغربية[54]. كما لم يتمكن وفد حماس من الخروج من الضفة الغربية، ولم تتمّ الاستجابة لطلبات حماس، بأن يكون هناك تكافؤ بين أطراف الخلاف، وأنهما على مسافة واحدة من الطرف الراعي، وبأن يحضر الرئيس عباس جميع جلسات الحوار باعتباره رئيس فتح، وطرفاً أساسياً في الخلاف، وليس راعياً للمؤتمر. ولذلك قامت حماس، وثلاثة من فصائل المقاومة هي؛ الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، والصاعقة، بالاعتذار عن حضور لقاء القاهرة، وأبلغت ذلك للطرف المصري في 2008/11/8[55]. وقد أثار ذلك حالة استياء وغضب لدى المصريين ولدى قيادات فتح والسلطة في رام الله، واتهمت قيادات فتحاوية حماس بإفشال الحوار والارتباط بأجندات إقليمية[56]. بينما ردّت حماس بالقول إن من يتحدثون عن تدخلات إقليمية يقومون بعملية إسقاط لما يفعلونه هم من ربط قراراتهم بالاتفاقيات مع "إسرائيل" والإدارة الأمريكية[57]، وأنها مستعدة لبدء الحوار فوراً في حالة إطلاق سراح الأسرى، وقدوم وفدها من الضفة، ومشاركة عباس في الجلسات كلها[58]، وأن الحوار يجب أن يكون جاداً وليست مجرد جلسة توقيع[59]. وفسر الإسرائيليون الغضب المصري بأنه رفعٌ للغطاء العربي عن حماس وحكومتها، وشعروا أن الوقت المناسب للعدوان الواسع على قطاع غزة قد أَزِف.

الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت منظمة التحرير انتقدت مقاطعة حماس لجلسات الحوار، وقال بيان لجبهة اليسار الفلسطيني، التي تضمّ الجبهتين الشعبية والديموقراطية وحزب الشعب الفلسطيني، إنه كان من الممكن بدء الحوار في موعده، وطرح كافة القضايا على طاولة الحوار. وأكدت في الوقت نفسه رفضها للاعتقال السياسي وقمع الحريات في الضفة والقطاع[60]. ووصف رباح مهنا، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، قرار المقاطعة "بالخاطىء"[61]. وقد استخدمت الجبهة الشعبية تعبيرات دبلوماسية مخففة لانتقاد مقاطعة حماس للحوار، بخلاف الجبهة الديموقراطية التي صرح عضو مكتبها السياسي تيسير خالد بأن حماس "تتحمل المسؤولية عن تعطيل جهود القيادة المصرية لإنهاء الانقسام"؛ وأن حماس تتستر على حقيقة موقفها من الحوار بذرائع لا تبرر امتناعها عن المشاركة فيه. وقال إن حماس التي كانت تتهم غيرها بالاستجابة للفيتو الخارجي على الحوار، قد استجابت هي نفسها لهذا الفيتو؛ وأن حماس غلّبت بموقفها هذا "الحسابات والمصالح الفئوية الضيقة، على الحسابات والمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني"[62].

وحملت الجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والاتحاد الديموقراطي الفلسطيني "فدا"، وجبهة التحرير العربية، حركة حماس مسؤولية تعطيل الحوار الوطني. وطالبت هذه الفصائل في بيان مشترك حركة حماس بمراجعة حساباتها. وأكدت أنها ترفض الاعتقال السياسي، لكنها تؤكد أنه لا يجوز التذرع به لتعطيل الحوار[63].

كان من الواضح أن تركيز حماس الإعلامي على الاعتذار عن عدم الحضور بسبب الاعتقال السياسي في الضفة الغربية، لم يكن مقنعاً بما فيه الكفاية. ويظهر أن حماس لم ترغب، بتسليط الضوء على شعورها، مع عدد من الفصائل، بأن الحوار بالشكل التي تمَّ تصميمه، لم يكن سوى "فخٍّ سياسي"، يهدف أساساً لإعطاء شرعية التمديد للرئيس عباس، بينما سيتمّ تعطيل أو تأجيل الملفات الأخرى الملحّة والمهمة، حيث لا توجد أية ضمانات لعلاجها والبتِّ فيها في المؤتمر نفسه.

أعاد الفشل في انعقاد الحوار الوطني في القاهرة الأوضاع بين فتح وحماس، وبين رام الله وغزة، إلى المربع الأول، بينما ازدادت حساسية الوضع الداخلي مع اقتراب نهاية ولاية الرئيس عباس بحسب رأي حماس ومن يقف في صفها، ومع اقتراب نهاية مدة التهدئة بين المقاومة في قطاع غزة وبين الإسرائيليين. غير أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة الذي بدأ في 2008/12/27 مثَّل نقطة تحول كبيرة، إذ ظهرت دعوات من فتح ومن جميع الأطراف للوحدة الوطنية وتناسي الخلافات ومواجهة العدو[64]. وعلى الرغم من أن البعض راهن في البداية على إسقاط حكم حماس في قطاع غزة، واستعد لقطف ثمار الهجوم الإسرائيلي، إلا أن الصمود البطولي للشعب وللمقاومة ووقوف الشارع الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي معها، دفع هؤلاء لمراجعة حساباتهم، والوصول إلى نتيجة بعدم القدرة على السيطرة على القطاع عبر الدبابة الإسرائيلية، أو ببشاعة هذا الأمر إن تمّ. كما أن حماس قدّرت أن الظروف غير مناسبة لإعلان نهاية ولاية الرئيس عباس وتنصيب رئيس المجلس التشريعي أو نائبه في منصب الرئاسة المؤقت. وهكذا فإنَّ الدعم الشعبي الواسع الذي تمتعت به حماس في معركة غزة، والألق الذي عاد لبرنامج المقاومة، مع تعثّر مسار التسوية، ونهاية ولايتي إيهود أولمرت Ehud Olmert وجورج بوش George W. Bush، والحاجة للتوافق على إعمار قطاع غزة، أسهمت في فتح مسار جديد وجاد للحوار الوطني تكلل في اجتماعات الحوار الوطني في القاهرة في آذار/ مارس 2009.

رابعاً: إشكالية انتهاء ولاية الرئيس عباس

شكل الخلاف حول انتهاء ولاية الرئيس عباس مادة للنقاش والسجال في الساحة الفلسطينية، خصوصاً في النصف الثاني من سنة 2008. فقد تبنت حركة فتح والسلطة في رام الله وجهة النظر القائلة بتمديد ولاية الرئيس عباس حتى موعد انتخابات المجلس التشريعي المقبل أي 2010/1/25، بناء على القانون رقم 9 لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة، الذي ينصّ على تزامن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقت واحدٍ معاً، وبناء على القرار الرئاسي رقم 1 بقانون لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة.

أما وجهة النظر التي تبنتها حماس وحكومتها في غزة، فقد استندت إلى ما كتبه عدد من خبراء القانون الدستوري، وخصوصاً د.أحمد مبارك الخالدي، أستاذ القانون الدستوري، ورئيس

لجنة صياغة الدستور الفلسطيني. وهي ترى أن المادة 36 من القانون الأساسي حدَّدت مدة ولاية الرئيس بأربع سنوات، ولأن ولايته بدأت في 2005/1/9 فإنها تنتهي بنهاية يوم 2009/1/8. أما المادة 1/2 من قانون الانتخابات العامة رقم 9 لسنة 2005 التي نصّت على انتخاب رئيس السلطة وأعضاء المجلس التشريعي في آن واحد، فإنها تتعارض بشكل صارخ مع المادة 36 والمادة 3/47 من القانون الأساسي، وتَدَرُّج القواعد القانونية يقتضي أن الدستور (القانون الأساسي) يسمو على القانون العادي، ولا يجوز للقانون العادي مخالفة القاعدة الدستورية وإلا أصبح باطلاً. ولا يمكن تعديل الدستور بقانون عادي، وهو ما يجعل هذا القانون "باطلاً لدرجة الانعدام"[65].

اضطررنا هنا لشرح بعض الخلفيات القانونية لأنها المادة التي استند إليها السجال السياسي. لكنه لا ينبغي أن يبتعد عن أذهاننا أن الموضوع هو أيضاً ذو طبيعة سياسية بامتياز. فلو كان هناك توافق بين فتح وحماس، لأمكن حل الأمر دونما ضجة أو تبادل اتهامات، وقد حدث ذلك بشكل عملي عندما قررت حماس أن المصلحة الوطنية تقتضي السكوت عن الموضوع، عندما جاء موعد الاستحقاق الرئاسي، في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ ولكن دون أن يعني ذلك تأييداً رسمياً للتمديد، أو عدم إمكانية الاعتراض عليه لاحقاً.

وكان الحديث حول انتهاء ولاية الرئيس عباس قد تزايد في النصف الثاني من سنة 2008، وتحدث المستشار عبد الكريم أبو صلاح، رئيس ديوان الفتوى والتشريع في السلطة الفلسطينية، في أواخر حزيران/ يونيو مؤكداً أن ولاية الرئيس عباس تنتهي مع نهاية ولاية المجلس التشريعي[66]. وردّ عليه في اليوم ذاته فرج الغول، رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي، مؤكداً نهاية ولاية عباس في 2009/1/9، وأن حماس التي تملك الغالبية البرلمانية سوف تعترف بأحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس كرئيس للسلطة ما لم يخرج رئيس المجلس عزيز الدويك من السجن قبل هذا التاريخ[67].

وتصاعد النقاش بعد نشر مركز الزيتونة لمذكرة أحمد الخالدي أوائل أيلول/ سبتمبر 2009، واستضافة الجزيرة وغيرها من القنوات له ولعدد من الخبراء لمناقشة الموضوع[68]. ويظهر أن الرئيس عباس قام باستشارة عدد من الخبراء القانونيين الفلسطينيين والعرب ممن سوغوا استمراره في الرئاسة[69]. وظلّ موقف حماس موحداً تجاه انتهاء ولايته، وتوالت تصريحات قياداتها في الداخل والخارج بهذا المعنى بمن في ذلك خالد مشعل وإسماعيل هنية وعزيز الدويك وأحمد بحر وموسى أبو مرزوق والزهار... وغيرهم. على أنه لم يكن واضحاً ما هي الخطوات التي ستقوم حماس باتخاذها بعد انتهاء ولاية الرئيس عباس. فلم يكن هناك حديث محدد وموحد حول الإجراء الذي ستتخذه حماس فيما لو لم يتمّ إطلاق سراح الدويك، وكيف ستنفذ دعوتها لعقد انتخابات رئاسية خلال ستين يوماً، خصوصاً إذا لم يحدث توافق مسبق بينها وبين فتح وباقي الفصائل، وإذا لم تحدث ترتيبات مناسبة في الضفة والقطاع، ومن سيتولى الرئاسة إذا لم يتمّ عقد الانتخابات في الفترة المحددة.

وظهرت هناك تساؤلات في أوساط السلطة في رام الله عن الخطوات التي يمكن أن تتخذها حماس في الضفة الغربية، وما إذا كان لديها نزوع للحذو حذو حماس في قطاع غزة. وعلى الرغم من وجود إدراك واضح أن الظروف الموضوعية في الضفة الغربية الواقعة أساساً تحت الاحتلال الإسرائيلي تجعل "الانقلاب" أمراً غير مرغوب فيه، وغير ممكن. ومع ذلك فقد حاول الإسرائيليون الضرب على هذا الوتر لتشجيع السلطة في رام الله لاتخاذ مزيد من الإجراءات الأمنية ضدّ حماس. وتحدث مصدر عسكري إسرائيلي رفيع المستوى عن إجراءات إسرائيلية و"فتحاوية" لمواجهة احتمال استغلال حماس عدم الاستقرار السياسي في رام الله عقب انتهاء ولاية الرئيس عباس "للاستيلاء على مدن وقرى وبلدات الضفة الغربية". وفي تصريح لا يخلو من التحريض قال الضابط الإسرائيلي نفسه "لا شك في أننا إلى جانب تولي "فتح" مسؤولية الأمن والنظام في الضفة الغربية، وهذا بالطبع يتطلب ملاحقة حماس"[70].

من الواضح أن حماس استفادت من إشكالية انتهاء ولاية الرئيس عباس كأحد أوراق الضغط على فتح وعلى السلطة في رام الله. ولعل ذلك كان أحد دوافع فتح في الدخول في الحوار الوطني الذي كان مزمعاً في القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. ثم إن لغة حماس في الحديث عن الموضوع، خصوصاً في الشهرين الأخيرين من السنة، أبقت مساحة للتفاهم حول الأمر في إطار ترتيبات سياسية وتوافق وطني بين الطرفين[71]، وهو ما يعني أن الموضوع لم يكن أمراً قطعياً نهائياً، بل كان هناك استعدادات لإيجاد مخارج سياسية للإشكالية القانونية.

قامت فتح والسلطة في رام الله ببعض الإجراءات الاحترازية لتعزيز موقف الرئيس عباس، فأقرت اللجنة المركزية لحركة فتح تمديد رئاسته لمدة؛ ليتزامن انتخابه مع انتخابات المجلس التشريعي[72]. وأقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومجلسها المركزي، حيث تهيمن حركة فتح، موضوع التمديد. وقام المجلس المركزي في 2008/11/23 بانتخاب عباس رئيساً لدولة فلسطين، في رسالة لمعارضيه تؤكد تمتعه بسلطة فوق أي سلطة أخرى في النظام السياسي الفلسطيني، على الرغم من عدم وجود دولة فلسطين نفسها عملياً على وجه الأرض[73]. وتمكن عباس من توفير غطاء عربي من خلال دعوة وزراء الخارجية العرب، خلال الاجتماع الطارئ الذي عقدوه في القاهرة له، إلى "الاستمرار في تحمل مسؤولياته كرئيس للسلطة الوطنية الفلسطينية" إلى حين إتمام المصالحة الوطنية والاتفاق على موعد لانتخابات رئاسية وتشريعية جديدة[74]. أما حماس فقد رفضت مقررات اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي، باعتبارها مؤسسات منتهية الصلاحية وفاقدة لأهلية اتخاذ مثل هذه القرارات[75].

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتبرت الموضوع سياسياً في جوهره، وأن علاجه يجب أن يتمّ على طاولة الحوار الوطني الشامل، وأن انتهاء ولاية عباس دون حل سياسي سيدخل الوضع

الفلسطيني في أزمة أعمق[76]. كما رأت أن الأخذ برأي حماس قد يؤدي إلى انتخابات رئاسية في قطاع غزة فقط، مما يؤدي لوجود رئيسين، وبالتالي سيتكرس الانقسام وتتفاقم الأزمة[77]. غير أن الشعبية لم تتمكن من توقيت إعلان عباس رئيساً لدولة فلسطين[78]. أما الجبهة الديموقراطية فرأت أن الجدل هو جدل سياسي مفتعل لتغطية مشكلة الانقسام، وأنه ليس ثمة مشكلة قانونية أو دستورية حول ولاية الرئيس في 2009/1/9[79].

ورأى مصطفى البرغوثي أنه بغض النظر عن قانونية التمديد للرئيس، فإن موقف عباس سيكون أضعف "وهذا ما تسعى إسرائيل إلى استغلاله"[80]. أما فاروق قدومي، عضو اللجنة المركزية لفتح ورئيس الدائرة السياسية في المنظمة، فقد علق بسخرية ومرارة على انتخاب عباس رئيساً لفلسطين قائلاً إنه "لا يعترف بالسلطة الفلسطينية، وإن انتخاب عباس رئيساً لدولة فلسطين يحتاج لإقرار من المجلس الوطني"، وإنه "لا توجد سلطة، ولا دولة، ولا ما يحزنون، نحن نقع تحت الاحتلال"[81]. أما مقاربة الجهاد الإسلامي فكانت أقرب إلى موقف حماس، وعبّرت على لسان ممثلها في لبنان أبو عماد الرفاعي أنه إذا تمّ التمديد لعباس دون مسوغ قانوني، فإن ذلك سيزيد من حدة الخلافات والتوترات على الساحة الفلسطينية[82].

وعلى أي حال، فإن العدوان على غزة، وما تلاه من حوارات فلسطينية في القاهرة بين فتح وحماس وباقي الفصائل، أدى إلى تعامل حماس مع تمديد ولاية عباس وكأنه إقرار بأمر الواقع، في ضوء مجموعة التوافقات التي تمّت، أو التي يتمّ بحثها بانتظار انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية تعقد في كانون الثاني/ يناير 2010.

خامساً: فتح وانعقاد مؤتمرها السادس

كثر الحديث خلال سنة 2008 عن انعقاد المؤتمر السادس لحركة فتح. وكانت فتح قد عقدت مؤتمراتها الثلاثة الأولى في 1967 و1968 و1971 على التوالي. وعقدت مؤتمرها الرابع سنة 1980، والخامس سنة 1989. وكان من الواضح أن فتح تعاني من حالة من الترهل والتفكك تستدعي المسارعة إلى عقد مؤتمرها وإعادة ترتيب بيتها الداخلي.

في أيلول/ سبتمبر 2004 أوصى المجلس الثوري لحركة فتح بعقد المؤتمر السادس، وتمّ تشكيل لجنة تحضيرية، غير أن عملها سار بوتيرة بطيئة لأسباب مختلفة. صحيح أن الكثير من كوادر فتح تعوِّل على مؤتمر فتح لإحداث التغيير المطلوب، لكن من الواضح أن أهم مؤسسة تمثيلية وتشريعية في فتح (المؤتمر العام) قد جرى تحييدها وتهميشها منذ 1971، حيث لم تتمكن منذ ذلك التاريخ، وطوال 37 عاماً من الانعقاد سوى مرتين. وبالتالي فإن آلية صناعة القرار تركزت

عملياً بيد رئيس الحركة، ثم اللجنة المركزية، ثم وبدرجة أقل المجلس الثوري للحركة. ولأن عمليات انتخاب هذه المؤسسات القيادية لا تتمّ إلا عبر المؤتمر العام، فإن عدم انعقاده أتاح لهذه القيادات البقاء في مناصبها سنوات طويلة دونما تغيير.

أصبح من الضروري عقد المؤتمر السادس لفتح بعد نحو 19 عاماً من انعقاد آخر مؤتمر لها، وبعد مرور الحركة التي قادت النضال الوطني الفلسطيني بأحداث جسام، ووقوع تغييرات ضخمة في مسار العمل الفلسطيني، وتبني قيادة الحركة لأفكار واتفاقيات والتزامات يتعارض عدد منها مع الأدبيات النضالية والمنطلقات الحركية لفتح، وقرارات مؤتمراتها السابقة؛ وبعد بروز حركة حماس التي تمكنت من هزيمة فتح في الانتخابات كان هناك ضرورة لإعادة تحديد البوصلة والمسار، وإعادة التماسك التنظيمي للحركة، وضخ دماء جديدة شابة في مؤسساتها القيادية، ومعالجة الترهل والفساد الذي عشعش في أوساطها، وإعادة ثقة الشارع الفلسطيني بمشروعها الوطني ومسارها السياسي الذي تعرض لكثير من الاهتزازات. وكان هناك أيضاً رغبة عربية ودولية بأن تتمكن فتح من إعادة ترتيب أوضاعها، واسترجاع تماسكها وقدرتها على المبادرة، باعتبارها الحركة الأكثر قبولاً والأكثر قرباً من السياسات العامة العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية، وباعتبارها الحركة التي حملت عبء مسار التسوية واتفاقات أوسلو والسلطة الفلسطينية؛ فضلاً عن أن تفككها وتراجعها سيؤدي إلى صعود حماس ووراثتها لقيادة الشعب الفلسطيني، بما يعني ذلك من تعطيل لمسار التسوية، وتولي الإسلاميين زمام القيادة، وهو أمر مرفوض في الوضع الراهن من قبل النظام الرسمي العربي والدولي.

وطوال سنة 2008 كان يتكرر تحديد تواريخ معينة لانعقاد المؤتمر، ويتمّ تأجيله من شهر إلى آخر، حتى انقضت سنة 2008 وهو لم ينعقد بعد. وقد حالت عوامل عديدة دون انعقاده، أبرزها:

1. إن تعطل انعقاد المؤتمر لمدة 19 عاماً قد تسبب في تراكم قضايا واستحقاقات كبيرة وشائكة ومعقدة سياسية وتنظيمية، وكان لا بدّ من وجود حد أدنى من توافق داخلي مسبق ومعقول حولها؛ وإلا قد تكون عناصر تفجير للمؤتمر، مما قد يهدد بالوقوع في مزيدٍ من التدهور والتراجع.
2. إن حالة الترهل والتفكك التنظيمي قد أدت إلى وجود حالات اختراق مختلفة في جسدها، وجعلت من فتح "تنظيم من لا تنظيم له"، وأوجدت تنظيماً رخواً تنقصه معايير الانضباط والولاء. ودخل الكثير من العناصر لتحقيق منافع شخصية مرتبطة بقيادة فتح لمنظمة التحرير، والسلطة الفلسطينية، وأضعفت حالة الترهل من قدرتها على مراقبة عناصرها القيادية ومحاسبتهم ومعاقبتهم عندما تقتضي الضرورة، وتسببت في وجود حالات فساد

في المراتب العليا ممن تصعب إزاحتهم. كما أسهمت في تشكل تيارات داخلية مختلفة تتمحور حول رموز وأشخاص، ويستقوي بعضها بقوى خارجية. وفي مثل هذه الأحوال فإن مجرد عقد هكذا مؤتمر، قد يؤدي إلى "تصفية حسابات" داخلية، وإلى سقوط أشخاص وصعود آخرين، وهي عملية كانت تخشى قيادة فتح من عواقبها، وكانت تفضل أن تتمّ في ضوء ترتيبات مسبقة، وأن تؤدي إلى نتائج "محسوبة" أو "تحت السيطرة".

3. إشكالية تدافع الأجيال داخل فتح ورغبة العناصر الشابة في الوصول إلى المواقع القيادية، وتخوف جيل الرواد والحرس القديم في فتح إما من فقدان فتح لبوصلتها وروحها التي حملوها، أو من فقدانهم لمكانتهم ومناصبهم والمزايا التي يتمتعون بها، أو أن يكون بعضهم عرضة للمحاسبة على ملفات مرتبطة بالفساد والمسلكيات المالية والتنظيمية.
4. المعادلة الصعبة المرتبطة بالموافقة على التقرير السياسي، واتخاذ قرارات سياسية لها علاقة بالرؤية النضالية لفتح وبمسار التسوية. حيث تدفع الكثير من قواعد فتح وعدد من رموزها باتجاه التأكيد على تبني المقاومة ونقد مسار التسوية، بينما يجد "التيار المعتدل" في فتح بقيادة أبي مازن نفسه متناقضاً مع ذاته، و"محرجاً" أمام الالتزامات التي قدمها للإسرائيليين والأمريكيين والمجتمع الدولي. ولذلك سعى هذا التيار لتأخير عقد المؤتمر لتجاوز مثل هذه الأزمة المحتملة، وللعمل على ترتيب أغلبية مناسبة في المؤتمر تدعم توجهاته. وقد حاول البعض من خلال "المال السياسي" ضمَّ عناصر وكوادر إلى جانبه، لكن الكثير من عناصر فتح ظلّت مستعصية على الإغراءات المختلفة.
5. غياب القيادة التاريخية المجمع عليها لدى فتح، وخصوصاً بعد وفاة ياسر عرفات، وهي قيادة كانت قادرة على الحسم وتحديد المسارات، ومن ذلك عقد المؤتمر عندما تقرر ذلك فعلاً. على الرغم من أن تلك القيادة مسؤولة إلى حد كبير عن حالة الترهل وضعف البناء والعمل المؤسسي داخل فتح، والجنوح نحو الفردية، وتهميش دور المؤتمر العام.
6. الإشكاليات المرتبطة بتحديد مكان المؤتمر وما يحمله ذلك من مضامين سياسية أو تنظيمية. فهل سيعقد في أريحا حيث السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي وقدرة تيار الداخل على تحشيد عدد أكبر من الكوادر والأنصار؛ أم سيعقد في الأردن أم في مصر مع ما يحمله ذلك من فرص أفضل لفتح في الخارج، وإمكانات تأثير الدول المضيفة على توجهات ونتائج المؤتمر.
7. الإشكالية المرتبطة بتحديد أعداد المشاركين في المؤتمر ومعايير اختيارهم. وهل سيكونون 1,200 أو 1,500 كما يرغب الكثيرون من الحرس القديم؛ أم سيكونون بحدود 3,500 كما يرغب الكثيرون من تيار الشباب؛ وما هو نصيب العسكريين؟ ومن هم أعضاء فتح الذين

يحق لهم الاختيار أو الترشيح؟ لقد ظلّت هذه الإشكالية قائمة بدرجات مختلفة، لأن تحديد نوعية المشاركين وأعدادهم، سيحكم مسبقاً وإلى حد كبير على الشكل الذي ستنتخب فيه رئاسة فتح ولجنتها المركزية ومجلسها الثوري.

ومنذ بداية سنة 2008 تواصلت جهود عقد المؤتمر السادس، وسافر نصر يوسف وعزام الأحمد إلى تونس للقاء عدد من القيادات التاريخية لفتح لإجراء الترتيبات اللازمة، وكان هناك حديث عن عقد المؤتمر إما في مصر أو الأردن[83]. وبينما تواصل النقاش حول مكان المؤتمر وأعداد المشاركين، شكلت اللجنة المركزية لفتح عدة لجان بينها لجنة لصياغة البرنامج السياسي وتقديمه للمؤتمر[84]. ولم يلبث ناصر القدوة أن استقال من عضوية اللجنة التحضيرية ومن رئاسة لجنة صياغة البرنامج السياسي الجديد للحركة، بسبب خلافات كبيرة مع بعض أعضاء اللجنة المركزية، بحسب ما نشرت جريدة القدس العربي[85].

ويظهر أن النقاشات قد أدت إلى تمكن أطراف رئيسية في فتح من استبعاد الأفكار التي تتحدث عن ضرورة تحويل حركة فتح من حركة تحرر وطني إلى حركة مدنية أو حزب سياسي، وهي أفكار كان قد تقدم بها مكتوبة مرتين ناصر القدوة.

وشكلت اللجنة التحضيرية أربع لجان انتهت من تقديم أوراقها ليتمّ إقرارها من اللجنة التحضيرية، وهي لجان: البرنامج السياسي، والعضوية، والنظام، والتخطيط والسياسات[86].

وعندما انعقد المجلس الثوري لحركة فتح في 2008/5/26 اتخذ قراراً بضرورة عقد المؤتمر السادس لفتح قبل مطلع أيلول/ سبتمبر 2008. وفي 2008/6/12 أنهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أعمالها في عمَّان بالمصادقة على مسودة البرنامج السياسي الجديد لفتح، وعلى برنامج البناء الوطني الذي يتضمن استراتيجيات فتح فيما يتعلق بالسياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والشبابية والتنموية، كما أقرت مسودة النظام الداخلي الجديد، ومعايير العضوية، وأسس اختيار ممثلي التنظيم إلى المؤتمر؛ وذلك بحسب تصريح نبيل شعث، الذي قال إنه لم يتبقَّ سوى تحديد زمان المؤتمر ومكانه، وأنه في ضوء ذلك سيتمّ تحديد عدد المشاركين فيه[87].

وفي أواخر شهر تموز/ يوليو رشحت أخبار بأن قيادات من "الوزن الثقيل" في فتح بدأت تروج لفكرة تأجيل عقد المؤتمر إلى ما بعد إنهاء الانقسام الفلسطيني و"استعادة" قطاع غزة من سيطرة حماس[88]. كما رشحت أنباء عن خلافات حادة داخل اللجنة التحضيرية، حول مكان انعقاد المؤتمر. وذكر أن خمسة من أعضاء اللجنة المركزية وقادة أقاليم الأردن وسورية ولبنان يطالبون بعقده خارج الأراضي الفلسطينية، بينما يصر باقي أعضاء اللجنة المركزية بمن فيهم محمود عباس على عقده في الداخل[89].

وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة التحضيرية الموسعة برئاسة أبو ماهر غنيم، في 3-2008/8/4، في عمَّان بحضور نحو ستين عضواً نصفهم من الخارج، بدا أن الرياح لا تجري كما يشتهي الرئيس عباس الذي تعمد عدم المشاركة، على الرغم من وجوده في عمَّان. حيث غلب على الاجتماع "تيار الصقور" والحرس القديم، وتبنت اللجنة توصية بإعادة قراءة البرنامج السياسي ووثيقته، بما يحافظ على ثوابت الحركة الوطنية ومبادئها. كما رفض الاجتماع الصياغات والنصوص العمومية التي اقترحها نبيل شعث في البرنامج السياسي، والتي كانت قد أسقطت في صياغتها الأولى خيار المقاومة، وتجنبت النصّ على مبدأ حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد، وخلطت ما بين المقاومة المدنية والعسكرية. كما دعا الاجتماع إلى إعادة النظر في المسيرة السلمية والمفاوضات، والعودة لتجذير العمق العربي والإسلامي للقضية، والنصّ صراحة ومباشرة على المقاومة. كما "شنَّ مناقشوه من قادة فتح هجوماً شرساً على ما أسموه بخط دايتون في صفوف الحركة"[90].

وفي منتصف آب/ أغسطس 2008 كانت ما تزال تبذل الجهود لجمع محمود عباس مع فاروق قدومي للوصول إلى توافق بينهما حول القضايا الأساسية، قبل تحديد مكان المؤتمر السادس وزمانه[91]. وفي 2008/10/23 أقرّت اللجنة المركزية في فتح عدد الأعضاء الذين يحق لهم المشاركة في المؤتمر بـ 1,200 عضو من الداخل والخارج[92].

اللجنة التحضيرية للمؤتمر حددت لنفسها اجتماعاً جديداً في 11-2008/11/15، يليه اجتماع اللجنة التحضيرية الموسعة 15-2008/11/18، وقد وضع على طاولة النقاش ست أوراق مستكملة بشكل شبه نهائي. وكان هناك الورقة السياسية المكونة من تسعين صفحة، وفيها تأكيد على رفض فتح للمشروع الصهيوني في فلسطين، وتأكيد على المبادئ التي حملتها فتح منذ ولادتها. لكن الورقة لا تضع نفسها في زاوية القرار السياسي، وتبقي الباب موارباً لتحديد اتجاهات الحركة المستقبلية. وهناك ورقة البناء التنظيمي التي تتناول العلاقة بين فتح والسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وتؤكد على الفصل التنظيمي والبنيوي بينهما. وهناك الورقة الإدارية التي تتناول التنظيم وإدارته وتحديد الصلاحيات، وهناك ورقة عضوية المؤتمر، والورقة المالية وهي ورقة يبدو أنه بسبب حساسيتها وبسبب ما فيها من أسرار وما قد تثيره من اتهامات فقد كان هناك من يرغب بحصر نقاشها على رئاسة المؤتمر وعدد من أعضاء اللجنة المركزية التي ستنتخب. والورقة السادسة هي ورقة اللجنة المركزية حول الوضع الراهن[93]. ويظهر أن العمل الطويل والمضني للجنة التحضيرية لم ينجح في جَسْرِ حالات التنازع والتدافع والتعطيل. وأصبح واضحاً أنه من غير المحتمل عقده قبل نهاية 2008، وتحدث قيادي كبير في فتح في مقابلة نشرت محتواها جريدة الحياة في 2008/12/13، مؤكداً أن المؤتمر السادس قد أُرجئ إلى أجلٍ غير مسمى بسبب "مخاوف من أن تؤدي الخلافات بين الأجنحة إلى انشقاقات"، وأن عقده في موعده سيكون "بمثابة تفجير للحركة"، وأن المعنيين

بالحركة يعلمون ذلك، لكنهم يتحرجون من إعلانه. وقال القيادي "إن من يفكر بأن مؤتمر الحركة سيعقد في ظلّ الظروف الراهنة مجنون"، وقال إن الاتفاق على ألا يتجاوز المشاركون 1,500 لكن هناك عشرة آلاف يريدون المشاركة.

ومن جهة أخرى، عاد الحديث عن ضرورة حل مشكلة قطاع غزة قبل عقد المؤتمر السادس[94]، وعن تعطيل المؤتمر بسبب مخاوف لدى بعض أعضاء اللجنة المركزية من خسارتهم في الانتخابات التي سيعقدها المؤتمر[95]، وحتى منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2008 كان أحمد قريع (أبو علاء) ما يزال يتحدث عن عدم استكمال ملف العضوية، وانتظار تحديد زمان المؤتمر ومكانه[96].

أزمة فتح الداخلية وإشكالية التنازع بين ما يسمى الحرس القديم وتيار الشباب ظهرت بأشكال مختلفة خلال سنة 2008، وكان أبرز تجلياتها كما لاحظنا عدم القدرة على عقد المؤتمر السادس، بالرغم من مدى أهميته وضرورته للجميع. وكان ضمن مظاهر الأزمة عملية تضارب الأوامر وتنازع الصلاحيات، كما حدث بشأن التعيينات التي قررها فاروق قدومي بتسمية أمين سرّ حركة فتح في الساحة السورية (تعيين محمد داود "أبو داود" معتمداً رسمياً لإقليم حركة فتح، وتعيين أنور عبد الهادي نائباً له)، وفي الوقت نفسه طلب محمود عباس بوصفه رئيساً للحركة من مسؤول الإقليم في سورية التجاهل التام لكل تعيينات فاروق قدومي[97]. ويندرج في الأزمة عملية تبادل الاتهامات بين قيادات فتح، وكان من أبرزها الهجوم العنيف المتبادل بين حكم بلعاوي ومحمد دحلان. حيث اتهم بلعاوي في بيان صادر عن اللجنة المركزية لفتح دحلان بعدم المسؤولية والتصريحات الاستعراضية والفلتان والتقصير والخداع[98]. أما دحلان فردَّ على بلعاوي بأن أهم إنجازاته هي زرع الجواسيس في مكتب ياسر عرفات بتونس، ووصف دحلان بيان اللجنة "بالفبركات الإعلامية" لمواصلة "توجيه الأحقاد الشخصية"، ودعا دحلان اللجنة المركزية "للتنصل من هذا السلوك الشاذ والوضيع لحكم بلعاوي"[99].

وشنّ أبو علي شاهين، عضو المجلس الثوري، هجوماً على اللجنة المركزية وعلى الرئيس عباس، حيث اتهمه بأنه "فاشل". بينما تحدثت تقارير عن وقوف أعضاء عديدين في اللجنة المركزية والمجلس الثوري ضدّ توجهات دحلان بالعمل على الحصول على مقعد في اللجنة المركزية؛ وأضافت التقارير أن فريق دحلان يُعدُّ ضعيفاً قياساً بخصومه في الحركة، وعلى رأسهم هاني الحسن وبلعاوي وعباس زكي وعزام الأحمد وأحمد حلِّس... وغيرهم[100].

اعتبر حاتم عبد القادر، القيادي في فتح، أن الحركة "وصلت إلى وضع صعب جداً"[101]، وأقرَّ صائب عريقات أن فتح "تعيش حالة غير مسبوقة من المشاكل والخلافات الداخلية"[102]. وجاءت فضيحة تهريب الهواتف الخلوية التي اتهم فيها، رئيس المجلس التشريعي السابق ومستشار

الرئيس عباس، روحي فتوح لتكشف استمرار مسلسل الحديث عن الفساد الذي طال قيادات كبيرة في فتح[103]. وعلق رفيق النتشة، رئيس المحكمة الحركية العليا لفتح، بأن "الفساد والفاسدون ما زالوا يسيطرون على حركة فتح"، مؤملاً أن يقوم المؤتمر السادس بإبعادهم[104]. أما مروان البرغوثي فحمَّل قيادة حركة فتح مسؤولية الفشل في الانتخابات، وفساد العديد من قياداتها، ودعا إلى إجراء تغيير حقيقي في القيادة، وإلى انتخاب وجوه جديدة، ورموز ليس لهم علاقة "بالفساد والعجز والفشل"[105]. وقبيل نهاية سنة 2008 كان هناك حديث عن مناكفات وقطيعة بين عباس وأحمد قريع متعلقة بمواقف وأدوار كلٍّ منهما في المفاوضات مع "إسرائيل"، والموقف من حكومة فياض[106].

وهكذا، فإن حركة فتح حملت أزمتها معها إلى السنة التالية، وتغلبت عناصر التعطيل والتأجيل على عناصر التعجيل بعقد المؤتمر السادس. ويظهر أن المؤتمر سيظلّ عرضة للإرجاء ما لم يتمّ الوصول إلى معادلة دقيقة، تضمن على الأقل اعتبارات ومصالح اللاعبين الكبار والتيارات الفاعلة في الحركة.

سادساً: منظمة التحرير الفلسطينية

على الرغم من أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت منظمة التحرير بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. ووضعت المنظمة في "غرفة الإنعاش" بعد أن هُمِّشت وأفرغت مؤسساتها من محتواها، لتكون "ختماً" تتمّ العودة لها عند الحاجة لتوفير غطاء أو لتمرير قرار. وخلال سنة 2008 لم تتمّ الدعوة لعقد مجلس وطني فلسطيني، على الرغم من مرور 12 عاماً على آخر مجلس تمّ عقده، وعلى الرغم من انتهاء مدته القانونية والمدد القانونية للجنة التنفيذية والمجلس المركزي منذ سنة 1999. ومع ذلك فقد استمرت اللجنة التنفيذية بالانعقاد، وكذلك المجلس المركزي، حيث استفاد منهما أبو مازن في دعم شرعية موقفه القانوني والسياسي ودعم حكومته في رام الله في مواجهة حماس وحكومتها في غزة.

كان من الواضح أن تفعيل منظمة التحرير وإعادة بناء مؤسساتها مرتبط بملف الإصلاح الفلسطيني الشامل، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وهو أمرٌ ما كان ليتمّ دون حوار بين فتح وحماس وبقية الفصائل، ودون الوصول إلى توافق وبرنامج وطني مشترك. وقد تعثر ملف إصلاح المنظمة، على الرغم من أنه كان نقطة جوهرية في اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد

أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006. وعلى الرغم من تضمين وثيقة الوفاق الوطني (2006)، واتفاق مكة (2007) مواد متعلقة بتفعيل المنظمة وإصلاحها، إلا أنه لم تؤخذ أية خطوات جادة في هذا الإطار. وبالتأكيد، فإن صراع فتح وحماس على الشرعية سنة 2007 كان سبباً في تعطّل عملية الإصلاح، لكنه لا ينبغي وضع اللوم كله على ذلك؛ فإضعاف المنظمة وتهميشها كان ظاهرة أساسية مرتبطة بمسار التسوية واتفاق أوسلو، ومرتبطة بطريقة القيادة الفلسطينية في القيادة الفردية والبعد عن العمل المؤسسي. ولو كانت المنظمة في وضع صحّي قادر على استيعاب مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، وأن تكون مظلة لجميع فصائله وقواه الحية وكفاءاته، لربما تمّ التعامل بسهولة أكبر مع مواضيع الفلتان الأمني، و"الانقلاب" على المؤسسات الشرعية.

فضل الرئيس عباس استخدام مظلة منظمة التحرير في حواره مع حماس في اليمن، وشارك في الوفد صالح رأفت أمين عام حزب فدا، وقيس عبد الكريم أبو ليلى عضو قيادة الجبهة الديموقراطية؛ وهو ما عدَّته حماس مؤشراً على عدم جدية عباس في التفاوض، باعتبار أن جوهر المشكلة مع فتح. وعندما أعلن عباس دعوته للحوار في حزيران/ يونيو 2008 أعلنها باسم اللجنة التنفيذية وباسم منظمة التحرير. وعندما اعتذرت حماس عن المشاركة في حوار القاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 قامت اللجنة التنفيذية بتحميل حماس "المسؤولية التامة" عن فشل انعقاده[107]. وقدم المجلس المركزي للمنظمة (على الرغم من التحفظات على صلاحيته) للرئيس عباس الدعم الذي يريده بانتخابه رئيساً لدولة فلسطين في 2008/11/23 قبيل انتهاء مدة ولايته كرئيس للسلطة، وليكون ذلك "رافعة" له في مواجهة ما قد تقوم به حماس ومعارضو الرئيس عباس.

ومن جهة أخرى، فإن بعض الشخصيات والجهات لعبت أدواراً أكبر من حجمها السياسي والشعبي في الساحة الفلسطينية، مستفيدة من مواقعها في قيادة المنظمة. ومن ذلك الدور الذي لعبه حزب فدا في اللجنة التنفيذية وهو لا يكاد يملك تمثيلاً في المجلس التشريعي. فعضو قيادته (السابق) ياسر عبد ربه يتمتع بمنصب أمين سرّ اللجنة التنفيذية للمنظمة، وقد انتقده الكثيرون لدوره السلبي في العلاقة بين فتح وحماس. كما انتقده سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني، لمحاولته عقد اجتماع غير قانوني للمجلس الوطني بهدف إعادة تركيب المؤسسات القيادية للمنظمة، مشيراً إلى أن هذه المحاولات تحظى بدعم الرئيس عباس[108]. ثم إن عباس قام بتعيين أمين عام حزب فدا صالح رأفت رئيساً للدائرة العسكرية لمنظمة التحرير[109]. وهو ما عكس في رأي الكثيرين عدم جدية من عباس في تفعيل مؤسسات المنظمة وتطويرها، بإعطاء منصب رئيسي ثانٍ لحزب صغير، وبتسليم دائرة مهمة وحساسة لحزب لا يشارك في المقاومة والانتفاضة، ولا يملك أذرعاً مسلحة.

كان فاروق قدومي من أكثر قيادات المنظمة وفتح انتقاداً لأداء الرئيس عباس ومؤيديه، فقد انتقد قدومي (رئيس الدائرة السياسية في المنظمة) في 2008/2/25 إنهاء عباس لخدمات عدد من موظفي

الدائرة السياسية أو إحالتهم على التقاعد، متحدثاً عن عدم قانونية وشرعية اللجنة التنفيذية[110]. وأكد أكثر من مرة فقدان اللجنة التنفيذية لنصابها القانوني[111]. ودعا قدومي إلى انضمام حماس وكل القوى الفلسطينية إلى المنظمة دون اشتراطات، كما دعا إلى عقد مجلس وطني جديد، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ووضع آليات تكفل إصلاح المنظمة[112]. وقدم قدومي برنامجاً دعا فيه للفصل بين السلطة والمنظمة، والفصل بين رئاستيهما، والتمسك بخيار المقاومة، وحق العودة، واحترام التعددية الفلسطينية[113].

أما حماس فتابعت التأكيد طوال سنة 2008 على وجوب إعادة بناء منظمة التحرير على أسس سليمة تكفل مشاركة الجميع، والتعددية السياسية، وتكون عضوية مجلسها الوطني بناء على انتخابات حرة كلما أمكن ذلك. ورفضت حماس الاعتراف بالمنظمة بوضعها الحالي ممثلاً شرعياً وحيداً، خصوصاً وأن حماس ليست ممثلة فيها، ولها اعتراضات تراها مهمة على المنظمة مؤسسياً وأيديولوجياً وسياسياً. وللجهاد الإسلامي الموقف نفسه تقريباً من المنظمة.

لم تنجح حماس في ضم فصائل مهمة في منظمة التحرير إلى صفها، وتحديداً الجبهتين الشعبية والديموقراطية، للضغط باتجاه تسريع عملية إصلاح المنظمة؛ على الرغم من أن الجبهتين تعارضان اتفاقية أوسلو، وتتبنيان خيار المقاومة، وتطالبان بإصلاح منظمة التحرير؛ وهو ما يعني أن برنامجهما السياسي والوطني أقرب إلى حماس والقوى المعارضة منه إلى قيادة المنظمة والتيار المهيمن في فتح. وهو ما يناقض ممارستهما في اللجنة التنفيذية، ومشاركتهما في المجلس المركزي، والتي يرى فيها الناقدون تغطية لسياسات محمود عباس. وقد يعزو البعض ذلك إلى أن التوجهات العلمانية لفتح أقرب إلى هذه التيارات اليسارية من التوجهات الإسلامية لحماس والجهاد. كما قد يعزو البعض ذلك إلى أن حماس لم تبذل جهداً كافياً مع هذه الفصائل لإيجاد قواعد عمل مشتركة، ولطمأنتها أن قيادة حماس للمشروع الوطني تستوعب الآخرين ولا تلغيهم، وتحترم أدوارهم ورؤاهم ولا تستثنيهم. ثم إن حماس لم توافق بعد على برنامج منظمة التحرير الذي تلتقي فيه هذه الفصائل مع فتح. كما أن الرئيس عباس توافق مع رؤية هذه الفصائل في تبني التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، وهو ما لم تكن حماس تميل إليه. فضلاً عن أن البعض يرى أن سيطرة فتح على الموارد المالية للمنظمة التي تتلقى هذه الفصائل منه ميزانيات ورواتب كوادرها المتفرغة تلعب دوراً في صناعة قرارها.

وقد تابع العديد من الشخصيات والفعاليات الوطنية الضغط باتجاه تفعيل المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها وتشكيل مجلس وطني منتخب والتأكيد على حق العودة. وكانت مجموعة من هذه الشخصيات قد اجتمعت في بيروت في أيار/ مايو 2007، وتابعت نشاطها في سنة 2008 ومن أبرز رموزها شفيق الحوت، وسليمان أبو ستة، وبلال الحسن.



سابعاً: الأمن الداخلي والإشكالية الأمنية

تراجع الفلتان الأمني إلى حدٍّ كبير خلال سنة 2008، وأحكمت حكومتا غزة ورام الله قبضتهما على الوضع الداخلي، ولم تسلم الحكومتان من انتقادات مؤسسات حقوق الإنسان حول الاعتقال السياسي والتعذيب، وحول الاعتساف في استخدام الصلاحيات الأمنية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

تواصلت إجراءات حكومة فياض الأمنية ضدّ حماس في الضفة الغربية بحجة منع السلاح غير الشرعي، وبحجة أن حماس تسعى للانقلاب على الشرعية في الضفة الغربية، كما فعلت في قطاع غزة. وبدا واضحاً أن الحكومة في رام الله لا تفرق بين السلاح الذي قاد انتفاضة الأقصى ودافع عن الفلسطينيين لسنوات، وبين سلاح الفلتان الأمني والسلاح العشائري. كما أن الاحتجاج باحتمال انقلاب حماس كان مجرد غطاء لتنفيذ التزامات خريطة الطريق وخطة دايتون، إذ إن أوضاع الضفة الغربية مختلفة تماماً، خصوصاً بوجود الاحتلال الإسرائيلي في كل مكان وسيطرته العملية على الأوضاع.

سلام فياض قال إن السلطة "حريصة على التعددية السياسية وعدم المس بها، إلا أنها ترفض التعددية الأمنية"[114]، لكنه كشف عن سياسة تعامل حكومته مع حماس بقوله "طالما أن الوضع قائم على ما هو عليه في غزة، فإن حماس هي تنظيم مناوئ للسلطة، والحكومة تعمل وفق هذا"[115]. وكشف رياض المالكي، وزير الخارجية والإعلام في حكومة فياض، أن حكومته اتخذت قراراً في اجتماعها في 2008/5/5 بسحب كل أسلحة المقاومة التي سماها الميليشيات، وسلاح كل شخص لا ينتمي للأجهزة الأمنية[116]؛ وهو قرار يأتي تنفيذاً للبند الأول من خريطة الطريق.

الجمع بين تجار المخدرات واللصوص وبين رجال المقاومة ظهر في تصريح العميد سميح الصيفي قائد منطقة الخليل، الذي قامت قواته بعد يومين من انتشارها في الخليل باعتقال 53 "مطلوباً للعدالة"، بحسب زعمها، في بلدتي السموع ويطا منهم 35 من حماس. إذ قال الصيفي "نحن واضحون ونعمل ضدّ الخارجين عن القانون وتجار المخدرات واللصوص والفئات المسلحة التابعة لأي جهة، والتي تحمل أي سلاح"، وأضاف "أي سلاح غير سلاح الأجهزة الأمنية غير شرعي"[117]. ولعل ذلك يفسر إصرار السلطة في رام الله على عدم وجود معتقلين سياسيين، باعتبار أن اعتقال رجال المقاومة ليس اعتقالاً سياسياً، وهو ما يخالف منطلقات فتح وم.ت.ف. ومبادئها وبرامجها ومؤتمراتها.

نظر الإسرائيليون بإعجاب إلى نشاط الأجهزة الأمنية للسلطة، وأشاد تقرير لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) Shabak، نُشر في أوائل سنة 2008، بجدية عمل هذه الأجهزة، وبأنها تمكنت من مصادرة 120 قطعة سلاح، وكشفت مختبراً لإعداد المتفجرات، كما أطاحت

بعدد من مديري الجمعيات الخيرية[118]. ونوه العقيد يوآف مردخاي Yoav Mordechai، رئيس الإدارة المدنية بالضفة الغربية، بأن التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية آخذ بالاتساع، وأن هناك لقاءات تُعقد بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين، لافتاً النظر إلى أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية أعادت خمسين إسرائيلياً دخلوا المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة[119]. وتحدث مردخاي بشكل أوضح، في وقت لاحق، عن طبيعة الحرب التي تخوضها السلطات الإسرائيلية بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية في رام الله عندما قال "إننا نخوض معركة حقيقية ضدّ تنظيم حركة حماس المدني والاجتماعي، ونعمل حالياً بكل طاقتنا وبقوة ضدّ كل مؤسسات حماس على اختلافها: المدنية والعسكرية في الضفة الغربية"؛ مؤكداً أن التنسيق هو تنسيق مباشر إسرائيلي – فلسطيني[120].

وقد أوضح يوفال ديسكين Yuval Diskin، رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية، في اجتماع للحكومة الإسرائيلية أن "التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية في الضفة جيد جداً، خاصة في محاربة الإرهاب وإغلاق المؤسسات". ولم ينفِ رياض المالكي ذلك، وأكد على أنه "لا يوجد سبب يمنع التعاون الأمني، والذي هو مهم جداً" على حد قوله[121].

ويظهر محضر اجتماع بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين كشف عنه كبير المحللين، ناحوم بارنياع Nahum Barnea، في جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، إلى أي مدى وصل التنسيق الأمني بين السلطة في رام الله وبين أجهزة الأمن الإسرائيلية. ويستدعي التقرير (إن صدق) الكثير من التوقف إلى مدى العداء الذي تكنه أجهزة الأمن في رام الله ضدّ حماس، والكثير من التساؤل عن أي إمكانية لإعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس وطنية مهنية تكون حماس بحجمها وثقلها جزءاً حقيقياً من هذه العملية. إذ ينقل بارنياع من محضر الاجتماع قول أبي الفتح، قائد الأمن العام الفلسطيني، للضباط الإسرائيليين "ليس هناك خصام بيننا، لدينا عدو مشترك: حركة حماس"، وينقل المحضر عن مجيد فراج، رئيس الاستخبارات العسكرية الفلسطينية، قوله "نحن في معركة صعبة جداً... قررنا خوض الصراع حتى النهاية، حماس هي العدو، قررنا شنَّ حرب عليها، وأنا أقول لكم: لن يكون أي حوار معهم، فمن يريد أن يقتلك عليك أن تبكر بقتله. أنتم توصلتم إلى هدنة معهم أما نحن فلا". وأكد فراج أنهم يقومون بالواجب الملقى على عاتقهم بشكل جيد، إذ أضاف قائلاً "نقوم بتولي أمر كل مؤسسة حمساوية ترسلون اسمها إلينا، أعطيتمونا في الآونة الأخيرة أسماء 64 مؤسسة، وقد انتهينا من معالجة 50 منها. بعض هذه المؤسسات أغلقت، وفي البعض الآخر استبدلنا الإدارة. كما وضعنا أيادينا على أموالهم"، وتفاخر أمام الإسرائيليين أن الأمن الفلسطيني يستطيع اقتحام المساجد والجامعات، أما الإسرائيليون فلا!! أما حازم عطا الله، المفتش العام للشرطة، فقال إنه "حتى آخر السنة سندخل في مجابهة مع حماس، أنا أتحدث عن خطة شاملة"[122].

وفي مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2008، أظهر تقرير لوزارة الداخلية الإسرائيلية، نشرته جريدة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post مدى الرضا الإسرائيلي عن التعاون الأمني مع السلطة في رام الله. وجاء في التقرير "إن التنسيق الأمني لم يسبق له مثيل من خلال جهد صادق من جانب السلطة الفلسطينية". وأشار إلى أن التنسيق وصل إلى مستويات عالية حيث انعقد 247 لقاء منذ بداية 2008 وحتى نشر التقرير بين ضباط إسرائيليين وفلسطينيين. وقد سمحت "إسرائيل" بافتتاح عشرين مركزاً للشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية[123].

وفي إطار تأهيل وتدريب الأجهزة الأمنية للسلطة في الضفة، أتمّت كتيبة فلسطينية خاصة من 620 عنصراً تدريبات استمرت لعدة أشهر في الأردن، ضمن الخطة التي وضعها المنسق الأمني الأمريكي لدى السلطة الجنرال دايتون؛ وعادت في 2008/5/28[124]. وكان تقرير نشرته هآرتس Haaretz حول هذه الكتيبة أوضح أنه تمّ اختيار أفرادها بعناية فائقة، وأنهم تلقوا تدريباً خاصاً، وأن هذه الكتيبة ستكون ضمن خمس كتائب مكلفة بحفظ النظام في الضفة ومواجهة حماس. وقال التقرير "إن كل المشاركين والمهتمين بهذه الفرقة سواء من السلطة أو الأمريكيين أو الأردنيين أو الإسرائيليين يعلمون أن الهدف الذي وضعوه واضح للجميع وهو محاربة حماس"، وأضاف التقرير أنهم في السلطة يتحدثون عن هذه الكتيبة بأنها "أبناء دايتون"[125].

وقد نشرت السلطة بموافقة إسرائيلية عناصرها الأمنية في مناطق جنين ونابلس والخليل وبيت لحم، ونجحت في تفكيك العديد من خلايا المقاومة، وفي إحباط عمليات تفجير ضدّ "إسرائيل". وعلى الرغم من أن تركيزها كان على ضرب البنية التحتية المدنية والعسكرية لحماس، إلا أنها سعت إلى ضرب وتفكيك كل الأجنحة المسلحة لفصائل المقاومة، بما في ذلك كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، وسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي وغيرها[126]. وعلى حد قول اللواء حازم عطا الله قائد الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية "كل من له علاقة بالسلاح والمتفجرات، أي العمل العسكري، وليس مهماً ضدّ من سيوجه هذا العمل، لأنه يقع على الأرض الفلسطينية، فسنعتقله"[127].

الاعتقال السياسي والتعذيب كان موضوعاً للمناكفة وتبادل التهم بين فتح وحماس وبين السلطة في رام الله والسلطة في غزة. ويوجد عادة تكتم حول أعداد المعتقلين وحول طبيعة التهم الموجهة إليهم، كما أن هناك خلطاً، لا يخلو من التعمد، بين ما هو سياسي وبين ما هو جنائي.

وحسب تقرير للشاباك الإسرائيلي فقد اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية في الفترة 11/28-2007/12/2، أي في خمسة أيام فقط، 250 ناشطاً من حماس، واعتقلت في الأسبوع الأخير من سنة 2007 خمسين ناشطاً من حماس[128]. وقد كانت وفاة الشيخ مجد عبد العزيز البرغوثي المحسوب على حماس، بسبب التعذيب في مقر المخابرات الفلسطينية في رام الله في 2008/2/22، من الحوادث التي أثارت الرأي العام الفلسطيني. وقد زاد استياؤه عندما نفت المخابرات أن يكون مات

تحت التعذيب، واستعانت بتقرير طبي شرعي كاذب يؤكد ذلك، غير أن لجنة التحقيق المستقلة، التي شكلها الرئيس عباس فيما بعد تحت ضغوط شعبية مختلفة، أكدت أنه مات تحت التعذيب[129].

وقد أصدرت حماس في 2008/11/12 إحصائية بـ 616 معتقلاً سياسياً من أبنائها لدى السلطة، بينهم 94 طالباً جامعياً، و35 أسيراً محرراً، و15 إمام مسجد، و13 عضو مجلس بلدي أو قروي، وتسعة صحفيين. وقالت إن حالات الاعتقال السياسي لأفرادها في الضفة بلغت 2,921 حالة اعتقال، في الفترة من 2007/6/10 وحتى 2008/11/11[130]. كما أصدر المكتب الإعلامي لحركة حماس في آب/ أغسطس 2008 كتاباً بعنوان "الكتاب الأسود" من 369 صفحة، يتحدث عن مئات الممارسات والاعتداءات، التي تقول حماس إنها وتيارات المقاومة قد تعرضت لها من أجهزة السلطة في رام الله. وقد أكدت مؤسسات حقوقية فلسطينية على وجود اعتقال سياسي في الضفة والقطاع، وقال شعوان جبارين، مدير مؤسسة الحق للدفاع عن حقوق الإنسان، ومقرها في رام الله أن عدد المعتقلين في الضفة هو نحو 270 معتقلاً، كما قال إن كل الأجهزة الأمنية تمارس التعذيب في كل مناطق الضفة، وأنه أصبح ظاهرة واسعة الانتشار. في الوقت ذاته، تمارس السلطة في رام الله عملية تعتيم إعلامي، حيث يتعرض الصحفيون لملاحقة أجهزة الأمن إذا تحدثوا حول الموضوع. وحسب أحد الصحفيين البارزين في جريدة الأيام الصادرة في رام الله "لا يمكن أن نكتب عن هذا إطلاقاً، فسوف يتمّ اعتقالنا فور نشر المقال أو حتى قبله، والمؤسسات الإعلامية تضغط على الصحفيين أيضاً لتجاهل هذا الموضوع"[131]. وقد رصدت الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن (التي أسسها ياسر عرفات) 28 شكوى من حالات تعذيب وسوء معاملة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 فقط[132]. كما تجدر الإشارة إلى أن هناك نحو تسعين معتقلاً من الجهاد الإسلامي في سجون السلطة، وغيرهم من خلايا المقاومة.

الأجهزة الأمنية في رام الله ظلّت ترفض الاعتراف بوجود معتقلين سياسيين، في الوقت الذي تقوم فيه بتهديد نشطاء حماس بعدم التحدث للإعلام[133]. وبينما كان الجميع يتحدث عن معتقلي حماس لدى السلطة في رام الله، ويذكر أسماءهم وأعدادهم، ويطالب بتوفير مناخات مناسبة لبدء الحوار الفلسطيني، كان المالكي وزير الخارجية والإعلام في حكومة فياض، يصرح بأنه "لا يوجد لدينا أي معتقل سياسي"[134]، وهو ما أكده أيضاً محمود عباس[135].

ومن جهة أخرى، ظهرت احتجاجات فتحاوية على طريقة إدارة سلام فياض للحكومة، وخصوصاً استبعاده الكثير من عناصر فتح في الأجهزة الأمنية وفي الخدمة المدنية أو إحالتها للتقاعد، وتوظيف الكثير من المقربين إليه أو ممن يلتزمون سياسته، وطريقة تحكمه بموراد السلطة المالية وعلاقاته مع أمريكا. كما وجّهت انتقادات لاذعة إلى عدد من الوزراء في حكومته، غير أن حكومة فياض ظلّت تحظى بدعم الرئيس عباس، وتعمّد عباس أن يعطي دعماً مباشراً لحكومة

فياض في جلستها التي ترأسها بنفسه حيث قال "هذه الحكومة حكومتي، وتحظى بكل الدعم والتأييد من قبلي، ولدي الثقة الكاملة بهذه الحكومة"[136]. ولكن دعم عباس للحكومة لم يمنع من استمرار تعالي الأصوات المنتقدة لها؛ فخلال انعقاد الدورة الـ 25 للمجلس الثوري لحركة فتح، التي اختتمت أعمالها في 2008/5/26، والتي حضرها محمود عباس، تعرض سلام فياض وحكومته إلى هجوم عنيف. وارتفعت الأصوات المطالبة بتغيير عدد من الوزراء، خصوصاً رياض المالكي (وزير الخارجية)، وعبد الرزاق اليحيى (وزير الداخلية). واتهم عزام الأحمد حكومة فياض بمحاولة الهيمنة على كل شيء في كل المؤسسات. وصوت أكثر أعضاء المجلس الثوري على ضرورة إعادة تشكيل الحكومة من جديد. ووصل الحدّ بالبعض إلى تشبيه فياض ببول بريمر Paul Bremer أول حاكم للعراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية، بسبب حله التشكيلات العسكرية لحركة فتح، وإلى اعتبار حكومة فياض حكومة أمريكية مفروضة على الشعب الفلسطيني[137]. غير أن الحكومة استمرت مدعومة بالرئيس عباس، فضلاً عن الرضا الإقليمي والإسرائيلي والأمريكي.

لم تسلم حكومة هنية من اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان وبالاعتقال السياسي، إذ أشارت التقارير إلى وجود نحو ثمانين معتقلاً سياسياً[138]، وإلى وجود تعذيب في سجونها. وقد بررت الحكومة الاعتقالات بأنها مرتبطة بوجود خلايا وجهات، تتبع فتح على نحو خاص، تسعى إلى إثارة الفوضى والفلتان الأمني وإسقاط الحكومة. وفي أجواء الإعداد لانطلاقة جلسات الحوار المرتقبة في القاهرة أعلنت حكومة هنية في 2008/10/30 إطلاق سراح 17 من كوادر فتح المعتقلين لديها، مؤكدة أنها تكون بذلك قد أطلقت كافة السجناء السياسيين لديها[139].

وكان قد حدث تبادل للاتهامات بالمسؤولية عن الأحداث التي وقعت في أثناء احتفال فتح بالذكرى الـ 43 لانطلاقتها في 2007/12/31، والتي أدّت إلى مقتل ثمانية وجرح أكثر من مائة[140]. وقد حمَّلت لجنة تحقيق شكلتها حكومة هنية كلاً من عناصر الشرطة التابعة لها وقادة حركة فتح المسؤولية عن هذه الأحداث؛ وأعلنت أنها أوقعت على تسعة من كبار الضباط، وعلى 29 من أفراد قوات الأمن عقوبات مختلفة؛ كخفض المرتب والرتبة وتدوير مواقع العمل[141]. وحملت حماس قيادات حركة فتح في القطاع مسؤولية مقتل أربعة مواطنين، بينهم رجل أمن، مساء 2007/12/31[142]. واتهمت حكومة هنية وحركة حماس قيادات من حركة فتح بمحاولة تدبير عملية اغتيال لرئيس الوزراء إسماعيل هنية في حفل للحجاج العائدين في 2008/1/12، ونشرت اعترافات مصورة للمتهمين المقبوض عليهم، حيث ذكروا أنهم قد جرى توجيههم من رام الله، وتحديداً من الطيب عبد الرحيم، وقد نفت السلطة في رام الله وفتح الضلوع في المؤامرة[143].

وفي 2008/7/25 انفجرت قنبلة أدت لمقتل خمسة (بينهم قيادي) من كتائب القسام وطفلة. وأشارت أصابع الاتهام لدى وزارة الداخلية في حكومة هنية إلى عناصر محسوبة على فتح تقيم

في المربع الأمني لعائلة حلِّس. وبعد أن لم تنجح عدة محاولات للقبض عليهم بالتنسيق مع وجهاء العائلة، قامت قوات الأمن في 2008/8/2 باقتحام المربع بالقوة، مما أدى إلى سقوط 11 قتيلاً، بينهم ثمانية من عائلة حلِّس ورجلين من الشرطة وشخص من عائلة مرشود، كما جرح 107 بينهم سبعة جراحهم خطيرة. وسمحت السلطات الإسرائيلية لـ 188 شخصاً من عائلة حلِّس بالدخول في الأراضي المحتلة سنة 1948، ولكن بعد أن كانت قد أطلقت النار على عدد منهم، فقتلت أربعة وجرحت آخرين، بمن فيهم القيادي في فتح أحمد حلِّس[144].

فاجأت قدرة حكومة هنية على الحسم السريع أولئك الذين راهنوا على أن المربعات الأمنية للعائلات يمكن أن تكون بؤراً، يتمّ من خلالها توسيع الفلتان الأمني باتجاه إسقاط الحكومة. وترافقت عملية السيطرة على مربع عائلة حلِّس بحملة واسعة على حركة فتح في قطاع غزة، حيث اعتقل نحو 400 شخص، وتمّ وضع اليد على معظم المؤسسات والجمعيات الفتحاوية، والتي كانت ما تزال تمارس أعمالها حتى ذلك التاريخ. وقد مثل ذلك ثاني أكبر ضربة لحركة فتح في القطاع؛ إذ إن حماس لم تقم بعد الحسم العسكري في منتصف 2007 بما قامت به حركة فتح في الضفة الغربية، من إغلاق للمؤسسات واعتقال للقيادات ومنع للفعاليات. فقد أبقت حكومة إسماعيل هنية على جميع المحافظين المُعَّينين من قبل الرئيس عباس لإدارة المحافظات الخمسة في القطاع، وجميعهم من فتح، في مناصبهم وعلى رأس أعمالهم، وظلّت جميع مكاتب منظمة التحرير ومكاتب حركة فتح ومكاتب المنظمات الشعبية الفلسطينية التي تسيطر عليها فتح مفتوحة. كما لم تمس حكومة هنية مكاتب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) التي تتبع الرئيس عباس، ولا تلفزيون فلسطين الذي يتبع له أيضاً. وظلّت جميع الصحف الفلسطينية، التي تصدر في رام الله ومعظمها يتبع حركة فتح، تدخل بانتظام إلى قطاع غزة بخلاف الصحف التي تصدر في غزة، فقد منعت من دخول الضفة فور تشكيل حكومة فياض؛ كما منع مراسلو تلفزيون الأقصى من العمل في الضفة[145]. وقد أفرجت الحكومة المقالة عن معظم المعتقلين بعد بضعة أيام، كما كانت قد أعادت فَتْحَ أكثر من عشرين مؤسسة وجمعية[146].

في منتصف أيلول/ سبتمبر 2008 قضت حكومة هنية على آخر مربع أمني في القطاع، بعد حملة أمنية على المنطقة التي تسيطر عليها عائلة دغمش في حي الصبرة في مدينة غزة. وقد أدت الحملة إلى مقتل 11 شخصاً من عائلة دغمش، بينهم رضيع وفتى، وقتل أحد عناصر الشرطة، وجرح 42 فلسطينياً بينهم عشرة من الشرطة. وتحدثت الأنباء عن استخدام رجال الأمن للقوة المفرطة، وعن تجاوزات أدت لقتل الطفل الرضيع، وعن إعدام لبعض أبناء العائلة بعد الاعتقال، وهو ما نفاه ناطق باسم الشرطة. وقالت الشرطة إنه تمّ اعتقال 15 شخصاً بينهم بعض المطلوبين في قضايا جنائية، وإن الحملة نفذت بعد أن رفض المطلوبون تسليم أنفسهم[147].

خفّت ظاهرة فوضى السلاح والفلتان الأمني سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2007. ولا توجد بين أيدينا إحصائيات دقيقة عن الفلتان الأمني سنة 2008، كما أن الأرقام المتوفرة عن بعض المؤسسات بحاجة إلى تمحيص، خصوصاً وأن تعريف الفلتان الأمني يختلف من جهة إلى أخرى. وعلى أي حال، تشير بعض المعطيات إلى مقتل 28 شخصاً وجرح 70، بينهم 19 قتيلاً و53 جريحاً في قطاع غزة، و9 قتلى و17 جريحاً في الضفة الغربية[148]؛ مع ملاحظة أن عدد ضحايا الفلتان الأمني كانوا 482 قتيلاً و2,371 جريحاً سنة 2007، و260 قتيلاً و1,239 جريحاً سنة 2006[149].

ثامناً: انعكاس العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على الوضع الداخلي

الحصار الخانق والعدوان الشرس كانا أداتين من أدوات "إسرائيل" الرئيسية في الضغط على حماس والحكومة المقالة في غزة لإفشالها وإسقاطها، وإثبات عجزها عن توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة اليومية للفلسطينيين، واستنفاد طاقتها في السعي لتوفير لقمة الخبز وحبة الدواء. وكانت هنالك رغبة إسرائيلية في "كي الوعي" الفلسطيني بأن ما تقوم به حماس والتيار الإسلامي وخط المقاومة، لا يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة الحياتية والتراجع السياسي. كما كانت هناك محاولة إسرائيلية لجعل الفلسطينيين يقدّمون حاجاتهم الإنسانية على طموحاتهم الوطنية. وبالتالي، فقد أرادت "إسرائيل" أن تكون لاعباً رئيسياً (إن لم يكن الرئيسي) في صناعة القرار الداخلي الفلسطيني، بحيث تحدد للفلسطينيين سقفهم الوطني، ومن يُفترض أن يمثلهم، وفق شروط اللعبة التي تفرضها.

استمر الحصار الإسرائيلي (والعربي والدولي) بدرجات متفاوتة على قطاع غزة طوال سنة 2008، وعانى القطاع من عدوانين واسعين (27/2-2008/3/5 و2008/12/27-2009/1/18). وأخذت الحرب على القطاع طابع "صراع الإرادات"، وليس مجرد إيقاع خسائر في البشر والشجر والحجر. فعندما يقوم أحد أقوى جيوش العالم بمهاجمة مقاومة محدودة الإمكانات، في أحد أكثر المناطق اكتظاظاً في العالم، دونما رادع أخلاقي أو قانوني أو خوف من العقاب، فإن ميزان الخسائر يكون معروفاً سلفاً. ولذلك فإن تطويع الإرادة الفلسطينية يكون هو الإنجاز الأهم بالنسبة للإسرائيليين. وباعتبار النتيجة، فإن هذه السياسة الإسرائيلية فشلت في تحقيق أهدافها طوال سنة 2008، بل وكان لها آثار عكسية إثر العدوان الكبير على القطاع في نهاية تلك السنة.

فصائل المقاومة التي اجتمعت في غزة قبيل انتهاء التهدئة كان تقييمها سلبياً لتهدئة الستة أشهر التي انتهت في 2008/12/19، حيث خرقتها "إسرائيل" نحو 185 مرة، واستمرت في الحصار، وقتلت 21 فلسطينياً. رفضت حماس وفصائل المقاومة تجديد التهدئة في 2008/12/19 ما لم يفكّ

الحصار، وتابعت إطلاق القذائف والصواريخ على الجانب الإسرائيلي، ورأى الإسرائيليون في ذلك ظرفاً مواتياً، لقطف ثمار استعداداتهم العسكرية الطويلة، ويلتقي ذلك مع رغبة أحزاب الحكومة في تعزيز حظوظهم في الانتخابات القادمة، كما عزّزه فشل انعقاد الحوار الفلسطيني في القاهرة، واستياء نظام الحكم في مصر من قيادة حماس، فضلاً عن قلق قيادة السلطة في رام الله من أي سلوك محتمل لحماس في القطاع تجاه انتهاء ولاية الرئيس عباس التي لم يتبقَّ عليها سوى أيام، بالإضافة إلى وجود أمريكا في مرحلة انتقالية قبيل انتهاء ولاية الرئيس بوش وقبيل استلام باراك أوباما Barack Obama الرئاسة.

استمر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 22 يوماً. كانت المعاناة الفلسطينية هائلة، وكان الدمار مريعاً، لكن المقاومة كانت بطولية وباسلة، وكان التضامن الشعبي الفلسطيني معها واسعاً ومتزايداً. وأدى العدوان إلى استشهاد 1,326 فلسطينياً، بينهم 417 طفلاً و108 نساء، وجرح 5,450 نصفهم تقريباً من الأطفال والنساء. ودمر الإسرائيليون ما تبقى من بنى تحتية، وتمّ تدمير نحو أربعة آلاف منزل، كما تضرر 16 ألف منزل آخر، وبلغت الخسائر نحو ملياري دولار. وتحدثت البيانات الإسرائيلية عن عشرة قتلى من الجنود وأربعة من المدنيين. مع العلم أن الإسرائيليين فرضوا رقابة صارمة على الإعلام؛ حيث تناقلت بعض مصادرهم الشفوية أن عدد قتلاهم يصل إلى نحو سبعين.

لم يُفصح قادة العدوان عن أهداف حملتهم بشكل واضح؛ وكان هناك نقاش ما إذا كان يجب أن تنتهي الحملة الإسرائيلية بإسقاط حكومة حماس في القطاع، وتوفير الظروف المناسبة لعودة السلطة في رام الله وفتح لحكم القطاع. وحتى لو كان ذلك هدفاً إسرائيلياً مرغوباً، فقد كانت هناك خشية كبيرة من أن إعلانه بشكل واضح، سيؤدي إلى نتائج عكسية وسط الفلسطينيين الراغبين باستقلالية قرارهم الوطني، والرافضين لفرض الإسرائيليين شروطهم عليهم. كما كان هناك من يجادل أن استمرار الانقسام الفلسطيني ووجود سلطتين في رام الله وغزة هو مصلحة إسرائيلية؛ غير أنه لا بدّ من "ترويض" السلطة في غزة وإضعافها، بما يؤدي لقيامها بدور الشرطي الذي يمنع انطلاق العمل المقاوم من القطاع، إذا ما أرادت حكومة حماس لنفسها البقاء والاستمرار. كان هناك توافق إسرائيلي على ضرورة وقف إطلاق الصواريخ ووقف تهريب الأسلحة إلى القطاع، كما كان هناك حديث عن هدنة لسنوات عديدة (إن استمرت حماس في السلطة). ولم يكن هناك أية عروض بالتزامات حقيقية من قِبَل "إسرائيل" بالتخلي عن اللعب بورقة الحصار حتى لو تحققت الهدنة. وبالتأكيد فقد هدفت "إسرائيل" إلى إيقاع أكبر قدر من الخسائر بالمقاومة وبنيتها التحتية، وضرب السكان وترويعهم ومعاقبتهم على اختيار حماس وتيار المقاومة، لعل ذلك يضعف من قبضة حماس على الأمور في القطاع، ويدفع السكان للانقلاب عليها.

إن التدقيق في الخطة العسكرية الإسرائيلية، وفي المدة التي استغرقها العدوان، ومستوى القصف الهائل، وحشده للاحتياط، ودفعه للدبابات إلى النقاط التي تخلو من المقاومة، وتكرار محاولات الاقتحام وجسّ النبض في أغلب مواقع المواجهة؛ لا يمكن إلا أن يفسَّر عسكرياً بمحاولة استكشاف الفرص لرفع السقف المعلن لتحقيق اجتياح ولو مؤقت، ولفرض الاستسلام على المقاومة وكسر الإرادة الشعبية. وهو ما يفسر استمرار العدوان 22 يوماً تحمّل فيها قادة "إسرائيل" ضغوطاً كبيرة لوقف العدوان، وتعمّدوا استخدام أسلحة محرمة دولياً، كما تحمّلوا التدهور الكبير في سمعة ومكانة "إسرائيل". ولو أتيحت لهم الفرصة لما زهدوا في الاستفادة من عملية اجتياح واحتلال وأسر وقتل لقادة المقاومة، تمكنهم من فرض شروطهم. ولذلك فإن وقف "إسرائيل" لعدوانها دونما قيد أو شرط، وانسحابها الكامل من القطاع، وفشلها في أهدافها المعلنة وغير المعلنة، لا بدّ وأن يُقرأ انتصاراً لقطاع غزة بشعبه ومقاومته؛ لا يقل عن معركة الكرامة وغيرها من ملاحم الصمود والبطولة الفلسطينية.

وعندما بدأ العدوان دعا خالد مشعل فصائل المقاومة إلى تنظيم صفوفها وإلى وحدتها في مواجهة العدوان، كما دعا أهل الضفة الغربية للتظاهر والتضامن وبدء انتفاضة ثالثة. لم تنجح حكومة حماس في توقع الضربة الأولى، ولذلك كانت خسائرها في البداية، خصوصاً في جهاز الشرطة، كبيرة لكنها تمكنت من استيعاب الضربة بسرعة، وتمكنت من إدارة الوضع الداخلي، ولم تحدث اضطرابات وفوضى كما توقع البعض. وأدارت قيادة حماس في الداخل والخارج المعركة العسكرية والسياسية والإعلامية بحنكة وصلابة، ضمن إمكاناتها المتاحة. ونجحت حماس والجهاد الإسلامي وفصائل المقاومة في متابعة إطلاق الصواريخ ولمديات بعيدة طوال أيام المعارك. وهو ما يعكس الجهد الهائل الذي بذلته كتائب القسام وسرايا القدس وغيرها في التسلح والإعداد للمعركة. ونجحت حماس في حشد تأييد فلسطيني وعربي وإسلامي واسع لقرارها بالصمود والدفاع عن القطاع، كما نجحت في تحشيد حركة الجهاد الإسلامي وباقي فصائل المقاومة خلف الخط السياسي الذي تقرره، وظهر موقف أكثر قرباً وتجاوباً من فصائل المنظمة، خصوصاً الجبهة الشعبية[150]، وظهرت من هذه الفصائل دعوات لقيادة ميدانية موحدة لمجابهة العدوان.

المطالب التي تبنتها حماس وحكومتها لإنهاء القتال تضمنت وقف العدوان الإسرائيلي، وانسحاب الإسرائيليين خارج القطاع، وإنهاء الحصار، وفتح كافة المعابر بما فيها معبر رفح. وقد أصرت على هذه المطالب دونما تغيير طوال فترة العدوان، وهي مطالب لقيت دعماً شعبياً وفصائلياً واسعاً. وقد عزز إصرار حماس على مطالبها، وصمودها بوجه كافة الضغوط، فضلاً عن بسالة وتضحيات رجال المقاومة، من ثقة الشارع الفلسطيني بها. وعلى الرغم من الاستهداف العنيف للمدنيين، على أمل أن ينقلب الناس على حماس وحكومتها، إلا أن الشعب صبر وتحمّل، واستمر في

التفافه حول المقاومة، وزاد من دعمه لها. وعندما اضطر الإسرائيليون لوقف العدوان، والانسحاب من القطاع، دون تحقيق أهدافهم المعلنة في وقف إطلاق الصواريخ أو "تهريب" الأسلحة، اعتبرت حماس ذلك انتصاراً في معركة كسر الإرادات ضدّ الإسرائيليين. وهكذا، فإن أداء حماس في أثناء العدوان جاء بعكس ما يريده أعداؤها وخصومها، فكان رافعة شعبية وسياسية وإعلامية لها. وكان مدخلاً باتجاه فك الحصار، واتساع دائرة اليائسين من إمكانية إسقاط حماس أو تهميشها، كما اتسعت دائرة المؤيدين لاستيعاب حماس في النظام السياسي الفلسطيني، والتخفيف من عزلتها العربية والدولية. وصرح خالد مشعل أن هذه الحرب هي "أول حرب حقيقية وكبيرة ينتصر فيها شعبنا على أرضه"، واعتبرها "نقطة تحول في الصراع مع العدو الصهيوني"، وقال "إن هذه المعركة تؤسس بدلالاتها وإنجازاتها وبتوقيتها وبعظمتها، لاستراتيجية جادة وفاعلة للتحرير تبدأ من فلسطين، وتمتد بدعم الأمة في كل مكان"[151].

وقفت حركة الجهاد الإسلامي إلى جانب حماس في رفض تمديد التهدئة وفي مواجهة العدوان، وقال نائب الأمين العام لحركة الجهاد زياد نخالة "نحن الآن أقرب إلى حماس أكثر من أي وقت مضى...، لم ولن تتمكن إسرائيل على الإطلاق من إنجاز هدفها الأساسي لهذه الحرب، وهو تغيير الوضع، والاستسلام للإرادة الإسرائيلية، وإعادة أبي مازن"[152]. وانتقد رمضان شلح، الأمين العام لحركة الجهاد، موقف السلطة الفلسطينية وبعض البلاد العربية، التي تجاوزت حسب رأيه الحدود بإعطائها الضوء الأخضر للاحتلال لتنفيذ مجازره في غزة، ولو على الأقل من خلال الصمت[153]. ومن الناحية العملية فقد شاركت حركة الجهاد بفعالية في صدّ العدوان الإسرائيلي، وتابعت إطلاق الصواريخ، وقدمت 35 شهيداً من كوادرها خلال المعارك.

كان التفاعل السياسي للعديد من قيادات فتح داعماً للمقاومة ولصمودها في وجه العدوان الإسرائيلي، وعلقت فتح احتفالاتها في الذكرى الـ 44 لانطلاقتها. ودعا قدورة فارس جميع الفلسطينيين لا سيّما في فتح وحماس للتعالي فوق الخلافات السياسية، والوقوف صفاً واحداً ضدّ العدوان[154]. وقال عباس زكي "إن غزة لن تركع، وإن المقاومة ستنتصر"، مؤكداً أن الفتحاويين هم مشاريع شهادة[155]. وعندما انتهى العدوان، هنأ هاني الحسن حركة حماس والمقاومة على "النصر الذي حققته في دحر الاحتلال الصهيوني عن قطاع غزة"[156].

وعلى الرغم من اللهجة الإيجابية طوال فترة الحرب، وعلى الرغم من التوافق على السير نحو الحوار الوطني بعد انتهاء الحرب؛ إلا أن عدداً من الأصوات الناقدة أخذت ترتفع من جديد، مما أعاد جزئياً أجواء المساجلات بين الطرفين، فتحدث أحمد عبد الرحمن منتقداً بمرارة "ادعاء" حماس بالانتصار، وقال "يتحدثون عن انتصارات وهمية، عليهم أن يخرجوا من جحورهم، ويروا ما حصل في قطاع غزة"[157]. واتهم عزام الأحمد حركة حماس باستغلال حاجات الناس لتحقيق

أغراض سياسية، كما اتهمت فتح حركة حماس بتصفية عدد من عناصرها، ووزعت كشفاً من 17 اسماً قالت إن حماس أعدمتهم[158]. بينما نفت حماس ذلك، وقالت إن من أعدمتهم كانوا محكومين بالتجسس منذ زمن، أو كانوا مثيري فتنة وعملاء وجواسيس يرشدون طائرات الاحتلال لضرب مواقع المقاومة.

وشاركت الأجنحة العسكرية لفتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديموقراطية، ولجان المقاومة الشعبية، والجبهة الشعبية–القيادة العامة... في مقاومة العدوان الإسرائيلي وفق إمكاناتها. وكان ذلك مؤشراً على أن هناك ما يُجمع الفلسطينيون عليه وهو مقاومة الاحتلال، وأنه عندما يتولد الحسّ العالي بالمسؤولية، فإن كثيراً من العقبات والأوهام يمكن أن تزول.

كان أداء السلطة الفلسطينية في رام الله مرتبكاً وباهتاً في بداية العدوان، وكانت الحرب بمثابة "كارثة سياسية" لها[159]. وظهرت أصوات بعض رموز السلطة في بداية العدوان وهي تحمّل حماس مسؤولية الحرب أكثر مما تحملها لـ"إسرائيل". وقال نمر حماد، مستشار الرئيس عباس، إن قادة حماس "شركاء" في الجريمة الإسرائيلية ضدّ غزة، وإنه "يتعين على حماس أن تفهم ما معنى أن تقوم بأعمال طائشة...". بينما دعا الطيب عبد الرحيم، أمين عام الرئاسة الفلسطينية، سكان غزة إلى الصبر مؤكداً أن "الشرعية" ستعود إلى غزة[160]. غير أن حجم الخسائر في المدنيين وصمودهم وصمود المقاومة، دفع رموز السلطة إلى أن تكون أكثر وضوحاً وصراحة في إدانة العدوان الإسرائيلي، والدعوة إلى بدء الحوار الوطني، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. كما قامت السلطة بتجميد مفاوضات التسوية مع "إسرائيل"[161]، وقال الرئيس عباس "لن نقبل بتدمير حماس لنحلّ محلها، وهمنا الوحيد هو وقف الاعتداء على الشعب الفلسطيني، والسبيل الوحيد لإنهاء الانقسام هو الحوار، والحوار فقط"[162]. غير أن السلطة في رام الله افتقرت للإجراءات العملية للضغط على "إسرائيل" كإطلاق المظاهرات والاعتصامات في الضفة، وإطلاق سراح أسرى المقاومة، وإعادة فتح الجمعيات والمؤسسات التي أغلقتها... وغير ذلك.

وعلى الرغم مما في المبادرة المصرية وفي قرار مجلس الأمن 1860 بشأن الحرب على غزة من ثغرات أدّت إلى تحفّظ حماس وفصائل المقاومة عليهما، إلا أن السلطة في رام الله نظرت إلى قرار مجلس الأمن بإيجابية باعتباره "خطوة مهمة"[163]. ودعا الرئيس عباس حركة حماس إلى الموافقة "بلا أي تردد" على المبادرة المصرية، معتبراً أن الطرف الذي يرفضها "يتحمل المسؤولية عن شلال الدم"[164]. مع العلم أن المبادرة المصرية لم تنصّ على إدانة العدوان الإسرائيلي، ولم تميّز بين المعتدِي والمعتدَى عليه، ولم تطالب بشكل واضح بانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، ولم تتعامل مباشرة مع الطرف الفلسطيني الذي يدير القطاع ويتولى الدفاع عنه (حماس وحكومتها).

أظهرت عدم قدرة الجماهير في الضفة الغربية على التظاهر والقيام بالفعاليات الشعبية حجم القبضة الأمنية لأجهزة السلطة، ومدى الدمار الذي أحدثته في المؤسسات الشعبية والاجتماعية، كما أظهرت الإجراءات الأمنية للسلطة حجم المخاوف لديها من أن تنقلب الفعاليات الشعبية إلى عمليات احتجاج واسعة ضدّها، أو أن تعبّر عن مدى شعبية حماس وتيار المقاومة في الضفة.

وكان ارتباك قيادة السلطة واضحاً عندما اعتذرت في اللحظات الأخيرة عن حضور قمة الدوحة، التي ناقشت العدوان على غزة في 2009/1/16، واعترف الرئيس عباس بتعرضه لضغوط منعته من المشاركة، وأنه إذا حضر القمة فإنه "سيذبح نفسه من الوريد إلى الوريد"[165]. بينما قامت حركة حماس بملء الفراغ، وألقى خالد مشعل كلمة حماس والمقاومة في افتتاح المؤتمر؛ وهو ما اعتُبر انتصاراً سياسياً وإعلامياً لحماس.

أدارت حماس المعركة السياسية بنفسها وبالتعاون مع فصائل المقاومة في دمشق؛ ولكن بالرغم مما أظهرته من كفاءة وحنكة، إلا أنها لم تنسق بشكل دائم وتفصيلي مع الحركات والفصائل التي اصطفت إلى جانبها. ولم تستثمر التحول الإيجابي في موقف الجبهة الشعبية لتعزز من عملية الشراكة معها ومع غيرها من الفصائل؛ لمواجهة الاستحقاقات المرتبطة بمواجهة العدوان، وفكّ الحصار، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني[166]. مع ملاحظة أن الجبهة الشعبية نفسها كانت تشهد نقاشاً داخلياً، وكانت مقيدة بشكل أو بآخر بمواقف نائب أمينها العام القريبة من رئاسة السلطة. ولعل حماس أثارت مخاوف هذه الفصائل بعد انتهاء العدوان على غزة، عندما دعت إلى إيجاد مرجعية بديلة عن منظمة التحرير... مما أدى إلى استنزاف بعض المكاسب السياسية التي تحققت في أثناء العدوان.

كان من نتائج العدوان على غزة تسريع إجراءات الحوار الداخلي الفلسطيني الذي رعته القاهرة، والذي تواصلت لقاءاته في شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2009، والذي تمكن من تقريب وجهات النظر في الكثير من المسائل، وإن كان هناك العديد من المسائل الرئيسية العالقة؛ وهو ما يمكن نقاشه في التقرير الاستراتيجي القادم بإذن الله.

خاتمة

هي سنة حمل فيها الجمل الفلسطيني الماء على ظهره دون أن يتمكن من شربه!! استمر الانقسام طوال سنة 2008، ولم يكن هذا الانقسام مجرد صراع على السلطة، بل كان انعكاساً لخلاف سياسي عميق، واختلافاً بين مسارين ورؤيتين للعمل الوطني الفلسطيني، وقد يطول الأمر بانتظار أن تتوافق الرؤيتان أو أن يُحسم الأمر لأحدهما. ولم يستطع الفرقاء الجلوس على طاولة واحدة، وظلّت أجواء الاتهام وانعدام الثقة والشروط المسبقة هي السائدة.



تناغمت حكومة سلام فياض مع اتفاقات أوسلو، واستحقاقات خريطة الطريق، وكفَّت يد الفلسطينيين، ولاحقت المقاومة؛ لكنها لم تنجح في الحصول على أدنى تعهد من الإسرائيليين بكفّ أيديهم عن الاستيطان ومصادرة الأراضي والتهويد والاعتقالات والاغتيالات.

حكومة إسماعيل هنية وحماس عاشت بين خيارين إما الحصار والموت البطيء، وإما السقوط والتهميش وربما الاجتثاث إذا ما قدِّر لبرنامج أوسلو وخريطة الطريق أن تعود لإدارة القطاع. وكان نجاحها يتمثل في قدرتها على البقاء في ظروف تكاد تكون مستحيلة، ويدفع ثمنها؛ حصاراً ودماراً، نحو مليون ونصف فلسطيني. وكان استمرارها في التسلح والإعداد لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي، دليلاً على إصرارها على الصمود، وإنجاح خطّ المقاومة الذي تتبناه.

"الشرعيات" الفلسطينية مثلت نماذج شرعية منقوصة، بالنسبة لبعضها بعضاً وبالنسبة للعالم الخارجي، سواء أكانت شرعية حكومة سلام فياض، أم حكومة إسماعيل هنية. ومع نهاية سنة 2008 أصبحت شرعية الرئيس عباس نفسه محط تساؤل، إذ إن حماس التي كانت تعترف به رئيساً، اعتبرت أن ولايته تنتهي في 2009/1/8؛ وهو ما عقد الوضع الداخلي الفلسطيني، وإن كانت حماس فضلت ألا تدخل في مرحلة "كسر عظم" جديدة، بسبب الظروف التي رافقت العدوان الإسرائيلي على القطاع، وأجواء المصالحة الوطنية التي تلته. أما منظمة التحرير الفلسطينية فإن مؤسساتها التنفيذية والتشريعية، بما في ذلك لجنتها التنفيذية ومجلسها المركزي ومجلسها الوطني تعاني من انتهاء مددها القانونية منذ نحو عشر سنوات، ومن أنها لم تعد تعكس حقيقة الواقع الفلسطيني ولا القوى الفلسطنية الموجودة على الأرض. إن أزمة "الشرعيات" هذه تشير بوضوح إلى مدى الحاجة إلى إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، ووضع ذلك على رأس أولويات العمل الوطني.

إن "فقدان الاتجاه" و"ضياع البوصلة" في قيادة المسار الوطني الفلسطيني؛ وتعارض برنامجي وأسلوبي القيادة في رام الله وغزة... أدى إلى محصلة "صفرية" أو سلبية، جعلت المشروع الوطني الفلسطيني يدور حول ذاته، ويستهلكها. وإن حالة "التيه" التي عانى منها الوضع الداخلي الفلسطيني طوال سنة 2008 ألقت بظلالها على الحوار بين فتح وحماس. ولعبة "عضّ الأصابع" بين فتح وحماس استمرت بانتظار أن يصرخ أحدهما أولاً، أو أن يلعب الوقت لصالح أحدهما دون الآخر. ومن الناحية العملية فإن الاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية وضعت سقفاً مسبقاً لنتائج أي حوار فلسطيني لا تؤدي نتائجه "لالتزام" حماس بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير وقبول الشرعيات التي قبلتها. وكان المعنى الضمني لاشتراط إقامة حكومة ترفع الحصار هو الاستجابة لتلك الالتزامات. وبالتالي أصبح الإسرائيليون والأمريكيون حاضرين في صناعة القرار الفلسطيني ولو لم يكونوا حاضرين لجلسات الحوار؛ وهو ما أسمته حماس الفيتو الأمريكي.

وهكذا، فإن جوهر الأمر كان في الإجابة عن سؤال متعلق بمدى استعداد الفلسطينيين لتحمل التكاليف الناتجة عن التعبير الحرّ عن اختيارهم وإرادتهم وإصرارهم على حقوقهم التاريخية والمشروعة، أم بتقديم تنازلات مرتبطة بقراءة "واقعية" لموازين القوى والإمكانات المتاحة وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

ولذلك، يجب السعي لتحرير الإرادة الفلسطينية، وعدم الارتهان لمساعدات الدول المانحة، ورفض الشروط التي توضع مقابل الاعتراف الإسرائيلي – الأمريكي. كما يجب أن يحدث توافق وطني على فتح معبر رفح وسائر المعابر، وعدم التوظيف السياسي الداخلي للحصار، والسعي لإيجاد صيغة وطنية مشتركة لإعادة الإعمار، وتعزيز صمود ومقاومة الشعب الفلسطيني. كما يجب تشكيل حكومة تواجه الحصار وتواجه ملفات التهويد والاستيطان والجدار العنصري... وغيرها.

لم تنجح حركة فتح، بالرغم من المحاولات الجادة، في عقد مؤتمرها السادس بعد 19 عاماً من الانتظار، وظلّت تعيش أزمتها الداخلية التي نقلتها معها إلى السنة التالية، والتي ستظلّ فيها عناصر التأجيل والتعطيل فاعلة ما لم تتحقق معادلة "سحرية" تتعامل مع الاعتبارات السابقة، وتراعي مصالح اللاعبين الكبار والتيارات الفاعلة في الحركة.

على الرغم من القتل والدمار الذي أحدثته الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إلا أن صمود المقاومة وبسالتها، وحنكة وصلابة قيادتها، والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية وحتى العالمية معها، وانتصارها في معركة "كسر الإرادات"، من خلال إفشالها الهجوم الإسرائيلي؛ كل ذلك جاء رافعة شعبية وسياسية وإعلامية لحماس وحكومتها ولتيار المقاومة. وأسهم في إيجاد حالة إحباط لدى الأعداء والخصوم من إمكانية إسقاط حماس واجتثاثها، ودفع باتجاه الحوار لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني. وهو حوار ما تزال العديد من عوامل تعطيل إنجاحه قائمة، مما يستدعي إصراراً كبيراً، ومسؤولية عالية، وتقديماً للمصالح العليا للشعب الفلسطيني على الضغوط الخارجية، وعلى المصالح الشخصية والحزبية.

هوامش الفصل الأول

[1] من تصريح لسلام فياض نشرته جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2008/11/11.

[2] مع تأكيدنا على وحدة الوطن ورفض الانقسام، فإنه من باب العلم فإن هناك 47 عضواً من أعضاء المجلس من أبناء الضفة الغربية من حماس و29 من فتح. أما رئيس الحكومة فياض نفسه فهو يمثل كتلة لا يزيد عدد ممثيلها في المجلس التشريعي عن عضوين اثنين (1.5%).

[3] جريدة **السفير**، بيروت، 2008/8/30.

[4] وكالة رويترز للأنباء، 2008/7/7، انظر: http://ara.reuters.com؛ وجريدة **الحياة**، لندن، 2008/8/2.

[5] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2008/7/28.

[6] جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2008/8/11.

[7] جريدة **فلسطين**، 2008/12/18.

[8] **الحياة**، 2008/8/2؛ و**الخليج**، 2008/8/8؛ وجريدة **النهار**، بيروت، 2008/8/10.

[9] **الخليج**، 2008/3/14؛ وجريدة **الغد**، عمّان، 2008/8/31.

[10] انظر حول دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) حول الوضع المالي في غزة، في: www.pecdar.ps/pdfs/emp.%20report.pdf

[11] انظر تقرير أمد للإعلام، 2008/6/18، في: http://amad.ps/arabic/?action=detail&id=13095

[12] انظر: المرجع نفسه؛ وانظر الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2008/4/7، في: http://auhri.net/palestine/mezan/2008/pro407-2.shtml

[13] موقع الجزيرة.نت، 2008/4/14، انظر: http://www.aljazeera.net

[14] **الحياة**، 2008/2/6.

[15] **الخليج**، 2008/6/24.

[16] انظر تصريح عزام الأحمد، جريدة **القدس العربي**، لندن، 2008/4/29؛ وتصريح عبد الله عبد الله، جريدة **عكاظ**، جدة (السعودية)، 2008/4/29.

[17] **الخليج**، 2008/6/5.

[18] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/5، انظر: http://www.palestine-info.info/ar

[19] المرجع نفسه.

[20] **الحياة**، 2008/1/1.

[21] **الحياة**، 2008/2/27.

[22] **القدس العربي**، 2008/11/12.

[23] انظر تصريحات عزام الأحمد، **القدس العربي**، 2008/9/20؛ وموقع عرب48، 2008/8/23، انظر: http://www.arabs48.com؛ و**الغد**، 2008/11/5؛ وتصريح الإفرنجي، **الخليج**، 2008/11/6؛ وتصريح قدورة فارس، وكالة قدس برس إنترناشيونال، 2008/9/29.

[24] **الحياة الجديدة**، 2008/8/1؛ وانظر أيضاً: جريدة **البيان**، دبي (الإمارات)، 12 و2008/11/24.

[25] انظر تصريحات: محمد نزال، الجزيرة.نت، 2008/4/27؛ وفوزي برهوم، **الشرق الأوسط**، 2008/7/6؛ وعزت الرشق، المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/7/6؛ وخالد مشعل، **النهار**، 2008/7/16؛ وإسماعيل رضوان، **القدس العربي**، 2008/7/22؛ ومحمود الزهار، **القدس العربي**، 2008/8/13؛ وسعيد صيام، **الخليج**، 2008/10/27.

[26] الجزيرة.نت، 2008/6/25.

[27] **الشرق الأوسط**، 2008/1/5.

[28] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2008/1/24. وقال عزام الأحمد "إنني أقول باسم الرئيس أبو مازن: لن يكون هناك لقاء مع أي كان لا يلتزم بالشرعية الفلسطينية، التي يشكل الرئيس عباس رأسها". انظر: جريدة **الدستور**، عمّان، 2008/1/24.

[29] **الحياة**، 2008/1/26.

[30] جريدة **الوطن**، أبها (السعودية)، 2008/1/26.

[31] **الحياة**، 2008/1/27.

[32] **الحياة**، 2008/1/28.

[33] الجزيرة.نت، 2008/3/24.

[34] **الخليج**، 2008/3/25.
[35] الجزيرة.نت، 2008/3/24؛ و**الشرق الأوسط**، 2008/3/25.
[36] **الحياة**، 2008/3/24.
[37] جريدة **الأيام**، رام الله، 2008/3/30.
[38] جريدة **العرب**، الدوحة (قطر)، 2008/4/4.
[39] **الشرق الأوسط**، 2008/4/1.
[40] **الشرق الأوسط**، 2008/4/1.
[41] **الدستور**، 2008/4/8.
[42] **الغد**، 2008/5/30.
[43] **الحياة**، 2008/6/10.
[44] انظر مثلاً: تصريح سامي أبو زهري، المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/6/8؛ وتصريح محمد نزال، قدس برس، 2008/6/11.
[45] قال نبيل عمرو إن محمود عباس تعمد مقاطعة خالد مشعل لدى زيارته لدمشق رداً على رسالته "الاستفزازية" التي بعث بها إلى قادة عرب. انظر: **الحياة**، 2008/7/10؛ وانظر أيضاً تعليقاً لمحمود عباس بالمعنى نفسه في: **الحياة**، 2008/7/30.
[46] انظر: **الخليج**، وجريدة **الشرق**، الدوحة (قطر)، 2008/8/10. وأرسلت حماس ردوداً على الأسئلة المصرية وفق الخطوط العامة التي سبق ونشرتها **الشرق الأوسط** في 2008/7/7.
[47] **القدس العربي**، 2008/7/22.
[48] **الخليج**، 2008/9/7.
[49] **عكاظ**، 2008/9/30.
[50] **عكاظ**، 2008/10/6.
[51] انظر مثلاً: تصريح قدورة فارس، قدس برس، 2008/10/12؛ وتصريح محمود عباس، **الخليج**، 2008/10/21.
[52] انظر تصريح سامي أبو زهري، **الخليج**، 2008/10/29؛ وتصريح عزت الرشق، عرب48، 2008/11/3.
[53] انظر تصريح نبيل شعث، **القدس العربي**، 2008/11/5؛ وتصريح محمود عباس، **الشرق الأوسط**، 2008/11/8.
[54] **الغد**، 2008/11/9.
[55] **الحياة**، 2008/11/9.
[56] انظر تصريح عزام الأحمد، **عكاظ**، 2008/11/9؛ وخطاب محمود عباس في ذكرى وفاة ياسر عرفات، **القدس العربي**، 2008/11/12.
[57] انظر تصريح موسى أبو مرزوق، **القدس العربي**، 2008/11/11.
[58] انظر تصريح خليل الحية، جريدة **فلسطين**، 2008/11/12.
[59] انظر تصريح خالد مشعل، **الحياة**، 2008/11/24.
[60] جريدة **القدس**، 2008/11/9.
[61] **الغد**، 2008/11/9.
[62] **الحياة الجديدة**، 2008/11/10.
[63] **الحياة الجديدة**، 2008/11/12.
[64] انظر مثلاً: تصريح أحمد عبد الرحمن، **الحياة الجديدة**، 2008/12/28.
[65] انظر: أحمد الخالدي، التداعيات القانونية لانتهاء ولاية الرئيس محمود عباس، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008/9/6، في:
http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/ReportsZ/Legal-Implications-Abbas-Term-End-Khalidi_9-2008.pdf
[66] **عكاظ**، 2008/6/30.
[67] **القدس العربي**، 2008/6/30.
[68] قام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بنشر مذكرة الدكتور الخالدي، بالإضافة إلى أربعة إسهامات أخرى عن الموضوع شارك فيها د. وليد عبد الحي، ود.عبد الستار قاسم، ود. شفيق المصري، ود. محمد سعيد إدريس. انظر المقالات في موقع الزيتونة:
http://www.alzaytouna.net/arabic
[69] انظر تصريح واصل أبو يوسف، **الحياة**، 2008/9/23؛ وتصريح محمود عباس، **البيان**، 2008/10/21.
[70] جريدة **الأخبار**، بيروت، 2008/10/6، نقلاً عن: *The Jerusalem Post* newspaper, 5/10/2008.



[71] انظر تصريحات: فوزي برهوم، **الخليج**، 2008/10/12؛ وصلاح البردويل، وكالة معاً الإخبارية، 2008/12/13؛ وعزيز الدويك، **الحياة**، 2008/12/17.
[72] **المستقبل**، 2008/10/20.
[73] انظر: **الحياة**، و**النهار**، و**الغد**، 2008/11/24.
[74] **العرب**، 2008/11/27.
[75] انظر مثلاً: المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/11/23؛ و**الحياة**، 2008/11/24.
[76] عرب48، 2008/10/12.
[77] **الغد**، 2008/10/26.
[78] **الخليج**، 2008/12/3.
[79] انظر تصريح هشام أبو غوش، عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، **الحياة الجديدة**، 2008/11/23.
[80] **السفير**، 2008/12/5.
[81] **القدس العربي**، 2008/12/20.
[82] **الدستور**، 2008/9/30.
[83] **الشرق الأوسط**، 2008/1/6.
[84] **العرب**، 2008/2/24.
[85] انظر: **القدس العربي**، 2008/4/5.
[86] **القدس العربي**، 2008/4/22.
[87] **الحياة الجديدة**، 2008/6/13.
[88] **القدس العربي**، 2008/7/25.
[89] **البيان**، 2008/7/31. أشار المصدر نفسه إلى أن الخمسة المطالبين بعقده في الخارج هم فاروق قدومي، وهاني الحسن، ومحمد جهاد، وأبو ماهر أحمد غنيم، وسليم الزعنون.
[90] **القدس العربي**، 2008/8/4.
[91] قدس برس، 2008/8/17.
[92] **القدس العربي**، 2008/10/25.
[93] انظر: وكالة معاً، 2008/11/9؛ وانظر أيضاً حول حساسية الورقة المالية: **القدس العربي**، 2008/8/9.
[94] **الغد**، 2008/12/15.
[95] **الخليج**، 2008/12/16؛ وانظر أيضاً تصريح هاني الحسن الذي نسبت له جريدة **فلسطين** في 2008/12/26 قوله إن أعضاء اللجنة المركزية سيتقاضون مبلغ 25 ألف دولار شهرياً، ولا يرغب عدد من أعضاء اللجنة بخسارة هذا المبلغ إذا ما ترك مقعده.
[96] **الحياة الجديدة**، 2008/12/16.
[97] **القدس العربي**، 2008/1/16.
[98] وكالة معاً، 2008/2/14.
[99] **الشرق الأوسط**، 2008/2/16.
[100] **الحياة**، 2008/2/17.
[101] **العرب**، 2008/2/24.
[102] **الأخبار**، بيروت، 2008/10/13.
[103] **الأيام**، رام الله، 2008/3/20.
[104] **القدس العربي**، 2008/3/21.
[105] **القدس العربي**، 2008/4/7.
[106] **الحياة**، 2008/12/19.
[107] **النهار**، 2008/11/13.
[108] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/10. فُصِل عبد ربه من حزب فدا بعد سنوات من تعيينه في اللجنة التنفيذية للمنظمة، لكنه ظل في منصبه في اللجنة التنفيذية.
[109] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/27.
[110] جريدة **الحقائق**، لندن، 2008/3/15، في: http://www.alhaqaeq.net/?rqid=9&secid=3&art=84643
[111] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/10؛ و**الحياة**، 2008/10/17.

[112] **الحياة**، 2008/10/17.
[113] قدس برس، 2008/11/23.
[114] **الخليج**، 2008/4/23.
[115] **الدستور**، 2008/8/8.
[116] **الخليج**، 2008/5/6.
[117] **الشرق الأوسط**، 2008/10/28.
[118] **الحياة**، و**القدس العربي**، 2008/1/8.
[119] **الشرق**، الدوحة، 24/1/2008.
[120] **الدستور**، 2008/9/13.
[121] أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة، هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2008/10/19، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7678000/7678733.stm
[122] **القدس العربي**، 2008/9/22.
[123] وكالة معاً، 2008/12/2.
[124] **القدس العربي**، و**البيان**، 2008/5/28.
[125] جريدة **فلسطين**، 2008/4/8.
[126] انظر: **القدس العربي**، 2008/1/8، و2008/10/28؛ و**الدستور**، 8 و2008/10/24؛ و**الشرق الأوسط**، 2008/10/28.
[127] أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة.
[128] عرب48، 2008/1/7، في: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=51249
[129] انظر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، 2008/2/23: http://www.addameer.org
[130] موقع مركز البيان للإعلام، 2008/11/13، في:
http://www.albian.ps/ar/portal/01942ed0-9740-47f1-beef-0577d59f78d3.aspx
[131] أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة؛ و**القدس العربي**، 2008/11/1.
[132] رويترز، 2008/12/4؛ و**القدس العربي**، 2008/12/5.
[133] انظر: أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة.
[134] **الخليج**، 2008/10/16؛ وانظر أيضاً تصريح نمر حماد، الجزيرة.نت، 2008/10/30؛ وتصريح سعدي الكرنز، أمين عام مجلس الوزراء، **القدس العربي**، 2008/8/2.
[135] **الشرق الأوسط**، 2008/11/8.
[136] **الأيام**، رام الله، 15 /2008/4.
[137] **الشرق الأوسط**، 2008/5/27؛ و**القدس العربي**، و**الوطن**، السعودية، 2008/5/28.
[138] انظر: أحمد بديري، ازدياد الاعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة؛ و**القدس العربي**، 2008/11/12.
[139] **الخليج**، 2008/10/31؛ و**الحياة**، 2008/10/31.
[140] **الأيام**، رام الله، 2008/1/1؛ ووكالة سما الإخبارية، 2008/1/1.
[141] **الخليج**، 2008/6/3.
[142] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/1/1.
[143] انظر: **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، و**الخليج**، 2008/1/20.
[144] انظر: **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، 2008/8/4.
[145] انظر: **الشرق**، الدوحة، 2008/8/1.
[146] انظر: **الخليج**، 2008/8/8.
[147] انظر: **الحياة**، 2008/9/17؛ وانظر تقرير موقع هيومن رايتس ووتش حول إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، أحداث عام 2008، في: http://www.hrw.org/en/world-report/2009-5
[148] انظر تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في:
http://www.pchrgaza.org/PCHR/a/campaigns_field.html
[149] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/1/13؛ ومركز الميزان لحقوق الإنسان، في:
http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php

[150] انظرالتقييم المهم الذي كتبه: بشير موسى نافع، الحرب على قطاع غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/3/26، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/49FB5319-C422-4491-889C-88F8A1D1BC69.htm

[151] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/21.

[152] **الحياة**، 2008/12/28.

[153] المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/12/29.

[154] قدس برس، 2008/12/27.

[155] **المستقبل**، 2009/1/5.

[156] **الشرق الأوسط**، 2009/1/25.

[157] **القدس العربي**، 2009/1/20.

[158] انظر: **الشرق الأوسط**، 2009/1/25؛ وبي بي سي، 2009/1/24، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7848000/7848888.stm

[159] انظر: بشير موسى نافع، الحرب على قطاع غزة.

[160] الجزيرة.نت، 2008/12/28.

[161] رويترز، 2008/12/29.

[162] **الحياة الجديدة**، 2009/1/6.

[163] **الحياة**، 2009/1/10.

[164] **الحياة**، 2009/1/11.

[165] جريدة **الوطن**، الدوحة (قطر)، 2009/1/17.

[166] انظر: بشير موسى نافع، الحرب على قطاع غزة.

الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني

مقدمة

شهدت سنة 2008 تغييراً في قيادة حزب كاديما Kadima الحاكم بعد أن أطاحت فضائح الفساد برئيس الحزب ورئيس الوزراء إيهود أولمرت، وهو ما أفضى إلى انتخاب وزيرة الخارجية تسيبي ليفني Tzipi Livni خليفةً له في رئاسة الحزب. وشهدت نهاية السنة ذاتها صعود قوى اليمين الإسرائيلي بزعامة حزبي الليكود Likud و"إسرائيل بيتنا" Yisrael Beitenu؛ وهو ما أثبتته انتخابات الكنيست Knesset الثامنة عشرة التي جرت في مطلع سنة 2009.

وكانت "إسرائيل" ابتدأت سنة 2008 على وقع تقرير لجنة فينوغراد Winograd Commission حول أداء المستوى العسكري والسياسي خلال الحرب التي شنتها على لبنان صيف 2006. وقد دفعت تداعيات هذه الحرب بالدولة العبرية إلى أن تشن في نهاية السنة عدواناً شاملاً على قطاع غزة هدفت من ورائه إلى ترميم "قوة الردع" لدى مؤسستها العسكرية.

وبالرغم من مراهنات العديد من الأطراف الدولية والإقليمية على إحداث خرق في المفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين، بناءً على تفاهمات أنابوليس Annapolis، فقد تميزت سنة 2008 بجمود عملية التسوية، ومراوحتها مكانها. كما تميزت السنة المنصرمة بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي التي توضحت مع نهاية السنة.

ونحاول في هذا الفصل أن نقدم للقارئ صورة كلية لمجمل تطورات المشهد الإسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالخريطة السياسية الإسرائيلية، والأوضاع السكانية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، وتعامل "إسرائيل" مع الوضع الداخلي الفلسطيني ومسار التسوية.

أولاً: الوضع الداخلي الإسرائيلي

بدأ العام بانشغال الساحة السياسية الإسرائيلية بتداعيات تقرير لجنة فينوغراد، الذي جاء تحت عنوان "التقصير" في الأداء العسكري والسياسي في الحرب مع مقاتلي حزب الله، في شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2006، فعلى الرغم من أن التقرير أكد على أن حرب لبنان الثانية مثلت على المستويين السياسي والعسكري "إخفاقاً كبيراً وخطيراً" في إدارة الحرب، أدى إلى الفشل في تحقيق انتصار عسكري على تنظيم صغير "شبه عسكري". إلا أن التقرير تجنب ذكر رئيس الوزراء إيهود أولمرت بالاسم، وبرأ التقرير أولمرت من

أن تكون له دوافع ضيقة من وراء إقرار العملية البرية في الأيام الأخيرة من الحرب. على الرغم من ذلك فقد شهد العام أيضاً بالنسبة لأولمرت تفجر فضائح الفساد التي أطاحت به في النهاية من رئاسة الحزب، حيث أجريت انتخابات على رئاسة الحزب، أسفرت عن فوز وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، التي فشلت في تشكيل ائتلاف حكومي جديد، واضطرت إلى إبلاغ الرئيس الإسرائيلي بذلك، فتم الاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 2009/2/10. كما واجهت "إسرائيل" في الأيام العشرة الأخيرة من شهر كانون الأول/ ديسمبر، حقيقة انتهاء التهدئة، ورفض فصائل المقاومة الفلسطينية التجديد إلا بشروط جديدة تتمثل في رفع الحصار وفتح المعابر، الأمر الذي تطور إلى قيام "إسرائيل" بعدوان شامل على قطاع غزة في 27 كانون الأول/ ديسمبر.

1. الائتلاف الحكومي:

بدأ العام بانسحاب حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيجدور ليبرمان Avigdor Liberman من الائتلاف الحكومي، وهو الانسحاب الذي دخل حيز التنفيذ في 2008/1/18[1]، ليقلص عدد مقاعد الائتلاف من 78 إلى 67 مقعداً. ومن ثم فالانسحاب في حدّ ذاته لا يمثل مشكلة للائتلاف، مثلما لم تكن هناك حاجة لدخوله إلى الائتلاف، فقرار ضمّ الحزب اليميني المتطرف إلى الحكومة كان بهدف الحدّ من تداعيات تقرير لجنة فينوغراد على حكومة أولمرت. ومع استمرار رئيس الوزراء في أداء مهامه، ورفضه التنحي، والحفاظ على اتصالات شكلية مع الفلسطينيين على خلفية تفاهمات أنابوليس، وأيضاً إظهار استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي تقدم اليمين، بقيادة تكتل الليكود على حساب معسكري الوسط واليسار، بدأ حزب شاس Shas، الممثل للمتدينين من يهود الشرق، في التهديد بالخروج من الحكومة، الأمر الذي كان يعني عملياً سقوطها. فخروج شاس من الائتلاف الحكومي كان يعني النزول بمقاعد الائتلاف من 67 مقعداً إلى 55 مقعداً، حيث هدد إيلي يشاي Eliyahu "Eli" Yishai، رئيس حزب شاس، بالانسحاب من الائتلاف الحكومي في حال تمّ التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، قائلاً "لن نكون جزءاً من حكومة ستقلص أرض دولة الشعب اليهودي، وتملؤها باللاجئين"[2]. وعندما تحركت أحزاب اليمين لطرح مشروع قانون بحل الكنيست، بادر رئيس الوزراء إيهود أولمرت بالاتفاق مع زعيم حزب العمل Labor، وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك Ehud Barak في 25 حزيران/ يونيو، بعدم تأييد الأخير لاقتراح المعارضة اليمينية لحل البرلمان، مقابل إجراء تصويت داخل حزب كاديما لاختيار رئيس جديد للحزب بحلول 25 أيلول/ سبتمبر[3]. ومع تواصل التحقيقات مع أولمرت وإقراره بالتورط في قضايا فساد، تزايدت الضغوط داخل كاديما من أجل دفع أولمرت إلى إجراء انتخابات على رئاسة الحزب. وهنا تزايدت حدة الصراعات داخل صفوف حزب كاديما لخلافة أولمرت، وبادر آفي (موشيه) ديختر Avraham (Moshe) Dichter، وزير الأمن الداخلي وأحد المرشحين على زعامة الحزب، بدعوة أولمرت إلى التنحي عن منصبه بمجرد انتخاب قيادة جديدة للحزب[4].

ومع استمرار التحقيقات مع أولمرت، طالب إيهود باراك، في مؤتمر صحفي عقده في مقر الكنيست في 28 أيار/ مايو، رئيسَ الحكومة بالاستقالة؛ حيث قال: "يتعين على رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت أن يستقيل أو يعلق مهامه"، وأضاف:

> على ضوء التحديات التي تواجه إسرائيل، والمرحلة الدقيقة التي تمر بها، لا أعتقد أن باستطاعة رئيس الوزراء القدرة على إدارة شؤون الدولة وإدارة شؤونه الشخصية في ذات الوقت. لذلك، يتعين على أولمرت أن ينأى بنفسه عن إدارة شؤون الدولة. يمكنه القيام بذلك بأي طريقة متاحة أمامه: تجميد عمله، تعليق مهامه، الحصول على إجازة، الاستقالة، ليس نحن من يحدد ذلك.

كما هدد باراك باللجوء إلى انتخابات مبكرة في حال عدم تنحي أولمرت عن رئاسة الحكومة والحزب، وطالب حزب كاديما بالسعي لتنصيب زعيم جديد يحل محل أولمرت[5]. وقد ردّ أولمرت على هذه الدعوة بالرفض، حيث قال إنه يرفض الاستقالة، وإنه "لا يعمل وفق الجدول الزمني الذي يضعه باراك"[6]. وفي اليوم التالي طالبت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، وإحدى الطامحين إلى الحلول محل أولمرت؛ طالبت الأخير بالتنحي عن منصبه وإجراء انتخابات على رئاسة الحزب، حيث دعت حزب كاديما إلى اختيار خلف لأولمرت. وقالت، خلال منتدى في القدس: "على كاديما أن يبدأ بالاستعداد لكل سيناريو محتمل، بما فيها الانتخابات المبكرة. أنا أؤيد بشدة إجراء انتخابات مبكرة" داخل الحزب. وأضافت "أعتقد أن غالبية القاعدة الحزبية يفترض أن تكون معنية بانتخاب القيادة. هذا سيتيح لنا استعادة ثقة الحزب"[7].

وعلى الرغم من مقاومة أولمرت لإجراء انتخابات على رئاسة الحزب، إلا أنه رضخ في النهاية أمام هذه المطالب، حيث بدأ حزب كاديما استعداداته لإجراء انتخابات تمهيدية بشكل رسمي. وتقرر في جلسة اللجنة لشؤون الحزب، في 16 حزيران/ يونيو، تعديل دستور الحزب، وإتاحة المجال لتحديد موعد مبكر للانتخابات التمهيدية، حتى لو لم يكن ذلك الموعد قريباً من موعد الانتخابات العامة. كما تقرر إغلاق لوائح الناخبين، من بين أعضاء كاديما، في 30 حزيران/ يونيو؛ حيث ينتهي موعد الانتساب للحزب[8]. في أعقاب ذلك بدأت الصراعات في حزب كاديما الحاكم تطفو على السطح، وأثارت نية رئيس الوزراء، إيهود أولمرت الالتفاف على الاتفاق مع حزب العمل، الاستياء في أوساط معينة داخل الحزب، وفي الوقت الذي كانت وزيرة الخارجية، تسيبي ليفني، تفضّل التروي، خرج المرشح لرئاسة الحزب، وزير الأمن الداخلي، آفي ديختر ضدّ أولمرت بشكل علني، ودعاه إلى إخلاء منصبه فور انتخاب بديل له؛ معتبراً أن بقاءه بعد ذلك لا يصح وطنياً وحزبياً. وكان أولمرت قد لمح يوم في 4 تموز/ يوليو في حديث إذاعي أنه سيحتفظ بمنصبه، وقال إنه لا يستبعد أن يكون مرشحاً في الانتخابات التمهيدية للحزب، مؤكداً أنه سيدرس ذلك في الوقت المناسب.

وقال ديختر في حديث تلفزيوني، في 2008/7/4، إن "أولمرت يحاول إطالة ولايته كرئيس للوزراء، عن طريق التحايل واستغلال دستور الحزب". ورأى أن "استبدال أولمرت هو التزام حسبما تعهدنا للجمهور". وقال ديختر: "أعتقد أن الاتفاق بين حزبي كاديما والعمل حول موعد الانتخابات التمهيدية، والنظرة القيمية داخل كاديما للقضية برمتها تضع علينا لزاماً استبدال أولمرت"[9].

في الوقت نفسه، بدأت أحزاب اليمين الإسرائيلي تطالب أولمرت بالتنحي وإجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للحزب، لأن هذه العملية بتقديرهم سوف تقود إلى انتخابات برلمانية مبكرة، في وقت تفيد استطلاعات الرأي العام في "إسرائيل" بتقدم أحزاب اليمين وعلى رأسها تكتل الليكود. في هذا السياق طالب رئيس كتلة الليكود البرلمانية جدعون ساعر Gideon Sa`ar في 2008/7/12، باستقالة رئيس الحكومة إيهود أولمرت فوراً، بعد الكشف عن ملف تحقيق في شبهات جديدة ضده. وقال إن هذه الحكومة فقدت مصداقيتها تماماً، وإن المشكلة لم تعد مقصورة على أولمرت وحده، بل على وزراء الحكومة الآخرين، الذين يلتصقون بالكرسي، ضاربين عرض الحائط "بأخلاقيات الحكم في دولة ديمقراطية". وقال ساعر، إن الرغبة في التخلص من أولمرت تسود في كل الأحزاب، وبين الجمهور من جميع التيارات[10]. وفي 21 تموز/ يوليو صادق مجلس حزب كاديما على تقديم موعد الانتخابات التمهيدية إلى شهر أيلول/ سبتمبر. حيث نال تعديل النظام الداخلي للحزب 91 صوتاً، من بين 180 عضواً[11].

ومع الاستعداد لمعركة خلافة أولمرت، صعّدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني من وتيرة انتقاداتها لرئيس الوزراء إيهود أولمرت، الذي تطمح إلى خلافته، حيث أكدت أن أولمرت تسبب بضياع الحزب. وقالت خلال اجتماع للحزب في القدس المحتلة إن "الشعور بالأمل الذي كان جزءاً من تأسيس كاديما، قد فقد". وذكرت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أن ثلاثة من المساعدين السابقين لأريل شارون Ariel Sharon، قرروا العمل كمستشارين لليفني في سعيها لتزعم كاديما[12].

في 30 تموز/ يوليو أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أنه سيستقيل عندما يختار حزب كاديما الحاكم زعيماً جديداً في الانتخابات الداخلية التي تجري في 17 أيلول/ سبتمبر، والتي لن يرشح نفسه فيها. واعترف أولمرت أنه ارتكب العديد من الأخطاء خلال حياته السياسية، وأعرب عن أسفه الشديد لذلك، مشيراً إلى أنه على استعداد لدفع الثمن[13].

2. كاديما: انتخاب قيادة جديدة:

مع اقتراب موعد الانتخابات على رئاسة الحزب وجه وزير المواصلات شاؤول موفاز Shaul Mofaz، الذي ينافس وزيرة الخارجية تسيبي ليفني على زعامة حزب كاديما الحاكم، وبالتالي على رئاسة الحكومة؛ انتقادات لاذعة لليفني، معتبراً أنها شخصية سياسية "ضعيفة، وغير

مجربة ومترددة"، ومشدداً على أن السلام مع الفلسطينيين "لن يأتي عبر القيام بمساومات". وأصدرت حملة موفاز بياناً، ردت فيه على التصريحات الإيجابية التي أدلت بها ليفني حول مفاوضاتها مع الفلسطينيين، ورأى أن "ليفني أوضحت بشكل جليّ ما الذي يقرره أعضاء كاديما في هذه الانتخابات التمهيدية"، قائلاً "بمن تثقون في التفاوض مع الفلسطينيين؟ بقائد قوي ومجرب كموفاز، أم بشخصية سياسية ضعيفة وغير مجربة تحمل تاريخاً من القرارات الرديئة مثل ليفني". وقال موفاز في خطاب أمام مناصريه "إننا نتفاوض مع الفلسطينيين منذ أكثر من سنتين، ولم ننجز شيئاً"، مضيفاً أن "إسرائيل تتبع طريق المساومات من دون الحصول على أي شيء في المقابل. هذا أمر خطير، إنه يضعفنا ويقوي أعداءنا"[14]. ومن جانبها، حاولت ليفني تقديم نفسها للرأي العام على أساس أنها شخصية قوية، يحتاجها المشروع الصهيوني في هذه المرحلة، وهي غير متهمة بالفساد، ولا ترضخ للابتزاز، والأكثر قدرة على التماثل مع المعطيات الدولية، ومع الإدارة الأمريكية الجديدة. وشنت ليفني حملة شديدة ضدّ موفاز طالت يهود الشرق، فقبل 48 ساعة من فتح صناديق الاقتراع لانتخاب زعيم جديد لحزب كاديما الحاكم في "إسرائيل"، نسب إلى شخصية قريبة من وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، المرشحة الأقوى للفوز بزعامة الحزب، قولها إن "الرعاع [الشرقيين] سينتخبون [وزير النقل شاؤول] موفاز"، في إشارة إلى المتنافس الرئيس لليفني (موفاز)، الذي يتحدر من أصول إيرانية، في مقابل ليفني "الأشكنازية" التي أكد استطلاع يديعوت أحرونوت أن السواد الأعظم من مصوتي كاديما من "الأشكناز" سينتخبونها.

وإزاء استطلاعات الرأي التي تتنبأ بفوز كبير لليفني على موفاز في الانتخابات المقررة في 17 أيلول/ سبتمبر، امتشق الأخير "الطلقة الأخيرة" في حملته الانتخابية؛ ليشن هجوماً شديد اللهجة على ليفني ومقربيها، على خلفية ما نسب لأحدهم من توصيف الشرقيين بـ"الرعاع"، وهي كلمة استعملها فنان إسرائيلي من أصل أشكنازي قبل نحو ثلاثين عاماً، أدت في حينه إلى تأييد غالبية اليهود الشرقيين لحزب الليكود بزعامة رئيس الحكومة السابق مناحيم بيغن Menachem Begin، ليفوز بالحكم بعد أن رشحت الاستطلاعات فوز حزب العمل[15].

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز تسيبي ليفني برئاسة كاديما، وقد حصلت الوزيرة ليفني على 43.1% من الأصوات، بينما حصل الوزير موفاز على 42% من الأصوات. أما الوزير مئير شيطريت Meir Sheetrit فقد حصل على 8.5% من الأصوات، والوزير آفي ديختر على 6.5% من الأصوات. وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية في كاديما أن نسبة التصويت بين منتسبي كاديما بلغت 53.7%[16]. وفي أعقاب إعلان نتائج الانتخابات أعلن وزير المواصلات شاؤول موفاز اعتزاله الحياة السياسية، وقال في مؤتمر صحفي عقده في مقر حزب كاديما في مدينة بتاح تكفا Petach–Tikva في وسط "إسرائيل"، بعد اجتماعه مع مؤيديه "سأعتزل الحياة السياسية لفترة، وأريد أن أدرس مستقبلي، وسأبقى عضواً في كاديما، وسأعمل قدر استطاعتي"[17].

3. فضائح الفساد تلاحق أولمرت:

فرضت قضايا الفساد نفسها على الحياة السياسية الإسرائيلية، وهي قضية شغلت الرأي العام الإسرائيلي، فغالبية قادة الحكومات الإسرائيلية تعرضوا لاتهامات بالفساد المالي والأخلاقي، وبعضهم أجبر على الاستقالة مثل الرئيس الأسبق عيزر وايزمان Ezer Weizman، والرئيس السابق موشيه كتساف Moshe Katsav، إلا أن أولمرت هو أول رئيس وزراء توجه له شخصياً اتهامات بالفساد المالي، الذي مارسه على مدار 12 عاماً. وهو ما جاء في إعلان النائب العام موشيه دور Moshe Dor، في 19 أيار/ مايو ولأول مرة بشكل رسمي، أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت مشبوه بتلقي الرشوة بأموال نقدية على مدى 12 عاماً، عندما كان رئيساً لبلدية القدس ثم وزيراً للتجارة والصناعة في حكومة شارون. وجاء هذا الإعلان في جلسة لمحكمة العدل العليا، وصفت بأنها حدث تاريخي، حيث إن هذه هي المرة الأولى في تاريخ "إسرائيل" التي يتقدم فيها رئيس الحكومة بدعوى إلى القضاء ضدّ الدولة، ويَردُّ فيها النائب العام شخصياً بالظهور ضدّ رئيس الحكومة والقول إنه، أي رئيس الحكومة، مشبوه بتهمة خطيرة كهذه[18]. وقد أقرّ رجل الأعمال اليهودي الأمريكي موشيه تالانسكي Morris "Moshe" Talansky، الشاهد الأساسي في قضية الفساد الخامسة، المنسوبة لرئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، بأنه سلّم الأخير خلال 15 عاماً (1991-2005) ما مجموعه 150 ألف دولار نقداً ومن دون إيصالات استلام، بعضها قروض استغلها لأغراض شخصية، وليس لتمويل معاركه الانتخابية. وأضاف أن رئيس الحكومة لم يُعِد له أياً من القروض، وتهرب من دفعها، مشدداً على أنه لم يحصل على شيء في المقابل، وأنه لم ينتظر شيئاً. وأضاف أن المحامي أوري ميسر Uri Messer، الذي كلفه أولمرت تصريف الأمور المتعلقة بالتبرعات، استغل الشركات التابعة لتالانسكي ليحوّل منها 380 ألف دولار؛ لتغطية عجز في "جمعية القدس المتكتلة" التي أدارت الحملة الانتخابية لأولمرت لرئاسة بلدية القدس[19].

وقد اعترف أولمرت بتلقي أموال من تالانسكي، حيث ذكرت جريدة معاريف في عنوانها الرئيسي أن أولمرت اعترف في التحقيقات معه بذلك، لكنه ادعى بأن المبالغ المذكورة كانت عبارة عن مئات الدولارات، واستخدمت لتغطية تكاليف إقامته في الخارج، خلال عدة زيارات، قام بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن التحقيقات مع أولمرت كشفت عن وجود "شبهات جديدة" تحوم حوله، وتتعلق بـ"عمليات احتيال"، وتحديداً استرداده نفقات سفرياته أكثر من مرة من أكثر من جهة، عندما كان رئيساً للبلدية الإسرائيلية للقدس سنة 2006، ثم وزيراً للصناعة والتجارة. وجاء ملف الفساد الجديد ليضاف إلى خمسة ملفات أخرى تحقق الشرطة مع أولمرت في شأنها، تتعلق بشبهات "التزوير"، و"سوء الأمانة"، ومخالفات في تمويل حملاته الانتخابية[20].

وفي 2008/9/7 أوصت الشرطة الإسرائيلية بتوجيه اتهامات الفساد لأولمرت في قضيتين. وقالت الشرطة في بيانها إنها أوصت المدعي العام مناحيم مزوز Menachem Mazuz بتوجيه اتهامات،

من بينها "الرشوة، وخرق الثقة العامة، وتبييض الأموال"، إلى أولمرت. وأشارت إلى أن الأموال التي تلقاها من تالانسكي "كانت تودع تحت تصرفه لدى وكالة سفر، واستخدمت لتمويل سفراته الخاصة ونفقات سفر أفراد عائلته"[21].

4. تغيرات في الخريطة الحزبية الإسرائيلية:

شهدت الخريطة الحزبية الإسرائيلية تغيرات عديدة بدأت بانتخاب النائب حاييم أورون Haim Oron في 18 آذار/ مارس رئيساً لكتلة ميرتس Meretz، وهو أحد مؤسسي حركة السلام الآن Peace Now المناهضة للاستيطان. وفي أعقاب انتخابه أعلن أورون رفض الحركة اليسارية الدعوة التي وجهها إليه زعيم حزب العمل باراك للانضمام إلى الائتلاف الحكومي؛ "للمساعدة في محاولة التوصل إلى تسوية سياسية". وردّ أورون على الدعوة بشن هجوم على حزب العمل، معتبراً أن باراك "يتنافس مع أكثر الجهات تطرفاً بين رافضي السلام"، وأضاف أن حركته ستنشط في الدفاع عن الفئات الضعيفة في المجتمع، ودعم عملية السلام[22]. وبدا واضحاً أن حزب العمل تحت قيادة باراك بدأ يفقد هويته كحزب يساري، واتجه أكثر ناحية اليمين، وهو الأمر الذي عزز الإحساس لدى الرأي العام الإسرائيلي بأن الحزب لم يعد مُعبراً عن اليسار الإسرائيلي؛ فقد كشف استطلاع للرأي العام عن أن 55% من الجمهور الإسرائيلي يرى أن اليسار لم يعد قائماً على أرض الواقع. في حين يرى 67% من الإسرائيليين أن حزب العمل لا يمكن اعتباره حزباً يسارياً. وأظهر الاستطلاع الذي أجراه معهد غيوكارتوغرافيا Geocartography أن 10% فقط من الجمهور الإسرائيلي يرون أن الأفكار السياسية اليسارية ما زالت ذات فعالية، في حين يعتقد 3% فقط أن هذه الأفكار ضرورية أكثر من أي وقت مضى. وبيّن الاستطلاع أن 22% من الجمهور الإسرائيلي يعتقدون أن حزب العمل لم يعد لديه تعريف سياسي محدد، في حين يرى 8% أن حزب العمل حزب يميني صرف، و14% فقط من المشاركين ما زالوا يعتقدون أن حزب العمل يقف على رأس معسكر اليسار[23].

وعلى خلفية استمرار التحقيقات مع أولمرت، وقع الانشقاق في كتلة المتقاعدين Pensioners Party (Gil)، حيث أبلغ عضو الكنيست إلحنان جلزر Elhanan Glazer (المتقاعدين)، في 3 أيار/ مايو، رئيس الحزب رفائيل "رافي" إيتان Rafael "Rafi" Eitan، بأنه وعضوة الكنيست سارة مروم شليف Sara Marom Shalev سينضمان إلى عضو الكنيست موشيه شاروني Moshe Sharoni (المتقاعدين) لتشكيل كتلة جديدة تحت اسم العدل للمتقاعدين Justice for the Elderly. وبذلك يبقى في كتلة المتقاعدين الأصلية أربعة أعضاء كنيست. ومع انشقاق كتلة المتقاعدين في الكنيست بدأ حزب رجل الأعمال الملياردير أركادي غايدماك Arcadi Gaydamak في التشكل، إذ ذكرت جريدة هآرتس أنه بموجب الاتفاق الذي تبلور بين أعضاء الكنيست المذكورين، وبين غايدماك، فإنهم سيمثلون في الكنيست حزبه العدل الاجتماعي Social Justice، والذي سيغير اسمه لدى مسجل الأحزاب إلى العدل الاجتماعي – العدل للمتقاعدين[24].

5. فشل ليفني والذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة:

بعد أن جرى تكليفها من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres، توصلت رئيس حزب كاديما، تسيبي ليفني إلى مسودة اتفاق ائتلافي مع حزب العمل؛ لتشكيل الحكومة المقبلة برئاسة ليفني. حيث استجابت ليفني لعدد من طلبات باراك، وبموجب الاتفاق فإنه سيتم تعيين باراك نائباً أول لرئيسة الوزراء ليفني، في حال تشكيل حكومتها، وجعله شريكاً كاملاً في المفاوضات مع سورية، وعدم طرح مبادرات وزير القضاء دانييل فريدمان Daniel Friedmann التشريعية، بما يتعلق بصلاحيات المحكمة العليا الإسرائيلية، والتي يعارضها حزب العمل بشدة؛ على مجلس الوزراء إلا بالتوافق بين ليفني وباراك[25]. وقد فشلت ليفني في استكمال تشكيل الائتلاف في مهلة الأسابيع الأربعة، وحصلت على فترة إضافية مدتها أسبوعان اعتباراً من 20 تشرين الأول/ أكتوبر[26]. وقد رفض حزب شاس الانضمام إلى الحكومة الجديدة، حيث قرر الزعيم الروحي لشاس، الحاخام عوفاديا يوسف Ovadia Yosef، في 2008/10/24، بعد مشاورات مع مجلس "حكماء التوراة" (الهيئة العليا للحزب)، عدم الانضمام إلى حكومة ليفني بسبب عدم تلبية مطلبين من مطالبه الرئيسية. وأوضح الحزب، الذي يملك 12 مقعداً في الكنيست، في بيانه أنه أصر خلال المفاوضات مع ليفني على نقطتين مركزيتين؛ هما: دعم الشرائح الفقيرة، وضمان عدم طرح قضية القدس للتفاوض مع الفلسطينيين. وقال رئيس شاس إيلي يشاي: "لا يمكن شراء شاس الذي لن يبيع القدس"، مضيفاً: "اتخذ شاس قراره على أساس مبادئنا. وإذا لُبِّيت مطالبنا فسننضم". ونفى أن يكون شاس حصل على أي تعهد من الليكود كما تردد، مؤكداً أن قرار الحزب نهائي، وردت ليفني أنها غير مستعدة لدفع أي ثمن كان، من أجل تشكيل حكومة برئاستها[27].

انتهى الأمر بقرار ليفني التوجه إلى انتخابات مبكرة، بعد فشلها في التوصل إلى اتفاق مع الأحزاب؛ لتشكيل حكومة ائتلاف يتجاوز عدد مؤيديها في الكنيست الستين عضواً. ودَعَت زعيمة حزب كاديما الحاكم تسيبي ليفني إلى انتخابات مبكرة، بعدما عدلت عن تشكيل ائتلاف حكومي، وقالت خلال لقاء مع الرئيس الإسرائيلي بيريز إن "الشعب سيختار قادته". وأكدت ليفني أن قرارها جاء لرفضها الرضوخ لابتزاز الأحزاب التي فاوضتها، ملمحة إلى حزب شاس، الذي حاول الضغط للحصول على موازنة كبيرة لمخصصات الأولاد. وقالت إن "مصلحة الدولة على رأس أولوياتي، وعندما تعيّن عليّ اتخاذ قرار بين استمرار الابتزاز وتقديم موعد الانتخابات، فضّلت الانتخابات". مؤكدة أن مطالب شاس، فيما يتعلق بحجم زيادة مخصصات الأولاد، وعدم إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حول القدس "تجاوزت كل الحدود"، وأنه "ليس منطقياً الحضور إلى المفاوضات، والقول إنه لا يمكننا الحديث حول موضوع معين". ودافعت ليفني عن جهودها التي انتهت بالإخفاق بالقول "أردت تشكيل حكومة وبذلت جهداً، لكن الأمور وصلت إلى أماكن جنونية، وأنا لن أستسلم للابتزاز"، وأضافت "لن أتعهد بشيء يشعل الشرق الأوسط، ولن أخرق الموازنة العامة في فترة أزمة اقتصادية"[28].

6. تشكيل حركة جديدة لليسار الإسرائيلي:

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن وزير الدولة للشؤون الاستراتيجية، عامي أيالون Ami Ayalon، انسحابه من حزب العمل وانضمامه إلى الحركة السياسية اليسارية الجديدة، التي تأسست في الشهر نفسه، وتسعى لإقامة تحالف كبير لقوى اليسار يتألف من حوالي 200 شخصية بارزة في الحقول الثقافية والسياسية والعسكرية، في مقدمتهم، الوزير السابق عوزي برعام Uzi Baram الذي شغل في الماضي منصب الأمين العام لحزب العمل، والأديب العالمي عاموس عوز Amos Oz المعروف بتأييده التاريخي لحزب العمل، ورئيس الكنيست الأسبق ورئيس الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel الأسبق أبراهام بورغ Avraham Burg، والمدير العام لمكتب رئيس الوزراء في عهد إيهود باراك يوسي كوتشيك Yossi Kochik، والمفاوض الرئيس باسم باراك مع الفلسطينيين جلعاد شير Gilad Sher، والقائدان السابقان لحركة السلام الآن؛ تسالي ريشف Tzali Reshef ومردخاي كرمنيتسر Mordechai Kremnitzer[29]. غير أن هذه الحركة السياسية لم تتحول بعد إلى حزب سياسي فاعل في الخريطة الحزبية الإسرائيلية، ولم تسجل بالتالي حضوراً في انتخابات الكنيست الثامن عشر في 2009/2/10.

7. الرأي العام الإسرائيلي يتأرجح بين كاديما والليكود:

كشفت استطلاعات الرأي العام عن تأرجح الناخبين الإسرائيليين بين كاديما والليكود، وإن ظلّ الليكود متقدماً معظم الوقت، إلا أن كاديما بقيادة تسيبي ليفني نافست الليكود بشدة وتعادلت معه أكثر من مرة.

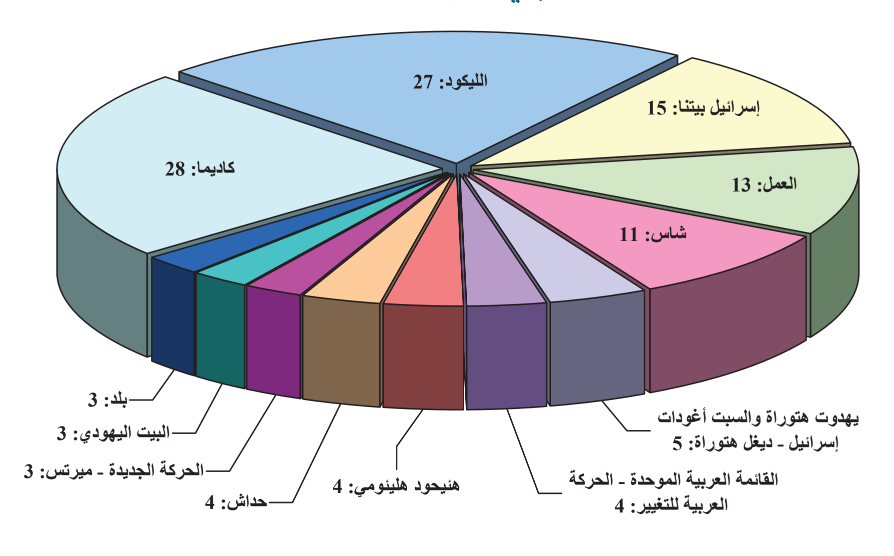
ظلّ حزب الليكود يتصدر استطلاعات الرأي العام طوال سنة 2008، وتراوحت التوقعات على حصوله على نحو 30-35 مقعداً. أما حزب كاديما الذي تأثر سلبياً بالحرب على لبنان، وباتهامات الفساد وسوء الإدارة لرئيسه أولمرت...، فقد هبطت التوقعات إلى حدود متدنية أحياناً بحصوله على نحو 15 مقعداً؛ غير أنه ما لبث أن حسّن من شعبيته في النصف الثاني من سنة 2008، خصوصاً بعد تنحي أولمرت، وتولي ليفني رئاسة الحزب لتتراوح التوقعات بحصوله على نحو 24-30 مقعداً. ومن جهة أخرى، فإن حزب العمل كان يعاني تراجعاً كبيراً، حيث كانت تعطيه التوقعات نحو 8-12 مقعداً. بينما كان حزب "إسرائيل بيتنا" يشهد تصاعداً ملحوظاً في شعبيته. وقد حاول الائتلاف الحاكم وخصوصاً كاديما والعمل جعل الحرب على غزة أواخر سنة 2008 وسيلة لرفع الشعبية وزيادة المقاعد وهو ما تحقق بشكل جزئي؛ على الرغم من فشل الهجوم في تحقيق نتائج ملموسة.

وفي 2009/2/10 عقدت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثامن عشر، وبلغ عدد أصحاب حقّ الاقتراع 5,278,985، وشارك في الانتخابات ما نسبته 65.2% من أصحاب حقّ الاقتراع. شارك في الانتخابات 34 قائمة انتخابية، تمكنت 12 قائمة من تجاوز نسبة الحسم التي تشترط حداً أدنى لدخول الكنيست هو 2% من عدد الأصوات[30]. والجدول التالي يوضح نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر:

جدول 2/1: نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر 2009[31]

اسم القائمة	عدد الأصوات الصالحة	المقاعد
كاديما	758,032	28
الليكود (التكتل)	729,054	27
إسرائيل بيتنا	394,577	15
العمل	334,900	13
شاس	286,300	11
يهدوت هتوراة والسبت أغودات إسرائيل – ديغل هتوراة	147,954	5
القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير	113,954	4
هئيحود هليئومي	112,570	4
الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش)	112,130	4
الحركة الجديدة – ميرتس	99,611	3
البيت اليهودي	96,765	3
التجمع الوطني الديموقراطي (بلد)	83,739	3

عدد مقاعد الأحزاب في الكنيست الثامن عشر 2009



وسيتمّ تحليل النتائج النهائية للانتخابات، وانعكاساتها، وتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة في التقرير الاستراتيجي القادم بإذن الله.

ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

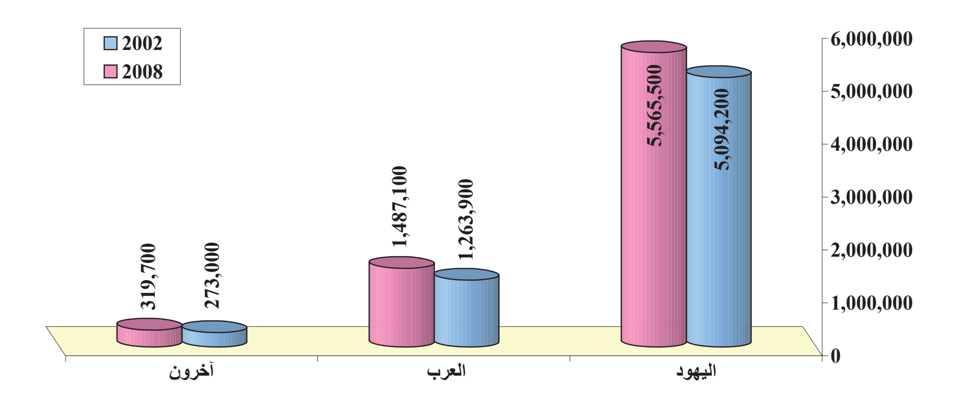
1. المؤشرات السكانية:

بلغ عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2008 حسب الإحصاءات الرسمية حوالي 7.37 مليون نسمة، بينهم 5.57 مليون يهودي تقريباً، أي ما نسبته 75.5% من السكان. بينما لم يصرح 319,700 عن ديانتهم، أي ما نسبته 4.3%، وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية ممن لم تثبت يهوديتهم، أو من المسيحيين غير العرب. أما عدد السكان العرب، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان، فبلغ نحو 1.49 مليون، أي ما نسبته 20.2% من السكان[32]. وإذا ما حذفنا عدد سكان القدس الشرقية والجولان الذين يبلغ عددهم نحو 281 ألفاً، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 يصبح حوالي 1.21 مليون، أي نحو 16.4% من السكان[33]. ويقيم نحو 480 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس[34]؛ التي يبلغ عدد مستوطنيها اليهود حوالي 190 ألفاً (انظر جدول 2/2).

جدول 2/2: أعداد السكان في "إسرائيل" 2002-2008 (لا تتضمن أعداد العمال الأجانب)[35]

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2002	6,631,100	5,094,200	1,263,900	273,000
2003	6,748,400	5,165,400	1,301,600	281,400
2004	6,869,500	5,237,600	1,340,200	291,700
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2006	7,116,700	5,393,400	1,413,300	310,000
2007	7,243,600	5,478,200	1,450,000	315,400
2008	7,372,300	5,565,500	1,487,100	319,700

أعداد السكان في "إسرائيل" لسنتي 2002 و2008



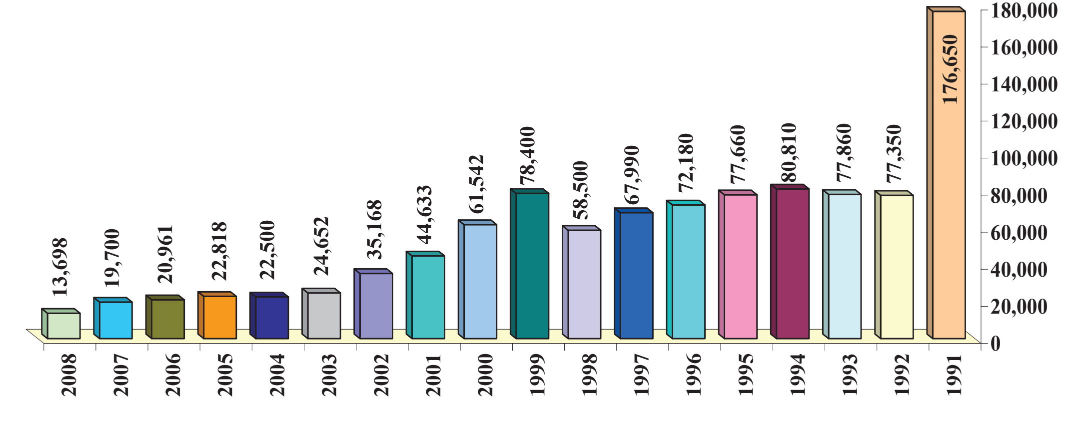
وخلال سنة 2008 هاجر إلى "إسرائيل" 13,698 مهاجراً، مقارنة بـ 19,700 هاجروا سنة 2007، مما يعني أن الهجرة في هذه السنة انخفضت بنسبة 30.5% عن سنة 2007. وهذا يتوافق مع المنحنى المتراجع للهجرة اليهودية منذ سنة 2000، وفي هذا السياق أعلنت الوكالة اليهودية في بداية سنة 2008 عن نيتها إغلاق قسم تشجيع الهجرة لديها، نظراً لتراجع أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل"، وبناء على طلب من كبار المتبرعين لهذه الوكالة من اليهود الأمريكيين[36] (انظر جدول 2/3). وفي هذا الإطار كشف جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أن عدد الفلسطينيين واليهود على أرض فلسطين التاريخية سيتساوى بحلول سنة 2016 استناداً إلى معطيات إحصائية[37]؛ حيث تشير إحصائيات الجهاز إلى أن عدد الفلسطينيين بلغ في فلسطين التاريخية في نهاية سنة 2008 نحو 5.1 مليون نسمة.

جدول 2/3: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1991-2008[38]

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
عدد المهاجرين	176,650	77,350	77,860	80,810	77,660	72,180	67,990	58,500	78,400

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	المجموع الكلي
عدد المهاجرين	61,542	44,633	35,168	24,652	22,500	22,818	20,961	19,700	13,698	**1,033,072**



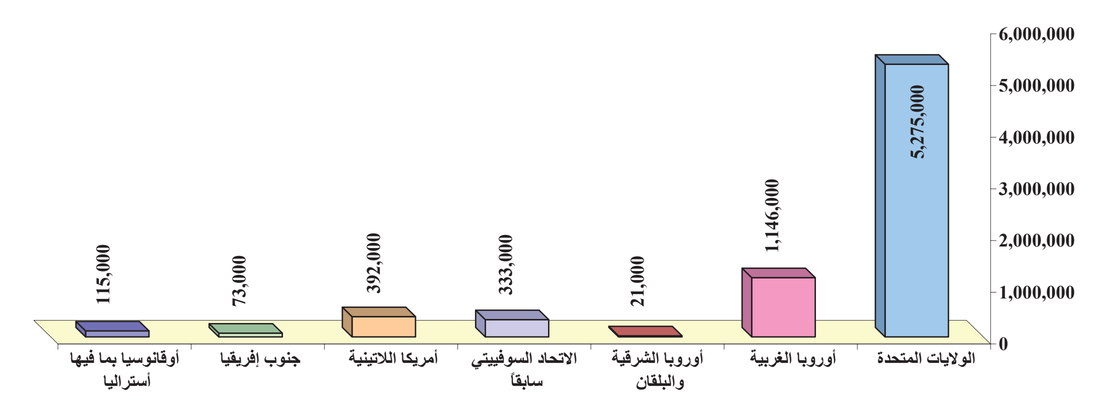


وفي استطلاع للرأي أجراه معهد داحاف Dahaf Institute بمناسبة الذكرى السنوية الستين لـ"قيام إسرائيل" أشار 52% من الإسرائيليين إلى أنهم لا يستبعدون الهجرة من "إسرائيل" والانتقال للسكن في دولة أخرى إذا توفرت الإمكانية. وقال 24% من المستطلعة آراؤهم إن ما يمكن أن يدفعهم لمغادرة "إسرائيل" هو فقدان الثقة بمستقبل الدولة أو القلق على مصير أولادهم. وقال

12% إن الوضع الأمني المتدني والخوف من حرب محتملة يدفعهم للتفكير بمغادرة البلاد، فيما قال 10% إن عرض عمل مغرٍ لهم سيجعلهم يغادرون. ومن جهة أخرى أعرب 30% من المستطلعة آراؤهم أنهم يشعرون بالخجل من كونهم إسرائيليين، لكن 70% قالوا إنهم لم يشعروا أبداً بالخجل من كونهم إسرائيليين. وعزا 32% من الذين يشعرون بالخجل من كونهم إسرائيليين، سبب هذا الشعور إلى مستوى السياسيين الإسرائيليين، فيما ربط 20% منهم ذلك بانتشار العنف في المجتمع، وقال 13% منهم إن السبب هو العنصرية في المجتمع الإسرائيلي، بينما أكد 5% أنهم يشعرون بالخجل من كونهم إسرائيليين بسبب الاحتلال[39].

أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشارت إحصائيات الوكالة اليهودية لسنة 2008، والتي استعرضها التقرير السنوي لـ"معهد تخطيط سياسة الشعب اليهودي" Jewish People Policy Planning Institute (JPPPI)، أن عدد اليهود في بداية سنة 2008 بلغ 13.225 مليوناً، بزيادة تبلغ 70 ألفاً عن سنة 2007. ففي الولايات المتحدة بلغ عدد اليهود 5.275 ملايين، وفي أوروبا الغربية 1.146 مليون، وفي أوروبا الشرقية والبلقان 21 ألفاً، وفي جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً 333 ألفاً، وفي أمريكا اللاتينية يعيش نحو 392 ألفاً، ويعيش في جنوب إفريقيا 73 ألفاً، ويعيش في أوقانوسيا بما فيها أستراليا 115 ألفاً. ويعاني يهود العالم من مشاكل التفكك الأسري، والزواج المختلط، والاندماج في المجتمعات الغربية؛ وهو ما يؤثر سلباً على النمو السكاني لليهود[40]. ومن هنا أكدت الوكالة اليهودية أن التراجع في أعداد يهود العالم يقلل من قيمة الزيادة في "إسرائيل"؛ إذ سيزداد حتى سنة 2020 عدد اليهود في العالم بالمجمل بنسبة 3% فقط، على الرغم من توقع ازدياد عددهم في "إسرائيل" وحدها بنسبة تزيد عن 15%[41].

أعداد اليهود في دول مختارة (بداية 2008)



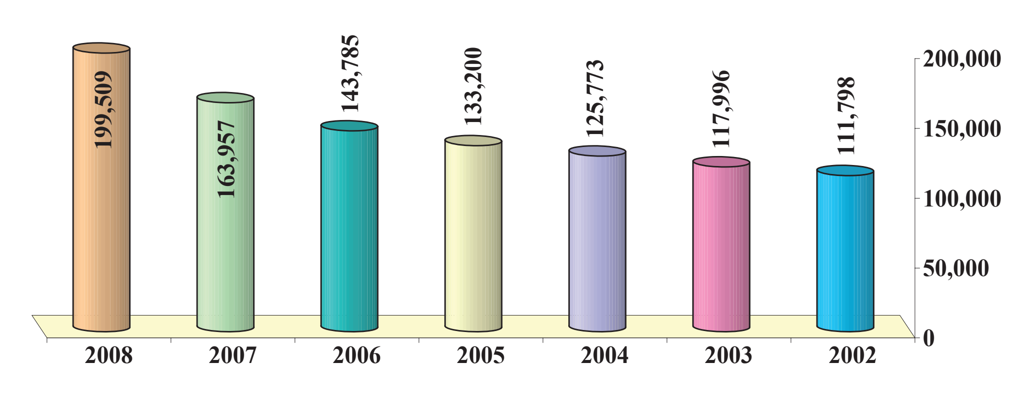
2. المؤشرات الاقتصادية:

تشير الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق نسبة نمو بلغت 6.3% سنة 2008 مقارنة بنسبة 5.1% التي حققها سنة 2007[42]. وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) سنة 2008 إلى 715.8 مليار شيكل (199.51 مليار دولار، حسب أسعار الدولار لسنة 2008)، مقارنة بـ 673.55 مليار شيكل في سنة 2007 (163.96 مليار دولار، حسب أسعار الدولار لسنة 2007)[43]. مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى. ومن المهم التنبيه إلى أن سبباً مهماً في الازدياد الكبير في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي يعود لتراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي الذي ارتفع من 4.1081 شيكل للدولار سنة 2007 إلى 3.5878 شيكل للدولار سنة 2008.

جدول 2/4: إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي الإسرائيلي 2002-2008[44]

السنة	إجمالي الناتج المحلي		ناقصاً: الدخل الصافي المدفوع في الخارج		إجمالي الدخل القومي		سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	
2002	529,675	111,798	20,256	4,275	509,419	107,522	4.7378
2003	536,680	117,996	18,946	4,166	517,734	113,830	4.5483
2004	563,713	125,773	16,470	3,675	547,243	122,098	4.482
2005	597,773	133,200	7,027	1,566	590,746	131,634	4.4878
2006	640,776	143,785	- 422	- 95	641,198	143,879	4.4565
2007	673,552	163,957	133	32	673,419	163,925	4.1081
2008	715,800	199,509	2,579	719	713,221	198,791	3.5878

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2002-2008 (بالمليون دولار)

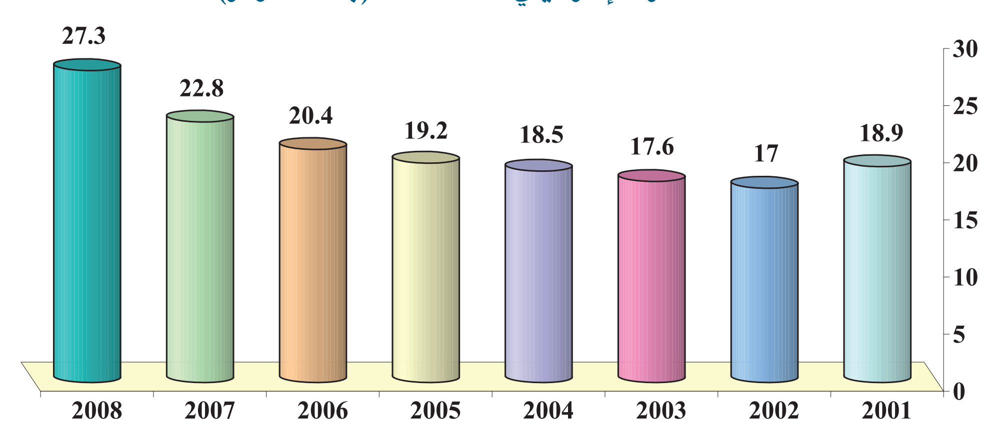


وحسب إحصائيات بنك "إسرائيل"، فإن معدل دخل الفرد الإسرائيلي قد ارتفع إلى 27,300 دولار سنة 2008، بعد أن كان 22,800 دولار سنة 2007 (انظر جدول 2/5).

جدول 2/5: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2001-2008 (بالألف دولار)[45]

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل دخل الفرد	18.9	17	17.6	18.5	19.2	20.4	22.8	27.3

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2001-2008 (بالألف دولار)



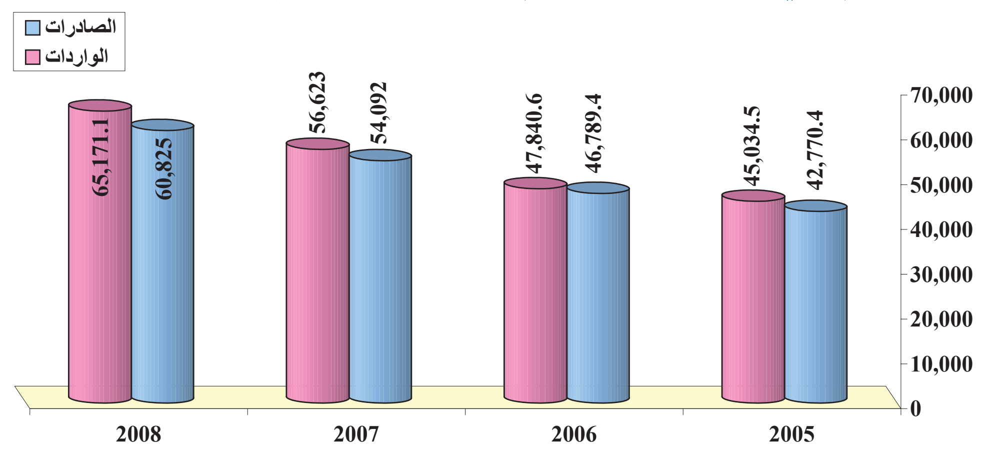
أما المصروفات العامة فقد بلغت لسنة 2008 حوالي 86.387 مليار دولار؛ ما يعادل 43.3% من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي[46]. وبلغ الدين الإسرائيلي الخارجي، مع نهاية الربع الثالث من سنة 2008، ما مجموعه 89.529 مليار دولار[47].

بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2008 ما مجموعه 60.83 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 54.09 مليار دولار سنة 2007، أي بزيادة مقدارها 12.4%. أما الواردات لسنة 2008 فبلغت 65.17 مليار دولار، مقارنة بما مجموعه 56.62 مليار دولار، أي بزيادة مقدارها 15.1%. وهكذا، فقد كانت سنة 2008 صورة مكررة للحالة المعتادة في العجز في الميزان التجاري الإسرائيلي (انظر جدول 2/6).

جدول 2/6: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2005-2008 (بالمليون دولار)[48]

السنة	2005	2006	2007	2008
الصادرات	42,770.4	46,789.4	54,092	60,825
الواردات	45,034.5	47,840.6	56,623	65,171.1

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2005-2008 (بالمليون دولار)



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2008 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة حوالي 19.98 مليار دولار، أي ما يمثل نحو 33% من مجمل الصادرات الإسرائيلية. أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فبلغت سنة 2008 حوالي 8.03 مليار دولار، أي نحو 12% من مجمل الواردات الإسرائيلية. وتعوِّض "إسرائيل" إلى حدٍّ كبير عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 12 مليار دولار، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعد دعماً كبيراً للاقتصاد الإسرائيلي (انظر جدول 2/7).

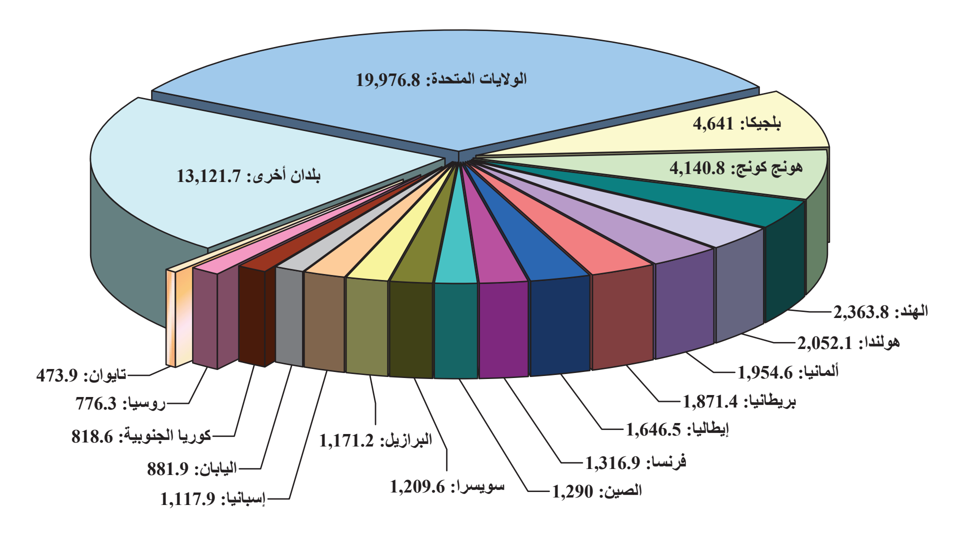
واحتفظت بلجيكا بموقعها كثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها 4.64 مليار دولار، والواردات الإسرائيلية منها 4.25 مليار دولار. ويبدو أن تجارة الماس والمعادن الثمينة هي التي تضع بلجيكا عادة في هذا الموقع المتقدم.

وإلى جانب الولايات المتحدة وبلجيكا، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2008 هي هونج كونج (4.14 مليار دولار)، ثم الهند (2.36 مليار دولار)، ثم هولندا (2.05 مليار دولار)، ثم ألمانيا (1.95 مليار دولار)، تليها بريطانيا، ثم إيطاليا، ثم فرنسا، ثم الصين. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2008 فهي الصين (4.24 مليار دولار)، ثم سويسرا (3.97 مليار دولار)، ثم ألمانيا (3.94 مليار دولار)، ثم إيطاليا (2.55 مليار دولار)، تليها بريطانيا، ثم هولندا، ثم اليابان، ثم فرنسا (انظر جدول 2/7). ويبدو أن ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الهند يرتبط إلى حدّ كبير بتجارة السلاح، أما ارتفاع الصادرات الإسرائيلية إلى هونج كونج فيرجع إلى كون الأخيرة مركزاً لإعادة تصدير البضائع الإسرائيلية إلى مختلف أنحاء العالم.

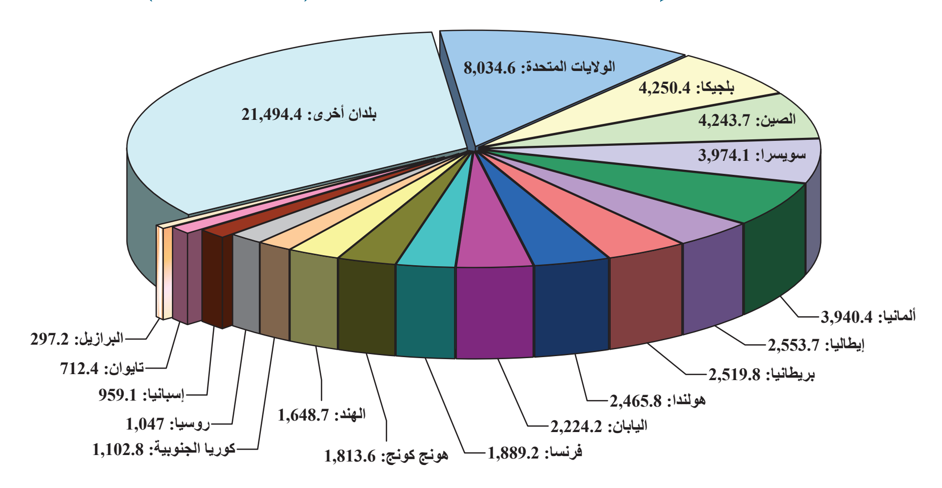
جدول 2/7: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2005-2008 (بالمليون دولار)[49]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2008	2007	2006	2005	2008	2007	2006	2005
الولايات المتحدة	19,976.8	18,906.8	17,957.2	15,500.1	8,034.6	7,848.9	5,919.5	6,042.1
بلجيكا	4,641	4,070.8	3,068.4	3,679.5	4,250.4	4,454.9	3,936.9	4,557.7
هونغ كونغ	4,140.8	3,118.4	2,776.1	2,373.6	1,813.6	1,747.5	1,527.5	1,277.7
الهند	2,363.8	1,613.7	1,289.4	1,222.8	1,648.7	1,689.6	1,433.7	1,276.2
هولندا	2,052.1	1,609.3	1,312.2	1,259.7	2,465.8	2,090.3	1,786.8	1,626.7
ألمانيا	1,954.6	1,913	1,757.9	1,345.9	3,940.4	3,484.3	3,201.4	2,986
بريطانيا	1,871.4	1,938.1	1,601.7	1,649.9	2,519.8	2,681.4	2,458.6	2,552.1
إيطاليا	1,646.5	1,284.4	1,072.7	897.8	2,553.7	2,302.1	1,839.4	1,733.7
فرنسا	1,316.9	1,313.2	1,092.2	882.6	1,889.2	1,480.9	1,301.5	1,203.8
الصين	1,290	1,040.6	958.8	747.9	4,243.7	3,476.9	2,427.7	1,888.3
سويسرا	1,209.6	1,036.1	809	900.3	3,974.1	2,882.3	2,805.9	2,464.7
البرازيل	1,171.2	671.6	465.7	467.3	297.2	270.7	209.4	166.5
إسبانيا	1,117.9	1,106	903	687.8	959.1	811.9	749	613.7
اليابان	881.9	769.6	792.8	799.1	2,224.2	1,882.1	1,292.3	1,238.1
كوريا الجنوبية	818.6	746.1	650	449.8	1,102.8	945.4	893.6	852.7
روسيا	776.3	611.5	524.6	417.6	1,047	1,398.8	1,141.6	1,055.7
تايوان	473.9	563	589.8	602.3	712.4	708.7	617	553.4
بلدان أخرى	13,121.7	11,779.8	9,167.9	8,886.4	21,494.4	16,466.3	14,298.8	12,945.4
المجموع العام	**60,825**	**54,092**	**46,789.4**	**42,770.4**	**65,171.1**	**56,623**	**47,840.6**	**45,034.5**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2008 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2008 (بالمليون دولار)



وتتصدر السلع الصناعية بما في ذلك الإلكترونيات والآليات قائمة الصادرات الإسرائيلية، تليها صادرات الماس، أما الواردات فتتصدرها المواد الخام والماس الخام والمصقول والوقود (انظر جدول 2/8، وجدول 2/9).

جدول 2/8: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2007-2008 (بالمليون دولار)[50]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	المجموع
			المصقول	الخام		
2007	1,326	34,028.6	7,116.9	3,373.2	71.8	**45,916.5**
2008	1,253.8	39,871.1	6,299.2	3,318.2	64.3	**50,806.6**

جدول 2/9: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2007-2008 (بالمليون دولار)[51]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2007	6,851.9	21,394.9	8,691.6	8,935.4	9,642.5	589	**56,105.3**
2008	8,118	24,099.8	10,434.2	12,847.7	8,835.3	194.4	**64,529.4**

وعلى إثر الأزمة الاقتصادية العالمية أقرّ بنك "إسرائيل" المركزي في تقريره لسنة 2008 بأن آثار هذه الأزمة قد بدت واضحة في نهاية السنة. وتمثلت هذه الآثار، حسب التقرير، في التراجع الحاد للصادرات وعائدات الضرائب، فضلاً عن تراجع كبير في الاستهلاك الخاص. كما أدت الأزمة إلى توقف معدلات التوظيف عن الارتفاع، ومقابل ذلك فقد تدنت الأجور، وارتفعت مستويات البطالة[52].

وكان خبراء اقتصاديون إسرائيليون قد قدروا الضرر الناجم عن الأزمة الاقتصادية بثلاثة مليارات دولار على ميزانية سنة 2008. وبحسب تصريحات مدير الدراسات والتخطيط في وزارة الصناعة والتجارة والأشغال الإسرائيلية، فإن المصالح الصغيرة كانت هي المتضررة الرئيسية بسبب التراجع في الاستهلاك والطلب على منتجاتها[53].

وفي ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 2008 عبرت أوساط رسمية إسرائيلية، ومسؤولون في الوكالة اليهودية، عن تخوفهم من احتمال كبير لتراجع تبرعات المنظمات الأمريكية اليهودية لـ"إسرائيل" والمجموعات اليهودية في العالم، التي ضربت أيضاً أثرياء اليهود الأمريكيين، وأمثالهم في أوروبا وغيرها. وترى "إسرائيل" أنها متضررة من الأزمة في اتجاهين؛ الأول هو تراجع حجم التبرعات بشكل عام، ثم تراجع قيمة الدولار أمام الشيكل، وعملات أخرى في العالم. ونشرت جريدة ذي ماركر The Marker الاقتصادية التابعة لجريدة هآرتس تقريراً مطولاً حول القلق الذي يسود آلاف الجمعيات الخيرية في "إسرائيل"، التي تصل ميزانياتها الإجمالية إلى نحو 80 مليار شيكل؛ أي ما يعادل 21.7 مليار دولار وفق سعر الصرف لشهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008، وتصل قيمة التبرعات الخارجية إلى 10% من إجمالي المساعدات التي تتلقاها الجمعيات الخيرية، في حين أن هناك جمعيات تعتمد أساساً على التبرعات الخارجية. وقد أعلن أثرياء يهود، وفق التقرير، عن تخفيض تبرعاتهم بأكثر من 50%، مما يعني توجيه ضربة قاصمة إلى مئات الجمعيات، التي تعتمد على هذه التبرعات في بناء ميزانياتها[54].

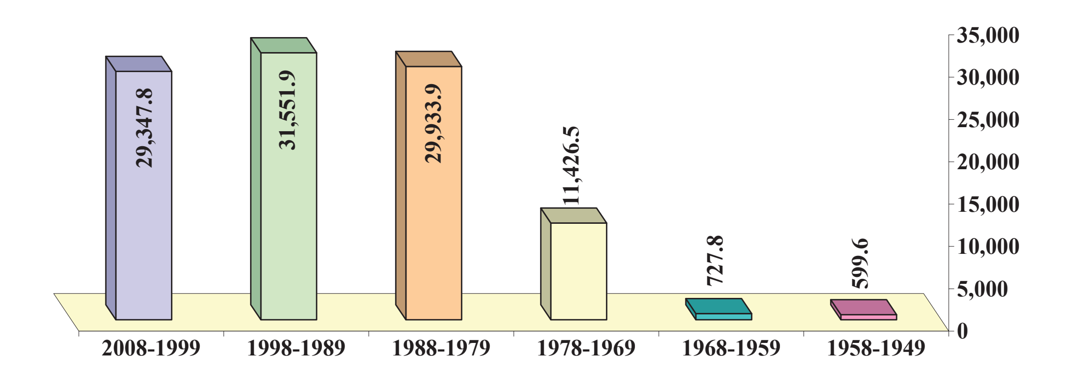
وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً بلغ سنة 2008 ما مجموعه 2.4 مليار دولار على شكل منحة عسكرية؛ مقارنةً بـ 2.34 مليار على شكل منحة عسكرية في سنة 2007 من أصل ما مجموعه 2.5 مليار دولار شكلت مجمل المساعدات الأمريكية للعام نفسه. ومن المتوقع أن تزيد المنحة العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل" في سنة 2009 لتصل إلى 2.55 مليار دولار. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949-2008 ما مجموعه 103.59 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمات الكونجرس البحثية Congressional Research Services (CRS) (انظر جدول 2/10)[55].

جدول 2/10: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2008 (بالمليون دولار)

السنة	1958-1949	1968-1959	1978-1969	1988-1979	1998-1989	2008-1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,347.8



المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949-2008 (بالمليون دولار)



وكانت "إسرائيل" قد حصلت في الفترة 1949-1967 على مساعدات أمريكية قيمتها 1.18 مليار دولار، وفي الفترة 1968-1978 حصلت على 11.533 مليار دولار، ومنذ سريان اتفاقية كامب ديفيد Camp David Accords مع مصر سنة 1979 وحتى سنة 1993، وهي السنة التي وقعت فيها اتفاقية أوسلو، حصلت "إسرائيل" على دعم أمريكي مقداره 45.93 مليار دولار، أما الفترة 1994-2008 فبلغ مجموع الدعم الأمريكي 44.903 مليار دولار[56].

ومع تحسن الوضع الاقتصادي الإسرائيلي بشكل كبير في منتصف تسعينيات القرن العشرين، أصبح مبرر الدعم الاقتصادي الأمريكي أقل إقناعاً؛ ولذلك اتفقت الإدارة الأمريكية مع الدولة العبرية في سنة 1998 على أن تقوم الولايات المتحدة بخفض تدريجي لمساعداتها الاقتصادية لـ"إسرائيل"، والتي كانت تبلغ 1.2 مليار دولار سنوياً، بمعدل خفض سنوي مقداره 120 مليون دولار، وعلى مدى عشر سنوات ابتداء من سنة 2000. وفي المقابل تكون هناك زيادة سنوية في الدعم العسكري مقدارها 60 مليون دولار في الفترة نفسها؛ بحيث ينمو الدعم العسكري الأمريكي تدريجياً من 1.8 مليار دولار إلى 2.4 مليار دولار في غضون عشر سنوات. وفي آب/ أغسطس 2007 أعلنت الولايات المتحدة أنها سوف تزيد مساعداتها العسكرية لـ"إسرائيل" بمبلغ ستة مليارات دولار خلال العشر سنوات القادمة، بحيث يصل الدعم العسكري السنوي الأمريكي إلى ثلاثة مليارات دولار سنوياً سنة 2018[57].

وعلى صعيد متصل، يرى محللون إسرائيليون أن الأزمة الاقتصادية العالمية سيكون لها أبعاد مهمة على المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل"؛ إذ ستضطر الأخيرة بسبب الأزمة إلى التنازل عن جزء كبير من المساعدات التي تتلقاها من الولايات المتحدة. ويرون أنه في حال تحققت التوقعات بحصول تراجع اقتصادي خطير، وخسر ملايين الأمريكيين أماكن عملهم وبيوتهم ومدخراتهم، فإن "إسرائيل" لا تستطيع أن تصر على تلقي المساعدات مثلما هي عليه الآن. وتذهب بعض الآراء الإسرائيلية أن على "إسرائيل" أن تبادر من تلقاء نفسها إلى تقليص المساعدات، غير أن تلك الآراء

ترى أن أهمية المساعدات الأمريكية ليست في إلقاء جزء من مصاريف "إسرائيل" الأمنية على عاتق دافعي الضرائب الأمريكيين فحسب، وإنما في التعبير الواضح عن دعم الولايات المتحدة والتزامها بتعزيز قوة الجيش الإسرائيلي والحفاظ على تفوقه النوعي. ولذلك، يُنظر إلى المساعدات كمركب في الردع الإسرائيلي، وليس كمصدر للتمويل فقط. ومن المهم، حسب هذا المنطق التحليلي، أن تبقى "إسرائيل" على رأس قائمة متلقي المساعدات من الولايات المتحدة[58].

3. المؤشرات العسكرية:

بقيت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنة 2008 تعيش تداعيات حربها على لبنان في صيف سنة 2006؛ ففي مطلع العام قدمت لجنة فينوغراد تقريرها النهائي حول أحداث هذه الحرب، وأشار التقرير إلى "عجز أكبر جيش في الشرق الأوسط عن هزيمة تنظيم صغير شبه عسكري [حزب الله]"[59]. وحاولت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية استخراج مجموعة الدروس والعبر من حرب لبنان الثانية، التي جعلت النظريات العسكرية الإسرائيلية وأساليب الأداء الميداني موضع مراجعة. وتابعت "إسرائيل" في هذا العام تجهيزها لاحتمالات حرب ضدّ حزب الله، وسورية، وقطاع غزة، فضلاً عن احتمالات مشاركتها في ضرب المشروع النووي الإيراني. وشهدت نهاية سنة 2008 حرباً إسرائيلية على غزة بدت محاولةً إسرائيلية لاسترداد "قوة ردع" المؤسسة العسكرية، التي تضررت بشكل كبير، إثر حربها الأخيرة على لبنان.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست الإسرائيلي قد أصدرت في كانون الأول/ ديسمبر 2007 تقريراً يرصد إخفاقات "إسرائيل" في حرب لبنان الثانية صيف 2006. وأشار التقرير إلى أن الدولة العبرية خلال حربها ضدّ حزب الله قد تجاوزت "النظرية القتالية"؛ فخاضت معركةً تمكن فيها الحزب من الصمود، وانتهت دون انتصار إسرائيلي، على الرغم مما لدى "إسرائيل" من إمكانات هائلة. وأوضح التقرير بأن نظرية الردع الإسرائيلي قد تضررت جراء الحرب، كما طرح تساؤلات حول وجود "إسرائيل" نفسها، ودورها في خريطة الشرق الأوسط الجديد[60].

في كانون الأول/ ديسمبر 2007 لخص رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي Gabi Ashkenazi في مؤتمر خاص، عُقد في معهد دراسات الأمن القومي The Institute for National Security Studies (INSS)، بجامعة تل أبيب، جهود بناء قوة الجيش الإسرائيلي وتعاظمه خلال السنوات القريبة، بما يلي: المحافظة على حجم قوات الجيش الحالية وتشكيلاته، وتعزيز الردع، وتحسين الجاهزية والنَفَس الطويل، وتطوير قدرة المناورة البرية، وتعزيز عناصر تفعيل القوة وقياداتها، وتعزيز القدرة الدفاعية، والاستثمار في مضاعفة القوة القتالية، والمحافظة على التفوق النوعي[61].

تشير تحليلات المراقبين إلى أن الجيش الإسرائيلي شهد خلال سنة 2008 مرحلة تحول نوعي فيما يخص العقيدة العسكرية القتالية، التي يتعامل وفقها في ساحات القتال. فقد أكد قائد المنطقة الشمالية الجنرال غادي إيزنكوت Gadi Eizencout أن الجيش الإسرائيلي سيستمر في إعطاء الأولوية لقوة النيران، على الرغم من أن الأهداف التي سيختارها ستكون مختلفة عن تلك التي تمّ اختيارها في نزاعات سابقة. وكشف إيزنكوت خلال مقابلة مع يديعوت أحرونوت في 2008/10/3 عن ما أطلق عليه "نظرية الضاحية الجنوبية"، موضحاً أن ما حدث في ضاحية بيروت الجنوبية في 2006 سيحدث في كل قرية يُطلق منها النار نحو "إسرائيل"[62]. وشدد الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، اللواء الاحتياط غيورا آيلاند Giora Eiland، على ضرورة اعتماد قوة النيران، إضافةً إلى اختيار الأهداف النوعية الجديدة. وأشار إلى أن إخفاق "إسرائيل" في حرب تموز 2006 يمكن أن يترتب عليه إخفاقها في الحروب القادمة، وذلك إذا كررت "إسرائيل" خطأ تحديد الهدف، وهو ما تمثل في قيام الدولة العبرية بشن الحرب ضدّ حزب الله، وليس ضدّ الدولة اللبنانية[63]. وفي السياق ذاته أكد العقيد احتياط غابرييل سيبوني Gabriel Siboni، في تقرير أعده لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، على ضرورة الاعتماد على أولوية قوة النيران، مع ضرورة التركيز على الأهداف النوعية الجديدة في الحرب القادمة[64]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقيدة القتالية قد بدت واضحةً في عدوان "إسرائيل" الذي شنته في أواخر سنة 2008 على غزة؛ إذ اعتمد الجيش الإسرائيلي قوة نيران كبيرة أدت إلى مقتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين، وإلى دمار واسع بالمؤسسات والبنى التحتية في قطاع غزة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن استهداف المدنيين بقوة نيران كبيرة ليس بالشيء الجديد في الممارسات الإسرائيلية، فقد سبق للدولة العبرية أن انتهجت هذا الأسلوب في دير ياسين مروراً بالإسماعيلية، والسويس، وبور سعيد، ومخيم النبطية ومخيم جنين، فكل تلك الأمثلة جرت قبل حرب تموز 2006 وقبل العدوان على غزة، مما يعزز منهجية هذا السلوك في العقيدة العسكرية الإسرائيلية.

وفي إطار الدروس المستخلصة من الحرب الثانية على لبنان، أجرت "إسرائيل" أكبر مناورات "للجبهة الداخلية" خلال الفترة 6-2008/4/10، باسم "نقطة تحول 2". وافترضت هذه المناورات تعرض "إسرائيل" لهجمات صاروخية إيرانية وسورية، يرافقها هجوم سوري بري لاستعادة هضبة الجولان. وفي إطار هذه المناورات أطلقت صافرات الإنذار، وعالجت طواقم طبية، من يفترض أنهم جرحى أصيبوا بالسلاح الكيماوي. وعمل رجال الإطفاء، ووحدات الإنقاذ لتخليص سكان عالقين تحت الأنقاض، واستعدت المستشفيات لاستقبال عشرات المصابين. كما شاركت الحكومة الإسرائيلية في المناورات من خلال سيناريوهات مُتخيَّلة نُقلت إليها في حينه، وطُلِب من رئيس الحكومة تقديم حلول فورية بموجب معلومات قدمت له[65].

وضمن النتائج المستخلصة أيضاً من الحرب الأخيرة على لبنان، صادقت لجنة الخارجية والأمن Foreign Affairs and Defense Committee، التابعة للكنيست، في تموز/ يوليو 2008 على اقتراح قانون "هيئة أركان الأمن القومي" National Security Headquarters. وبحسب الاقتراح فَسَتَحِلّ هيئة الأركان محل ما يعرف بـ"مجلس الأمن القومي" National Security Council، ويُمنح رئيس الهيئة، داني أرديتي Dani Arditi، صلاحيات أوسع من تلك التي كانت منوطة به عند ترؤسه مجلس الأمن القومي. كما أن هيئة الأركان ستكون بمثابة خلية لشؤون الخارجية والأمن تتبع مباشرةً رئيس الوزراء والحكومة، وتكون مهمتها عرض بدائل لموقف الجيش على المستوى السياسي[66].

واصلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية خلال سنة 2008 تنفيذها خطة تيفين 2012 (Tefen 2012)، التي أُقرت مطلع سنة 2007 في سياق استخلاص دروس الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006. وتتضمن الخطة اتجاهات مركزية في ميادين تعاظم قوة أذرع الجيش، وتشكيلات القوات، وتحسين القدرات في مناحي التدريبات، واحتياطيات الذخيرة، وشراء الأسلحة، والوسائل القتالية، والتسلح. ويُذكر أنه يوجد تركيز واضح في خطة تيفين على العنصر البشري؛ وعلى القوات البرية وتشكيلات الاحتياط. ويأتي ذلك في إثر الجدل الذي أشعلته الحرب على لبنان سنة 2006 حول طابع الجيش الإسرائيلي وتركيبته، وحول ظاهرة التهرّب من الخدمة العسكرية، ونطاقها ودوافعها الحقيقية[67].

وفي إطار الخطة الإسرائيلية، أبلغت وزارةُ الدفاع الأمريكيّة الكونجرس Congress في آب/ أغسطس عن نية الدولة العبرية شراء تسع طائرات نقل من نوع سي–130 جي هيركوليز C-130J Hercules بقيمة 1.9 مليار دولار، وذلك في واحدة من أكبر الصفقات العسكريّة في تاريخ "إسرائيل"[68]. كما صادق البنتاجون The Pentagon في نهاية أيلول/ سبتمبر 2008 على طلب "إسرائيل" شراء 25 طائرة قتالية متطورة، من نوع إف–35 (F-35)، مع خيار لشراء خمسين أخرى، مقابل ثمن قدر بنحو 80 مليون دولار للطائرة الواحدة[69].

وتتويجاً للدعم الأمريكي للدولة العبرية، حصلت "إسرائيل" في 2008/8/24 على منظومة رادار أمريكية متطورة مربوطة بنظام الردع المعروف باسم جيتاجز JTAGS لرصد صواريخ أرض–أرض، والتي ستُنصب في صحراء النقب. ونقلت الإذاعة العامة الإسرائيلية عن مسؤولين عسكريين إسرائيليين قولهم إن الرادار، ونطاقه ألفا كيلومتر، نصب في قاعدة نيفاتيم Nevatim جنوبي "إسرائيل"، ويشغله 120 من أفراد الجيش الأمريكي متمركزون هناك بشكل دائم. وحسب مسؤولين أمريكيين فإن الرادار سيمكن منظومة حيتس (السهم) الإسرائيلية Hetz من تقليص الوقت قبل انطلاق صواريخها لتعترض في منتصف الطريق ما يفترض أنه صواريخ "شهاب 3"

الباليستية الإيرانية[70]. وذكرت جريدة معاريف في 2008/10/3 أن الجيش الإسرائيلي سينصب هوائيي رادار ضخمين في صحراء النقب، ضمن إطار الوسائل الدفاعية في مواجهة "التهديد الصاروخي الإيراني"، وأوضحت أن ارتفاع الهوائيين سيكون 400 متر، وسينصبان في منطقة الموقع النووي القريب من مدينة ديمونا Dimona المحظورة على الطيران[71].

من جانب آخر أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية موافقتها على تزويد "إسرائيل" بألف "قنبلة ذكية" من طراز جي بي يو 39 (GBU-39) ومنصات إطلاق وأجهزة مرافقة، بقيمة إجمالية تبلغ 77 مليون دولار. وتلك القنابل قادرة على اختراق تحصينات إسمنتية بسمك 1.5 متر، ولديها قدرة تفجيرية مشابهة للقذائف التي تزن طناً، والتي تستخدمها "إسرائيل" في قصف التحصينات. وتعزز تلك القذائف القدرات الهجومية الإسرائيلية، وتتيح للمقاتلات زيادة نجاعتها في التدمير بأربع مرات[72].

كما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن موافقتها على صفقة لتطوير النظام الصاروخي المضاد للطائرات باتريوت Patriot، الذي بحوزة الجيش الإسرائيلي، وتزويد "إسرائيل" بـ 28 ألف قاذفة صواريخ مضادة للدروع من نوع لاو LAW للقوات البرية[73]. ودعا مسؤولون في وزارة الدفاع الإسرائيلية نهاية سنة 2008 إلى أن تتضمن خطة وزارة الدفاع الأمريكية الجديدة شراء ستين طائرة شبح من طراز إف–22 (F-22)، دفعاً باتجاه رفع الحظر الذي يفرضه الكونجرس على تصدير طائرات الشبح[74].

وفي إطار تعزيز القوة الصاروخية الإسرائيلية، تحدثت الأنباء في مطلع سنة 2008 بأن "إسرائيل" قامت بتجربة إطلاق ناجحة لصاروخ أرض–أرض من نوع "أريحا–3" من قاعدة بالماخيم Palmahim جنوب تل أبيب. ويمكن للصاروخ الإسرائيلي أن يحمل رأساً حربياً تقليدياً أو غير تقليدي من قاعدة إطلاق أرضية باتجاه هدف أرضي بعيد[75]. وفي نيسان/ أبريل وآب/ أغسطس 2008 أجرت "إسرائيل" مناورات عسكرية لمنظومتها المضادة للصواريخ، وتمثل السيناريو الذي تدربت عليه وحدة المضادات الجوية في سلاح الجو الإسرائيلي، بهجوم صاروخي تشنه إيران وسورية وحزب الله على القدس المحتلة وتل أبيب، تتصدى له صواريخ حيتس والدوري الأزرق Blue Sparrow[76].

وفي السياق ذاته، ذكرت مصادر إسرائيلية أنه تمّ اتفاق بين رئيس "وكالة الحماية من الصواريخ" في البنتاجون الجنرال تري أوبرينج Trey Obering وبين كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، يقضي بأن تدعم وزارة الدفاع الأمريكية تطوير جيل جديد من الصواريخ المضادة للصواريخ حيتس 3 (Hetz 3). وبحسب الاتفاق فإن صاروخ حيتس 3، الذي يجري تطويره في الصناعات الجوية الإسرائيلية، سيتم تقسيم إنتاجه بين الصناعات الجوية وبين شركة

بوينج Boeing الأمريكية. ومن المتوقع أن تتراوح تكلفة الإنتاج ما بين 700-800 مليون دولار، في حين يستغرق ذلك ثلاث سنوات[77]. وذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن "إسرائيل" وألمانيا تطوران منظومة مشتركة لرصد صواريخ باليستية تحمل رؤوساً حربية نووية، وبحسب الإذاعة فإن المنظومة التي يجري تطويرها تقوم برصد الصواريخ الباليستية بواسطة أجهزة استشعار، وأشعة تحت الحمراء، ونقل المعطيات التي تقوم بالتقاطها إلى المنظومات العاملة على اعتراض الصواريخ الباليستية[78].

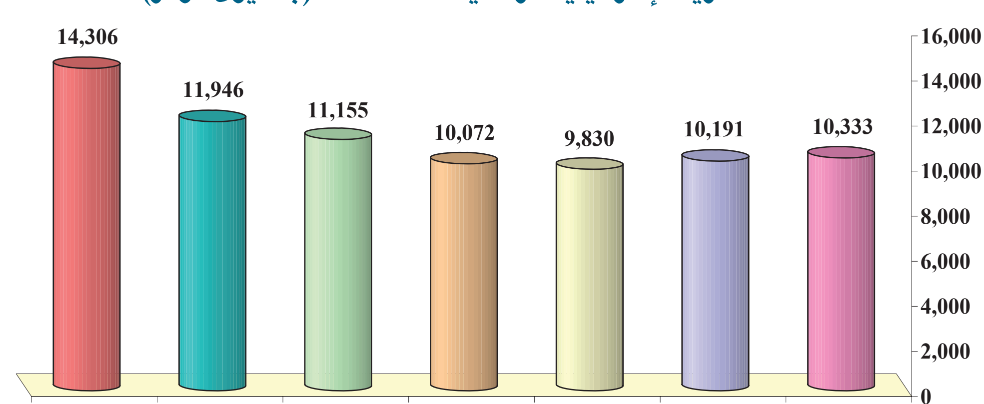
وفي إطار تعزيز القدرة الإسرائيلية في مجال الفضاء، أفادت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي أن الهند أطلقت في 2008/1/20 قمراً اصطناعياً إسرائيلياً للتجسس تك سار TecSAR، من مركز سريهاريكوتا Sriharikota الهندي الفضائي. وهو أول قمر اصطناعي إسرائيلي مجهز بتكنولوجيا سينثيتيك ابريتشر رادار (إس إيه آر) Synthetic Aperture Radar (SAR)، ويمكنه مراقبة المنشآت النووية الإيرانية. وهذه التكنولوجيا قادرة على نقل صور عالية الدقة في كل الظروف المناخية[79]. وفي 2008/4/28 ذكرت مصادر إعلامية إسرائيلية أن "إسرائيل" أطلقت القمر الاصطناعي عاموس 3 (Amos 3) من منصة إطلاق في كازاخستان، ويُذكر أن عاموس 3 قد تمّ إنتاجه وتطويره من قِبَل الصناعات الجوية الإسرائيلية، ومن المقرر أن يحلَّ محلَّ النموذج الأول عاموس 1 (Amos 1)، والذي تمّ إطلاقه إلى الفضاء سنة 1996[80].

من الصعب تحديد موازنة النفقات العسكرية الإسرائيلية، إذ يتمّ إخفاء عدد من الجوانب لسريَّتها، كما يتمّ عقد الكثير من صفقات الأسلحة السرية، سواء كانت بيعاً أم شراءً. ثم إن الميزانية تخضع لبعض المراجعات في أثناء السنة المالية؛ مما يجعلها عرضة للزيادة أو النقصان. وحسب المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء فقد بلغت ميزانية النفقات العسكرية لسنة 2008 ما مجموعه 51.33 مليار شيكل (14.31 مليار دولار).

جدول 2/11: النفقات العسكرية الإسرائيلية الرسمية 2002-2008[81]

السنة	بالمليون شيكل	بالمليون دولار
2002	48,957	10,333
2003	46,351	10,191
2004	44,060	9,830
2005	45,199	10,072
2006	49,711	11,155
2007	49,074	11,946
2008	51,328	14,306

النفقات العسكرية الإسرائيلية الرسمية 2002-2008 (بالمليون دولار)



ويُتوقع أن يكون للأزمة الاقتصادية العالمية أبعاد مهمة على السياسة الأمنية لـ"إسرائيل"؛ إذ تبحث الدولة العبرية في إجراء تعديلات على صفقة شراء الطائرات الأمريكية من نوع إف-35 في أعقاب الأزمة الاقتصادية[82]. وفي سياق متصل، دعا الباحث الإسرائيلي ألوف بن Aluf Benn، في جريدة هآرتس، الأجهزة الأمنية ووزارة المالية الإسرائيلية أن تستعد لتقليص المساعدات الأمريكية العسكرية، أو وقف زيادة هذه المساعدات على الأقل. كما دعا الجيش الإسرائيلي إلى إطالة أمد المشاريع البعيدة المدى، وتأجيل التسلح بالطائرات والسفن الجديدة، والتفكير الإبداعي بشأن بديل للمساعدات؛ مثل تأجير معدات لأمد طويل، أو توسيع انتشار وحدات الجيش الأمريكي في "إسرائيل". ويشير ألوف بن في هذا السياق إلى أن الانسحاب من مناطق في الضفة الغربية والجولان سيكون محفزاً لذلك في إطار التسوية السياسية، لأن ذلك سيمنح المصداقية للتعويض الأمريكي على شكل مساعدة مضخمة أو هبات خاصة لتمويل الترتيبات الأمنية. غير أن هذه التسويات، حسب بن، ما تزال غير قائمة على جدول الأعمال الإسرائيلي، ولذلك يرى الكاتب أن التنازل عن جزء من المساعدات هو السبيل الوحيد للحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة في هذه الظروف[83].

وعلى الرغم من المكانة المركزية التي يحتلها الجيش في هرم الدولة والمجتمع في "إسرائيل"، فإنه يعاني على غرار السنوات السابقة مشاكل في الحصول على نوعيات مناسبة من المقاتلين. فذكرت يديعوت أحرونوت منتصف سنة 2008 أن عدد المتجندين للجيش الإسرائيلي هو الأقل منذ عشرين عاماً، وأشارت إلى أن نسبة التراجع وصلت إلى 12%. ومن جهة أخرى تشير معطيات شعبة الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي إلى أن 44% من الفتيات لا يتجندن للجيش، كما أن هناك ارتفاعاً طرأ في السنوات الأخيرة على نسبة الفتيات اللواتي يحصلن على إعفاء من الخدمة العسكرية لأسباب دينية؛ إذ وصلت النسبة منتصف سنة 2008 إلى 33.1%[84]. وبحسب معطيات إسرائيلية فقد شهدت الفترة نفسها تراجعاً وصل إلى نسبة 50% في عدد المتجندين من العرب البدو في الجيش الإسرائيلي؛ إذ تشير المعطيات إلى أنه في سنة 2004 وصل عددهم إلى 400، إلا أن هذا العدد

هبط إلى 222 سنة 2007[85]. هذا فضلاً عن وجود مؤشرات على تزايد رفض العرب الدروز للتجند في الجيش[86]. ومن جهة أخرى، كشفت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، بمناسبة الذكرى الثانية لحرب تموز 2006 على لبنان، أن ثلث الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا في العمليات الحربية مصابون بالصدمة النفسية، واستناداً لمعطيات الجيش الإسرائيلي فإن نحو 800 جندي إسرائيلي ما زالت مشاهد الحرب وأصواتها وكوابيسها تلاحقهم، وأن معظمهم "معاقون" نفسياً حسب تعبير الجيش الإسرائيلي[87]. ونشرت جريدة هآرتس مقالاً للدكتور ياغيل ليفي Yagil Levy، عضو الهيئة التدريسية في الجامعة المفتوحة، بيَّن فيه مدى تغلغل المستوطنين وخريجي المدارس الدينية المتطرفة داخل الوحدات العسكرية، التابعة لجيش الاحتلال، العاملة في الضفة الغربية. ويصل الكاتب إلى نتيجة مفادها أن الجيش يفقد السيطرة على قواته العاملة في الضفة الغربية، وبالنتيجة فإن مقولة "يُمنع على الجندي أن ينظر بعين القانون إلى ما يقوم به المستوطنون الذين يقومون بعمل صهيوني في بناء المستوطنات، على أنه غير قانوني" تفضح مزاعم قدرة الجيش الإسرائيلي على إخلاء مستوطنات وبؤر استيطانية في الضفة الغربية[88].

ثالثاً: العدوان والمقاومة

تابعت "إسرائيل" عدوانها على الشعب الفلسطيني سنة 2008، مستفيدةً من الانقسام الفلسطيني وتعمقه. واتسمت عمليات المقاومة الفلسطينية خلال سنة 2008 بطبيعة دفاعية، وذلك على غرار السنة التي سبقتها، مع استمرار تركيزها على إطلاق الصواريخ التي تحسنت دقتها وازداد مداها. وشهد منتصف سنة 2008 تهدئة في قطاع غزة، استمرت لمدة ستة أشهر، بين فصائل المقاومة و"إسرائيل". غير أن الدولة العبرية خرقت هذه التهدئة عشرات المرات، وتوّجت هذه الخروقات بعدوان واسع على القطاع نهاية العام. وفضلاً عن تشديد الحصار، والعدوان على قطاع غزة، فقد تابعت القوات الإسرائيلية احتلالها للضفة الغربية، وعززت في سنة 2008 من التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية.

ولا بدّ من الإشارة إلى تضارب المصادر المختلفة حول أعداد القتلى والجرحى والمعتقلين؛ سواء بين المصادر الفلسطينية نفسها أم بين المصادر الإسرائيلية، واضطرارنا لاختيار أرقام محددة في نهاية الأمر.

استشهد في سنة 2008 ما مجموعه 910 فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال ونيرانه، من بينهم 844 في قطاع غزة، و66 في الضفة الغربية بما في ذلك القدس. وكان ضمن الشهداء 144 دون سن الـ18. وتصدر شهر كانون الأول/ ديسمبر قائمة الأشهر في العام المنصرم بواقع 422 شهيداً، يليه شهر آذار/ مارس بواقع 121 شهيداً؛ كما جرح في سنة 2008 نحو 2,258 فلسطينياً[89].

في 2008/2/27 شنّ الجيش الإسرائيلي حملة عسكرية على قطاع غزة تحت اسم "الشتاء الساخن" تركزت على أطراف مخيم جباليا وحي الشجاعية في مدينة غزة، والتي استمرت حتى 2008/3/3، وقد خلّفت هذه العملية وراءها 107 شهداء من بينهم 27 طفلاً[90].

وبحسب معطيات مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem) فقد قتل في سنة 2008 (باستثناء العدوان على غزة في أواخر سنة 2008) 31 إسرائيلياً نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون؛ بينهم تسعة قتلوا في الهجوم على المعهد الديني (مركاز هراف) Mercaz HaRav في القدس الغربية بتاريخ 2008/3/6، وثلاثة قتلوا في هجوم نفذه فلسطيني بجرافة وسط القدس الغربية بتاريخ 2008/7/2. بينما قُتل سبعة إسرائيليين وعامل أجنبي واحد نتيجة هجمات الصواريخ من قطاع غزة. أما في الضفة الغربية، فقد قُتل ثلاثة من المستوطنين. بينما قتل عشرة جنود إسرائيليين نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون سنة 2008[91].

وبحسب معطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) فقد أطلقت فصائل المقاومة الفلسطينية سنة 2008 (باستثناء العدوان الأخير على غزة) 2,048 صاروخاً، و1,672 قذيفة هاون Mortar على البلدات والمستوطنات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة، نتج عنها مقتل سبعة إسرائيليين وإصابة 464 بجروح[92]. وفي سنة 2008 استمرت حركة حماس في أسرها للجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit في قطاع غزة، ويُذكر أن مطالب حماس تمثلت، منذ أسرها لشاليط في حزيران/ يونيو 2006، في إطلاق سراحه من خلال صفقة يتمّ فيها الإفراج عن نحو ألف سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية.

1. الحرب على غزة:

بعد نهاية التهدئة في 2008/12/19 شنّت "إسرائيل" عدواناً واسعاً على قطاع غزة في 2008/12/27 تحت اسم "الرصاص المصبوب" Cast Lead، وتواصل هذا العدوان 22 يوماً، وأسفر عن سقوط 1,334 شهيداً، بينهم 417 طفلاً، و108 نساء، و120 مسناً، و14 من العاملين في الطواقم الطبية. وبلغ عدد الجرحى 5,450، نصفهم من الأطفال[93]. وقد تكبد قطاع غزة خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة هذا العدوان[94]، وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار[95].

هدفت "إسرائيل" من حربها الأخيرة على غزة إلى ترميم "قوة الردع" لدى مؤسستها العسكرية في أعقاب حربها الأخيرة على لبنان، وسعت في هذه الحرب إلى تعميم ما أطلق عليه "عقدة

الضاحية الجنوبية"؛ إذ اعتمد الجيش الإسرائيلي قوة نيران كبيرة أدت إلى مقتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين ودمار واسع، بهدف فرض تغيير جوهري في معادلة الكلفة والجدوى للمقاومة الفلسطينية[96].

وتمكنت "إسرائيل" من استهداف عدد من الرموز الفلسطينية؛ السياسية والعسكرية، ففي اليوم الأول من الهجمات الجوية المباغتة التي استهدفت المقار الأمنية والشرطية استشهد اللواء توفيق جبر قائد عام الشرطة في غزة، والعميد إسماعيل الجعبري رئيس جهاز الأمن والحماية، إلى جانب 230 رجل شرطة مدنياً. واستشهد نزار ريان القيادي البارز في حركة حماس، هو و13 فرداً من عائلته، واستشهد أيضاً سعيد صيام وزير الداخلية في الحكومة الفلسطينية المقالة[97]، وكذلك 48 من أفراد كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، أبرزهم أبو زكريا الجمّال[98]. غير أن إحصائيات لاحقة أشارت إلى أن عدد شهداء القسام كان حوالي 175 شهيداً، ويظهر أنه على الرغم مما تُعرف به كتائب القسام من دقة في ذكر الخسائر، إلا أنه كان هناك نوع من الاستعجال في ذكر عدد الشهداء، قبل أن تتبين بدقة أعداد من استشهدوا في مواقع ميدانية متقدمة، أو من دمرت المباني عليهم في أثناء مقاومتهم للعدوان. بينما أعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي عن استشهاد 34 من أعضائها[99]، وأعلنت كتائب شهداء الأقصى إحدى الأذرع العسكرية لحركة فتح عن استشهاد 32 من عناصرها، وأعلنت كتائب المقاومة الوطنية، الذراع العسكرية للجبهة الديموقراطية، أن 13 من عناصرها قد استشهدوا[100].

وخلال الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة تمكنت الأجنحة العسكرية الفلسطينية، خصوصاً كتائب عز الدين القسام، من إطلاق 571 صاروخاً، و205 قذائف هاون أدت إلى مقتل أربعة إسرائيليين، وإصابة 367 آخرين بجروح، فضلاً عن إصابة مئات من الإسرائيليين بالصدمة[101]. وفي المحصلة فقد اعترفت "إسرائيل" بمقتل 13 إسرائيلياً فقط، بينهم عشرة جنود[102]. كما تمكنت هذه الأجنحة من توسيع دائرة استهدافها للمدن والبلدات والمستوطنات في جنوب "إسرائيل"، وهي العملية التي أطلقت عليها كتائب القسام اسم "بقعة الزيت"؛ حيث طالت الصواريخ الفلسطينية مدينة بئر السبع Beersheba (40 كم من شرق القطاع)، وأسدود Ashdod (30 كم شمال القطاع)، وعسقلان (20 كم شمال القطاع)، ومستوطنة نتيفوت Netivot (25 كم شرق القطاع)، وبلدة سديروت Sderot (10 كم شمال شرق القطاع)، وبلدة المجدل (25 كم شمال القطاع)، والنقب الغربي، ومستوطنات وكيبوتسات أخرى مثل زكيم Zakeem، ويافني Yavne، ومفتاحيم Mivtahim، وكريات جات Kiryat Gat، وكريات ملاخي Kiryat Malachi، وأوفكيم Ofakim، وقاعدة حتسريم الجوية Hatsarem، وقاعدة تسيلم البرية Zeelim، وغيرها من المواقع الاستراتيجية[103]. وأكد المتحدث باسم كتائب القسام أن الكتائب حاولت مرتين أسر جنود إسرائيليين

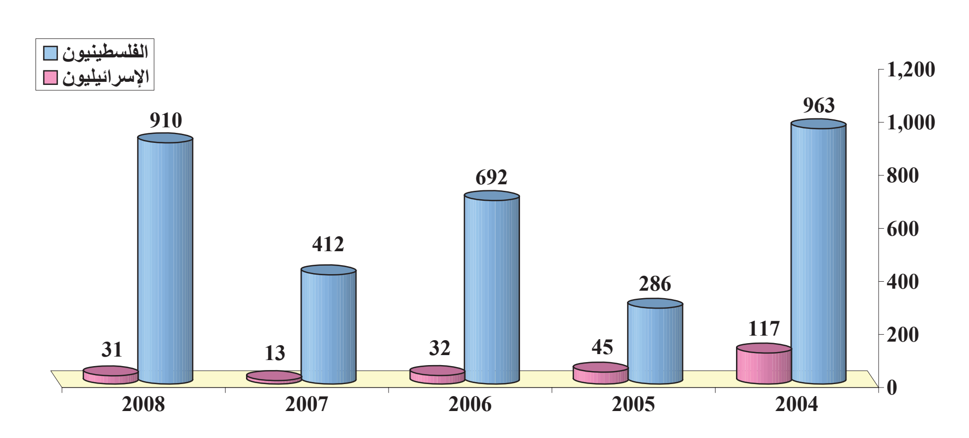
في أثناء العدوان؛ غير أن الجيش الإسرائيلي قام في المحاولتين بقصف المجموعات المنفذة والجنود الإسرائيليين الذين بحوزتهم؛ مما أدى إلى مقتل الجنود وعدد من المقاومين[104]. وقد أكدت مصادر إعلامية إسرائيلية محاولات المقاومة الفلسطينية أسر جنود إسرائيليين، كما تحدثت تلك المصادر عن تعليمات مشددة عممها الجيش الإسرائيلي على جنوده بتجنب الوقوع بالأسر مهما كانت الظروف، مما يدفع بمصداقية الرواية الفلسطينية مقابل النفي الإسرائيلي الرسمي[105]. وأعلنت كتائب القسام التصدي للدبابات الإسرائيلية بـ 98 قذيفة وصاروخاً مضاداً للآليات، واستخدام بعض الصواريخ المضادة للدروع لأول مرة، كما أعلنت القسام تفجير 79 عبوة ناسفة، وتنفيذ 53 عملية قنص و12 كميناً، إضافة إلى 19 اشتباكاً مسلحاً، وتنفيذ عملية استشهادية واحدة. وأكدت القسام أنها دمرت بشكل كلي أو جزئي ما يقارب 47 دبابة وجرافة، وإصابة أربع طائرات مروحية، وإسقاط طائرة استطلاع واحدة[106].

جدول 2/12: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون 2004-2008[107]

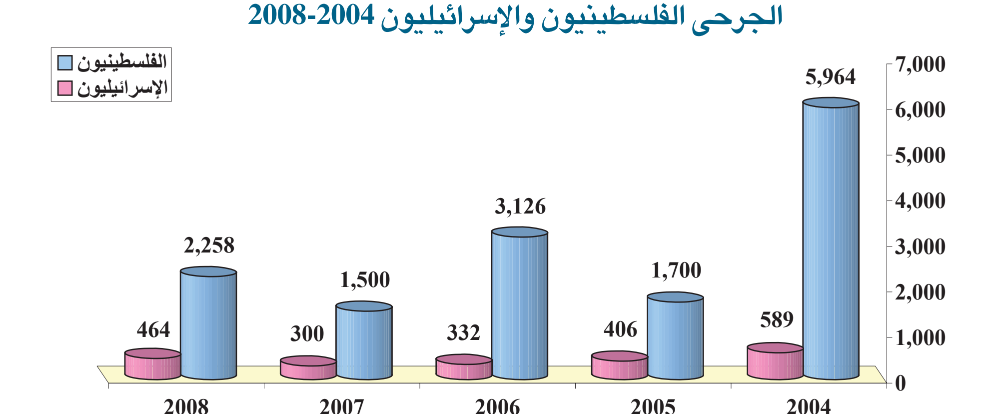
السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2004	963	117	5,964	589
2005	286	45	1,700	406
2006	692	32	3,126	332
2007	412	13	1,500	300
2008	910	*31	2,258	*464

* عدد القتلى والجرحى بين الإسرائيليين لا يشمل العدوان على قطاع غزة في 2008/12/27.

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون 2004-2008



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون 2004-2008



2. أسرى ومعتقلون[108]:

تعدّ سنة 2008، على غرار السنة الماضية، من السنوات الأسوأ بالنسبة للأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال في نهاية سنة 2008 ما مجموعه تسعة آلاف أسير، بينهم 75 أسيرة و265 طفلاً و41 نائباً ووزيراً سابقاً. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 7,730 (بما فيها القدس)، و1,050 من قطاع غزة، و140 من فلسطين المحتلة سنة 1948[109]، فضلاً عن عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة؛ منهم 13 أسيراً من هضبة الجولان السورية المحتلة، وحوالي ثلاثين أسيراً من الأردن، وأسير سعودي واحد، وعشرات آخرين من السودان ومصر تجاوزوا الحدود لأسباب مختلفة[110]. ومن بين الأسرى 3,338 صدرت بحقهم أحكام بينهم حوالي 750 معتقلاً محكوم عليه بالسجن مدى الحياة لمرة واحدة أو أكثر، و3,870 موقوفاً بانتظار المحاكمة، و800 معتقل إداري[111].

وخلال سنة 2008 اعتقلت سلطات الاحتلال 5,818 فلسطينياً، منهم 4,927 من الضفة الغربية، و891 من قطاع غزة. وبذلك فإن معدل الاعتقالات قد شهد تراجعاً خلال سنة 2008 قياساً بالسنة التي سبقتها بنسبة 24%، حيث اعتُقل 7,612 فلسطينياً خلال سنة 2007، بمعدل 21 حالة اعتقال يومياً، بينما تراجع المعدل في سنة 2008 إلى 16 حالة اعتقال يومياً. وفي السنة نفسها، أصدرت المحاكم الإسرائيلية العديد من الأحكام بحق عدد من أعضاء المجلس التشريعي، المنتخبين عن كتلة التغيير والإصلاح، لفترات تتفاوت ما بين 30-40 شهراً، وفي مقدمتهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي، الذي أصدرت بحقه حكماً بالسجن الفعلي 36 شهراً في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2008، فيما أصدرت محكمة عوفر العسكرية Ofer Military Court، في 2008/12/25، حكماً بالسجن الفعلي لمدة ثلاثين عاماً بحق النائب أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ويشكل اختطاف واستمرار احتجاز النواب والوزراء انتهاكاً فاضحاً لأبسط الأعراف والمواثيق الدولية، وعدواناً سافراً على المؤسسات الشرعية الفلسطينية وحقوق الإنسان وحصانة النواب والوزراء، ولا تتعدى الأحكام الصادرة بحقهم كونها سياسية بالدرجة الأولى[112].

جدول 2/13: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال سنة 2008

عدد المعتقلين في 2008/1/1	عدد المعتقلين في 2008/12/31	المعتقلون خلال سنة 2008		عدد النساء في نهاية 2008	عدد الأطفال في نهاية 2008
		الضفة الغربية	قطاع غزة		
11,500	9,000	4,927	891	75	265

جدول 2/14: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب التوزيع الجغرافي في نهاية سنة 2008

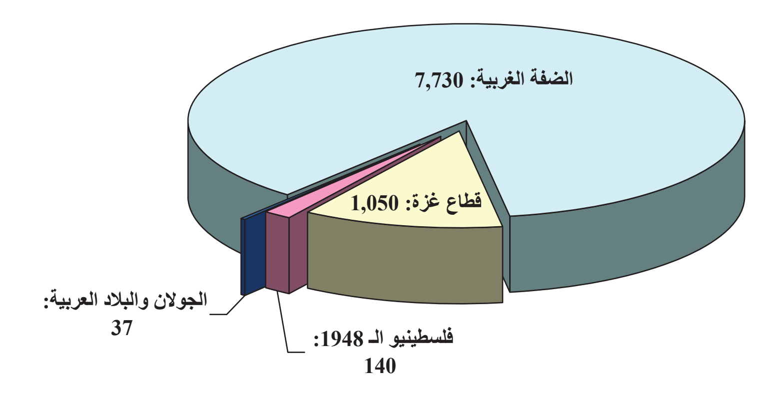
الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطينيو الـ 1948	الجولان والبلاد العربية	المجموع
7,730	1,050	140	37	**9,000**

جدول 2/15: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب أوضاعهم القانونية في نهاية سنة 2008

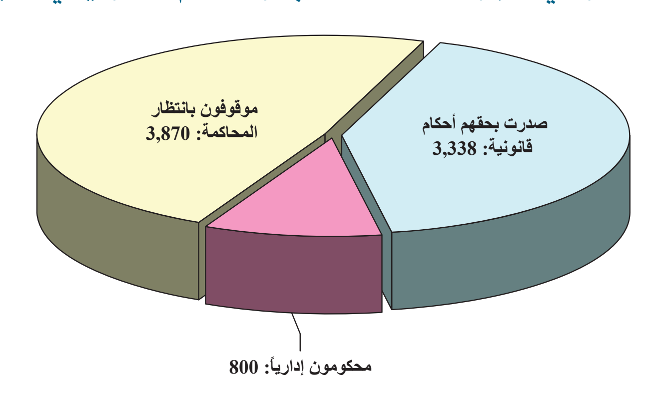
صدرت بحقهم أحكام قانونية	محكومون إدارياً	موقوفون بانتظار المحاكمة	المجموع
3,338	800	3,870	***8,008**

* هناك 992 أسيراً لم تحدد أوضاعهم القانونية.

الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب التوزيع الجغرافي في نهاية سنة 2008



الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب أوضاعهم القانونية في نهاية سنة 2008



أطلقت "إسرائيل" سراح جزء كبير ممن اعتقلوا خلال سنة 2008 بعد أيام أو شهور من التوقيف، أو بعد انتهاء فترة محكومياتهم. كما أفرجت خلال العام نفسه عن 425 معتقلاً فلسطينياً تحت ما يسمى "إفراجات حسن النية"، وبشكل أحادي الجانب وانتقائي. وذلك على دفعتين؛ الأولى كانت بتاريخ 2008/8/25، وشملت إطلاق سراح 198 أسيراً بينهم اثنين من الأسرى القدامى، هما: سعيد العتبة وأبو علي يطا، والنائب السابق حسام خضر، والدفعة الثانية كانت بتاريخ 2008/12/15 وشملت الإفراج عن 227 أسيراً. هذا، ويُقدر عدد من بقي في الأسر من الفلسطينيين ممن اعتقلوا خلال سنة 2008 بـ 1,400 معتقل[113].

وشهدت سنة 2008 عمليتي تبادل أسرى بين "إسرائيل" وحزب الله اللبناني، الأولى كانت في 2008/6/8 حين أطلقت "إسرائيل" سراح الأسير اللبناني نسيم نسر وأعادته إلى لبنان، وبالمقابل أعاد حزب الله لـ"إسرائيل" أشلاء لجثث تعود لأربعة جنود إسرائيليين قتلوا خلال حرب تموز 2006. أما الثانية فكانت في 2008/7/16 حين أطلقت "إسرائيل" سراح عميد الأسرى العرب، الأسير اللبناني سمير القنطار، الذي كان معتقلاً منذ نيسان/ أبريل 1979، وأربعة أسرى لبنانيين آخرين كانوا قد اعتقلوا في حرب تموز 2006، بالإضافة إلى إعادة 198 من رفات الشهداء الفلسطينيين واللبنانيين. وفي مرحلة لاحقة أطلق سراح خمسة أطفال فلسطينيين، لم يتبقَ لهم سوى فترة بسيطة لانتهاء محكوميتهم، كبادرة "حسن نية" للأمين العام للأمم المتحدة. وبالمقابل استعادت "إسرائيل" رفات الجنديين الإسرائيليين؛ إيهود غولدفاسير Ehud Goldwasser، وإلداد ريجيف Eldad Regev، المأسورين لدى حزب الله منذ 2006/7/12[114].

وبالرغم من تراجع معدل الاعتقالات مقارنةً بسنة 2007، فإن أوضاع الأسرى لم تشهد أي تحسن، بل على العكس فقد صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها القمعية تجاه الأسرى، بدءاً من الإهمال الطبي والتعذيب، واستمرار حرمان الأسرى من زيارة ذويهم بشكل فردي، تحت ما يسمى المنع الأمني، أو بشكل جماعي كما هو حاصل مع أهالي أسرى قطاع غزة، بالإضافة إلى سوء الطعام وشح الأغطية والملابس، ومصادرة أموال الأسرى. ويعد تصاعد عمليات القمع والتفتيش المفاجئ ليلاً ونهاراً لغرف وخيام المعتقلين لأتفه الأسباب، والإفراط في استخدام القوة بحقّ المعتقلين مصحوبة بقوات نخشون Nahshon وميتسادا Metzada، التي شكلت خصيصاً في السنوات الأخيرة لقمع الأسرى؛ من أخطر ما شهدته سنة 2008[115]. وفي هذا السياق كشفت جريدة يديعوت الإسرائيلية، بتاريخ 2008/11/21، عن وثيقة أعدتها أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية صنفت بأنها "سرية جداً"، وتتيح للمحققين استخدام وسائل تعذيب متنوعة غير تقليدية، جسدية ونفسية، مع المعتقلين الفلسطينيين. وهذه الوثيقة حظيت بالغطاء القانوني، والقضائي، وبموافقة الكنيست؛ مما يؤكد أن التعذيب في سجون الاحتلال هو سياسة ممنهجة، وممارسة مؤسسية، تحظى بدعم الجهات السياسية والقضائية[116]. وفي سنة 2007 استشهد اثنان من الأسرى داخل

السجون الإسرائيلية نتيجة الإهمال الطبي وهما؛ فضل عودة عطية شاهين (47 عاماً) من مدينة غزة، وجمعة إسماعيل موسى (66 عاماً) من مدينة القدس. وقامت السلطات بقمع الأسرى المطالبين بحقوقهم الإنسانية بطريقة وحشية، وكان أعنفها ما حدث في سجن عوفر بتاريخ 2008/12/20[117]؛ حيث أصيب 28 سجيناً بجراح جراء عمليات القمع الإسرائيلية[118].

رابعاً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

لم تختلف الخطوط العامة للموقف الإسرائيلي من الوضع الداخلي الفلسطيني خلال سنة 2008، بشكل جوهري، عما كانت عليه في السنة التي سبقتها. ويعود ذلك في الأساس إلى استمرار الظروف الموضوعية التي وجهت السياسة الإسرائيلية على المستوى الفلسطيني، وأبرزها استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتعمقه، واستمرار حركة حماس في حكمها لقطاع غزة، وجمود مسار التسوية السياسية حول قضايا الحل النهائي مع السلطة الفلسطينية. ونجمل فيما يلي أبرز السياسات الإسرائيلية في تعاملها مع الملف الفلسطيني في سنة 2008:

1. تشجيع الانقسام السياسي الفلسطيني، ودعم الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح في مواجهة حركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة.
2. تعزيز التنسيق الأمني مع حكومة تصريف الأعمال في رام الله، وإغلاق مؤسسات العمل الخيري والمدني المقربة من حماس في الضفة الغربية بحجة ضرب "البنية التحتية للإرهاب". وفي مقابل ذلك مواصلة "إسرائيل" سياستها في الضفة؛ حيث الجدار والحواجز العسكرية التي تعيق تنقل السكان، فضلاً عن المداهمات والاجتياحات والاعتقالات.
3. استمرار سياسة الخنق الاقتصادي والضغط العسكري في التعامل مع قطاع غزة، والسعي لإسقاط حكومة حماس بكل الوسائل، ومحاولة خنق وإذلال الشعب الفلسطيني في القطاع لإجباره على السير في الخيارات السياسية التي تُفضلها "إسرائيل".
4. الاستمرار في تعطيل عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، من خلال إصدار أحكام بالسجن بحقّ رئيس المجلس وبعض النواب، واعتقال العشرات منهم. وبروز توجه إسرائيلي بمنع إجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية، وذلك تخوفاً من فوز حركة حماس في أي انتخابات تشريعية أو رئاسية مقبلة.
5. الاستفادة من الخلاف الداخلي الفلسطيني، لتشويه صورة النضال والمقاومة الفلسطينية، وللفصل بين الضفة والقطاع، ولإضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي لتحقيق أكبر قدر من التنازلات، وللاستمرار في سياسات الاستيطان والتهويد في الأرض المحتلة.

وواصلت "إسرائيل" في سنة 2008 سياسة الخنق الاقتصادي والضغط العسكري على قطاع غزة، واستخدم زعماؤها لغةً "حازمةً" لوصف السياسة الإسرائيلية تجاه حركة حماس؛ ففي مطلع العام صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت "من ناحيتي يمكن لسكان غزة أن يسيروا على الأقدام، وألاّ يكون عندهم بنزين لسياراتهم؛ إذ إن لديهم نظاماً إجرامياً". أما وزير الدفاع إيهود باراك فقال في خطاب ألقاه في مؤتمر هرتسيليا Herzliya Conference "سنمارس الضغط، ومزيداً من الضغط على غزة... ما يهمنا هو أن يعيش سكان سديروت بهدوء، وإذا كان من أجل هذا يحتاج الأمر إلى ضجة في الجانب الآخر، فلتكن ضجة"[119]. وكان باراك قد أمر في 2008/1/18 بـ"إغلاق كل المعابر" مع قطاع غزة[120]، كما قطعت "إسرائيل" إمدادات الوقود بشكل كامل عن القطاع، متسببة بإغراق معظم أجزائه في ظلام دامس، نتيجة توقف عمل محطات توليد الكهرباء في 2008/1/20[121].

ونتيجة هذه السياسة الإسرائيلية اخترق الفلسطينيون الجدار الفاصل على الحدود الفلسطينية المصرية جنوبي قطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2008، وتدفقوا إثر ذلك بمئات الآلاف إلى مدينتي رفح والعريش، بعد أن اضطرت قوات الأمن المصرية للسماح لهم بالعبور للتزود بحاجاتهم الأساسية بناءً على قرار سياسي مصري. وقد استقبلت الأوساط السياسية في "إسرائيل" هذا الحدث بنوع من الذهول، وتركزت الخشية الإسرائيلية من استمرار فتح حدود قطاع غزة مع مصر، وتحسين الوضع التفاوضي للحكومة المقالة في تشغيل معبر رفح، إلى جانب الخشية من دخول السلاح إلى قطاع غزة بسهولة.

وفي إطار المراوحة بين نموذج الخنق الاقتصادي والضغط العسكري في التعامل مع حركة حماس في قطاع غزة، شنّ الجيش الإسرائيلي في 2008/2/27 حملة عسكرية على القطاع تحت اسم "الشتاء الساخن" استمرت حتى 2008/3/3، وتذرعت "إسرائيل" في عدوانها هذا بإطلاق فصائل المقاومة الفلسطينية للصواريخ على البلدات الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة. غير أن العملية أثبتت على المستوى السياسي صعوبة القضاء على حركة حماس، بوصفها حركة سياسية واجتماعية، بالوسائل العسكرية، أو بمعنى آخر تراجع خيار الحسم العسكري على الأجندة الإسرائيلية، ولو بشكل مؤقت، كحلّ تطرحه بعض أوساط المؤسسة الإسرائيلية في التعامل مع الواقع القائم في قطاع غزة.

وفي أعقاب حملة "الشتاء الساخن" واصلت "إسرائيل" حصارها الاقتصادي وإغلاقها شبه الدائم للمعابر، وفي 2008/5/27 أشار مسؤولون في وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أن الجيش يخطط لتقليص عدد المعابر الحدودية، ونقلها إلى عدة كيلومترات داخل الأراضي الإسرائيلية، بغية إنشاء منطقة عازلة مع قطاع غزة[122].

وفي منتصف سنة 2008 مضت "إسرائيل" نحو اتفاق تهدئة، برعاية مصرية، مع حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، في محاولة منها لوقف الهجمات الصاروخية على سديروت وعسقلان والمستوطنات المحيطة بقطاع غزة. وبهذا اعترفت "إسرائيل"، وإن كان بصورة غير مباشرة، بحماس على أنها الجهة المسيطرة في غزة و"كطرف ممكن للتعايش". وقضى الاتفاق بأن تكون مدة التهدئة ستة أشهر (6/19-2008/12/19)، وأن توقف "إسرائيل" هجماتها على قطاع غزة، وترفع الحصار، وتفتح المعابر، مقابل أن توقف فصائل المقاومة إطلاق الصواريخ والعمليات الفدائية. كما لم يستبعد الاتفاق أن تمتد هذه التهدئة إلى الضفة الغربية في مرحلة لاحقة.

وبالرغم من أن اتفاق التهدئة الأخير أعطى التزامات أكثر تحديداً من الجانب الإسرائيلي، غير أن "إسرائيل" أصرت، منذ عرض التهدئة، على تطبيق مبدأ الهدوء مقابل الهدوء مع تجاهل تخفيف الحصار، ورفض فتح معبر رفح وبقية المعابر؛ للاحتفاظ بأدوات الضغط الاقتصادي بهدف إسقاط حكومة حماس، ومن أجل التمهيد لرسم مستقبل سياسي جديد للقطاع.

وطبقاً لبيانات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن معبر رفح ظلّ مغلقاً خلال فترة التهدئة طيلة 163 يوماً وفتح جزئياً 20 يوماً. كما ظلّ معبر بيت حانون مغلقاً بالكامل طوال تلك الفترة. فيما أغلق معبر المنطار في وجه الصادرات والواردات من وإلى قطاع غزة 149 يوماً، وفتح لإدخال كميات محدودة لمدة 34 يوماً. وأغلق معبر ناحل عوز، المخصص لإمداد قطاع غزة بالوقود، 78 يوماً بصورة كلية، وفتح لإدخال كميات محدودة لمدة 105 أيام. وأغلق معبر كرم أبو سالم 127 يوماً بصورة كلية، وفتح لمدة 56 يوماً[123]. وأكدت اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة أن "إسرائيل" لم تسمح خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 بفتح معابر غزة أمام البضائع، والمساعدات الإنسانية سوى مرة واحدة أدخلت من خلالها 10% من احتياجات القطاع من المواد الغذائية الأساسية، وأضافت أنه خلال ستة أشهر من اتفاق التهدئة لم تعمل المعابر إلا بأقل من 35% من طاقتها الدنيا[124]. فضلاً عن أن "إسرائيل" خرقت اتفاق التهدئة 195 مرة، وبلغ عدد الشهداء الذين سقطوا في قطاع غزة خلال فترة التهدئة 22 شهيداً[125]. وتجدر الإشارة هنا إلى تقديرات الشاباك، منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، بانهيار التهدئة بين "إسرائيل" وحماس في القطاع، وتوصياته "بالعمل من أجل التسبب بسقوط حكم حماس"[126].

وفي 2008/12/27 شنّ الجيش الإسرائيلي عدواناً واسعاً على قطاع غزة، وقد تباينت الآراء حول الهدف من العملية فهناك من دعا إلى احتلال القطاع[127]، وهناك من أكد على فرض اتفاق تهدئة لمدة زمنية طويلة ثم الانسحاب من القطاع[128]. وانتهى العام دون أن يتوقف العدوان، وارتكبت القوات الإسرائيلية على مدار أيام الحرب الـ 22 جرائم بحق الإنسانية، أثارت الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية، والتي يتوقع أن تصاحب "إسرائيل" على مدار سنة 2009.

وكانت "إسرائيل" قد استمرت سنة 2008 في تحريضها على حركة حماس؛ إذ نشرت جريدة يديعوت أحرونوت على موقعها الإلكتروني تحذير الوزير الإسرائيلي عامي أيالون من أن يخسر الرئيس محمود عباس سلطته، وتتولى عناصر إسلامية "متطرفة"، مثل القاعدة وحماس، السيطرة في الضفة الغربية كما حدث في قطاع غزة[129]. وذكر إيهود باراك أن بوادر حسن النية التي تقدمها "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين قد تأتي بنتائج عكسية في حال سيطرت حماس على الضفة الغربية، لتصبح مزودة بأسلحة أفضل توجهها نحو "إسرائيل"[130]. ونُقل عن زعيم المعارضة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu تحذيره مما سماه خطر إنشاء قاعدة لحركة حماس في الضفة الغربية، في حال انسحاب "إسرائيل" منها. وأبلغ نتنياهو وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أنه لن يوقع على إعلان مبادئ يدعو إلى العودة لحدود 1967، وإلى تقسيم القدس[131]. في حين طالب النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي حاييم رامون Haim Ramon الدول العربية "المعتدلة" إنهاء حكم حماس في غزة، واستبداله بقوة عربية[132]. واستبعد إيهود أولمرت إتمام المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس دون موافقة الأخيرة على المبادئ التي اتفق عليها المجتمع الدولي واللجنة الرباعية[133]. وقالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، في ختام لقاء لها في واشنطن مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون Ban Ki-moon "كإسرائيلية، يمكنني استخدام الوضع في قطاع غزة لأقول إنه طالما أن حماس تسيطر على قطاع غزة لا أمل في السلام"[134].

وفي تحريض واضح للسلطة في رام الله، قال رئيس ما يعرف بالإدارة المدنية في الضفة الغربية، يوآف مردخاي، إن على السلطة الفلسطينية أن تدرك أن حماس تدير حكومة خاصة بها داخل الحكومة الفلسطينية منذ سنين طويلة. ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مردخاي قوله "إن البنية التحتية المدنية لحماس تعتبر أساس بنيتها العسكرية"، مؤكداً أن "إسرائيل تتصدى للبنى التحتية العسكرية والمدنية لحماس في الضفة؛ لتحول دون تصدير حماس ما نفذته في قطاع غزة إلى الضفة"[135].

وكشفت قيادات إسرائيلية سنة 2008 عن توجه إسرائيلي لمنع إجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية، وذلك تخوفاً من فوز حركة حماس في أي انتخابات تشريعية أو رئاسية مقبلة؛ إذ أكد الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أنه "لا يجوز السماح" لحماس بالمشاركة في أي انتخابات قد تجري في الأراضي الفلسطينية، ما لم تتخلَّ الحركة عمّا أسماه "طريق الإرهاب"، في إشارة إلى المقاومة[136]. كما حذرت وثيقة أعدها جهاز الأمن الإسرائيلي نهاية سنة 2008 من إمكان "غياب" الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن الساحة السياسية، بعد انتهاء ولايته، ومن تسارع وتيرة تفكك السلطة؛ مما سيؤدي إلى زوال حلّ الدولتين. ومن هنا، أوصت الوثيقة بمنع إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية "حتى لو كلف الأمر حدوث صدام مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي"[137].

مقابل ذلك واظبت "إسرائيل" في تعاملها مع الرئاسة الفلسطينية على الربط بين استمرار المفاوضات، والمصالحة الداخلية الفلسطينية. ففي أعقاب إعلان صنعاء في آذار/ مارس 2008 صرح مسؤول إسرائيلي أن "على عباس أن يقرر إذا كان يريد مواصلة المفاوضات مع إسرائيل، أو العودة إلى تحالف مع حماس، لأنه لا يستطيع أن يحصل على الاثنين معاً"[138]. وفي الاتجاه نفسه توقع رئيس الشاباك يوفال ديسكين، في تقرير سنوي لجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، أنه طالما استمرت محادثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية فإن احتمال المصالحة بين حركتي فتح وحماس يبقى ضئيلاً[139].

كما عززت "إسرائيل" من تنسيقها الأمني مع حكومة تصريف الأعمال في رام الله، وفي هذا الإطار كشفت جريدة هآرتس الإسرائيلية أن السلطة في رام الله شكلت وحدة فلسطينية خاصة بموافقة "إسرائيل" والأردن والولايات المتحدة الأمريكية، مهمتها "ضبط الأمن ومحاربة حركة حماس في الضفة الغربية". وجاء في تقرير الجريدة الإسرائيلية أن 620 ضابطاً وجندياً من "قوات الأمن الفلسطيني" تلقوا تدريبات على أيدي ضباط أردنيين، بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية، وبإشراف الجنرال الأمريكي كيث دايتون[140]. وقد انتشر معظم أفراد هذه القوة في مدينة الخليل في الضفة الغربية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008[141]، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت في آذار/ مارس 2008 على أن تزود روسيا السلطة الفلسطينية بـ 25 مدرعة، شريطة أن لا تكون مجهزة بمدافع رشاشة، ووافقت على تخزين 25 مدرعة أخرى في الأردن، على أن تقرر "إسرائيل" بشأنها بناء على مدى التنسيق الأمني[142].

وقد ترافقت الحملات الأمنية التي نفذتها السلطة الفلسطينية، واعتقلت خلالها عشرات الناشطين من حركة حماس والفصائل الأخرى، وأغلقت عشرات الجمعيات الخيرية والمؤسسات المدنية في الضفة الغربية؛ بحملة أخرى نفذتها "إسرائيل" وأغلقت خلالها نحو 37 جمعية ومؤسسة مدنية في مدينتي نابلس ورام الله، خلال ثلاثة أيام من شهر تموز/ يوليو 2008[143].

غير أن حكومة تصريف الأعمال لم تتلقَ مبادرات من الجانب الإسرائيلي لقاء هذه الجهود، وعلى العكس من ذلك، فقد رفضت الدولة العبرية الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الفلسطيني محمود عباس وسلام فياض، والقاضي بنقل المسؤولية عن المعابر في قطاع غزة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية. وأوضحت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني في هذا السياق بأنه في حال تسليم المعابر للسلطة الفلسطينية، فإن "إسرائيل" عملياً تكون قد نقلت المعابر إلى سلطة حماس، وهو الأمر الذي ترفضه[144]. وفي هذا الاتجاه أعلن وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال الفلسطينية، اللواء عبد الرزاق اليحيى، أن "إسرائيل" تمنع السلطة من استيراد السلاح اللازم لعمل أجهزة الأمن[145]، فضلاً عن أنها تتسبب بزيادة معاناة الناس، والتي لم يطرأ عليها أي تحسن

في ضوء زيادة عدد الحواجز، ووجود الجدار والاجتياحات. ومن هنا لوح الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2008/7/22 بسحب الشرطة من المدن الفلسطينية في حال تواصلت الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة لأراضي السلطة الفلسطينية[146].

خامساً: مسار مشروع التسوية السياسية

بدأت سنة 2008 بأحاديث متكررة عن التسوية السياسية، وجدل حول إمكانية تطبيق رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن قيام الدولة الفلسطينية قبل انتهاء العام الذي تنتهي معه ولايته الثانية. وعلى الرغم من أن الأوضاع الفلسطينية والإسرائيلية لم تكن توحي بتقدم حقيقي في عملية التسوية السياسية؛ فعلى الجانب الفلسطيني استمر الانقسام بين حركتي فتح وحماس، واستمر الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الجانب الإسرائيلي كان رئيس الوزراء غارقاً في قضايا فساد، وكانت النخبة السياسية تتصارع. وعلى الرغم من التوصل إلى تفاهمات تهدئة بين حركة حماس والحكومة الإسرائيلية بوساطة مصرية في 19 حزيران/ يونيو، واصلت "إسرائيل" حصارها للقطاع وإغلاق المعابر والتراجع عن تنفيذ ما يخصها في تفاهمات التهدئة. وقد شهد العام محاولات عديدة للاقتراب من عملية تسوية سياسية، إلا أن هذه المحاولات جميعها انتهت بالفشل، وانتهى العام بعدوان إسرائيلي شامل على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ارتكبت خلاله جرائم حرب، وجرائم بحق الإنسانية.

1. أحاديث عن التسوية السياسية:

بدأ العام بحديث صاخب عن أنه سيكون عام التسوية السياسية، وهو أمر حرصت السلطة الفلسطينية في رام الله والحكومة الإسرائيلية على تأكيده. فمن جانبه، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أنه على "إسرائيل" أن تدرك أنه حتى أصدقاءها يرون أن مستقبلها هو في بقائها ضمن حدود 1967، مع تقاسم القدس. وقال "يجب التوصل إلى تسوية حول بعض أجزاء أرض إسرائيل (بالحدود التوراتية)؛ لحماية الطابع اليهودي والديموقراطي للدولة". وأوضح أولمرت أنه يرى أن اتفاق تسوية دائم مع الفلسطينيين يجب أن "يعترف بمستوطنة معاليه أدوميم في الضفة جزءاً لا يتجزأ من القدس ومن إسرائيل"[147]. أما رئيس الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات، أحمد قريع، فقد أكد "أن المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي تحقق بعض الإنجازات"[148]؛ وذلك على خلفية عقد الوفدين المفاوضين؛ الفلسطيني والإسرائيلي، لقاء بمشاركة رئيسي الوفدين تسيبي ليفني وأحمد قريع في 2008/1/7[149]. وفي اليوم التالي اتفق الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت على "الاستئناف الفوري لمفاوضات الوضع النهائي"، وذلك قبل ساعات من وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى "إسرائيل" والضفة الغربية. وقال صائب عريقات،

الذي حضر الاجتماع، إن عباس وأولمرت اتفقا على أن يبدأ رئيسا الوفدين المفاوضين أحمد قريع وتسيبي ليفني مفاوضات فورية حول القضايا النهائية الستة، وهي القدس والمستوطنات والدولة والمياه واللاجئين والعلاقات المشتركة، إضافة إلى قضية الأسرى. وأضاف أن عباس أبلغ أولمرت بأنه لن يستطيع أن يوقع أي اتفاق نهائي بين الجانبين ما لم يشمل إطلاق سراح جميع الأسرى. وقال عريقات إن أولمرت أبلغ عباس بأن أي عطاء لبناء وحدات سكنية في المستوطنات لن يعلن، من دون الحصول على إذن مسبق منه، وأضاف أن "أولمرت أبلغنا بأنه لن يتخذ أي خطوات من شأنها الإجحاف بمصير قضايا الوضع النهائي"[150]. وذكر أن أولمرت وعباس اتفقا على إجراء المفاوضات على ثلاثة مستويات: المفاوضات حول القضايا الجوهرية الكبرى؛ القدس واللاجئون والحدود، تجري في إطار لجنة التفاوض العليا برئاسة قريع وتسيبي ليفني. وكل ما يتفقان عليه، يطرح على لجان تفاوض فرعية من أجل بحث التفاصيل. وكل ما يختلفان عليه يرفع إلى الرئيسين عباس وأولمرت للبت فيه. وتقرر تشكيل لجان فرعية تفصيلية لهذه القضايا وغيرها، من دون أن تسمى "لجنة القدس" أو "لجنة اللاجئين" وغيرها، وذلك لأن حلفاء أولمرت من حزب "إسرائيل بيتنا"، هددوا بالانسحاب من الائتلاف في حالة إقامة لجان تفاوض كهذه. وقبل الفلسطينيون بهذا الحلّ تجاوباً مع طلب أولمرت، وفسر أحد المفاوضين ذلك بالقول: "نحن نريد قطف العنب وليس مقاتلة الناطور. فالاتفاق ينص على أن تبحث كل القضايا الجوهرية في الصراع، وهذا هو المهم. بل قد يكون من الأفضل أن تبحث هذه القضايا على أعلى المستويات، وليس على مستوى مفاوضين متوسطين"[151].

وزيادة في الإيحاء بأن تقدماً ما يتحقق في جهود التسوية السياسية، أعلن الرئيس الإسرائيلي بيريز أنه طالب الوفدين بعدم توقف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بأي حال من الأحوال، وضرورة استمرارها. وأضاف: "لا يوجد الكثير من الوقت لصنع السلام، أنا لا أستغرب أن الفلسطينيين يصرون على مطالبهم، ونحن نفعل ذلك، وأتوقع أن لا نتفق خلال هذا العام؛ لأن الوقت قصير، ولكن يجب أن لا تتوقف لحظة واحدة"[152].

وبدا واضحاً أن هذه الأحاديث المتفائلة عن التسوية السياسية قد جاءت على خلفية زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى المنطقة، وهو ما أكده الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2008/1/24 عندما قال إن المفاوضات بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، لم تحقق أي شيء حتى الآن، مؤكداً أن الاستيطان من أهم العقبات أمام عملية السلام، وأضاف أن "قضايا الوضع النهائي مطروحة الآن، ولا ندري متى يمكن أن نصل إلى نتيجة، ولكننا سنصل إليها خلال العام الحالي". وأشار مخاطباً الإسرائيليين "يجب أن تغتنموا هذه الفرصة التاريخية التي لن تتكرر"، موضحاً أن "سبعة وخمسين دولة عربية وإسلامية مستعدة لأن تقيم علاقات معكم، إذا انسحبتم وأخذ الفلسطينيون حقوقهم، ولا أدري ما الذي يمنعكم من إعطائنا هذه الحقوق"[153].

ومن جانبها سعت "إسرائيل" إلى إحراج السلطة الفلسطينية، ودفعها إلى تجميد المفاوضات، وذلك من خلال تكثيف اعتداءاتها على قطاع غزة، وتكثيف عمليات الاستيطان. وهو ما أعلنه رئيس الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع النهائي أحمد قريع بالقول في الأول من آذار/ مارس إن القيادة الفلسطينية أيدت بالإجماع "وقف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، بعد المجازر التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، واستمرار النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس". وشدد على أن "الذي يجري في قطاع غزة هو مجازر، لا تميز بين المدنيين من نساء وأطفال وكبار سن، وهناك قتل بالجملة على شكل إبادة، وهو أمر لا يحتمل، ولا يعطي مصداقية لا لعملية سلام ولا لمفاوضات". وأشار إلى أن تزامن التصعيد الإسرائيلي قبل أيام من وصول وزيرة الخارجية الأمريكية رايس إلى المنطقة يثير العديد من علامات الاستفهام، وقال "على الولايات المتحدة أن تقوم بالضغط على إسرائيل لوقف جرائمها في غزة، ووقف الاستيطان"[154]. بل إن صائب عريقات استخدم تعبيرات أكثر وضوحاً عندما قال إن "المفاوضات دفنت تحت أنقاض وركام الهدم في قطاع غزة، ودمرت عملية السلام بواقع الاعتداءات والجرائم المرتكبة". وقال إن الرئيس عباس "طالب المجتمع الدولي بوقف هذه الاعتداءات، ويواصل ليلاً ونهاراً اتصالاته مع الإدارة الأميركية والاتحاد الأوروبي والعرب، لكن للأسف كل هذه المطالب تجد آذاناً صماء"[155]. وهو الأمر الذي لم تكترث له وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني حيث ردت بالقول "هذا الموقف لن يغير قرار إسرائيل بمواصلة تنفيذ عملياتها، بالوتيرة التي تنفذ حالياً، وإن اقتضت الحاجة في حال تكثيف إطلاق الصواريخ فسيتم تصعيدها"[156]. وهو الردّ نفسه الذي كرره رئيس الحكومة الإسرائيلية أولمرت بأن "إسرائيل" معنية بمواصلة المفاوضات، "لكننا أوضحنا في الماضي أن المفاوضات لن تكون على حساب الدفاع عن مواطنينا والحرب على الإرهاب". وأضاف أن "الجميع في العالم يدرك أن ضرب حركة حماس يشجع على مواصلة العملية السلمية مع الجهات المعتدلة، التي نجري مفاوضات معها. وواضح لنا أن القيادة الفلسطينية التي نريد التحاور معها تفهم ذلك جيداً"، وزاد: "كلما ضربنا حماس أكثر، تتعزز فرصة السلام"[157].

عملت الحكومة الإسرائيلية على تعميق الهوة بين "السلطة الوطنية" وحركة "حماس"، وحرصت على وضعهما كطرفي نقيض، في صراع، العلاقة بينهما مباراة صفرية Zero Sum Game، فمن جانبه أعلن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز "أن التفاوض مع حماس، سيقتل السلطة الفلسطينية"، مشدداً على أنه "من المستحيل التفاوض مع السلطة الفلسطينية وضربها في الوقت نفسه"[158]. أما وزيرة الخارجية تسيبي ليفني فقد أعلنت أمام الكنيست أن "الإرهاب" الفلسطيني ليس سبباً لوقف المفاوضات الثنائية بين الدولة العبرية وبين السلطة الفلسطينية، وأضافت أن المفاوضات لا تمنح أي إرهابي من الفلسطينيين الحصانة، وأن "إسرائيل" ستواصل ملاحقة "الإرهابيين الفلسطينيين". وأكدت أن حرب "إسرائيل" على "الإرهاب" ستتواصل، وأن المفاوضات مع الفلسطينيين يجب ألا تتأثر من العمليات الإسرائيلية[159].

ومن جانبه حرص الرئيس الفلسطيني محمود عباس على تأكيد أن المفاوضات هي خياره الوحيد، حيث قال "أؤكد أن لا خيار أمامنا غير المفاوضات، وبالتالي علينا وعلى كل المعنيين بالأمر أن يفهموا أن الخيار الوحيد أمامنا هو المفاوضات وأن الوقت قصير، فلا بدّ أن نصل إلى نتيجة قبل نهاية العام". وعن الخطوة التالية للسلطة، عقب فشل الإدارة الأمريكية في الضغط على "إسرائيل" لوقف الاستيطان، قال: "نجري اتصالات مع الأطراف المختلفة، وليس أمامنا من خيارات أخرى سوى أن نستمر في المفاوضات"[160].

2. مفاوضات سرية من أجل الحلّ النهائي:

كثر الحديث في نهاية آذار/ مارس 2008، عن مفاوضات سرية فلسطينية إسرائيلية من أجل التوصل إلى اتفاق تسوية سياسية على قضايا الوضع النهائي، وذكرت مصادر إسرائيلية أن تقدماً حصل في الأشهر الأخيرة في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية في شأن قضايا الحل الدائم، خصوصاً في عشرات "اللقاءات السرية" ومئات الاتصالات الهاتفية بين رئيسي طاقمي المفاوضات؛ الفلسطيني أحمد قريع والإسرائيلية تسيبي ليفني. ووصفت هذه الاتصالات بأنها "الأكثر جدية بين إسرائيل والفلسطينيين منذ اتفاقات أوسلو". وتحت عنوان "قصّة الحب السرية"، كتبت جريدة يديعوت أحرونوت في 2008/3/30 أن ليفني وقريع التقيا "على انفراد، وتحت ستار من السرية التامة" أكثر من خمسين مرة بوتيرة اجتماعين إلى ثلاثة أسبوعياً، وأنهما يبحثان القضايا المختلفة المتعلقة بالحل الدائم. وأضافت الجريدة أن المسؤولَيْن يحرصان على مواصلة المفاوضات بعيداً عن أنظار الإعلام، ومن دون عناوين كبيرة في الصحف، ويعملان على بلورة اتفاق دائم. وتابعت أن اللقاءات تمت في فنادق مختلفة في أنحاء القدس، وفي منازل خاصة تابعة لشخصيات ضالعة في المفاوضات، وأضافت أن كل اجتماع بين قريع وليفني استغرق ساعتين إلى ثلاث ساعات[161]. وعلى الرغم من ذلك حرص الجانب الإسرائيلي على نفي إمكانية التوصل إلى اتفاق تسوية قبل نهاية العام، وإلقاء المسؤولية على حالة الانقسام الفلسطيني، فمن جانبه أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في مقر كاديما في بتاح تكفا أنه لا يرى أي أمل لتطبيق اتفاق سلام مع الفلسطينيين حتى نهاية العام، إلا أنه يعتقد أنه يمكن التوصل إلى تفاهمات بين الطرفين. وقال إنه لدى التوصل إلى التفاهمات، فإن "إسرائيل" سوف تصر على كافة مطالب خريطة الطريق، وعلى رأسها وقف "الإرهاب" كشرط لتطبيق كل تفاهم، وتابع أولمرت أنه في إطار المباحثات مع الفلسطينيين سوف يتم طرح موضوع القدس. ورداً على المعارضة قال إن أحداً "لن يعلمه شيئاً عن مكانة وأهمية ورمزية القدس كعاصمة لإسرائيل"، على حد قوله[162]. أما الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز فقال في مقابلة مع جريدة الفاينانشال تايمز Financial Times البريطانية في 15 نيسان/ أبريل "إن الاتفاق السياسي مع الفلسطينيين يبدو صعباً، بسبب انقساماتهم وضعفهم"، وقال إنه "يشكك" في إمكان عقد اتفاق بين الطرفين قبل نهاية السنة. وأضاف: "المشكلة هي أن الفلسطينيين منقسمون.

وهم ضعفاء ويزدادون ضعفاً". وفيما يتعلق بإنشاء دولة فلسطينية، قال بيريز "حتى يقيموا دولة، يتعين عليهم أن يحرصوا على ألا تصبح هذه الدولة قاعدة لشنّ هجمات على إسرائيل. وإذا ما تخلينا عن أراضٍ، يتعين علينا أن نتأكد من ألا تصبح قاعدة لإطلاق الصواريخ علينا. والمشكلة الأساسية هي الأمن"[163]. وعلى الرغم من تأكيدات السلطة في رام الله على وقف المفاوضات أكثر من مرة، ونفي وجود مفاوضات سرية، فإن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني أكدت وجود مفاوضات سرية مع السلطة الفلسطينية بعيدة عن وسائل الإعلام، وأن بعض التقدم قد أحرز في هذه المسار. وأكدت ليفني، على أن أي تسوية سلمية مع الفلسطينيين يجب أن تجلب الأمن لـ"إسرائيل" بصورة أفضل[164].

3. أولمرت وانتهاء حلم "إسرائيل" الكبرى:

في أعقاب توجيه الاتهامات له بالفساد، وقراره الاستقالة من منصبه، والدعوة لانتخابات على رئاسة حزب كاديما؛ ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، في 14 أيلول/ سبتمبر، خطاباً وُصِفَ بأنه تاريخي ووداعي، وذلك لما احتواه من تصريحات قال فيها إن "إسرائيل" اتبعت سياسة خاطئة مع الفلسطينيين طيلة أربعين عاماً، وإنه كان واحداً من أوائل القادة المخطئين. وأعلن أن حلم اليمين الإسرائيلي "أرض إسرائيل الكبرى لليهود" قد انتهى، وهاجم المستوطنين المتطرفين الذين ينفذون اعتداءات همجية على الفلسطينيين، ودعا إلى إقامة السلام الكامل مع الفلسطينيين والسوريين فوراً. وقال أولمرت: منذ أربعين عاماً، ونحن نبتدع الحججَ والذرائعَ لتبرير سياستنا في التقاعس عن القيام بأية خطوة للسلام مع الفلسطينيين، على أساس "دولتين للشعبين"، ولم تكن سياستنا هذه في مصلحة "إسرائيل". إن البديل عن الدولتين يعني أن تكون هناك دولة واحدة للشعبين، وقد بدأ الكثير من الفلسطينيين، اليائسين من المفاوضات التفكير في حل الدولة الواحدة، وبات العديد من الناس في الغرب، بمن في ذلك أصدقاءٌ لنا هناك وحتى في الولايات المتحدة يتحدثون عن هذا الحل. وأضاف أولمرت:

> رفضنا رؤية الواقع، رفضنا قراءة الخريطة التي تقول لنا بوضوح إن الزمن لا يعمل في صالحنا. كنا نرى أننا أصحاب حق، ولم نرَ المحيط الأكبر، وأنا شخصياً كنت من المخطئين. وعندما اقترح إيهود باراك تقديم التنازلات للفلسطينيين في كامب ديفيد [سنة 2000]، قلت له شخصياً إنه يبالغ في التنازلات. أنا أيضاً كنت أعتقد بأن الأرض الواقعة ما بين البحر [الأبيض المتوسط] والنهر [نهر الأردن]، هي ملك لنا نحن اليهود وحدنا. كنا نحفر في الأرض ونجد الآثار اليهودية في باطنها في كل مكان، ونعتقد بأننا أصحاب الحق التاريخي وحسب. ولكن في نهاية المطاف، وبعد الكثير من العناء والتردد، توصلت إلى القناعة بأن علينا أن نتقاسم الأرض مع من فيها. لا نريد دولة واحدة لشعبين.

وتابع أولمرت، وسط ذهول العديد من وزرائه:

> أن إسرائيل هي أقوى دولة في المنطقة، إذ لا توجد دولة أخرى قادرة عليها. لكن ترسيم خط الحدود هو ليس مسألة استراتيجية، فلا يجوز أن تخضع إسرائيل لتلك الأقلية التي تريد حرباً خالدة لنا من أجل هذه التلة أو تلك الهضبة. ففي هذه الحالة لا يبقى لنا شريك للسلام، بينما في الواقع يوجد اليوم شركاء واقعيون للسلام، سواء كان ذلك لدى الفلسطينيين أو لدى سورية. ونقول بصراحة تامة، إن حل الدولتين لن يوقف الخطرَ، ولن يضع حداً للتهديدات التي تواجه إسرائيل من الطرف الفلسطيني. فهناك قوى إرهاب فلسطينية وعربية لا تريد السلام في أية شروط، ولكن المجابهة مع قوى كهذه ستكون أقوى وأكثر نجاعة عندما نكون قد صنعنا السلام مع الغالبية الساحقة للفلسطينيين.

وأكد أولمرت أن التسوية التي يسعى للتوصل إليها مع القيادة الفلسطينية، ويؤمن بأنه سيستطيع ذلك قبيل انتهاء عمله كرئيس حكومة، تحظى بتأييد الغالبية الساحقة من المواطنين الإسرائيليين، بمن في ذلك نسبة عالية من المستوطنين[165].

غير أن تصريحات إيهود أولمرت، بخصوص ضرورة الإسراع في عملية السلام ودفع ثمنها بالانسحاب الكامل من الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى حدود 1967/6/4، أثارت رفضاً واسعاً في القيادات الحزبية في "إسرائيل"، وبشكل خاص في المعارضة اليمينية، ولكن أيضاً في حزب كاديما بزعامة تسيبي ليفني وزيرة الخارجية والائتلاف الحكومي. وتنصلت ليفني، من هذه التصريحات، وقالت: إنها غير ملزمة لحزبها، وليست سوى رأي شخصي يعبر عنه أولمرت باسمه وحده. وقالت إن الأمر الوحيد الملزم لها هو البرنامج السياسي للحزب، الذي خاض على أساسه الانتخابات الماضية ويخوض على أساسه المعركة الانتخابية المقبلة. وأكدت إن هذا البرنامج يعتمد على تفضيل المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين بوتيرة هادئة من دون ضغط في الوقت أو في أي اعتبارات أخرى. وكانت ليفني تتحدث لإذاعة الجيش الإسرائيلي، فقالت إنها تريد أن تدار المسيرة السلمية بمسارها الطبيعي وليس بمخاض عسير[166].

وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات بإحراز تقدم في مسار التسوية قد تضاءلت مع نهاية العام، وبدا ذلك في تصريحات لرئيس الدولة العبرية شمعون بيريز على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة عند سؤاله عما إذا كانت المحادثات التي توسطت فيها الولايات المتحدة بشأن دولة فلسطينية ستفضي عن اتفاق بحلول نهاية العام "كنا نأمل في الانتهاء منها بحلول نهاية العام... ومن الواضح أننا لن ننتهي منها بحلول نهاية العام". وأضاف "أؤمن بحق أن تقدماً حقيقياً قد تمّ وهناك فرصة قوية من الانتهاء خلال العام المقبل"[167].

ومع صعود شعبية قوى اليمين الإسرائيلي مع نهاية سنة 2008، أعلن زعيم حزب "الليكود" اليميني الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أنه يريد تقسيم الضفة الغربية المحتلة إلى مجموعة من المناطق الاقتصادية غير المترابطة. وشدد على أن التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين لا يشكل أولوية بالنسبة إليه. لكنه أضاف في مقابلة مع جريدة فاينانشال تايمز البريطانية الاقتصادية أنه يعتزم "تحويل الاهتمام بعيداً عن التوصل إلى تسوية شاملة" تهدف إلى قيام دولة فلسطينية، وسيركز بدلاً من ذلك على "اتخاذ خطوات عملية هدفها تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين" في الضفة. وأشار إلى أنه لا يعتقد أن السلام سيؤدي إلى تحقيق الرفاهية إلى حدّ كبير، "لكن الرفاهية هي التي تؤدي إلى تحقيق السلام". وأضاف أن مسألة التوصل الى تسوية للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي لن تكون في مقدمة أولويات حكومته "لأن المعركة الآن بين الإسلام الراديكالي والعالم الغربي". وأشار إلى أنه، وفقاً لرؤيته، سيسمح للفلسطينيين بالاستمرار في البقاء داخل مراكزهم السكانية، أما الأجزاء الأخرى من الضفة الغربية مثل وادي نهر الأردن فإنها "ينبغي أن تظل تحت السيطرة الإسرائيلية". وأكد أن "هذه المناطق تعتبر مهمة جداً بالنسبة إلينا لأنها تمثل حزامنا الأمني الاستراتيجي". ومن شأن هذه الأفكار التي ترفضها السلطة الفلسطينية، تحويل الأراضي المحتلة إلى مناطق معزولة تخضع لحكم ذاتي جزئي على غرار "البانتوستات" في جنوب إفريقيا خلال فترة الحكم العنصري[168].

ويذكر بأن نتنياهو قد حدد الخطوط العامة لبرنامجه السياسي المتعلق بالتسوية بأنه يرفض التفاوض على قضيتي القدس، واللاجئين، أو العودة إلى حدود سنة 1967 أو التنازل عن السيطرة الأمنية، مشيراً إلى أنه سيحتفظ بهضبة الجولان، وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية[169].

4. عودة الحديث عن "الترانسفير":

وإذا كانت تصريحات أولمرت عن انتهاء حلم "إسرائيل" الكبرى قد جاءت على خلفية استعداده لمغادرة منصبه، ومن ثم فقد كانت أقرب إلى الاعتراف، فإن خليفته في رئاسة حزب كاديما، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، أعلنت في 11 كانون الأول/ ديسمبر، رغبتها بطرد فلسطينيي 1948 من أرضهم، في إطار مشروع ترانسفير شامل، مشيرة إلى أن عليهم الرحيل عن "إسرائيل" "لبناء دولة يهودية". وقالت ليفني، خلال لقائها مع طلاب ثانوية "حاداش" في تل أبيب، إنّ "على العرب في إسرائيل أن ينتقلوا إلى مناطق الدولة الفلسطينية بعد قيامها"، موضحة أنه "كي نبني دولة يهودية وديموقراطية، علينا أن نبني دولتين قوميتين مع تنازلات معينة وخطوط حمر واضحة، وعندما ننجز ذلك أستطيع أن أتوّجه للفلسطينيين مواطني إسرائيل، من نسميهم اليوم عرب إسرائيل، وأقول لهم إن الحلّ القومي لقضيتهم موجود في مكان آخر". وهاجمت ليفني مبادرة السلام العربية، وقالت "لست بحاجة إلى مبادرات سلام جديدة، لا عربية ولا فرنسية، بل أريد أن

أطرحها بنفسي". وأشارت ليفني إلى أن "إسرائيل" ستواصل العمل ضدّ حماس على الصعيدين العسكري والسياسي، لافتة النظر إلى أنّ "هدف إسرائيل في الأمد البعيد هو إسقاط حكم حماس في قطاع غزة، وهذا لن يحدث صباح غد، لكننا لن نسلّم بقيام دولة إسلامية ترفض وجودنا". وأكدت أنّ "بإمكاننا دائماً الانحراف عن اتفاق التهدئة في حال استمرت الخروقات في القطاع"[170].

خاتمة

شهدت سنة 2008 تغييراً بارزاً في هرم القيادة السياسية بعد أن أدت فضائح فساد برئيس حزب كاديما الحاكم ورئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى أن يقدم استقالته من رئاسة الحزب. وبالرغم من أن الانتخابات التمهيدية في حزب كاديما قد أفضت إلى اختيار وزيرة الخارجية تسيبي ليفني خليفةً له، غير أن الأخيرة لم تنجح في تشكيل ائتلاف حكومي جديد مما دفع باتجاه انتخابات تشريعية مبكرة مطلع سنة 2009. وفي السياق نفسه فقد برهنت قوى اليمين الإسرائيلي بقيادة حزب الليكود في سنة 2008 على تزايد شعبيتها في استطلاعات الرأي العام؛ وهو ما أثبتته الانتخابات المبكرة التي جرت لاحقاً.

وبقيت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية سنة 2008 تعيش تداعيات حربها على لبنان في صيف 2006؛ ففي مطلع العام قدمت لجنة فينوغراد تقريرها النهائي حول أحداث هذه الحرب. وتابعت "إسرائيل" في هذا العام تجهيزها لاحتمالات حرب ضدّ حزب الله، وسورية، وقطاع غزة، فضلاً عن احتمالات مشاركتها في ضرب المشروع النووي الإيراني. وشهدت نهاية سنة 2008 حرباً إسرائيلية على غزة بدت محاولةً إسرائيلية لاسترداد "قوة ردع" المؤسسة العسكرية، التي تضررت بشكل كبير، إثر حربها الأخيرة على لبنان.

وعلى إثر الأزمة الاقتصادية العالمية، فقد بدت آثار هذه الأزمة واضحةً في الاقتصاد الإسرائيلي نهاية سنة 2008. وتمثلت هذه الآثار في التراجع الحاد للصادرات وعائدات الضرائب، فضلاً عن تراجع كبير في الاستهلاك الخاص. كما أدت الأزمة إلى توقف معدلات التوظيف عن الارتفاع، ومقابل ذلك فقد تدنت الأجور، وارتفعت مستويات البطالة.

وحيال الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي فلم تختلف الخطوط العامة لهذا الموقف خلال سنة 2008، بشكل جوهري، عما كانت عليه في السنة التي سبقتها. ويعود ذلك في الأساس إلى استمرار الظروف الموضوعية التي وجهت السياسة الإسرائيلية على المستوى الفلسطيني، وأبرزها استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني وتعمقه، واستمرار حركة حماس في حكمها لقطاع غزة، وجمود مسار التسوية السياسية حول قضايا الحل النهائي مع السلطة الفلسطينية. غير أن ما ميز سنة 2008 كان اتفاق التهدئة بين "إسرائيل" وحركة حماس في قطاع

غزة الذي استمر حتى 2008/12/19، وكذلك العدوان الشامل الذي شنته "إسرائيل" على القطاع في نهاية السنة، وأدى إلى سقوط الآلاف من الشهداء والجرحى بين الفلسطينيين؛ فضلاً عن دمار واسع لحق بالبنى التحتية في القطاع.

ودارت في سنة 2008 أحاديث متكررة عن التسوية السياسية، وجدل حول إمكانية تطبيق رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عن قيام الدولة الفلسطينية قبل انتهاء العام الذي تنتهي معه ولايته الثانية. غير أن السنة انتهت دون إحراز أي اختراق في مسار التسوية؛ فضلاً عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية السنة، وصعود قوى اليمين الإسرائيلي التي تعارض حتى مبدأ حل الدولتين.

هوامش الفصل الثاني

[1] **الشرق الأوسط**، 2008/1/17.
[2] وكالة سما، 2008/5/12.
[3] **الدستور**، 2008/9/26.
[4] عرب48، 2008/7/6.
[5] **الدستور**، 2008/5/29.
[6] **الغد**، 2008/5/29.
[7] **الخليج**، 2008/5/30.
[8] عرب48، 2008/6/17.
[9] عرب48، 2008/7/6.
[10] **الشرق الأوسط**، 2008/7/13.
[11] عرب48، 2008/7/21.
[12] **السفير**، 2008/7/29.
[13] **القدس العربي**، 2008/7/31.
[14] **السفير**، 2008/8/23.
[15] **الحياة**، 2008/9/15.
[16] وكالة معاً، 2008/9/18.
[17] القدس العربي، 2008/9/19.
[18] **الشرق الأوسط**، 2008/5/20.
[19] **الحياة**، 2008/5/28.
[20] **الحياة**، 2008/7/12.
[21] **الحياة**، 2008/9/8.
[22] جريدة إيلاف الإلكترونية، 2008/3/18.
[23] عرب48، 2008/4/3.
[24] عرب48، 2008/5/3.
[25] **الدستور**، 2008/10/14.
[26] **الغد**، 2008/10/21.
[27] **الحياة**، 2008/10/25.
[28] **الخليج**، 2008/10/27.
[29] **الشرق الأوسط**، 2008/11/16.
[30] موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية (تواصل)، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/elections+2009.htm
[31] موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية، نتائج الانتخابات للكنيست الثامنة عشرة، انظر:
http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res18_arb.htm
[32] See: Central Bureau of Statistics (CBS), in: http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm
[33] **الغد**، 2008/3/21.
[34] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، انظر:
http://www.btselem.org/Arabic/Settlements/Statistics.asp
[35] See: CBS, in: http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/b1_e.htm
[36] **الغد**، 2008/3/21.
[37] **الحياة**، 2008/5/15.
[38] See: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Immigration/Immigration_to_Israel.html; and CBS, in: http://www1.cbs.gov.il/www/yarhon/e2_e.htm
[39] جريدة **يديعوت أحرونوت**، 2008/5/5.



[40] Rami Tal and Barry Geltman (editors), Background Policy Documents: Provisional Edition, The Jewish People Policy Planning Institute, Jewish Agency for Israel, Jerusalem, May 2008, in: http://www.jpppi.org.il/JPPPI/sendfile.asp?DBID=1&LNGID=1&GID=493

[41] عرب48، 2008/2/13؛ وانظر:
Rami Tal (editor), Annual Assessment 2006: Executive Report No. 3, The Jewish People Policy Planning Institute, Jewish Agency for Israel, Jerusalem 2006.

[42] See: CBS, in: http://www1.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_278t11.pdf

[43] Ibid.

[44] Ibid.

[45] See: Bank of Israel, *Bank of Israel Annual Report - 2008*, Chapter 1: The Economy and Economic Policy, 19/4/2009, in: http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/doch08/eng/pe_1.pdf

[46] See: *Ibid.*

[47] See: Bank of Israel, External Debt, Table 2, in:
http://www.boi.gov.il/deptdata/pik_mth/ex_debt/tab02e.htm

[48] See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2008, CBS, 20/1/2008, in: http://www1.cbs.gov.il/www/hodaot2009n/16_09_011e.pdf

[49] Ibid.

[50] See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/ta3.htm

[51] See: CBS, in: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/ta2.htm

[52] http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/doch08/eng/pe_1.pdf

[53] جريدة **هآرتس**، إسرائيل، 2008/11/13، انظر:
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1037109.html

[54] موقع المشهد الإسرائيلي، 2008/10/30، انظر: http://Almash-had.Madarcenter.org

[55] See: Jeremy M. Sharp, U.S. Foreign Aid to Israel, Congressional Research Services (CRS), Report For Congress, 2/1/2008, in: http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf; and Carol Migdalovitz, Israel: Background and Relations with the United States, CRS, 2/4/2009, in: http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33476.pdf

[56] See: Ibid.

[57] Ibid.

[58] ألوف بن، **هآرتس**، 2008/10/29.

[59] **يديعوت أحرونوت**، 2008/2/1.

[60] انظر: عدنان أبو عامر (مترجم)، **دروس مستخلصة من حرب لبنان (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

[61] المشهد الإسرائيلي، 2007/12/28، انظر:
http://www.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3742

[62] موقع العربية.نت، 2008/10/3، انظر:
http://www.alarabiya.net/articles/2008/10/03/57622.html

[63] See: Institute for National Security Studies (INSS), Strategic Assessment, vol. 11, no. 2, November 2008, in: http://www.inss.org.il/publications.php?cat=68&incat=&read=839

[64] See: Gabriel Siboni, Disproportionate Force: Israel's Concept of Response in Light of the Second Lebanon War, INSS Insight, no. 74, 2/10/2008.

[65] إذاعة الجيش الإسرائيلي، و**هآرتس**، و**يديعوت أحرونوت**، وجريدة **معاريف**، 6-2008/4/10.

[66] **يديعوت أحرونوت**، 2008/7/23، انظر:
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3572098,00.html

[67] المشهد الإسرائيلي، 2008/2/2، انظر:
http://www.madarcenter.org/almash-had/

[68] **الأخبار**، بيروت، 2008/8/5.
[69] See: Israelinsider website, 1/1/2008, in: http://israelinsider.ning.com/profiles/blogs/2018399:BlogPost:9155
[70] **القدس العربي**، 2008/8/25؛ والجزيرة.نت، 2008/10/2، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A19E4F8D-EED6-4328-93A3-54D7DBF083C6.htm?wbc_purpose=Basic%2CBasic_Current
[71] الجزيرة.نت، 2008/10/2، انظر: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A19E4F8D-EED6-4328-93A3-54D7DBF083C6.htm?wbc_purpose=Basic%2CBasic_Current
[72] **هآرتس**، 2008/9/15، انظر: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1021223.html
[73] **المرجع نفسه**.
[74] **الخليج**، 2008/12/16.
[75] Yaakov Katz, Long-Range Ballistic Missile Test-Fired, *The Jerusalem Post*, 18/1/2008, in: http://www.nti.org/e_research/profiles/israel/missile/3571_6330.html
[76] تقرير يونى شينفيلد، إذاعة الجيش الإسرائيلي، 7 صباحاً، 2008/4/16.
[77] **يديعوت أحرونوت**، 2008/8/7، انظر: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3578882,00.html؛ و**هآرتس**، 2008/8/7، انظر: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1009141.html
[78] **الدستور**، 2008/11/14.
[79] وكالة فلسطين اليوم، 2008/1/21.
[80] غاي فارون، إذاعة الجيش الإسرائيلي، 2008/4/24.
[81] See: CBS, in: http://www1.cbs.gov.il/hodaot2008n/08_08_278t6.pdf
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الشيكل مقابل الدولار حسب بنك "إسرائيل" المركزي لكل سنة.
[82] جريدة **الرأي**، عمّان، 2008/10/18، انظر: http://www.alrai.com/pages.php?news_id=236184
[83] ألوف بن، **هآرتس**، 2008/10/29.
[84] عرب48، 2008/7/21.
[85] **يديعوت أحرونوت**، 2008/2/2.
[86] **الأخبار**، بيروت، 2008/3/11.
[87] **الدستور**، 2008/7/14.
[88] **هآرتس**، 2008/11/7، في: http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1034477.html
[89] قدس برس، 2008/12/31؛ ومركز الأسرى للدراسات، 2009/1/2، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=5918؛ والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لسنة 2008، في: http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual-report-2008.pdf
[90] مركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر: http://www.mezan.org/ar/details.php?id=2399&ddname=IOF&id_dept=22&id2=9&p=center
[91] The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem), Human Rights in the Occupied Territories: 2008 Annual Report, in: http://www.btselem.org/Download/200812_Annual_Report_Eng.pdf
[92] Ibid.
[93] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الشهداء والجرحى في قطاع غزة، 2009/1/28، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059
[94] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf
[95] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية، 2009/1/28، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059

[96] **يديعوت أحرونوت**، 2009/1/15.
[97] موقع القناة الإخبارية الأمريكية سي إن إن، 2009/1/6، انظر:
http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/1/4/report.Gaza-Israel/index.html
[98] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/19.
[99] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/18.
[100] **الغد**، 2009/1/20.
[101] انظر موقع جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، في:
http://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/tlulmas-ar.aspx
[102] المرجع نفسه.
[103] سي إن إن، 2009/1/6، انظر:
http://arabic.cnn.com/2009/middle_east/1/4/report.Gaza-Israel/index.html
[104] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/19.
[105] تقرير ألون بن ديفيد – تسيفي حزقيلي، التلفزيون الإسرائيلي – القناة العاشرة، 8 مساء، 2009/1/19، انظر: نشرة الرصد الإذاعي والتلفزيوني العبري، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، 2009/1/20.
[106] المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/19.
[107] انظر: محسن صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 97 و98؛ ومركز الأسرى للدراسات، 2009/1/2؛ والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لسنة 2008؛ وB'Tselem, Human Rights in the Occupied Territories: 2008 Annual Report.
[108] تجدر الإشارة هنا إلى أن وزارة الأسرى والمحررين في الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة أعلنت عن وجود 11 ألف فلسطيني معتقل في سجون الاحتلال الإسرائيلي بينهم 400 طفل و68 أسيرة و43 نائباً غالبيتهم من حركة حماس. وذكر التقرير، الذي صدر بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف في 2009/4/17، أن ما يزيد على 1,500 فلسطيني بينهم نساء وأطفال ونواب وقادة تعرضوا للاعتقال منذ بداية العام الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى مئات الفلسطينيين الذين يتم اعتقالهم في الأراضي المحتلة بحجة أنهم لا يملكون تصاريح عمل. انظر: **الخليج**، 2009/4/14.
[109] مركز الأسرى للدراسات، 2009/2/14، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=6416
[110] عرب48، 2009/4/21، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=113&id=62241&ar=
[111] وكالة قدس نت للأنباء، 2009/1/10، انظر:
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=PrintMe&id=91585
[112] المرجع نفسه.
[113] المرجع نفسه.
[114] المرجع نفسه.
[115] المرجع نفسه.
[116] **يديعوت أحرونوت**، 2008/11/21.
[117] قدس نت للأنباء، 2009/1/10، انظر:
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=PrintMe&id=91585
[118] **الخليج**، 2008/12/22.
[119] **هآرتس**، 2008/1/22.
[120] جريدة **القبس**، الكويت، 2008/1/19.
[121] **القدس العربي**، 2008/1/21.
[122] *The Jerusalem Post*, 27/5/2008, see:
http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211434114854&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull
[123] تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة من 2008/6/25 وحتى 2008/12/24، انظر:
http://www.pchrgaza.org/arabic/reports/weekly07.html
[124] الجزيرة.نت، 2008/12/25، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/D589B877-BB16-4F60-ACF1-D07710010597.htm
[125] **الحياة**، 2008/12/19.
[126] **هآرتس**، 2008/11/23.

[127] يعقوب عميدرور، لنحتل القطاع مع اجتياح بري، جريدة **إسرائيل اليوم**، 2008/12/28.
[128] يهوشع سوبول، لا اجتياح ولا احتلال: وقف نار مطلق، **إسرائيل اليوم**، 2008/12/28.
[129] **البيان**، 2008/3/7.
[130] وكالة سما، 2008/3/28.
[131] **الحياة الجديدة**، 2008/3/31.
[132] جريدة **الراي**، الكويت، 2008/5/14.
[133] بي بي سي، 2008/6/19، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7463000/7463580.stm
[134] **البيان**، 2008/8/2.
[135] **الشرق الأوسط**، 2008/9/11.
[136] موقع تواصل، 2008/9/5، انظر:
http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2008/peres-abumazen-in-komo-italy05092008
[137] **هآرتس**، 2008/11/23.
[138] **الحياة**، 2008/3/25.
[139] **القدس**، 2008/3/10.
[140] **هآرتس**، 2008/4/6.
[141] **الدستور**، 2008/10/24.
[142] عرب48، 2008/3/21.
[143] عرب48، 2008/7/10.
[144] **القدس العربي**، 2008/2/15.
[145] **الحياة**، 2008/7/11.
[146] **الحياة**، 2008/7/23.
[147] إيلاف، 2008/1/1.
[148] **الشرق الأوسط**، 2008/1/8.
[149] **الحياة**، 2008/1/8.
[150] **الحياة**، 2008/1/9.
[151] **الشرق الأوسط**، 2008/1/9.
[152] وكالة معاً، 2008/1/14.
[153] **عكاظ**، 2008/1/25.
[154] **الوطن**، السعودية، 2008/3/2.
[155] **الشرق**، الدوحة، 2008/3/2.
[156] **الخليج**، 2008/3/2.
[157] **الحياة**، 2008/3/3.
[158] **الاتحاد**، أبو ظبي (الإمارات)، 2008/3/9.
[159] **القدس العربي**، 2008/3/18.
[160] **الحياة**، 2008/3/20.
[161] **الحياة**، 2008/3/31.
[162] عرب48، 2008/4/10.
[163] **الدستور**، 2008/4/16.
[164] جريدة **فلسطين**، 2008/9/11.
[165] **الشرق الأوسط**، 2008/9/15.
[166] **الشرق الأوسط**، 2008/11/12.
[167] **الدستور**، 2008/9/24.
[168] **الحياة**، 2008/10/8.
[169] **الحياة**، 2008/10/28.
[170] **السفير**، 2008/12/12.

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

انعكست سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، على المشهد السياسي في العلاقات العربية – الفلسطينية سنة 2008. إذ تعاملت الدول العربية مع القضية الفلسطينية، من خلال موقف كل دولة من حركة حماس والسلطة الفلسطينية، ومن خلال موقفها إزاء سيطرة حركة حماس على القطاع، وما تبع ذلك من تطورات، مروراً باتفاق التهدئة بين حماس و"إسرائيل" بوساطة مصرية، وانتهاء بالعدوان الإسرائيلي على القطاع مع نهاية العام، والخلافات التي نشبت بين الأقطار العربية بين دول معتدلة ودول ممانعة. ولهذا فقد تميز سنة بمواقف رسمية عربية متباعدة عن المواقف الشعبية من القضية الفلسطينية، ومن تجاذبات المسؤولين العرب المرتبطة بمواقف بلدانهم من حركة حماس والسلطة الفلسطينية ومن "إسرائيل"؛ وكذلك الأمر، من انعكاس تلك الخلافات في المواقف العربية على العمل العربي المشترك، وعلى رأسه تخلف بعض الدول العربية عن المشاركة في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في دمشق، وعدم التوصل إلى موقف عربي موحد من الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية؛ ومن المطالبة برفع الحصار عن القطاع، ووقف العمل بالتهدئة بين حركة حماس وسلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومن العدوان الإسرائيلي على القطاع في نهاية العام.

ولا شك أن الخلافات بين فتح وحماس، قد أثرت في العلاقات العربية – العربية، وزادت من حدة الخلافات بين الدول العربية "المعتدلة" وبين دول "الممانعة" العربية. حيث أيدت الدول العربية المعتدلة، وإن بشكل متفاوت، السلطة الفلسطينية التي يتزعمها محمود عباس بحجة أنه يمثل الشرعية الفلسطينية، بينما أيدت دول الممانعة العربية حركة حماس والمقاومة الفلسطينية.

وعمت التظاهرات في الدول العربية تأييداً للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مستنكرة الصمت الرسمي العربي العاجز عن وقف العدوان. وكشف العدوان الإسرائيلي قصور النظام العربي وعجزه عن مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية، والدفاع عن الفلسطينيين.

وعلى الرغم من الحصار وإغلاق المعابر على الفلسطينيين في قطاع غزة، إلا أن الدول العربية وجامعة الدول العربية فشلت في عقد اجتماع عربي على مستوى القمة، لإيجاد الحلول والدعم للفلسطينيين. وانعقد اجتماع واحد فقط لمجلس وزراء الخارجية العرب في جامعة الدول العربية، الذي عجز عن اتخاذ قرارات لفكّ الحصار وفتح المعابر. وكانت ردود الفعل العربية الرسمية

أقل بكثير من مستوى المعاناة التي يعيش فيها مليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع، جراء الحصار الإسرائيلي وإغلاق المعابر. وقد بدأت سنة 2008 بالحصار وأزمة المعابر في غزة، وانتهت بالعدوان الإسرائيلي على القطاع.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية

استمرت جامعة الدول العربية بالاهتمام بالقضية الفلسطينية، على الرغم من عجزها الواضح وفقدانها للكثير من المصداقية في اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق، وتنفيذها فعلياً على الأرض. واهتم الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى بالقضية الفلسطينية كونها القضية العربية المركزية في الوطن العربي، إلا أن تعقيدات هذه القضية أظهرت عجز النظام الرسمي العربي عن اتخاذ موقف موحد من تداعياتها. وقد أثر ذلك على مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في دمشق، وقاطعته بعض الدول العربية. لكن الجامعة، في اجتماعاتها، ظلت تطالب برفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر، وتحقيق المصالحة الوطنية بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية في رام الله، من دون أن يتحقق ما سعت إلى تحقيقه.

إن عجز النظام الرسمي العربي عن لعب دور فعلي في دعم القضية الفلسطينية دفع الأمين العام لجامعة الدول العربية للقول "أطالب كل العرب أن يرفعوا أصواتهم على الأقل؛ لوقف الحصار على غزة، وإمداد أهلها بكل ما يستطيعون من أموال ودواء وطعام، وخاصة أنها في حصار كامل وعدوان يومي، وهذا أمر يجب ألا يترك دون موقف عربي"[1].

ولكن يبدو أن أصوات العرب لم تكن متساوية في انتقاد الممارسات الإسرائيلية ضدّ الشعب الفلسطيني. وفي الوقت الذي وقفت فيه بعض الدول العربية إلى جانب السلطة الفلسطينية في رام الله، وانتقدت حركة حماس في القطاع وحملتها مسؤولية الفشل في رفع الحصار، وقفت دول عربية أخرى إلى جانب حماس، من دون أن تنتقد بشكل مباشر ممارسات السلطة الفلسطينية، ولكنها أرجعت سبب الفشل في عملية السلام لـ"إسرائيل" وليس لحماس. كما حمّلت الجامعةُ "إسرائيلَ" المسؤولية عن انفجار الأوضاع في قطاع غزة، واضطرار الآلاف من الفلسطينيين لاقتحام الحدود المصرية الفلسطينية للحصول على الطعام، من دون تحميل القادة العرب مسؤولية ولو غير مباشرة لما يحدث.

1. التوسط في حلّ الخلافات الفلسطينية:

حاولت الجامعة العربية لعب دور في تقريب وجهات النظر بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، ودعا الأمين العام للجامعة العربية إلى إطلاق حوار بينهما. إلا أنه من الملاحظ أن جامعة

الدول العربية بشخص أمينها العام قد اتخذت موقفاً أقرب لموقف السلطة الفلسطينية في رام الله منه لموقف حركة حماس، على الرغم من نفي عمرو موسى ذلك، وقوله إن الجامعة تقف على مسافات متساوية من جميع الفصائل الفلسطينية، ولا يوجد تفريق بين حماس وفتح أو غيرهما. كما قال عمرو موسى "إن قرار وزراء الخارجية العرب بمعاقبة من يعرقل جهود المصالحة المصرية ليس المقصود به حماس كما يشير البعض، إنما المقصود به كل من يعوق، والتعويق مسألة سننظر فيها، وليست عملية مقررة مسبقاً، وهذا القرار ليس تهديداً، فهو موقف لمحاولة إنقاذ القضية الفلسطينية". ورداً على سؤال حول استقباله لعدد من الفصائل الفلسطينية خلال وجودها في القاهرة مؤخراً ليست من بينها حماس، قال موسى "ربما تكون لدى حماس وجهة نظر، ولكنني أرى أن حماس فصيل رئيسي، ومن المهم أن نسمع وجهة نظره، وأنا يُنْقَلْ لي وجهات نظر الفصائل المختلفة..." وأضاف "موقفي لن يتغير بحضورهم أو عدم حضورهم، فحماس مثلها مثل فتح لها موقف معين، وهذه المواقف نأخذها في الاعتبار على طريق المصالحة التي تشرف عليها مصر"[2].

وربطت الجامعة العربية وساطتها بالوساطة المصرية، التي لم تخفِ مسايرتها للرئيس عباس وحكومته في رام الله. وأكد عمرو موسى استمرار الوساطة المصرية في عملها مع الفصائل الفلسطينية، مشيراً إلى أن الجامعة تدعم هذه الوساطة، وأنه يجب إنجاحها وإغلاق جميع الفجوات التي أثرت في فاعلية الموقف الفلسطيني. وأكد أنه "لن يكون هناك تسامح مع أي فصيل يحاول إفشال المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية". موضحاً أنه "يجب مشاركة الجميع في هذه المصالحة؛ لأنها لصالح الشعب الفلسطيني، وليس لصالح أحد على حساب الآخر". وأضاف "نحن كمواطنين عرب نرى أن الوقت حان لوقفة فلسطينية واحدة؛ لمواجهة التحديات الماثلة أمامهم حالياً".

ومن أجل حلّ الخلافات بين الفصائل الفلسطينية ووقف الممارسات الإسرائيلية، اقترحت الجامعة العربية إدخال قوات عربية إلى قطاع غزة للفصل بين الفصائل. وكان موسى قد وصف ما يدور على الأرض الفلسطينية المحتلة من اقتتال فلسطيني – فلسطيني بأنه "لعنة أصابت الفلسطينيين، وأصابتنا جميعاً في مقتل"، محذراً من أنه إذا لم يتمّ وقف هذا الاقتتال فوراً، فسوف يقضي على القضية الفلسطينية برمتها[3].

2. مؤتمر القمة العربي في دمشق:

انعكست الخلافات العربية – العربية على مؤتمر القمة العربي العشرين الذي انعقد في دمشق يومي 29 و2008/3/30. وشارك في القمة 11 زعيماً عربياً، وهو عدد يقل اثنين فقط عن عدد المشاركين في قمة الخرطوم 2006. وعلى الرغم من أن التصريحات التي وردت على لسان وزير الخارجية السوري وليد المعلم بأن مستوى التمثيل في قمة دمشق "سيكون فوق مستوى التمثيل في قمم عربية أخرى"، إلا أن القمة شهدت مستوى تمثيل متدنٍّ من جانب العديد من الدول

العربية، خاصة مصر والسعودية والأردن. حيث غاب عن القمة كل من ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس المصري حسني مبارك. وترأس الوفد الأردني مندوبه الدائم لدى الجامعة العربية بسبب تغيب الملك عبد الله الثاني.

ولم يخرج بيان قمة دمشق سواء في نتائجه أو قراراته عن مجمل البيانات التي شهدتها القمم العربية السابقة، كالمساندة السياسية للقضية الفلسطينية، وإدانة الاستيطان والتعنت الإسرائيلي في قبول المبادرة العربية كأساس لتسوية تاريخية شاملة، ومطالبة مجلس الأمن أن يأخذ دوره والتزاماته لرفع الحصار عن قطاع غزة. وأكد البيان الختامي للقمة العربية، الذي حمل اسم "إعلان دمشق"، على تمسك المؤتمر بالمبادرة العربية للسلام حيث أشار إلى أن "استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة". وأعرب القادة العرب عن دعمهم وتقديرهم للجهود العربية، وخاصةً اليمنية؛ لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية. وحذر البيان "من تمادي سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سياسة الحصار، وإغلاق المعابر، وتصعيد الاعتداءات، وبشكل خاص على قطاع غزة. واعتبار هذه الجرائم الإسرائيلية جرائم حرب تستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاءها". وطالب البيان "إسرائيل" بالتوقف الفوري عن الممارسات العدوانية ضدّ المدنيين، وكذلك ممارساتها في القدس المحتلة. ودعا البيان مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء هذا الوضع، وحثّ كل الأطراف المعنية على العمل على فكّ الحصار، وفتح المعابر لتوفير المتطلبات الإنسانية للشعب الفلسطيني. ودعا المؤتمر إلى "العمل على إحلال السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، الذي يستند إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مدريد"[4].

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسة وأدوارها:

1. مصر:

لا شك أن مصر كانت اللاعب الرئيسي في علاقتها مع القضية الفلسطينية في هذه السنة ومطلع سنة 2009، فقد تعاملت مع حركة حماس وتبعات الحصار على قطاع غزة وإغلاق معبر رفح، ومع مسار التسوية والسلطة الفلسطينية، والوساطة بين فتح وحماس، والتهدئة بين حماس و"إسرائيل"، ومع العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وهذا يشير إلى مدى شعورها بوجود عبء أو "مشكلة" اسمها حماس تحكم بجوارها؛ مما جعلها تظهر وكأنها تدعم تيار السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح ضدّ تيار حماس. وأثر ذلك على دورها كوسيط حاولت أن تلعبه على جبهتين؛ الأولى: بين المنظمات الفلسطينية، وبالذات بين حركة المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والسلطة الفلسطينية في رام الله. والثانية: بين حركة حماس و"إسرائيل"، لتحقيق التهدئة وإنجاز صفقة تبادل الأسرى بينهما.

حاولت الحكومة المصرية أن تظهر بمظهر من يمسك العصا من المنتصف في الخلاف بين فتح وحماس. لكن ذلك لم يكن ممكناً من الناحية العملية، فمصر لديها علاقاتها مع "إسرائيل" وأمريكا، وملتزمة بمسار التسوية السلمية، ونظامها العلماني ذو حساسية خاصة تجاه الإسلاميين وخصوصاً الإخوان المسلمين الذين تمثل حماس امتداداً لهم، والذين يرى فيهم النظام المصري خطراً أو بديلاً محتملاً للتيار الحاكم. وبذلك فإن الحكومة المصرية تجد نفسها أقرب إلى المسار الذي تمثله فتح والرئيس عباس والسلطة في رام الله. غير أن مصر تدرك أن أمنها القومي، وحجمها ووزنها الإقليمي والعربي يملي عليها أن لا تقطع الخيط مع أيٍّ من الأطراف الفلسطينية، وأن تظلّ لاعباً أساسياً في التأثير على القرار الفلسطيني. كما أنها كانت تدرك أن سيطرة حماس على قطاع غزة، وشعبيتها النسبية الواسعة في الوسط الفلسطيني، تدفع الحكومة المصرية للتعامل معها، بغضِّ النظر عن موقفها منها.

أ. دور مصر في تحقيق المصالحة الوطنية:

لم تخفِ مصر عدم ارتياحها لنجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وفي سيطرتها فيما بعد على قطاع غزة القريب من الحدود معها. ومع استمرار الخلافات بين حماس وحكومتها المقالة في غزة وبين الرئيس عباس وحكومته في رام الله، حاولت مصر لعب دور الوسيط النزيه بين الطرفين لتحقيق الوفاق الوطني. وقد أثر على الموقف الرسمي المصري من التعامل مع حماس، وجود قيادة الحركة في سورية وعلاقتها المتميزة معها، في الوقت الذي كانت العلاقات بين القاهرة ودمشق تشهد توتراً. ومما أثر على الموقف المصري أيضاً خشية مصر من وجود حكومة إسلامية على حدودها، وانعكاس ذلك على الداخل المصري والإخوان المسلمين. ولهذا كانت مصر تريد أن تبقى السلطة الفلسطينية هي التي تفاوض الإسرائيليين، وتتحدث باسم الشعب الفلسطيني، وتضبط الحدود مع قطاع غزة، على اعتبار أنه لا يوجد سوى سلطة فلسطينية واحدة هي الموجودة في رام الله، وأما سلطة حماس "فهي في دمشق وليس في غزة".

وقد طلبت حماس من مصر الوقوف على مسافة واحدة بينها وبين فتح، خاصة بعد رفض مصر السماح بخروج وفد برلماني من نواب الحركة برئاسة رئيس المجلس بالإنابة أحمد بحر لزيارة عدد من الدول العربية والإسلامية. وكانت القاهرة تستقبل وفود السلطة الفلسطينية في رام الله الذين يجتمعون مع كبار القيادات المصرية السياسية، بينما وفود حركة حماس وحكومة إسماعيل هنية لا يجتمعون سوى مع مسؤولين في المخابرات المصرية، خصوصاً اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة. وحمّلت مصر حماس الجزء الأكبر من المسؤولية في الخلافات الفلسطينية، وفي عدم تأييد جهودها في التوصل إلى إنهاء الوضع المتأزم في الضفة والقطاع، وتوحيد الصف الفلسطيني، وفشل الحوار الفلسطيني الذي كان من المتوقع أن يلتئم في القاهرة، واعتبرت مصر أن حماس لا تعطي فرصة لنجاح جهودها. وقال مصدر دبلوماسي مصري:

مكمن الخطورة في الأحداث الأخيرة في غزة، هو أننا ونحن نتحرك نحو المصالحة تقول لنا حماس على الأرض إن هناك صعوبة في التعايش بينها وبين فتح في القطاع، كما أن ما يثير الدهشة والشكوك أيضاً أن ممارسة كوادر حماس والعنف ضدّ كوادر فتح في القطاع جاء أيضاً بعد نحو خمسة أسابيع من التوصل إلى اتفاق التهدئة بين حماس وإسرائيل.

ولفت إلى أن حماس لم تتعامل مع حادث الشاطئ الدموي تعاملاً أمنياً وجنائياً، بل بشكل غلب عليه طابع الانتقام والثأر من قيادات فتحاوية، وانتقل بدوره إلى الضفة الغربية[5].

وعلى الرغم من حساسية العلاقة بين مصر وحماس، فقد استمرت مصر في لعب دور الوسيط بين حركتي فتح وحماس، وكانت تريد أن تمكن السلطة من التفاوض مع "إسرائيل" بثقة، وانطلاقاً من أرضية صلبة، في حين تركز وساطتها بين حماس و"إسرائيل" على فتح معبر رفح وفقاً لاتفاق المعابر 2005، وتسوية ملف الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، والأسرى الفلسطينيين، وصولاً إلى رفع الحصار كلياً عن الشعب الفلسطيني في غزة. وكانت حماس تصر على عدم التنازل عن دور مباشر لها في إدارة وتسيير العمل في معبر رفح ورفع الحصار عن القطاع، وعدم اقتصار دورها على تأمين المعبر من الخارج، وهو ما تراه حماس "انتقاصاً لدورها القانوني والإداري الذي يسنده إليها القانون لاعتبارها الفائز في آخر انتخابات برلمانية، ومن حقها تشكيل حكومة لإدارة البلاد، في حين تصطدم هذه الرؤية، بقانون السلطة واتفاقات إنشائها"[6].

وبالنسبة للحوار الوطني الفلسطيني، فقد كانت الحكومة المصرية أقرب إلى السلطة في رام الله والرئيس عباس، وأيدت مطالبة عباس بتشكيل حكومة تفكّ الحصار (أي أنها متوافقة مع شروط الرباعية الدولية)، وبأن "تلتزم" حماس، وليس فقط تحترم، جميع الاتفاقيات والتعهدات التي التزمت بها منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ما كان يعني بالنسبة لحماس إلغاءً لخطها الإسلامي والمقاوم، واعترافاً بـ"إسرائيل" واتفاقات أوسلو، وهو ما ترفضه حماس تماماً. كما أن الحكومة المصرية رفضت الاعتراف بالحقائق التي أنشأتها حماس على الأرض إثر سيطرتها على قطاع غزة. وكانت وجهة نظر مصر تتلخص بالنقاط الأربعة التالية:

أولاً: تشكيل حكومة تكنوقراط انتقالية من خارج التنظيمات الفلسطينية، لتسيير الأعمال، وتكون قادرة على رفع الحصار عن قطاع غزة. ولديها مهمتان: التهيئة للانتخابات التشريعية والرئاسية المتوافق عليها من جهة، ومعالجة الملف الأمني من جهة أخرى.

ثانياً: الاتفاق على ميثاق فلسطيني، يتضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة سنة 1967، وحل قضية اللاجئين، وإنهاء الانقسام والتشرذم الداخلي.

ثالثاً: تفويض محمود عباس ومنظمة التحرير الفلسطينية، إجراء المفاوضات مع "إسرائيل" بالاستناد إلى الميثاق الوطني الذي يفترض التوافق عليه.

رابعاً: بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أساس مهني، وأن يتمّ توفير دعم عربي، سواء كان على شكل قوات تدخل، أم بالاستعانة بخبرات أمنية عربية، أم من خلال الدعم المالي والمادي[7].

ومن جهة أخرى، فقد أظهرت مصر عدم رغبتها في إشراك أطراف عربية في الوساطة التي تقوم بها بين فتح وحماس. وأكد وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، على أن بلاده وحدها القادرة على تحقيق الوساطة، و"أن من يريد قوة أخرى عليه أن يبرهن هل سيسمح له بذلك أم لا". وأضاف أن "أياً كان لن يتمكن جلب قوة أخرى ترضى أن تدخل مع حماس، فمثل هذه اللعبة ستكون مكشوفة جداً، ومن يفكر في طرح بديل عن مصر إنما يفكر في الدولار الأمريكي، فهناك من يستطيع منحهم المزيد من الدولارات لكي يأخذهم في اتجاه سياساته"[8].

نصّت المبادرة المصرية المقدمة للحوار الفلسطيني على النقاط التالية:

1. وقف كافة الحملات التحريضية من إعلامية وغيرها.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين من حماس وفتح في وقت واحد وبإشراف لجنة عربية تقودها القاهرة.
3. السماح بعودة المواطنين الذين غادروا قطاع غزة بدون التعرض لهم.
4. إلغاء الحظر المفروض على عدد من الجمعيات والمؤسسات في الضفة والقطاع.
5. الالتزام بوحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكافة شرائح الشعب الفلسطيني، وفي هذا السياق يصار إلى (أ) البدء بالإصلاح وإعادة هيكلة منظمة التحرير مع انطلاق الحوار الفلسطيني، على أن يتمّ الانتهاء من ذلك خلال أربعة أشهر. وبحسب المصادر الفلسطينية رفضت فتح هذه الفقرة. فيما تحمل الفقرة (ب) اقتراحاً باعتماد مقاييس انتخابية عامة ومؤسساتية واستطلاعية لتحديد نسب التمثيل في مؤسسات المنظمة.
6. أن تقوم حركة حماس بإخلاء وجودها وعناصرها من مؤسسات ومقرات السلطة في قطاع غزة السياسية منها والأمنية، وعودة هذه المواقع إلى السلطة الشرعية.
7. تجميد عمل القوة التنفيذية التابعة لحركة حماس.
8. الإبقاء على عمل الشرطة برقابة مؤقتة من لجنة عربية محايدة.
9. تولي فريق أمني عربي بقيادة مصرية الإشراف على ترتيب وحل المسائل الخلافية المتعلقة بالأجهزة الأمنية. (هذا البند لم توافق عليه حماس وفصائل فلسطينية أخرى).
10. إرسال قوة عربية بقيادة مصرية إلى قطاع غزة للإسهام في حفظ الأمن، قوامها ثلاثة آلاف عنصر (رُفِضَ من حماس وفصائل أخرى).

11. تشكيل حكومة انتقالية مهمتها الإعداد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية قبل آذار/ مارس من العام المقبل على قاعدة الالتزام ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية (رفضته حماس وفصائل أخرى).

12. المطالبة بالتزام كافة الفصائل بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها السلطة، والتزمت بها (رفضته حماس وفصائل أخرى).

13. التزام الفصائل بالحل السياسي عبر التفاوض، وفي حال فشل هذا الخيار يجري التشاور والاتفاق على اعتماد وانتهاج خيار آخر.

14. الدعوة للانخراط في مؤسسات السلطة، بما يعني الالتزام ببرنامجها، ويحق للأحزاب السياسية خارج إطار السلطة معارضة ذلك سلمياً.

ونتيجة للخلافات بين السلطة الفلسطينية وحماس، فقد فشلت الوساطة المصرية في عقد الحوار الوطني الفلسطيني، الذي كان مقرراً عقده في القاهرة يوم 2008/11/9، وذلك بناء على طلب من حماس، التي رفضت البدء بالحوار، قبل أن يطلق سراح المعتقلين الفلسطينيين من الحركة في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وانتقدت القاهرة حركة حماس لاعتذارها في اللحظة الأخيرة عن المشاركة في الحوار، مما زاد في توتر العلاقة بينهما. واتهم مصطفى الفقي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري، حركة حماس بأنها هي التي أفشلت الحوار، وأن مصر "لن تتحمل قيام إمارة إسلامية على حدودها الشرقية"[9] (انظر الجانب المتعلق بالحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني في الفصل الأول من هذا الكتاب).

ب. مصر والإفراج عن شاليط:

تابعت مصر لعب دور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بين حركة حماس و"إسرائيل"، من أجل إطلاق سراح معتقلين فلسطينيين في السجون الإسرائيلية، مقابل الإفراج عن الجندي الأسير في غزة جلعاد شاليط، وأصرت ألا يشاركها هذا الدور أية أطراف أخرى، إلا أن سنة 2008 انتهت دون التوصل إلى حلّ. وكانت اللقاءات تتمّ تحت إشراف وزير المخابرات المصرية عمر سليمان، وكان يمثل الطرف الإسرائيلي عادة رئيس الدائرة السياسية الأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية الجنرال عاموس جلعاد Amos Gilad، ومسؤول ملف الأسرى الإسرائيلي عوفر ديكل Ofer Dekel، أما حركة حماس فكانت تتواصل مع الجانب المصري عبر عدد من قياداتها. وأصرت الحركة على أن يتضمن تبادل الأسرى الفلسطينيين نحو ألف أسير فلسطيني من بينهم 450 تحددهم بنفسها، وهم من المحكومين بالسجن لسنوات طويلة، كما طالبت بأن يشمل الإفراج أعضاء المجلس التشريعي وعدداً من القادة والرموز، فضلاً عن النساء والأطفال. بينما هددت "إسرائيل" بإخراج شاليط بالقوة، واجتياح غزة للإفراج عنه في حال فشل الوساطة المصرية.

ومن جهة ثانية، ربطت حركة حماس قضية تبادل الأسرى مع رفع الحصار المفروض على القطاع وفتح المعابر، إلا أن مصر طلبت من حماس تليين موقفها من قضية تبادل الأسرى. ولم تنجح الوساطة المصرية، بسبب تمسك الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بموقفيهما. ومع ذلك، فقد ظلت مصر هي الوسيط الأنسب لدى "إسرائيل" وحماس.

ج. موقف مصر من رفع الحصار وفتح معبر رفح:

التزمت مصر باتفاقية المعابر التي عقدتها السلطة الفلسطينية مع "إسرائيل" سنة 2005. وأصبح معبر رفح مغلقاً، إلا في أحوال استثنائية، بعد سيطرة حماس على القطاع، وانسحاب المراقبين الأوروبيين من المعبر. وقد فسر كثير من الفلسطينيين ذلك، باعتباره مشاركة في الحصار، ومحاولة لإفشال وإسقاط حكومة حماس. بينما بررت الحكومة المصرية ذلك بالتزاماتها باتفاقية المعابر، والتزاماتها السياسية والدولية.

وفي كانون الثاني/ يناير 2008، وبسبب المعاناة الهائلة، قام الفلسطينيون بفتح ثغرة جديدة في الجدار على الحدود المصرية تدفق على إثرها مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الجانب المصري؛ مما دفع الأمن المصري إلى محاولة منع الفلسطينيين من الدخول، واتهام "إسرائيل" بأنها تريد إقامة دولة للاجئين الفلسطينيين على أراضي سيناء، ثم ما لبثت مصر أن سمحت لهم بالدخول لبضعة أيام. ورأى أبو الغيط أن المطالبين بفتح معبر رفح لا يريدون خدمة الشعب الفلسطيني، بل يسعون للحصول على الشرعية، مضيفاً: "نحن لا يمكن أن نساهم في شرعية من لا شرعية له" في إشارة إلى حركة حماس. لكن الوزير المصري استدرك قائلاً: "إننا نتعامل مع حماس على اعتبار أنها شريك فلسطيني نجح في الانتخابات. نحن نعترف بوجود حماس على الأرض، ونحترم تأييد الشعب الفلسطيني لها، ولكن يجب أن يكون وجودها شرعياً"[10].

وقدمت مصر اقتراحاً لحماس لحل قضية معبر رفح، بتطبيق الاتفاقية الموقعة سنة 2005 بين السلطة الفلسطينية ومصر والاتحاد الأوروبي و"إسرائيل" والولايات المتحدة، غير أن حماس رفضت هذا الاقتراح، وتمسكت بضرورة خضوعه لإدارة مصرية – فلسطينية، دون وجود للإسرائيليين، أو أي جهة أخرى. وعقّب المصريون على هذا الموقف بالتأكيد على أنه "ليس في استطاعتنا تغيير هذا الاتفاق؛ لأننا لسنا الطرف الوحيد في ذلك الاتفاق". وقد أبلغ الجانب المصري مسؤولي حماس أن ما حدث على الحدود عند رفح من تفجير الجدار الحدودي، ودخول الفلسطينيين للمدن المصرية "لن يتكرر مهما كانت الأسباب"[11].

ونتيجة لعدم الاتفاق مع حماس، بسبب رفض "إسرائيل" للموقف الحمساوي، أغلقت السلطات المصرية، ثلاث ثغرات على محور صلاح الدين الفاصل بين قطاع غزة ومصر باستخدام قطع معدنية وأسلاك شائكة، ونشرت المئات من جنودها على طول الحدود؛ لمنع دخول الفلسطينيين إلى شبه جزيرة سيناء. ومَنَعَ رجال الأمن المصريين، الذين اصطفوا على طول الحدود، الفلسطينيين

من الدخول عبر الثغرات الثلاثة المفتوحة في الجدار الفاصل، وهي بوابة صلاح الدين، والبرازيل، والبراهمة، لكنهم سمحوا بعودة المصريين الذين دخلوا القطاع. كما سمح رجال الأمن المصريون بدخول الفلسطينيين من الحاصلين على إقامة، أو الطلاب الدارسين في مصر أو دول عربية وأجنبية. وكذلك سمحوا بعودة الفلسطينيين من القطاع الذين ما زالوا في مدن العريش والشيخ زويد ورفح المصرية، عبر بوابة صلاح الدين. وطبقاً لتقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد أغلق معبر رفح بشكل كلي لمدة 345 يوماً، خلال سنة 2008، أي بنسبة 94.2% من إجمالي أيام السنة، فيما فتح المعبر جزئياً، لمدة 21 يوماً، أي بنسبة 5.8% من إجمالي أيام السنة[12].

وكان الموقف المصري يرى أن معبر رفح لن يُفتح في وجود سلطة غير سلطة محمود عباس، ويرفض أي وجود ولو رمزي لحركة حماس على معبر رفح، على أساس أن حماس برأي المصريين هي تنظيم فلسطيني وليست سلطة، وأن مصر لا تعترف سوى بشرعية الرئيس عباس، فهو الشرعية المعترف بها عربياً ودولياً. وحذر وزير الخارجية المصري أبو الغيط، بقوله إن كل من يحاول أن "يكسر خط الحدود المصرية ستكسر رجله". وقال أبو الغيط، إن مصر تواصل بذل جهودها لدى "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي، لإعادة فتح معبر رفح بـ"طريقة قانونية"، وانتقد حركة حماس لاشتباكها مع "إسرائيل"، ووصف ذلك بأنه "يبدو كاريكاتورياً ومضحكاً". وأضاف أبو الغيط أن الصواريخ التي تطلقها حماس "تفقد في الرمال داخل إسرائيل"، لكنها تعطي الفرصة لـ"إسرائيل" لضرب الفلسطينيين[13].

ومن القضايا الأخرى المرتبطة بالحصار وبمعبر رفح، والتي زادت من حدة التوتر بين مصر وحماس، الخلاف الذي حدث على قضية عبور الحجاج الفلسطينيين من القطاع عن طريق مصر إلى السعودية.

وطرحت مصر خطة للتهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل" في قطاع غزة، تتلخص بثلاثة بنود:

1. أن توقف حماس إطلاق الصواريخ من غزة على "إسرائيل"، وأن يتعهد الإسرائيليون في المقابل بعدم استهداف الناشطين الفلسطينيين داخل غزة، وأن يكفوا عن الاغتيالات المستهدفة.
2. أن يتمّ تبادل الأسرى بحيث يشمل حوالي 400 فلسطيني تحتجزهم "إسرائيل" مقابل الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. والخطة تشمل تسليم شاليط للمصريين الذين سيسلمونه بالتالي للإسرائيليين.
3. السماح بفتح المعابر الحدودية بين غزة و"إسرائيل" بمساعدة مراقبين أوروبيين.

ووافقت حركة حماس و"إسرائيل" على التهدئة لمدة ستة أشهر اعتباراً من منتصف شهر حزيران/ يونيو 2008. إلا أن "إسرائيل" لم تنفذ بنود الاتفاق، مما أدى إلى توقف التهدئة الفعلي في نهاية العام، وإلى شنّ "إسرائيل" لعدوانها الواسع على القطاع في 2008/12/27.

وقد أدانت مصر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على لسان الرئيس حسني مبارك ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، وحمّلت "إسرائيل" مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من ضحايا، وطالبتها بوقف اعتداءاتها على الفور من دون شروط. غير أن الموقف المصري الرسمي لم يغفل عن توجيه النقد إلى حماس؛ إذ حمّل الحركة مسؤولية انهيار التهدئة مع "إسرائيل" بإطلاقها الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية، على الرغم من تحذيرات القاهرة من أن "إسرائيل" ستشن عدواناً على غزة مع نهاية التهدئة[14]. وخلال فترة العدوان، شكلت مسألة إغلاق مصر لمعبر رفح مشكلة حقيقية بين مصر وحماس وسط اتهامات متبادلة؛ إذ أكد الرئيس مبارك أن مصر لن تفتح معبر رفح، بما يخالف اتفاق سنة 2005، سوى أمام الحالات الإنسانية، كي لا تشارك في تكريس الفصل بين الضفة والقطاع[15]، كما اتهم حركة حماس بأنها تريد فتح معبر رفح للاستحواذ عليه وحدها[16]. وبهدف إيجاد مخرج سياسي للأزمة، أعلن الرئيس المصري في 2009/1/6، مبادرة لوقف إطلاق النار وفتح المعابر ووقف تهريب السلاح إلى غزة وتشكيل حكومة وفاق وطني تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي[17].

2. الأردن:

حدث تطور مهم في الموقف الأردني من القضية الفلسطينية سنة 2008، إذ أعاد الأردن اتصالاته ولأول مرة مع قيادات في حركة حماس، بعد انقطاع دام حوالي تسع سنوات. في الوقت الذي استمر فيه باتباع سياسة دول الاعتدال العربي من السلطة الفلسطينية، وانتقاد ممارسات "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمشاريع الإسرائيلية الداعية إلى ما أطلق عليه "البديل الأردني" على الصعيدين الرسمي والشعبي. واستمر الموقف الأردني المعلن وهو المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت سنة 1967 وعاصمتها القدس، والاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين كحق العودة للاجئين. أما التطور الآخر الذي حدث في الموقف الأردني في نهاية العام، فهو التناغم الذي حدث بين الموقف الرسمي والشعبي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والسماح للاحتجاجات والمظاهرات، والدعم المطلق للمقاومة في القطاع، وللصمود البطولي للمواطنين الفلسطينيين، والذي يبدو أن الحوار الذي سبق وأن بدأ بين الأردن وحماس قد مهد الطريق للموقف الأردني الأخير.

أ. الموقف الأردني من التطورات السياسية:

رأى الأردن أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى في سلم اهتماماته، وأن حلّ القضية يهم الأردنيين كما يهم الفلسطينيين. وأراد الأردن لعب دور مهم في عملية السلام بين الفلسطينيين. ولهذا فقد استمرت زيارات المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين للأردن والاجتماع مع القيادات الأردنية، وكان أهمها اجتماع الملك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، الذي زار عمّان فجأة، وفي هذا الاجتماع طالب الملك بإدراج كل قضايا الوضع النهائي ضمن مفاوضات السلام

مع الفلسطينيين، وأكد العاهل الأردني على "أهمية أن تقود المفاوضات إلى اتفاق بين الجانبين قبل نهاية السنة الجارية، استناداً إلى صيغة حل الدولتين، وطبقاً للالتزامات التي توصل [توصلت] إليها الأطراف المعنية في مؤتمر أنابوليس"[18].

كما استقبل الأردن عدة مرات رئيس السلطة الفلسطينية، واجتمع مع الملك عبد الله الثاني، وكانت المحادثات تركز دائماً على التطورات المتصلة بعملية السلام، والجهود المبذولة لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وتأكيد الأردن على دعمه للسلطة الفلسطينية ومواقفها، وبخاصة حول قضايا الحل النهائي، كقضايا اللاجئين والقدس والمياه والحدود، والتي تؤثر بشكل مباشر على الأردن ومستقبله وأمنه. ولهذا فقد حدد العاهل الأردني موقف بلاده من القضية الفلسطينية، بقوله "إن المملكة تتمسك بقرارات الشرعية الدولية، وبمبادرة السلام العربية كأساس للحل". وفيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن، فقد أكد على "أن حقهم بالمواطنة لا يحرمهم من حقهم بالعودة والتعويض، وهذا موقف ثابت لنا، ونحن مصرون عليه، وقد تضمنته قرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وهو ليس موضع مساومة أو تنازل بأي شكل من الأشكال". وشدد على أن قبول "إسرائيل" في المنطقة سيبقى مرهوناً بإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والتوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لكافة جوانب الصراع العربي الإسرائيلي[19].

ويرى الأردن أن وجود دور أردني على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، يشجع "إسرائيل" على إحراز تقدم في المفاوضات مع السلطة الفلسطينية لإنهاء الصراع. إلا أنه استمر في رفض "الخيار الأردني" لحل القضية الفلسطينية، حيث تبدي الحكومة الأردنية حساسية بالغة تجاه الحديث عن "الخيار الأردني" أو "الوطن البديل"، وتعلن باستمرار رفضها للمشاريع الإسرائيلية الرامية إلى تهجير الفلسطينيين للأراضي الأردنية، واستمرار احتلالها للضفة الغربية.

ومن جهة أخرى، فقد نفى الأردن على لسان وزير الخارجية الأردنية صلاح الدين البشير وجود وثيقة عرفت باسم "ع.ع" (باسم عوض الله رئيس الديوان الأردني السابق وصائب عريقات) حول خيار "الوطن البديل". وأكد ذلك بقوله: "إننا لسنا طرفاً في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنما نحن معنيين ببعض قضايا الحل النهائي التي تمسّ الأردن مباشرة، وعلى رأسها مسألة اللاجئين والقدس"، وتابع: "إنني لم أسمع نهائياً ولا من أي جهة رسمية مسؤولة في السلطة الوطنية الفلسطينية أو غيرها من يرضى بحل غير حل الدولتين". وبيّن أن "الأردن يدعم المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفق ما نصّت عليه المبادرة العربية للسلام وتعهدات مؤتمر أنابوليس"، مشدداً على أن "المفاوضات بين الطرفين هي الخيار الاستراتيجي لإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة".

وأكد على موقف الأردن في حتمية نشوء الدولة الفلسطينية، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كونها أهم قضايا السياسة الخارجية الأردنية.

وعن مسألة إرسال قوات عربية إلى قطاع غزة، أكد على أن هذه المسألة لم تطرح في الجامعة العربية، وأنه يتحفظ عليها. وأن الحل الوحيد لما يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة هو وحدة الصف الفلسطيني، بما يضمن تعزيز الدور التفاوضي الفلسطيني، وتعزيز السلطة الفلسطينية أمام الشعب الفلسطيني والعالم. ولفت النظر إلى قرار مؤتمر وزراء الخارجية العرب بدعم الجهود الدبلوماسية للأردن في مواجهة المخططات الإسرائيلية في القدس، خاصة تلك المتعلقة بباب المغاربة، ولدى لجنة التراث العالمي World Heritage Committee التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO)[20].

ب. عودة الاتصالات بين الأردن وحركة حماس:

التطور المهم الذي حدث في الموقف الأردني بالنسبة لأطراف القضية الفلسطينية، كان الإعلان رسمياً عن عودة الاتصالات، التي توقفت منذ حوالي تسع سنوات، مع حركة حماس. فقد أُعلِنَ أن مدير المخابرات العامة الأردني الفريق محمد الذهبي عقد اجتماعاً مع اثنين من مسؤولي حركة حماس، هما محمد نزال ومحمد نصر في 2008/7/21. وكان هذا اللقاء هو الأول بين مسؤول أردني رفيع المستوى وقياديين في حماس، منذ أن أغلقت السلطات الأردنية في سنة 1999 مكاتب الحركة في عمّان، وأبعدت أربعة من قادتها إلى قطر، وعلى رأسهم رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، ونائبه موسى أبو مرزوق، والمسؤول الإعلامي عزت الرشق، والناطق الرسمي إبراهيم غوشة؛ بتهمة التدخل في الشأن الداخلي الأردني. وبلغ التوتر في العلاقات بينهما ذروته، بعد اعتذار الأردن عن عدم استقبال وزير الخارجية الأسبق القيادي في حركة حماس محمود الزهار سنة 2006، واتهام الحركة بتهريب أسلحة وتخزينها بالأردن، تمهيداً لتنفيذ عمليات في الأردن. ونفت حماس التهم بشدة، واعتبرت أن دوافعها سياسية، وقالت إن الأردن تعرض لضغوط أمريكية لعدم استقبال الزهار.

وفتح اللقاء احتمالات الانفراج في العلاقة بين الأردن وحركة حماس، خلافاً للموقف السابق الذي كان يفضل التعامل مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية فقط، بدلاً من التعامل مع بقية التنظيمات الفلسطينية بما فيها حماس. وأظهر اللقاء تفاؤلاً قوياً بأن تنتهي الأزمة التي كانت قائمة في العلاقة بين حماس والسلطات الأردنية.

وأعلن نزال الذي شارك في الاجتماع، أن وفد حماس قد حضر إلى عمّان بتكليف من خالد مشعل، ليس من أجل البحث في إصلاح العلاقة مع الحكومة الأردنية فقط، بل بهدف الاستماع للموقف

الأردني من مجمل أبعاد القضية الفلسطينية. ومع أن اللقاء تمّ بين وفد سياسي لحركة حماس، إلا أنه من الجانب الأردني كان مع أعلى مسؤول أمني في البلد، وهذا له دلالاته المهمة، لأنه لم يتمّ مع مسؤولين في الحكومة الأردنية بل مع رئيس المخابرات الأردنية. فكان هذا اللقاء يشبه إلى حد كبير الاتصالات التي تتمّ بين رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان مع وفود حركة حماس الزائرة للقاهرة.

ومن المبكر الحديث عن أسس جديدة للعلاقة مع حماس، خاصة أن الأردن ما يزال يحصر خياره السياسي المتعلق بالملف الفلسطيني في التعامل مع السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، وما تزال قناة الاتصال مع حماس "أمنية لا سياسية". إلا أن مدير المخابرات الأردنية محمد الذهبي، عبر عن حرص الأردن على دعم الشعب الفلسطيني، واحترام اختياره، والاعتراف بحركة حماس وشرعيتها الشعبية التي حصلت عليها، ودورها في المعادلة الوطنية الفلسطينية، وأن الحركة تمثل نصف الشعب الفلسطيني، ولا يشكك بالتأييد الذي حصلت عليه في الانتخابات التشريعية. وأن الحكومة الأردنية مستعدة لفتح صفحة جديدة في العلاقة مع الحركة، وتريد إبقاء قنوات الاتصال والتنسيق معها في المستقبل[21].

ويأتي الموقف الأردني الجديد منسجماً مع التغيير في السياسة الأردنية الداخلية تجاه الإخوان المسلمين في الأردن، وفي المقابل فإن حركة حماس تدرك أهمية الساحة الأردنية في الصراع العربي – الإسرائيلي، ووجدت عودة الاتصال مع القيادة الأردنية دعماً مهماً لها في الساحة الفلسطينية. والبعض يرى أن الأردن قد غير موقفه من حماس، لأنه وجد أن السلطة الفلسطينية قد تتخلى في مرحلة قادمة عن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة، وتوافق على الخيار الأردني أو ما يعرف "بالوطن البديل". بينما حماس ترفض صراحة ذلك، وتفضل الاستمرار في المقاومة، وعدم الوقوع في شرك مشاريع الاحتلال الإسرائيلي.

وسمح هذا اللقاء لعناصر من حركة حماس المتواجدين في سورية ولبنان، والذين يحملون جوازات سفر أردنية بدخول الأراضي الأردنية بغرض زيارة أهاليهم، بشرط الامتناع عن ممارسة أي نشاط سياسي أثناء الزيارة، والمغادرة طواعية قبل المدة المحددة لانتهاء الزيارة. كما سمح لعناصر أخرى محسوبة على حماس بتسوية أوضاعها وتجديد جوازاتها.

ويبدو أن الموقف الأردني الجديد لم يعجب السلطة الفلسطينية، التي فوجئت به، وقد عبّر الرئيس محمود عباس، خلال زيارته للأردن، للمسؤولين الأردنيين عن مخاوفه من الانفتاح على حركة حماس وفتح صفحة جديدة معها، خشية أن يؤدي ذلك إلى إضعاف موقفه التفاوضي مع "إسرائيل"، وأن المطلوب هو عزل حماس وليس الانفتاح عليها. وطلبت السلطة الفلسطينية تفسيراً من الحكومة الأردنية للتقارب الحاصل في العلاقة مع حماس. ولم يؤدِّ اللقاء إلى تغيير جذري في

الموقف الأردني من حماس، فانتهى العام من دون دعوة خالد مشعل إلى زيارة الأردن، وهو ما توقعته حماس، خاصة بعد صمود الحركة أمام العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ويمكن إجمال الأسباب التي دفعت الأردن إلى تغيير موقفه من حماس بما يلي:

1. حماية الأردن وكيانه واستقلاله من مشروع الوطن البديل أو الخيار الأردني لتصفية القضية الفلسطينية.
2. حماية مصالح الأردن في الضفة الغربية ودوره في القضية الفلسطينية.
3. التأكيد على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.
4. تخفيف، وربما إنهاء، الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على حركة حماس.
5. تشكيل حالة توافقية تساعد على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة.
6. تعاطف جزء من الشرعية العربية مع حركة حماس، خاصة وهي تواجه الحصار والعدوان.
7. المساعدة في تفعيل دور الأردن الإقليمي وفي السياسات الدولية تجاه المنطقة.
8. التأييد الشعبي الأردني المتزايد لحركة حماس.
9. التأكيد على حياده في الخلافات الفلسطينية الداخلية، خاصة بين حركتي فتح وحماس.
10. إظهار عدم خضوعه للضغوطات الأمريكية والإسرائيلية الرافضة للاعتراف بحركة حماس.

ولقد ظهرت بعض النتائج الإيجابية لهذا الحوار خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وسماح السلطات الأردنية للمواطنين لكي يعبروا عن تضامنهم مع صمود حركة حماس في القطاع، وأن يقود الإخوان المسلمون في الأردن هذا التحرك الشعبي. وعلى الرغم من الاستقالة المفاجئة لمدير المخابرات الأردنية الفريق محمد الذهبي –الذي سبق وأن اجتمع مع وفد حركة حماس– وتعيين اللواء محمد الرقاد خلفاً له، إلا أن الأردن لا يبدو أنه سيتراجع عن محاولة لعب دور حيادي في الخلافات الفلسطينية. وقد تمّ الربط بين إقالة الذهبي واحتجاجات رسمية فلسطينية ومصرية على سياسة الانفتاح الكبير للدبلوماسية الأردنية على حماس، وكذلك التسهيلات اللوجستية التي قدمتها الأجهزة الأمنية للمحتجين على العدوان على غزة في شوارع المدن الأردنية، وتعطيل قانون الاجتماعات العامة الذي يلزم الجهات والأفراد بتقديم طلب خطي للحصول على إذن مسبق بتسيير التظاهرات. وأظهرت السلطة الفلسطينية امتعاضها من العلاقة الأردنية مع حماس، إضافة إلى شكوى القاهرة من وصول التظاهرات إلى باب السفارة المصرية في عمّان، وترديد هتافات مسيئة إلى الرئيس حسني مبارك، وهي خطوة لم يكن مسموحاً بها في الماضي.

ج. موقف الأردن من الحصار المفروض على قطاع غزة:

استمر الأردن في المطالبة بضرورة رفع الحصار عن قطاع غزة، كما أيد الاتفاق على التهدئة بين حركة حماس و"إسرائيل" الذي رعته مصر في منتصف العام. إلا أنه تحفظ على الاقتراح المصري الداعي لإرسال قوات عربية لقطاع غزة، كحل للخلاف بين حماس التي تسيطر على القطاع وبين السلطة الفلسطينية. والتخوف الأردني نابع من اعتقاده أن ذلك قد يؤدي إلى عودة شبح الوطن البديل وحل المشكلة الفلسطينية على حساب الكيان الأردني؛ لأن القبول بإدخال قوات عربية لقطاع غزة "سيكون بمثابة المسمار الأخير في نعش القضية الفلسطينية"، حسب ما قال أحد المسؤولين، وأن دخول قوات عربية للقطاع لا يخدم لا مصلحة الشعب الفلسطيني ولا القضية الفلسطينية التي ستنتهي عملياً بدخول القوات العربية للأراضي التي ما تزال تحتلها "إسرائيل". ولاشك أن رفض دخول قوات عربية لقطاع غزة أصبح إحدى نقاط التوافق بين الأردن وحماس[22].

ومن جهة أخرى، فقد دعا العاهل الأردني المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل عاجل لرفع المعاناة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، عبر العمل على إنهاء الحصار الإسرائيلي، وفتح المعابر، والسماح بدخول المساعدات الغذائية والإنسانية إلى سكان القطاع، وحذر من أن استمرار الحصار سيؤدي إلى مأساة إنسانية ذات آثار مدمرة على الشعب الفلسطيني. وتبرّع الملك الأردني بدمه لضحايا العدوان على غزة، وأمر بإرسال مستشفيات عسكرية ميدانية، وقال في تصريحات صحفية: "هذا أقل ما يمكن أن نقدمه لإخواننا في غزة. نحن مستاؤون مما يجري هناك، وواجبنا أن نعمل بأقصى سرعة لوقف العدوان"[23].

كما واصل الأردنيون هبتهم لنصرة إخوانهم في غزة، وتسابقوا للتبرع بالدم والمال لأبناء القطاع، وتصاعدت مسيرات الغضب والاعتصامات الاحتجاجية والتضامنية لتشمل جميع محافظات الأردن، وطالب المشاركون، من أحزاب ونقابات، خلالها بوقف الاعتداءات الإجرامية على أهل القطاع، وطرد السفير الإسرائيلي من عمّان، وسحب السفير الأردني من تل أبيب، وإلغاء معاهدة وادي عربة؛ تعبيراً عن الغضب والسخط من الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. ودعا مجلس النواب الأردني الحكومة إلى إعادة النظر في العلاقة مع "إسرائيل" في حال لم توقف الدولة العبرية حصارها وقصفها لقطاع غزة، ودعا المجلس، في بيان وقع عليه 88 نائباً من أصل 110 نواب، الحكومة إلى "بذل أقصى الجهود لضمان وقف العدوان الهمجي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الشقيق، ووضع حدّ فاصل وفوري لهذا العدوان الغاشم". كما دعا المجلس الحكومة إلى "مضاعفة جهودها؛ لإنهاء الحصار الظالم، الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على غزة".

3. سورية:

تلعب سورية دوماً دوراً مهماً في القضية الفلسطينية، فهي ما تزال رسمياً في حالة عداء مع "إسرائيل"، وما يزال الجولان السوري محتلاً من قبل الإسرائيليين. وبالتأكيد فلسورية اعتباراتها المرتبطة بأمنها القومي، واعتباراتها الجيو–استراتيجية، والسياسية... وغيرها. وقد تعاملت مع حركة حماس، التي تقيم قيادتها في سورية، على اعتبار أنها أقرب إليها من حركة فتح والسلطة الفلسطينية، لكنها سعت إلى أن تبدو على مسافة واحدة من فتح وحماس، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإنهاء الانقسام، ووحدة الصف الفلسطيني. وتبنت سورية سياسة ومواقف أقرب إلى معسكر الممانعة الداعم للمقاومة الفلسطينية مقابل معسكر الاعتدال العربي، وظهر ذلك خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق، وقاطعته بعض الدول العربية الرافضة للموقف السوري. وانتهى العام بمطالبتها بعقد مؤتمر قمة عربي لدعم صمود المقاومة في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي على القطاع.

أ. دعم سورية للوحدة الوطنية الفلسطينية:

على الرغم من استمرار وجود قيادات ثمانية تنظيمات فلسطينية معارضة للسلطة الفلسطينية وحركة فتح في الأراضي السورية (حركة حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية الديموقراطية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وفتح الانتفاضة، والصاعقة، وجبهة النضال الشعبي) إلا أن سورية أبقت على اتصالاتها مع قيادة السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس، مع وجود بعض التوتر أحياناً في العلاقات معها. وحاولت أن تلعب دوراً في تقريب وجهات النظر بين تلك التنظيمات المقيمة في دمشق، وعلى رأسها حركة حماس، مع السلطة الفلسطينية. وأعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم، أن بلاده "سوف تتابع الحوار بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، من أجل إنهاء حالة الانقسام الداخلي بين الفلسطينيين"، وأنه "سيكون على اتصال مع قادة حركة حماس ومع السلطة الفلسطينية؛ لكي يتلقى منهم اقتراحات محددة حول المصالحة".

وحاولت سورية بصفتها رئيسة مجلس القمة العربية، إحياء الحوار الفلسطيني – الفلسطيني، وإنهاء الأزمة بين حماس وفتح، وتكوين رأي عام فلسطيني موحد تجاه قضايا السلام والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. وقدمت خلال زيارة محمود عباس لدمشق، رسالة رسمية له تضمنت مطالبة حماس بعقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها، والتحضير فوراً لتشكيل حكومة وحدة وطنية، والبحث في إعادة بناء منظمة التحرير، بشكل يعكس حقيقة شعبية الفصائل وموازين القوى على الأرض[24].

وخلال زيارة عباس للعاصمة السورية واجتماعه مع الأسد، ركزت محادثاتهما على المصالحة الوطنية، والدور السوري في إنجاح الحوار الفلسطيني – الفلسطيني. كما بحث الرئيس الفلسطيني العلاقات المتوترة بين سورية وحركة فتح، وكيفية تحسينها. إلا أن سورية لم تنجح في مسعاها لتحقيق المصالحة الوطنية، لاعتقاد السلطة الفلسطينية في رام الله أن الحكومة السورية أقرب في مواقفها لحركة حماس، وأنها لا تصلح للعب هذا الدور. إلى جانب أن رئاسة السلطة الفلسطينية تفضل أن تبقى ورقة الحوار في أيدي مصر، التي تؤيدها في مواقفها، بعكس حركة حماس.

ب. دعم سورية للمقاومة الفلسطينية:

ما زالت سورية تتحدث عن أهمية المقاومة الفلسطينية في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتعتبره نهجاً مهماً في التعامل مع "إسرائيل"، ولهذا السبب فإنها تحتضن وجود قيادات التنظيمات الفلسطينية في الأراضي السورية. وانطلاقاً من ذلك، فقد وافقت سورية على عقد مؤتمر في دمشق تحت اسم "الملتقى العربي الدولي لحق العودة"، بحضور ما يقارب الخمسة آلاف مشارك من ستين دولة، بينهم رؤساء مجالس هيئات المجتمع المدني العربية، وممثلي الجاليات العربية في المهجر، والعديد من الشخصيات الفلسطينية والعالمية، في مقدمتها مهاتير بن محمد Mahathir bin Mohamad رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، والمطران كبوجي Bishop Kabouji، وجورج جالاوي George Galloway. وتميز المؤتمر بالحضور الكثيف والمتعدد الرؤى والاجتهادات، وبالموضوعات التي تناولها بعمق وشمول 205 مفكرين وباحثين عرباً وأجانب، خلال 25 ندوة، حيث كان المؤتمر وبحق أكبر وأهم مؤتمر عربي ودولي يختص بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وبحق العودة بشكل خاص. فضلاً عن أنه مثل الردّ الشعبي على ما يتهدد مجمل الثوابت الوطنية، وليس حق العودة فقط، من مخاطر مصيرية، ومواجهة استهداف القضية الفلسطينية، ومحاولة تصفية الصراع العربي – الصهيوني وفق الاشتراطات الأمريكية – الإسرائيلية.

تعرف سورية أن مواقفها هذه قد تسبب بعض التوتر في علاقاتها مع الدول العربية "المعتدلة"، لكن المواقف السورية كانت محسوبة بدقة، ضمن قراءة تدرك الواقع الإقليمي والعربي والدولي، وتدرك المآزق الإسرائيلية والأمريكية، كما تدرك خطورة التحديات التي تواجه خيارات الممانعة والمقاومة. ولذلك، فإنها حافظت على مواقف ولغة دبلوماسية ومسارات تحاول أن تستفيد من الفرص الممكنة، دون أن تبالغ في الإمكانات والتوقعات.

وتأكيداً للموقف السوري الداعم لحركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، فقد أكدت حركة حماس أن "العلاقة مع سوريا قوية، ونستبعد أن تتأثر هذه العلاقة بأية متغيرات إقليمية على الأرض"، وأن موضوع انتقال قيادات حماس والجهاد الإسلامي من دمشق لم يطرح بالمطلق،

ولم يتمّ تناوله خلال الاجتماعات مع المسؤولين السوريين، وأن سورية تحتضن فصائل المقاومة والممانعة، على الرغم من المفاوضات السورية غير المباشرة مع "إسرائيل"[25].

وتميز الدعم السوري للمقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة، بدعوة سورية إلى اجتماع عاجل للملوك والرؤساء العرب من أجل البحث في العمل العربي المشترك؛ لوقف العدوان الإسرائيلي ودعم الفلسطينيين في القطاع. ولم تنجح جهودها، إلا أنها شاركت في القمة التي عقدت في العاصمة القطرية، والتي سميت قمة دعم غزة، وتحدث فيها خالد مشعل عن حركة حماس والمقاومة الفلسطينية، في حين قاطع محمود عباس هذه القمة.

ج. موقف سورية من "إسرائيل":

ما زالت هضبة الجولان السورية محتلة من قبل الجيش الإسرائيلي منذ سنة 1967، ومع أن سورية تتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق قومي، إلا أنها تريد عودة أرضها التي ما زالت محتلة؛ فـ"إسرائيل" في نظرها دولة محتلة للأراضي السورية والفلسطينية. ولهذا فقد بدأت سورية في سنة 2008 سلسلة من المفاوضات، غير المباشرة، مع بعض المسؤولين الإسرائيليين عن طريق الوسيط التركي، تهدف لانسحاب "إسرائيل" من الجولان مقابل اعتراف سورية بـ"إسرائيل". وجاءت تلك المفاوضات، بعد أن ألمح الرئيس السوري بشار الأسد بأن بلاده تستعد للحرب مع "إسرائيل"، في حال استمرار احتلالها للجولان، وقال "لا أحد منا يستبعد خيار الحرب"[26]. إلا أن الرئيس السوري رفض إجراء اتصالات سرّية مباشرة مع "إسرائيل"، مؤكداً أن أي مباحثات ستتمّ مع تل أبيب ستكون معلنة أمام الرأي العام. وقال الأسد: "إن المبدأ الذي تنطلق منه سوريا هو رفض المباحثات أو الاتصالات السرّية مع إسرائيل مهما كان شأنها، وإن كل ما يمكن أن تقوم به في هذا الشأن سيكون معلناً أمام الرأي العام في سوريا"[27].

وعقدت خمس جولات من المحادثات غير المباشرة بين سورية و"إسرائيل" في أنقرة، برعاية مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu، ومساعد مستشار وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط فريدون سينيرلي أوغلو Feridun Sinirlioglu، وكانت المباحثات تتناول ترتيبات الأمن، وعلاقات السلم العادية في حال انسحاب "إسرائيل" من الجولان السورية، وجدولة الانسحاب الإسرائيلي، وملف المياه. ويعتقد أن "إسرائيل"، غير جادة في تلك المفاوضات، وأنها كانت تريد فكّ التحالف بين سورية وكل من إيران وحماس وحزب الله. ولقد توقفت المحادثات بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ أعلنت سورية توقفها مع نهاية العام. وحدد الأسد سياسة بلاده الرافضة أن يكون أي اتفاق مع "إسرائيل" على حساب قطع علاقات بلاده مع إيران وحماس وحزب الله، إلا أنه أظهر مجدداً استعداده للسلام مع "إسرائيل" مقابل استعادة كامل مرتفعات الجولان، أي إلى ما وراء خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967[28].

4. لبنان:

سوف نلقي الضوء على التطورات المرتبطة بالوجود الفلسطيني في لبنان خلال سنة 2008؛ وعلى موقف لبنان من العدوان على قطاع غزة.

أ. الأوضاع الفلسطينية في لبنان:

كان قرار جميع الفصائل الفلسطينية في لبنان سواء المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية أم خارجها، تشكيل قيادة طوارئ فلسطينية موحدة تتولى مسؤولية التعامل اليومي مع الفلسطينيين والسلطات اللبنانية، مع التأكيد على أن جميع الفصائل ستلتزم بقرارات قيادة الطوارئ الفلسطينية في التعامل مع الأوضاع الطارئة في لبنان. وعللت التنظيمات هذا الاتفاق أنه بسبب "التطورات الخطيرة التي عصفت بلبنان، ومنعاً لزج العنصر الفلسطيني في هذه الصراعات، وحفاظاً على العلاقة الأخوية مع جميع الفرقاء اللبنانيين، والبقاء على مسافة واحدة من الجميع، ولتوحيد الموقف الفلسطيني بما يحفظ المصالح العليا للشعب الفلسطيني". وتمّ التأكيد أن الفلسطينيين في لبنان سيتقيدون بهذا الموقف، وأن "الخروج عنه يشكل مساساً بالمصالح الفلسطينية العليا، وخروجاً على الإجماع الفلسطيني". وأعلن البيان الصادر عن قادة الفصائل الفلسطينية، التزامهم واحترامهم لوحدة لبنان أرضاً وشعباً، ودعوتهم الأطراف اللبنانية إلى الحوار. وطلب البيان من كافة الأطراف اللبنانية "عدم الزج سياسياً أو إعلامياً بالفلسطينيين في الأحداث الجارية، وعدم التسرع في تبني أي شائعات أو معلومات مدسوسة في هذا الشأن، والاتصال بالقيادات الفلسطينية المعنية للتأكد من أي موقف أو معلومة أو شائعة".

واتخذت التنظيمات الفلسطينية إجراءات تنفيذية لمضمون الاتفاق قضت بتشكيل لجنة طوارئ في بيروت برئاسة العميد خالد عارف، مسؤول العلاقات الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضعت بتصرفها لجان فرعية في كل مخيم في بيروت وضواحيها. كما اتفق على تسمية اللواء الدكتور كمال مدحت (رحمه الله، اغتيل لاحقاً في 2009/3/23) لتولي أمانة سرّ لجنة الطوارئ المركزية، الذي قال في كلمة خلال اجتماع عقد في مخيم برج البراجنة للاجئين الفلسطينيين في ضاحية بيروت الجنوبية إن "الظروف التي حدثت في لبنان قد وحدت الفصائل الفلسطينية"، مؤكداً أن قيادة الطوارئ المركزية "تحرص على تجنيب المخيمات الانزلاق إلى أي تطورات سلبية في لبنان". منوهاً إلى عدم وقوف الفلسطينيين مع أي طرف في الموالاة أو المعارضة اللبنانية.

وأيد عباس زكي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان الاتفاق، مؤكداً على "الموقف الفلسطيني الثابت بعدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية"، ومشدداً على أن "الفلسطيني لن يكون طرفاً ضدّ طرف في أي صراع لبناني – لبناني، ولن يألوا جهداً بأن يكون جسر محبة بين

اللبنانيين". ودعا إلى "تفويت الفرصة على المتربصين بالشعب الفلسطيني، وذلك عبر تمتين الأطر الفلسطينية المشتركة"[29]. كما قام عباس زكي في احتفال لحركة فتح بالذكرى الـ 43 لانطلاقتها، في 2008/1/7، بتقديم ما عُرِف بـ"إعلان فلسطين"، وتوجه من خلاله إلى الشعب اللبناني بالاعتذار عما تعرض له لبنان جراء التواجد الفلسطيني على أرضه، وجاء في الإعلان:

> الإنصاف يقتضي القول إن ذلك الوجود الفلسطيني في لبنان، بحجمه البشري والسياسي والعسكري، قد أثقل كثيراً على هذا البلد الشقيق، ورتَّب عليه أعباءً فوق طاقته واحتماله، وبالتأكيد فوق نصيبه المعلوم من واجب المساهمة في نصرة القضية الفلسطينية (دولة مساندة)، الأمر الذي أصاب دولته واقتصاده واجتماعه الإنساني وصيغة عيشه إصابات بالغة لم تعد خافية على أحد. كذلك، من الإنصاف القول إن التورُّط الفلسطيني في لبنان، على نحو ما شهدنا، وبخاصة أثناء حروب 1975-1982، إنما كان في مجمله قسرياً بفعل ظروف داخلية وخارجية أشبه ما تكون بالظروف القاهرة.
>
> لا نقول هذا تنصلاً، ولا من قبيل نسبة ما جرى إلى "المؤامرة"، بل رفقاً بالضحيتين، وفتحاً لباب المراجعة، ومساعدةً لأنفسنا جميعاً على تنقية الذاكرة. وأياً ما كان الأمر، فإننا من جانبنا نبادر إلى الاعتذار عن أي ضرر ألحقناه بلبنان العزيز، بوعي أو من غير وعي. وهذا الاعتذار غير مشروط باعتذار مقابل[30].

ومن جهة أخرى، وقّعت 44 شخصية مسيحية لبنانية، ولأول مرة، نداء مشتركاً تحت عنوان "نداء إلى الأخوة الفلسطينيين في لبنان" عشية ذكرى الحرب اللبنانية، إقراراً مكتوباً للاعتذار عن "أعمال غير مبررة أدت إلى سقوط ضحايا من الفلسطينيين" خلال الحرب الأهلية في لبنان. وجاء في النداء:

> في الذكرى الثالثة والثلاثين لاندلاع الحرب اللبنانية، وردّاً على الاعتذار الصادر عن السيد عباس زكي، ممثل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية اللبنانية، بتاريخ 7 كانون الثاني 2008 نود بدورنا أن نقرّ أنه خلال تلك الحرب الطويلة صدرت أحياناً عن بعضنا، نحن اللبنانيين المسيحيين، أعمال غير مبررة أدّت إلى سقوط ضحايا بريئة من إخواننا الفلسطينيين. هذا الأمر يؤلمنا ونود أن نعتذر عنه، سائلين الله أن يلهمنا التعويض، ما أمكن، عن كل ظلم اقترفناه. وإننا ندعو إخواننا الفلسطينيين إلى التواصل والحوار في ما بيننا خدمة لعيش كريم وآمن وأخوي للجميع. مع ثقتنا بأن ما نعرب عنه ها هنا يشاطرنا إياه آخرون كثيرون من إخواننا اللبنانيين[31].

كما عقدت ندوة مشتركة في بيت مقر حزب الكتائب، الذي كان من أشد المعارضين للوجود الفلسطيني في لبنان، بمناسبة ذكرى 1974/4/13، التي أدت إلى إطلاق النار من عناصر حزب الكتائب على حافلة كان بداخلها فلسطينيين في منطقة عين الرمانة. وتحدّث في هذه الندوة رئيس

الحزب أمين الجميّل، والنائب أكرم شهيّب، ورئيس الهيئة الوطنية في حركة اليسار الديموقراطي نديم عبد الصمد، وعباس زكي ممثل منظمة التحرير في لبنان. ووصف الجميل هذا اللقاء بأنه "لقاء مصارحة لتحقيق المصالحة اللبنانية – الفلسطينية التي تدعم المصالحة اللبنانية – اللبنانية"، بينما شدد النائب شهيب على عدم "فرض التوطين"، مطالباً "كل الحيثيات الفلسطينية بالتوحد". وأكد زكي أن "قيام دولة فلسطين هو المنقذ الوحيد، الذي يعفي لبنان من هذا العبء الثقيل"، مشيراً إلى أن قضية قيام هذه الدولة هي قضية "لبنانية أولاً".

ويلاحظ أن كلا الحدثين مرتبط بالوجود الفلسطيني في لبنان، وبالمخاوف من توطينهم. خاصة وأن قضية التوطين قد أثيرت من جديد بين الفرقاء اللبنانيين، باعتبارها من أهم القضايا التي تشغل السياسيين اللبنانيين والرأي العام اللبناني، من مختلف الأطياف السياسية. فمن اتهام المعارضة للحكومة اللبنانية بأنها تسعى إلى توطين الفلسطينيين في لبنان، إلى نفي هذا الاتهام، عاد شبح التوطين ليخيم على الساحة اللبنانية؛ فقد اتهم رئيس تكتل "التغيير والإصلاح" النائب ميشال عون الحكومة بأنها "اتخذت قرار توطين الفلسطينيين". وقال: "بانتظار تكملة فيلم البيع ننتقل للربط بين الحكومة الموجودة حالياً وبين بيع الأراضي والتوطين، ونذكر أن حق العودة حق طبيعي". وأضاف: "نريد معرفة موقف الحكومة العملي، وبالأخص أن الرئيس الأميركي (جورج بوش) طلب إنشاء صندوق للتعويض على الفلسطينيين يحل محل أونروا [الأونروا]". وحسب رأي عون "إن التوطين حاصل فعلاً إذا لم يعِ اللبنانيون مخاطره الحقيقية، وإذا ما استمر المتآمرون على البلد وأهله بتواطؤ جزئي مع بعض الداخل". وقال: "إن التوطين ليس فزاعة كما يزعم البعض، فهو لا يزال قائماً، ويُعمل على إدخال اللمسات الأخيرة عليه بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والمسؤول الإسرائيلي يوسي بيلين [Yossi Beilin]"[32].

وردّ عليه رئيس الهيئة التنفيذية في القوات اللبنانية سمير جعجع، وقال إن عون يدعي امتلاكه وثائق تؤكد مخطط توطين الفلسطينيين في لبنان. إن وجود الفلسطينيين في لبنان يعود إلى سنة 1948، وعندما كان هناك مخطط فعلي لتوطينهم، أي بمعنى إيجاد سلطة فلسطينية في لبنان، "ليس الجنرال عون –مع احترامي له– من تصدى له، بل نحن من قام بذلك، والكل على علم بما قامت به الكتائب والقوات اللبنانية في تلك المرحلة". ودعا إلى عدم المزايدة في هذا الموضوع. وتساءل: أين هو هذا المخطط؟ ومن ينفذه؟ واعتبر أن التوطين يحتاج إلى موافقة الطرفين، اللبناني والفلسطيني، إلا أن الإثنين يقفان ضدّه.

ورفض رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة هذا التلاسن بين السياسيين بتأكيده على أن لبنان الرسمي والشعبي ضدّ التوطين "بكل أشكاله، وأنه يتمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين غير القابل للتصرف". وجاء موقف السنيورة تعليقاً على الكلام الذي صدر عن الرئيس الأمريكي جورج بوش، والتزامه قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة، وتقديره مبادرة السلام العربية،

والتي ورد فيها ذكر الحل الشامل والعادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وما طرحه حول مسألة وضع آليات دولية جديدة بما فيها التعويضات لحل مشكلة اللاجئين. وقال السنيورة إن الموقف اللبناني ملتزم بمبادرة السلام العربية بصفتها "مشروع تسوية كاملة تستجيب [إلى] مقتضيات الشرعية الدولية، وهو ملتزم بها كلها من دون اقتطاع أو تجزئة". وأكد على ضرورة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى "الشرعية الدولية وجميع قراراتها ذات الصلة، بما فيها حق العودة". وشدد السنيورة على "تمسك لبنان بهذا الحق غير القابل للتصرف... ورفض التوطين بكل أشكاله"، وأن هذا الموقف يستند إلى "الإجماع الوطني اللبناني، وكرسته مقدمة الدستور اللبناني في شكل واضح وملزم"[33].

أما بالنسبة للوضع الأمني في المخيمات، فهناك عدة محددات تضبط هذه المسألة، وهي؛ أن الدولة والأحزاب والقوى اللبنانية تتعامل مع ملف المخيمات من الزاوية الأمنية بشكل رئيسي، وأن القوى والفصائل الفلسطينية ومناصريها، تشكل امتداداً للفصائل الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، وهي تتفاعل معها وتتأثر بمتغيراتها، وهو ما انعكس في أكثر من مرة على العلاقة بين هذه الفصائل داخل المخيمات وفق تطور الأحداث في الداخل الفلسطيني. فقد شهدت المخيمات الفلسطينية خلال سنة 2008 مجموعة من الأحداث التي أثارت مخاوف الفلسطينيين من تكرار ما حدث في مخيم نهر البارد، في باقي المخيمات. ففي شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس 2008 شهد مخيم البدواي في شمال لبنان سلسلة من البيانات التي حملت تواقيع مختلفة، مرة باسم أبناء فتح الياسر، ومرة باسم كوادر وشرفاء حركة فتح، وأخرى باسم فتح الإسلام، وغيرها من التواقيع التي لا يوجد لها امتداد عسكري أو سياسي، وقد تضمنت هذه البيانات تهديدات لقيادات في حركة فتح[34]. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عاد التوتر الأمني إلى مخيم البداوي إثر قيام عناصر من حركة فتح بمحاولة إلقاء القبض على إحدى الشخصيات الدينية المتواجدة في المخيم، بتهمة علاقته بتنظيم فتح الإسلام، مما أدى إلى سقوط قتيل، واعتقال اثنين من المطلوبين وتسليمهم لقوى الأمن اللبناني[35].

أما في مخيم عين الحلوة، الوجه الأبرز في الملف الأمني، فقد شهد خلال سنة 2008 سلسلة من الاشتباكات والتوترات بدأت بقتل أحد عناصر جند الشام في كانون الثاني/ يناير 2008، ثم تفاقم الوضع الأمني في المخيم مع قيام مجموعة من حركة فتح في 2008/3/21، وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية اللبنانية، باعتقال أحد المطلوبين من عناصر جند الشام وتسليمه للقوى الأمنية اللبنانية، مما أثار توتراً أمنياً بين عناصر جند الشام وحركة فتح، والذي أدى إلى سقوط ثلاثة جرحى ونزوح العشرات من عائلات المخيم[36]. كما عادت التوترات بين حركة فتح وعناصر من جند الشام في فترات متقطعة، حيث وقع اشتباك بين عناصر من حركة فتح وآخرين من جند الشام، قتل خلالها أحد أبرز الوجوه في جند الشام، والمعروف بشحادة جوهر، واثنين آخرين أحدهم ينتمي لعصبة الأنصار[37].

أما بالنسبة لملف إعادة إعمار مخيم نهر البارد، فإن أبرز ما شهده هذا الملف خلال سنة 2008، لا يتعدى إطلاق مخطط الإعمار من قبل رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة في 2008/2/12، بحضور ممثل منظمة التحرير في لبنان عباس زكي، وممثلة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) كارين أبو زيد Karen Abu Zeid. وجاء في تفاصيل هذا المخطط أنه سوف يستوعب نحو 22 ألف نسمة من أبناء المخيم، كما أن نسبة إشغال البناء من الأرض ستبلغ نحو 65%، فيما سيتراوح ارتفاع المباني بين طابقين وأربعة طوابق. وقد لوحظ أن التصميم عكس موقف الجيش اللبناني المعارض لإعمار الواجهة البحرية للمخيم[38]. وقد شهدت سنة 2008 عودة نحو 1,900 عائلة إلى المخيم من أصل 4,500 عائلة نزحت عن بيوتها في مخيم نهر البارد[39].

وفي شهر حزيران/ يونيو 2008 بدأت عملية إزالة الركام من المخيم القديم تمهيداً لإعادة الإعمار، وقد كان من المقرر الانتهاء من هذه العملية خلال شهر آب/ أغسطس 2008[40]، إلا أنه حتى الانتهاء من كتابة هذا التقرير لم تتم إزالة الركام بشكل كامل.

وقد أعاد البعض أسباب التأخير في إعادة إعمار المخيم إلى عدم وجود قرار سياسي لدى الدولة اللبنانية في هذا الأمر، خصوصاً بعد انعقاد مؤتمر المانحين في 2008/6/23، وتأكيد رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة على أن أربع دول من الخليج؛ وهي السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، سوف تسهم بنحو 50% من قيمة المبلغ اللازم لإعادة الإعمار، والتي حددته عدة جهات بنحو 450 مليون دولار. وقد أعلنت المفوضة الأوروبية بينيتا فيريرو–فالدنر Benita Ferrero-Waldner باسم الاتحاد الأوروبي عن إسهام أوروبي بقيمة 45 مليون دولار لإعادة بناء المخيم[41]، كما أعلنت وزيرة الخارجية النمساوية أورسولا بلاسنيك Ursula Plassnik أنه تم الاكتتاب بمبلغ 122 مليون دولار أميركي لإعادة إعمار مخيم البارد والقرى المحيطة به، وهو مبلغ يقتصر على الدول الأوروبية والغربية[42].

إن التعامل مع ملفات المخيمات، بما فيها ملف إعمار مخيم نهر البارد، من الزاوية الأمنية انعكس سلباً على الحالة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، فعلى الرغم من تنفيذ مخططات الإعمار من قبل وكالة الأونروا، وتعهد الجهات المانحة بتمويل مشروع إعادة الإعمار، إلا أن القرار السياسي لهذه القضية ما زال عالقاً، وهو ما يثير مخاوف لدى الفلسطينيين من وجود عناصر معوقة في مؤسسة القرار اللبناني، لا تزال راغبة في استمرار الضغوط على الفلسطينيين بشكل يستهدف إضعاف وجودهم في لبنان.

ب. موقف لبنان من العدوان على قطاع غزة:

وقف لبنان ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مستحضراً العدوان الذي قامت به "إسرائيل" في صيف سنة 2006 على لبنان. وطالب بوقف العدوان، والتحرك عربياً على نفس مستوى الهجمة الإسرائيلية على القطاع. وقال رئيس الوزراء اللبناني السابق، سليم الحص:

> نحن كجميع المواطنين العرب لا نصدق ما تتعرض له ساحة غزة من فواجع إنسانية بفعل العدوان الإسرائيلي الهمجي عليها، كما لا نفهم سبباً للتردد العربي في عقد لقاء قمة بعد تأجيل اجتماع وزراء الخارجية العرب دون مبرر... إن الحكام العرب يتريثون أياماً قبل أن يلتقوا لإطلاق موقف قومي، بينما أرواح المئات من أبناء الأمة تزهق وأجسادهم تمزق كل ساعة. ولقد صعقنا لموقف بعض القادة العرب، الذين إن نطقوا أنحوا باللائمة على الضحية، وخاطبوا المنكوب بلغة الشماتة، وتحاشوا النطق بكلمة واحدة تسيء إلى العدو الإسرائيلي، أو تحمله تبعات الفظائع التي يرتكبها في حق إخوة لنا في بقعة محاصرة من فلسطين[43].

واستنكر نائب رئيس مجلس الوزراء عصام أبو جمرا عمليات القتل الجماعي التي ترتكبها "إسرائيل" بحق الفلسطينيين، وقال "العنف بين الدول والشعوب لا يولد إلا العنف، وسياسة التفاهم هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والأمن". وبعدما تبرع وزير الثقافة تمام سلام بالدم، في إطار الحملة التي أطلقتها جمعية المقاصد الإسلامية في وسط بيروت، قال "اليوم نقدم قطرة دم لمساندة ومساعدة هذا الشعب، ولكن المطلوب أكثر بكثير، المطلوب موقف موحد لإخواننا الفلسطينيين ولكل العرب مجتمعين ليؤكدوا حقنا الكامل في مواجهة هذا الاعتداء ومواجهة هذه الشراسة الإسرائيلية"[44].

وطالب النائب العماد ميشال عون العالم بالعمل على وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورفع الحصار عنه. ودعا الدول العربية إلى اتخاذ موقف حازم مما يجري لأن "الصمت يشبه المشاركة في الجريمة". وقال في مداخلة تلفزيونية: "لا يجوز استمرار الحال على ما هي عليه. غزة تنزف منذ أعوام والعالم أصبح يرى في ذلك أمراً طبيعياً". وإذ حذّر من "تطبيع ما يحصل في غزة"، لفت إلى أن "إسرائيل تستطيع إلحاق خسائر (بالفلسطينيين) لكنها لن تستطيع الانتصار، وهي تتصرف بدافع الخوف، وهذا دليل ضعف"[45].

كما دعا الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى "يوم الحداد والتضامن"، تحت عنوان "نصرة غزة"، ودعا أيضاً إلى "انتفاضة ثالثة في فلسطين، وانتفاضات في العالمين العربي والإسلامي"، مطالباً الفلسطينيين بـ"الوحدة"[46].

5. السعودية:

حاولت السعودية أن تقف على الحياد في الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية، ولهذا فقد دعت باستمرار إلى ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، وتنفيذ اتفاق مكة الذي كان قد وقع في 2007/2/8 برعاية سعودية.

وفي المقابل فقد وقفت السعودية مع الدول التي سميت بدول الاعتدال، واكتفت بتمثيل منخفض مقتصر على مندوبها لدى الجامعة العربية أحمد القطان في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في العاصمة السورية في نهاية شهر آذار/ مارس 2008. غير أنها لم تشارك في مؤتمر الدوحة الذي عقد من أجل دعم قطاع غزة. إلا أنها أكدت، خلال زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش للرياض، على المبادرة العربية للسلام التي هي في الأساس مبادرة أطلقها العاهل السعودي سنة 2002، عندما كان ولياً للعهد. وطلبت السعودية من الرئيس الأمريكي الضغط على "إسرائيل" لكي توافق على المبادرة العربية. كما أنها رفضت تقديم المزيد من التنازل لـ"إسرائيل" وتغيير بعض بنود ما جاء في المبادرة، لكي توافق عليها "إسرائيل". وأشارت إلى أن قضية الاعتراف السعودي بـ"إسرائيل" غير وارد، قبل تحقيق السلام النهائي والشامل في الشرق الأوسط، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والالتزام بالمبادرة العربية للسلام. بل إن السعودية هددت أنه في حال عدم موافقة "إسرائيل" على المبادرة العربية كما هي من دون تعديل، ستضطر الدول العربية لمراجعة خياراتها.

مالت السعودية إلى فكرة إدخال قوات عربية إلى غزة، كحلّ لفتح المعابر ورفع الحصار عن القطاع. وانقسمت الدول العربية بين مؤيد ومعارض، ولكن الرفض الحقيقي جاء من "إسرائيل"، التي خشيت أن يحدث صدام بين الجيش الإسرائيلي، الذي يقوم بالاعتداءات المتكررة على القطاع، والقوات العربية. وفي حال وجود تلك القوات فإنها ستتدخل إذا ما أُطلقت صواريخ من غزة على "إسرائيل"، وردّت الأخيرة عسكرياً. ويبدو أن السعودية أرادت أن تستلم تلك القوات المعابر، وتمهد الترتيبات الأمنية لضمان نزاهة الانتخابات بمساعدة عربية عن طريق إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية ووطنية[47].

ومن جهة أخرى، فقد أعلنت السعودية أنها لم تتدخل في قضية الحجاج الفلسطينيين من القطاع، وأنها تنظر إلى جميع الفلسطينيين بعين المساواة، لأنها منحت الآلاف منهم، بمن فيهم سكان قطاع غزة، تأشيرات دخول إلى المملكة لأداء فريضة الحج. وأن الحكومة السعودية زادت الحصة المقررة للفلسطينيين، مراعاة لظروفهم الإنسانية، كما أن جميع منافذ المملكة مستعدة لاستقبالهم وتسهيل أدائهم للشعائر. وأنها تتعامل مع الحجاج الفلسطينيين كمسلمين، بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية.

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

بقيت قضية تطبيع العلاقات بين الدول العربية و"إسرائيل" محصورة في أضيق الحدود مع الدول التي وقعت اتفاقيات السلام مع "إسرائيل" كمصر والأردن، ودول عربية أخرى أقامت علاقات محدودة معها كموريتانيا مثلاً.

1. مصر:

تطورت العلاقات في مجال التطبيع بين مصر و"إسرائيل"، وبالذات على الصعيد الاقتصادي، وكان أهمها الموافقة المصرية على ضخ الغاز الطبيعي المصري للكيان الصهيوني، تنفيذاً لاتفاقية وقعت بين الطرفين بقيمة 2.5 مليار دولار. وتنصّ الاتفاقية على تصدير الغاز الطبيعي من مصر لـ"إسرائيل"، بمقدار 107 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً لمدة 15 عاماً، قابلة للتجديد، أي أن خمس الكهرباء المولدة في "إسرائيل" خلال العقد المقبل ستأتي من الغاز المصري.

وكان وزير البترول المصري سامح فهمي قد وافق على السماح لهيئة البترول المصرية والشركات القابضة للغاز بتصدير الغاز لـ"إسرائيل" عبر شركة غاز شرق المتوسط، والبدء بتنفيذها. وأثارت هذه الاتفاقية ردود فعل معارضة من قبل الرأي العام المصري، ممثلاً في منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتيارات السياسية المختلفة. ورُفعت القضية للقضاء المصري، حيث قضت محكمة القضاء الإداري بمصر، بوقف تنفيذ الاتفاقية وضخ الغاز لـ"إسرائيل"، مستندة إلى أن الدستور المصري أعطى للبرلمان وحده الحق في تقرير بيع الموارد الطبيعية، وليس الحكومة المصرية. إلا أن الحكومة اعترضت على قرار المحكمة، ونفت ضرورة موافقة مجلس الشعب المصري على صفقة الغاز الطبيعي، لأنه اتفاق خاص بين شركة غاز شرق المتوسط المصرية وشركة الكهرباء الإسرائيلية، وليس مع الحكومة المصرية. غير أن السفير إبراهيم يسري، المدعي الرئيس في قضية تصدير الغاز المصري لـ"إسرائيل"، طالب الحكومة المصرية بوقف إمداد "إسرائيل" بالغاز فوراً، احتراماً لقرار القضاء المصري بهذا. وحول تزامن الحكم مع اشتداد الحصار على غزة، قال السفير إن الغاز المصري وفر على مستهلك الكهرباء الإسرائيلي 20% من الكلفة، "فلماذا لا نمد غزة بالغاز بدلاً من إسرائيل". وما زال الغاز الطبيعي المصري يصل لـ"إسرائيل"، والقضية في أيدي القضاء.

واستمرت الشركات المصرية باستيراد بعض المنتجات الإسرائيلية، في إطار بروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) Qualified Industrial Zone Agreement (QIZ Agreement). وتبين أن إجمالي عدد الشركات المسجلة في وحدة الكويز حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وصل إلى 689 شركة، 57% منها في مناطق الإسكندرية والعاشر من رمضان وشبرا الخيمة.

ومن جهة أخرى، فقد تبين أن فنادق مدينة طابا الحدودية مع فلسطين المحتلة، تحصل على مياه الشرب عبر خطوط مياه من "إسرائيل"، وليس من خلال محطة تحليه المياه التابعة لوزارة الإسكان المصرية بطابا. وأن مرافق فندق هيلتون في طابا، الذي أقامته "إسرائيل" إبان فترة احتلالها لسيناء، ترتبط كلياً بشبكة المرافق الإسرائيلية، وأن إدارة الفندق، بالرغم من انتقال تبعيته إلى مصر عقب صدور قرار لجنة التحكيم الدولية بأحقية مصر في منطقة طابا، وجدت أنه من الأفضل و"الأرخص" لها الحصول على الخدمات من "إسرائيل".

واعترف المستثمرون بمدينة طابا أمام لجنة الثقافة والسياحة والإعلام بمجلس الشعب المصري بأن سعر المتر المكعب من المياه يصل إلى سبعة جنيهات في حال شرائه من محطة التحلية، بينما تبيعه "إسرائيل" لهم مقابل جنيه وربع فقط (الدولار يعادل 5.3 جنيهات).

وقد كشف تقرير للقناة السابعة الإسرائيلية أن مصر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي استضافت مؤتمراً بمشاركة "إسرائيل"، لتطوير التكنولوجيا في مجال النسيج والغذاء في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك في إطار مشروع ميدابتكار Medibtikar الأوروبي للتكنولوجيا، وأوضح التقرير أن تكلفة المشروع 7.3 مليار يورو (أي ما يعادل حوالي 9.86 مليار دولار). ويستمر لمدة ثلاثة أعوام، ويشارك فيه كل من "إسرائيل" وتركيا ومصر والأردن وسورية ولبنان والمغرب وتونس والجزائر والسلطة الفلسطينية. وشاركت عن "إسرائيل"، سيما أمير Sima Amir، مديرة قسم التعاون الاقتصادي والتكنولوجي في اتحاد الصناعات الإسرائيلي، التي قالت إن المشروع الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي سيتمّ عبر مراحل، حيث تهتم المرحلة الأولى بمجال النسيج، أما المرحة الثانية فستهتم بالغذاء[48].

2. الأردن:

يعدّ الأردن الدولة العربية الثانية التي تطبع علاقاتها رسمياً مع "إسرائيل"، على الرغم من الرفض الشعبي لذلك. وتبين أن صادرات الأردن إلى "إسرائيل"، خلال شهر شباط/ فبراير 2008 فقط، بلغت 3,700 طن من الخضار والفواكه، في حين استورد الأردن من الخضار والفواكه خلال الشهر نفسه 922 طناً. وصدر إلى "إسرائيل"، خلال موسم الزيتون كميات كبيرة من الزيتون بمعدل بلغ 200 إلى 300 طن يومياً.

وبحسب تقرير المعهد الإسرائيلي للتصدير والتعاون الدولي The Israel Export and International Cooperation Institute، الذي نقلته وكالة قدس برس، فقد شكل الأردنيون أكبر مستهلك للمنتجات الإسرائيلية في الوطن العربي، سابقين بذلك مصر التي يزيد عدد سكانها بنحو 15 ضعفاً عن سكان الأردن. وأوضح التقرير أن الأردن هو أكبر "زبون" للبضائع الإسرائيلية في

الربع الأول من سنة 2008، وبحجم مستوردات بلغ 102 مليون دولار، وبزيادة قدرها 62% عن الفترة ذاتها من العام الماضي. واعتبر التقرير أن الأردن أول شريك تجاري لـ"إسرائيل"، وبالرغم من أن التقرير لم يشر إلى طبيعة المنتجات الإسرائيلية التي يستهلكها الأردنيون، إلا أنها على الأغلب منتجات غذائية وزراعية وصناعية، وفي مجال الملبوسات، التي تباع على الأغلب في بعض المراكز التجارية، ممهورة بعبارة "صنع في إسرائيل"[49].

ودفع هذا الأمر، نقابة المهندسين الزراعيين الأردنيين، إلى التهديد بنشر قائمة بأسماء تجار وشركات أردنية استوردوا مواد زراعية كالمانجو والشعير والذرة من "إسرائيل". إذ تبين أن 99% من المانجو المستوردة في الأسواق الأردنية هي إسرائيلية، وليست مصرية كما يتردد في السوق الأردني. وأشار مصدر مسؤول في النقابة إلى أن تنامي استيراد الذرة والشعير والصويا من "إسرائيل" بلغ بدءاً من العام الحالي وحتى تموز/ يوليو 2008 على التوالي 5,610 أطنان و1,500 طن و3,000 طن[50].

3. دول عربية أخرى:

كشفت الصحف الموريتانية أن "إسرائيل" تمكنت من استمالة قوى في الحكم في موريتانيا قبل الانقلاب الذي حدث فيها، وأن عناصر في جهاز الموساد Mossad تمكنت من تجنيد نواب موريتانيين، في محاولة لقطع الطريق أمام أي احتمال لقطع العلاقات الموروثة من عهد الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايع، خصوصاً بعد تعهد الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله، قبل وبعد تنصيبه في نيسان/ أبريل 2008، بعرض تلك العلاقات للاستفتاء والتشاور واتخاذ القرار المناسب بشأنها. ومعروف أن موريتانيا قررت تجميد علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل" خلال انعقاد مؤتمر قمة الدوحة لنصرة غزة، في مطلع سنة 2009. واستكملت هذا القرار بقيامها، في 2009/3/6، بطرد الدبلوماسيين الإسرائيليين من نواكشوط، وإغلاق السفارة الإسرائيلية في موريتانيا[51].

من جهة أخرى، اعترف قائد حركة تحرير السودان المتمردة في دارفور، عبد الواحد نور، أن حركته افتتحت مكتباً لها في "إسرائيل"، وأن سودانيين لجؤوا إلى "إسرائيل" هم الذين افتتحوا مكتب الحركة هناك، منوهاً في الوقت نفسه بـ"إسرائيل"؛ لأنها حسب قوله أنقذت شباناً سودانيين من الإبادة. واعتبر نور أن الرؤية السياسية لحركته تجيز افتتاح سفارة إسرائيلية في الخرطوم، إذا كان في ذلك خدمة لمصالح السودان، على حد تعبيره. وكانت "إسرائيل" قد منحت مؤخراً حق اللجوء لـ 600 سوداني من دارفور، ونفى نور أن يكون قد زار "إسرائيل"، ولكنه قال إنه "ليس هناك ما يمنعه من زيارتها إذا وجد أن من مصلحته ذلك"[52].

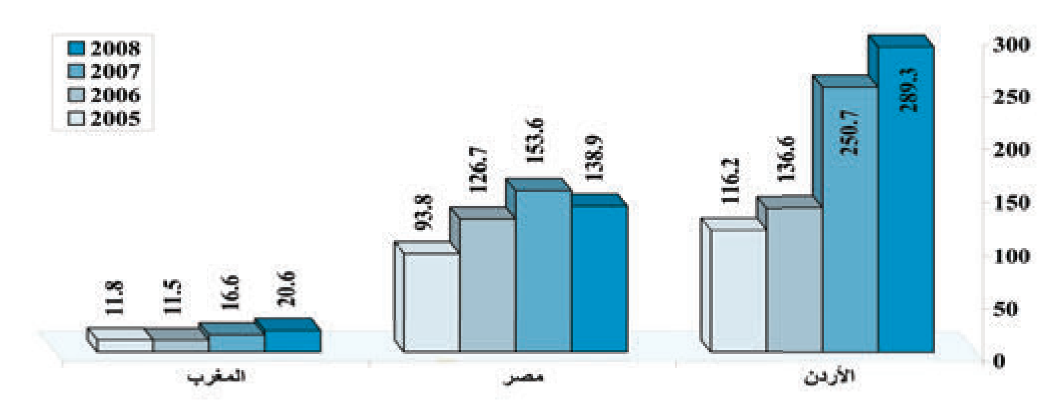
ودافع نور بشدة عن افتتاح مكتب لحركته في "إسرائيل"، وتعهد بالعمل على تبادل السفارات مع "إسرائيل" متى ما أطاحوا "بحكم البشير"، على حد قوله، ومتى وصلوا إلى إقامة الدولة العلمانية المنشودة. وأعلن مكتب حركة تحرير السودان بـ"إسرائيل"، في بيان وزعه على الصحافة يوم 2008/7/21، ووقعه أمين الإعلام عيسى إبراهيم، عن اعتزامه تنظيم مسيرة تأييدية كبرى لـ"إسرائيل"، تضم كل أطياف الشعب السوداني في "إسرائيل"[53].

أما في العراق فقد قام مجلس القضاء الأعلى بنقض قرار البرلمان العراقي، الذي كان قد اتخذه برفع الحصانة عن عضو البرلمان مثال الآلوسي بسبب زيارته لـ"إسرائيل"، مستنداً إلى الدستور العراقي. وأكدت المحكمة الاتحادية العراقية، أن قرار البرلمان مخالف للدستور ولا يستند على القانون، وأن من حق كل عراقي السفر إلى "إسرائيل" دون أن تفرض عليه أية قيود قانونية[54].

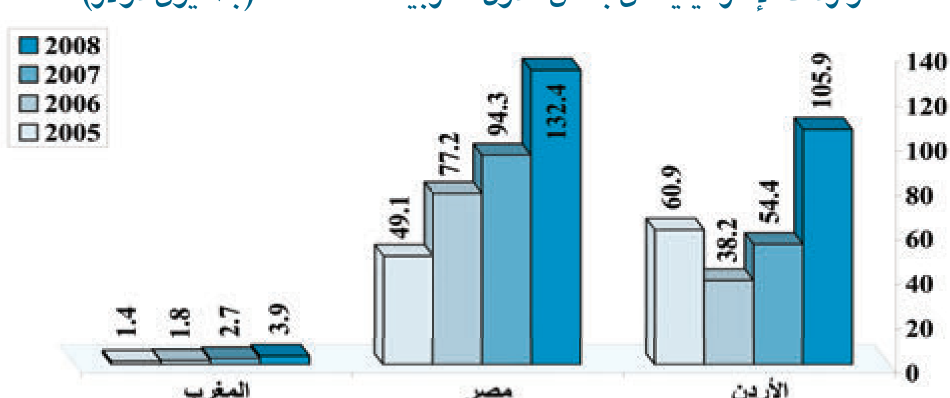
جدول 3/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2005-2008 (بالمليون دولار)[55]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2008	2007	2006	2005	2008	2007	2006	2005
الأردن	289.3	250.7	136.6	116.2	105.9	54.4	38.2	60.9
مصر	138.9	153.6	126.7	93.8	132.4	94.3	77.2	49.1
المغرب	20.6	16.6	11.5	11.8	3.9	2.7	1.8	1.4

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2005-2008 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2005-2008 (بالمليون دولار)



رابعاً: الموقف العربي الشعبي وتوجهاته

تعدّ نهاية سنة 2008 مرحلة الانتفاضة الشعبية العربية والإسلامية والتحرك الجماهيري الكبير والواسع تأييداً للقضية الفلسطينية والمقاومة، بعد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. إذ أعاد هذا العدوان القضية الفلسطينية إلى أحضان الشارع العربي والإسلامي في مختلف أنحاء العالم، واستطاعت المقاومة الفلسطينية البطولية أن تحرك الشارع والرأي العام العربي لكي يضغط على الأنظمة الرسمية العربية لوقف العدوان الإسرائيلي. وسبق التأييد الشعبي العربي للفلسطينيين، القرارات الرسمية العربية بمسافات طويلة، مما أحرج الكثير من الأنظمة العربية، التي اتهم البعض منها بالتواطؤ، وعدم التحرك السريع لوقف العدوان الإسرائيلي.

وقبل البحث في الموقف العربي الشعبي الذي صاحب العدوان الإسرائيلي، لا بدّ من التأكيد على أن الموقف الشعبي من القضية الفلسطينية بشكل عام كان داعماً للمقاومة الفلسطينية، ورافضاً لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. ففي الأردن، عقد المؤتمر الوطني لمقاومة التطبيع في 2008/10/25، وقدمت فيه أوراق مهمة، وجهت انتقادات حادة لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وموقعيها، ومنفذيها، وطالبت بإلغائها. ووصفت بعض الأبحاث التي ألقيت في مجمع النقابات المهنية الأردنية، معاهدة السلام بـ"المشؤومة"، ومعاهدة "الذل والهوان"، وأن المعاهدة أقامت تحالفاً بين الأردن الرسمي و"إسرائيل". وفي الورقة التي قدمها أمام المؤتمر، قال النائب السابق في البرلمان الأردني علي أبو السكر إن "التطبيع هو مخترع صهيوني لما يمثله من أهمية وضرورة استراتيجية للكيان الصهيوني، يهدف إلى دمجه في المنطقة، وإحداث تغيير نفسي وعقلي عند العرب، بحيث يقبلون ويسلمون بوجود (إسرائيل) كدولة يهودية مستقلة ذات سيادة، ويسلمون بالأساس الأيديولوجي لها"[56].

وهددت النقابات المهنية الأردنية ضمنياً باستئناف مقاطعتها لأي أردني يشارك في نشاطات تطبيعية مع "إسرائيل"، وانتقدت تعميماً أصدرته وزارة الصحة الأردنية يتحدث عن دورة تدريبية للأطباء ستنظم لاحقاً مع أطباء إسرائيليين. وأشارت النقابات، في بيان للجان مقاومة التطبيع، إلى أن الحكومات المتعاقبة قدمت تسهيلات للتطبيع وللعلاقات المشبوهة، وأنها تعتبر أي أردني يوافق على حضور أي نشاط إسرائيلي أو مع إسرائيليين مُطبِّعاً.

وطالبت فعاليات وطنية أردنية بطرد السفير الإسرائيلي في عمّان، وسفراء الدول التي تدعم الحصار، الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة. جاء ذلك، خلال اعتصام نفذه عشرات النقابيين والحزبيين الأردنيين وممثلون عن فعاليات شعبية أمام مجمع النقابات المهنية في العاصمة عمان؛ للمطالبة بفكّ الحصار عن القطاع.

وكذلك الأمر بالنسبة للمعارضة المصرية، التي نددت باستمرار التعاون الاقتصادي والزراعي بين القاهرة وتل أبيب، بالرغم من استمرار الاعتداءات الإسرائيلية بشكل شبه يومي علي الشعب الفلسطيني. ودعت القوى والأحزاب السياسية والنقابات المهنية المصرية المختلفة إلى التظاهر بمقر نقابة المحامين بوسط القاهرة، احتجاجاً على المجازر الصهيونية في غزة، وكذلك احتجاجاً على التدخل الأمريكي في الشؤون العربية. وطالبوا بموقف عربي وإسلامي جاد لوقف المذابح الصهيونية ومحاسبة مرتكبيها، كونهم مجرمي حرب، تجب ملاحقتهم دولياً.

وشهدت الجامعات المصرية مظاهرات للتنديد بالمجازر الصهيونية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، شارك فيها آلاف الطلاب والطالبات، مطالبين القاهرة باتخاذ موقف قوي لوقف هذه المجازر، وطرد السفير الإسرائيلي، وإسقاط معاهدة كامب ديفيد، وسحب السفير المصري من تل أبيب، وإحياء المقاطعة الواسعة للكيان الصهيوني والدول المناصرة له. وتواصلت ردود الفعل البرلمانية والنقابية الغاضبة في مصر إزاء مقتل طفلة مصرية برصاص القوات الإسرائيلية في المنطقة الحدودية بين مصر وقطاع غزة.

وقد دعا الإخوان المسلمون في مصر الحكومة المصرية إلى الكف عن المشاركة في حصار غزة، وطالبوا بفتح معبر رفح[57]. وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة، كان للإخوان دور قيادي وفاعل في تحريك الشارع المصري، من خلال تنظيم المظاهرات والاعتصامات وحملات جمع التبرعات، حيث دعوا الشعوب العربية والإسلامية للوقوف ضدّ ما أسموه "التواطؤ من قبل معظم الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية" مع العدو الإسرائيلي، بهدف ضرب المقاومة الفلسطينية[58]. وصرّح حسين إبراهيم، نائب رئيس كتلة الإخوان المسلمين في البرلمان المصري، أن قرار ضرب غزة قد أُعلن من القاهرة إثر لقاء أبو الغيط وليفني، ووصف ما حدث بالمجزرة البشرية وحرب

الإبادة الجماعية، وطالب بوقف تصدير الغاز الطبيعي إلى "إسرائيل" فوراً، وبفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين[59]. وانتقدت الجماعة المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار، معتبرةً أنها تساوي بين الجلاد والضحية[60].

ومن جهته ندد حزب العمل المعارض بالدور الرسمي المصري في الحرب على غزة، واتهم حزب العمل وجماعة الثوريين الاشتراكيين السلطات المصرية بالعمل على دعم المحتل الإسرائيلي، مطالبين "بفتح باب الجهاد للراغبين في السفر إلى غزة"[61]. وقال عبد الجليل مصطفى منسق حركة كفاية: "إن صورة مصر أصبحت في الحضيض، بسبب الدعم الذي يقدمه النظام لإسرائيل"[62]. وقد تعرّض المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وحركة كفاية، وحزب العمل، والثوريين الاشتراكيين وغيرهم للاعتقال من قبل قوات الأمن المصرية، إثر مشاركتهم في مظاهرات تضامنية مع غزة[63].

وفي العاصمة الموريتانية نواكشوط، طالب حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل" الرئيس الموريتاني باستخدام صلاحياته، وقطع العلاقات مع "الكيان" فوراً. وقال محمد جميل منصور، في خطاب له أمام عدد من قادة الأحزاب الموريتانية وحشد جماهيري بمقر حزبه "لم نعد قادرين على الصبر، لم نعد قادرين على الانتظار، على الرئيس أن يستعمل صلاحياته ويقطع هذه العلاقات فوراً، وسيسجل له التاريخ ذلك". وجمدت موريتانيا مع قطر، اعترافهما بـ"إسرائيل"، خلال القمة العربية التي عقدت في الدوحة لدعم غزة.

وفي تونس، استنكر الحزب الديموقراطي التقدمي التونسي المعارض الصمت العربي الرسمي إزاء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ورأى أن هذا الصمت "يشكل تشجيعاً ضمنياً للمعتدي على المضي في غاراته الجوية على الشعب الفلسطيني الأعزل".

وعمت المظاهرات معظم العواصم والمدن العربية، كان أكبرها في المغرب والجزائر؛ حيث شارك الملايين فيها.

وعقدت الأحزاب والقوى والشخصيات الوطنية اللبنانية لقاء وطنياً مشتركاً لبنانياً – فلسطينياً "للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومقاومته البطلة في غزة، وإدانة للعدوان الإسرائيلي الهمجي عليها". ورأى عضو المكتب السياسي لحزب الله، حسن حدرج، أن "ما يجري في قطاع غزة لا يحتمل الانتظار، لأن العدوان القائم ليس عدواناً على الشعب الفلسطيني، إنما هو عدوان يجري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بتواطؤ دولي". وألقى مسؤول حزب الله في الشمال محمد صالح كلمة، خلال الاعتصام، اعتبر فيها "أن العدوان يهدف إلى إنهاء المقاومة، وفرض الذل والرضوخ".

ونظمت الجماعة الإسلامية في لبنان اعتصامات دعت فيها المجتمع الدولي إلى فك الحصار عن غزة، كما طالبت مصر بفتح معبر رفح. وفي أثناء العدوان على غزة، أقامت الجماعة عدة فعاليات

تضامنية مع الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاعتصام وتنظيم المظاهرات وجمع التبرعات، في مختلف المناطق اللبنانية. وصرح رئيس المكتب السياسي للجماعة علي الشيخ عمار، عقب مسيرة حاشدة جابت شوارع بيروت، "لا يجوز لمجلس الأمن أن يتعاطى والعدوان على غزة بهذه الخفة واللامسؤولية". ودعا منظمة المؤتمر الإسلامي إلى "أن تنحاز إلى أهل فلسطين". واستنكر "تردد الجامعة العربية والإرباك الذي يدل على أنها ليست أهلاً للمسؤولية"[64]. وقال إن الأوان قد آن لتتحرك الشعوب العربية، وتتجه صوب الإصلاح والتغيير الذي يتلاءم وخيار المقاومة، داعياً الحكومات الإسلامية إلى اتخاذ موقف واضح[65].

وعبرت الجماهير السورية، في مسيرات طافت شوارع دمشق والمدن السورية والمخيمات الفلسطينية، عن غضبها واستنكارها لمجازر غزة والضفة.

وأصدر كل من الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، والهيئة التنفيذية والهيئة الإدارية فرع جامعة الكويت، والهيئة الإدارية فرع فرنسا، والهيئة الإدارية فرع مصر، والهيئة الإدارية فرع الأردن، والهيئة الإدارية فرع بريطانيا، بياناً مشتركاً أدانوا فيه الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والشعب الفلسطيني.

ووجهت الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية، التي تمثل 130 حزباً عربياً من مختلف الأقطار العربية وتتخذ من عمان مقراً لها، مذكرة إلى الملوك والقادة العرب عشية عقد القمة العربية في دمشق. وطالبت الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية، الملوك والقادة العرب "بسحب مبادرة السلام العربية، ودعم المقاومة في فلسطين"، و"عدم التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين"، و"فكّ الحصار المفروض على الفلسطينيين، وعدم الضغط عليهم لتقديم التنازلات السياسية"، و"إنجاح اتفاق صنعاء للمصالحة الفلسطينية، وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وتفعيل المقاطعة العربية ضدّها".

خاتمة

لا شك أن سنة 2008 بدأت باستمرار العجز العربي الرسمي، وعدم التأثير على مجريات تطور أحداث القضية الفلسطينية، من فكّ الحصار وفتح المعابر في قطاع غزة، إلى الفشل في الضغط على "إسرائيل" لتوافق على مبادرة السلام العربية، ووقف الاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، التي كان الرئيس السابق جورج بوش قد وعد بقيامها قبل نهاية العام، وانتهاء بالتدخل لتحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس. وانتهى العام بالعدوان الإسرائيلي على القطاع، وسقوط آلاف الشهداء والجرحى، وتدمير المنازل والجامعات والمساجد والمدارس والبنية التحتية للقطاع، وبانكشاف النظام العربي الرسمي وعجزه عن وقف العدوان. ولكن بالمقابل، انتهى العام بتحقيق الصمود الأسطوري لحركة حماس والمقاومة الفلسطينية،

وزيادة التأييد الجماهيري لها. وأثبتت حماس، أنها قادرة على التعامل بكفاءة وفعالية وصلابة، على الرغم من قلة إمكاناتها، في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وإعادة الروح والوعي للشارع العربي، وإخراج الملايين من المواطنين العرب، لدعم صمود المقاومة في القطاع أمام آلة الحرب الإسرائيلية، بعد أن راهن البعض على زوال ثقافة المقاومة من الشارع العربي. فقد حركت تلك المقاومة الشعور بالفخر، والثقة بالنفس للشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية، في الوقت الذي حاولت فيه قوى أخرى إشاعة روح الهزيمة والإحباط لدى الأمتين العربية والإسلامية. كما أدى النصر، الذي حققته المقاومة الفلسطينية، إلى زيادة الانقسامات بين النظم العربية، بين دول الاعتدال ودول الممانعة، في الوقت الذي توحدت فيه الجماهير العربية خلف نهج المقاومة، التي خرجت منتصرة من العدوان الإسرائيلي.

ولا شك أن هذه التفاعلات هي التي ستقود القضية الفلسطينية في العام القادم، والتي سيتمّ التعامل العربي معها رسمياً وشعبياً. ولكن ما هو مؤكد أن صمود المقاومة وانتصارها في معركة كسر الإرادات، في قطاع غزة، وفشل الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق أهدافه، قد خلط الأوراق، وجعل الجميع يعيدون حساباتهم.

هوامش الفصل الثالث

[1] موقع إسلام أون لاين، 2008/1/16.
[2] **الحياة**، 2008/1/22.
[3] **الشرق**، الدوحة، 2008/8/11.
[4] **الحياة**، 2008/3/31.
[5] **الخليج**، 2008/8/10.
[6] **الشرق الأوسط**، 2008/8/28.
[7] **الحياة**، 2008/9/12.
[8] بي بي سي، 2008/10/16، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7674000/7674199.stm
[9] **الشرق الأوسط**، 2008/2/4.
[10] **الحياة**، 2008/1/26.
[11] **الشرق الأوسط**، 2008/2/1.
[12] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2008.
[13] **الشرق الأوسط**، 2008/2/8.
[14] **القدس العربي**، 2009/1/20.
[15] **الحياة**، 2008/12/31.
[16] **القدس العربي**، 2009/1/3.
[17] بي بي سي، 2009/1/7، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7815000/7815224.stm
[18] **النهار**، 2008/5/1.
[19] **الحياة الجديدة**، 2008/2/21.
[20] **الغد**، 2008/9/11.
[21] **القدس العربي**، 2008/8/5.
[22] الجزيرة.نت، 2008/8/31.
[23] **الحياة**، 2008/12/30.
[24] **القدس العربي**، 2008/10/17.
[25] وكالة رامتان للأنباء، 2008/9/29، انظر: http://www.ramattan.net
[26] **الأخبار**، بيروت، 2008/4/17.
[27] **العرب**، الدوحة، 2008/4/21.
[28] **الحياة**، 2008/6/13.
[29] **الحياة**، 2008/12/30.
[30] **الحياة**، 2008/1/8.
[31] **السفير**، 2008/4/12.
[32] **الحياة**، 2008/4/15.
[33] **الحياة**، 2008/1/13.
[34] **السفير**، 2008/2/29، و2008/3/6.
[35] **الأخبار**، بيروت، 2008/11/8.
[36] **السفير**، 2008/3/22.
[37] **الحياة**، 2008/7/21.
[38] **السفير**، 2008/2/7؛ و**الخليج**، 2008/2/13.
[39] **السفير**، 2008/3/11.



[40] الجزيرة.نت، 2008/6/6، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/92DAB2A9-2969-4F78-9D3B-A5659AF3E603.htm
[41] **الدستور**، 2008/6/24.
[42] **السفير**، 2008/6/24.
[43] **الخليج**، 2008/12/30.
[44] **الخليج**، 2008/12/30.
[45] **النهار**، 2008/12/29.
[46] **الحياة**، 2008/12/30.
[47] **الأخبار**، بيروت، 2008/9/19.
[48] جريدة المصريون الإلكترونية، 2008/12/10.
[49] قدس برس، 2008/6/2.
[50] **الوطن**، السعودية، 2008/8/28.
[51] **الرأي**، عمّان، 2009/3/7.
[52] الجزيرة.نت، 2008/2/29.
[53] قدس برس، 2008/7/21.
[54] قدس برس، 2008/12/2.
[55] See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2008.
[56] **الغد**، 2008/10/27.
[57] **العرب**، 2008/9/5.
[58] قدس برس، 2008/12/27.
[59] جريدة **المصري اليوم**، 2008/12/28.
[60] **العرب**، 2009/1/9.
[61] **القدس العربي**، 2008/12/30.
[62] **المرجع نفسه**.
[63] **القدس العربي**، 2009/1/3.
[64] **النهار**، 2009/1/5.
[65] **المستقبل**، 2009/1/5.

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

حافظ موقف دول العالم الإسلامي خلال سنة 2008 بشكل عام على الوتيرة نفسها فيما يتعلق بدعم القضية الفلسطينية. ولكن على الرغم من ارتفاع وتيرة الدعم المعنوي للفلسطينيين، على المستويين الرسمي والشعبي، وخصوصاً مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الأيام الأخيرة من السنة، إلا أن تلك الدول فشلت مجدداً في امتلاك أدوات التأثير فيما يتعلق بوقف العدوان على القطاع، أو كسر الحصار الإسرائيلي المفروض عليه، أو حتى في إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني.

ويبحث هذا الفصل بشيء من التفصيل مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي Organization of the Islamic Conference (OIC) وتركيا وإيران من القضية الفلسطينية خلال هذه السنة، كما يستعرض مواقف باكستان، وإندونيسيا، وماليزيا.

أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

كما في السنوات السابقة، حافظت منظمة المؤتمر الإسلامي طوال سنة 2008 على خطابها نفسه، فيما يتعلق بقضايا الشعب الفلسطيني. فقد شهدت سنة 2008 المزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية الخطيرة في غزة، وفي أواخر السنة نفسها، شنّت "إسرائيل" حرباً شاملة على المدنيين في القطاع، مسببة عواقب كارثية غير مسبوقة. وكعادتها، أعلنت منظمة المؤتمر الإسلامي "دعمها الكامل" لأهل غزة، وكما في السنوات السابقة أيضاً، أثارت منظمة المؤتمر الإسلامي مسألة استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاستفزازات الإسرائيلية للسكان الفلسطينيين في محيط المسجد الأقصى، وأعمال الحفريات التي تقوم بها "إسرائيل" في محيط المسجد الأقصى، معرضة المكان المقدس لخطر السقوط. كما كررت المنظمة حديثها عن ضرورة سوق "إسرائيل" إلى محكمة العدل الدولية لمحاسبتها على جرائمها ضدّ الشعب الفلسطيني، كما أنها اتهمت الصحافة الغربية بالكيل بمكيالين عند تناول موضوع الأزمة الفلسطينية.

استهلت منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 2008 بمؤتمر صحفي لأمين عام المنظمة، أكمل الدين إحسان أوغلو Ekmeleddin Ihsanoglu، في 2008/1/8، أدان فيه ما أسماه "الاعتداءات الإسرائيلية غير الإنسانية على المدنيين في غزة". وفي 24 كانون الثاني/ يناير طالبت مجموعة الدول الأعضاء في جنيف مجلس حقوق الإنسان، بمعاينة الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد

لفت أمين عام المنظمة النظر في أحد تصريحاته إلى مشكلة المعابر الحدودية في غزة، والتي سببت معاناة كبيرة لسكان القطاع، وناشد أوغلو الأمم المتحدة التدخل لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، ورفع الحصار الظالم الذي تفرضه على غزة. وفي 2008/2/3 عُقد في جدة اجتماع طارئ للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية؛ لمناقشة آخر المستجدات في الشأن الفلسطيني، وخصوصاً موضوع الحصار المفروض على قطاع غزة. وطوال سنة 2008، ظلّت منظمة المؤتمر الإسلامي تذكر المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه أهل غزة، وقد دعا أمينها العام "الرباعية ومجلس الأمن وأمين عام الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى التحرك الفوري لوقف الاعتداءات الإسرائيلية، واتخاذ الإجراءات المناسبة والضرورية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني"[1].

وفي تصريح سابق له في 20 كانون الثاني/ يناير، امتدح أوغلو جهود المملكة العربية السعودية في ردم الهوة بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وخصوصاً حماس والسلطة الفلسطينية. وفي ردّ على سؤال وجه له، قال أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي بأن الجهود المتواصلة ستستمر من أجل حلّ الصراع بين الطرفين على أساس اتفاق مكة، الذي رعته حكومة المملكة العربية السعودية. كما نوه أوغلو بجهود الرئيس المصري في هذا الإطار، إلا أنه لا يبدو أن منظمة المؤتمر الإسلامي ناقشت في العلن مسألة فشل اتفاق مكة بين حماس والسلطة الفلسطينية، ولماذا لم يعترف به المجتمع الدولي ويجعله منطلقاً لإشراك حماس في العملية السياسية. بكلمات أخرى، لم تجرِ منظمة المؤتمر الإسلامي عملية مساءلة داخلية حول أسباب استمرار فشلها في تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية. ومع ذلك استمرت المنظمة في إدانتها الكلامية لمختلف الانتهاكات الإسرائيلية؛ ففي التصريح المذكور نفسه، أدان أوغلو إجراءات العقاب الجماعي التي اتخذتها "إسرائيل" ضدّ الشعب الفلسطيني. وفي تصريح آخر اتهم أوغلو "إسرائيل" باختلاق العراقيل في وجه السلام في فلسطين، وذلك من خلال بناء المستعمرات في الأراضي المحتلة، وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى جزر صغيرة، وبالتالي، الاستيلاء على المزيد والمزيد من الأراضي، وتدمير الوحدة الجغرافية لفلسطين التاريخية. كما أشار أوغلو إلى أهمية توثيق كل هذه الأنشطة الإجرامية الإسرائيلية، وتقديم تقارير بخصوصها إلى المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة. وقد خص بالذكر الخطط الإسرائيلية لبناء 121 وحدة سكنية استيطانية في جبل أبو غنيم، و763 وحدة أخرى في منطقة بسجات زئيف Pisgat Ze'ev في شرقي القدس. ودعا أيضاً الجهات الدولية، مثل منظمة اليونسكو، إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المواقع التاريخية في المنطقة.

وحذر أوغلو من المخاطر التي يتعرض لها المسجد الأقصى جرّاء الحفريات التي تجريها "إسرائيل" تحت أساساته والتي أدّت في 2008/2/15 إلى انهيار بالقرب من سبيل قايتباي في

ساحات الحرم القدسي[2]. كما لفت الانتباه إلى "المحاولات الإسرائيلية لبناء كنيس على أراضي وقف إسلامية"[3]، مُديناً في الوقت نفسه قيام السلطات الإسرائيلية باقتحام مؤسسة الأقصى وإقفالها في 2008/8/24، حيث صادرت كل ممتلكاتها ومحتوياتها، بما في ذلك الوثائق والخرائط والأموال التي كانت موجودة. وفي تصريح آخر، أدانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization (ISESCO)، وهي منظمة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، قيام السلطات الإسرائيلية بهدم المسجد العمري التاريخي في قرية أم طوبا (وهي قرية صغيرة تقع في جنوب شرق مدينة القدس) والذي بني قبل 700 عام. كما دعت المنظمة اليونسكو إلى الضغط على "إسرائيل" من أجل أن تتراجع عن قرارها، وذلك وفقاً لمعاهدة جنيف Geneva Convention، وبناء على قرار لجنة اليونسكو للتراث العالمي. وفي تصريح آخر، أدان أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي بشدة قرار السلطات الإسرائيلية إزالة مقبرة مأمن الله في القدس، المبنية على أرض وقف إسلامي.

وطوال العام واظبت منظمة المؤتمر الإسلامي على التعبير عن قلقها تجاه الأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة، وقامت بإرسال المساعدات إلى القطاع عن طريق ممثل المفوض العام للأونروا. كما قامت بتنظيم قوافل شاحنات حملت مواد أساسية لأهل غزة، مثل الغذاء والدواء، ثلاث مرات على الأقل خلال السنة، بالتعاون مع بنك التنمية الإسلامي، وصندوق التعاضد الإسلامي، وجمعيات الهلال الأحمر، وعدد من الدول الأعضاء في المنظمة. ولكن يبدو أن المنظمة لم تطرح التساؤل حول ما إذا كانت هذه المساعدات كافية لما يقارب 1.5 مليون نسمة في غزة.

وفي اجتماع لمسؤولي المنظمة في 2008/4/22، أطلع ممثل الأونروا مسؤولي منظمة المؤتمر الإسلامي على مشروع إطلاق حملة إعادة بناء مخيم نهر البارد في لبنان. وقد أشارت المجلة التي تصدر عن المنظمة إلى أن الحكومة اللبنانية، والبنك الدولي، والأونروا قد نظمت "مؤتمر الدول المانحة لإعادة بناء مخيم اللاجئين الفلسطينيين في نهر البارد" في فيينا، في 2008/6/23[4].

وفي مقابلة مع جريدة النهار اللبنانية في آذار/ مارس 2008، اتهم أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي الإعلام الغربي بالتحيز ضدّ الشعب الفلسطيني. وضرب مثالاً على ذلك، العملية التي نفذت ضدّ المدرسة التلمودية في القدس، حيث قال إن الإسلام يرفض استهداف المدنيين والأطفال، ومع ذلك فإن الإعلام الغربي لا يذكر عادة أعمال القتل المتعمد غير الإنساني التي تنفذها الآلة العسكرية الإسرائيلية ضدّ المدنيين من النساء والشيوخ والأطفال، كما يغض الإعلام الغربي الطرف عن الاستفزازات التي تقوم بها "إسرائيل" ضدّ شعب فلسطين. وطالب بتحميل "إسرائيل" المسؤولية، ومحاكمتها على الجرائم التي ارتكبتها بحق الفلسطينيين.

وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت النشرة الأسبوعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عددها الصادر بتاريخ 2008/4/14 أن المملكة العربية السعودية تبرعت بقطعة أرض في جدة تبلغ مساحتها 40 ألف متر مربع لمنظمة المؤتمر الإسلامي لبناء مقرها فوقها، وذلك في القمة العاجلة الثالثة التي عقدت في مكة. وتجدر الإشارة إلى أنه حين اتخذ القرار ببناء مقر لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1969، كان المقترح أن تكون القدس مقر المكتب الرئيسي للمنظمة، ولكن بما أن القدس كانت تحت الاحتلال، اختيرت جدة لتكون المقر المؤقت لرئاسة المنظمة.

وفي 2008/5/14، الذكرى الستين لنكبة فلسطين، أصدر أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي بياناً عبر فيه عن دعم المنظمة الكامل للشعب الفلسطيني، مذكراً المسلمين وبقية العالم، بأن "دولة إسرائيل" أعلنت "استقلالها" من خلال طرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من أرضهم وأرض أجدادهم. وذكر أوغلو بحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وبناء دولة فلسطينية ذات سيادة عاصمتها القدس. كما ذكرت منظمة المؤتمر الإسلامي المجتمع الدولي بواجباته تجاه هذه القضية بناء على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وفي 2008/8/21، الذي وافق الذكرى الـ 39 لإحراق المسجد الأقصى، وهو الحدث الذي قاد إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، أصدر أوغلو بياناً آخر أدان فيه تجاهل "إسرائيل" للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة حول فلسطين، مركزاً على انتهاك "إسرائيل" المستمر لحقوق الشعب الفلسطيني، من خلال الحفريات التي تجريها في المناطق القريبة من الحرم القدسي الشريف، ومن خلال بناء جدار الفصل العنصري، وإقامة الحواجز ونقاط التفتيش التي تفصل المجتمعات عن بعضها، وأيضاً من خلال فرض قيود على دخول المصلين إلى القدس والمسجد الأقصى.

وفي يومي 13-2008/3/14، عقدت منظمة المؤتمر الإسلامية مؤتمر قمتها الحادي عشر في دكار، عاصمة السنغال. وكما في القمم السابقة ومؤتمرات وزراء الخارجية، تبنت المنظمة قرارات تدعم دورها التقليدي في دعم الشعب الفلسطيني، وقد ركز أحد القرارات على استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، ودعا إلى حل دائم للمشكلة، وذلك من خلال تسليط الضوء على المبادرة العربية التي طرحتها القمة العربية في بيروت سنة 2002، والحاجة إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود آمنة، على حدود ما قبل سنة 1967. وهذه المبادرة أعيد طرحها مرة أخرى في القمة العربية التي عقدت في الرياض في آذار/ مارس 2007، كما ورد في قرار المنظمة؛ حيث دعت القمة إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه القضية. وفي نهاية المؤتمر، عبر البيان الختامي لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي عن الشكر العميق لملك المغرب، محمد السادس، "لدعمه للقضية الفلسطينية"، بصفته رئيساً للجنة القدس. كما امتدح البيان ملك الأردن، عبد الله الثاني، لـ"لنقله قضية القدس إلى المحافل الدولية"، وعبر البيان الختامي أيضاً عن دعمه لدعوة الرئيس المصري

حسني مبارك، "الفصائل الفلسطينية، لوضع حدّ لخلافاتها بشكل حاسم". وصنف البيان الختامي المجموعة الفلسطينية – اللبنانية المعروفة بفتح الإسلام تنظيماً إرهابياً، وعبّر عن "دعمه لجهود الحكومة اللبنانية في إطار إعادة بناء مخيم نهر البارد، من أجل تأمين عودة سكانه إليه"[5]. ومن 18-2008/6/20، عقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في كامبالا، عاصمة أوغندا، حيث كررت التوصيات نفسها فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية.

ومع نهاية سنة 2008، عندما شنّت "إسرائيل" عدوانها على غزة، نشطت منظمة المؤتمر الإسلامي مرة أخرى في التعبير عن دعمها للشعب الفلسطيني بشكل عام، ولأهل غزة بشكل خاص. وفي 2008/12/31، عقد اجتماع على مستوى السفراء في غزة، من أجل التحضير لاجتماع طارئ للجنة التنفيذية الموسعة للمنظمة، الذي كان من المقرر عقده في 2009/1/3. ولكن، وبشكل عام، على الرغم من تعبير المنظمة عن دعمها للقضية الفلسطينية، لا يسجل لها أي إنجاز يذكر للشعب الفلسطيني خلال سنة 2008. وبالفعل، فقد ظلّت أحوال الفلسطينيين في تدهور حاد في سنة 2008 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ومع ذلك، فإن قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ظلّت تعبر عن شكرها العميق لرؤساء الدول الأعضاء فيها، على ما قدموه من "خدمات" للفلسطينيين. وعلى الرغم من وجود إجماع شعبي إسلامي على ضرورة فتح معبر رفح من قبل الحكومة المصرية للإسهام العملي في فكّ الحصار، إلا أن المنظمة فشلت حتى في مجرد طرح قضية المعبر خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء، الذي عقد خلال السنة. ووفقاً لرأي العديد من الخبراء، فإن معاناة الشعب الفلسطيني لم تكن نتيجة الحصار الإسرائيلي وحده، بل أسهم إغلاق معبر رفح في تضييق الخناق عليهم أيضاً، مما أثار غضب وحنق الكثير من المسلمين في مختلف أنحاء العالم؛ وقد كان هذا السلوك أحد المؤشرات على أن منظمة المؤتمر الإسلامي هي منظمة رسمية، تراعي حساسيات الأنظمة أكثر مما تراعي مشاعر الشعوب التي تمثلها. وأنها انعكاس لحالة الضعف والترهل التي تعاني منها الأنظمة في العالم الإسلامي.

ثانياً: تركيا

خلافاً لسنتي 2006 و2007 بدت العلاقات التركية – الفلسطينية والعلاقات التركية – الإسرائيلية في سنة 2008 مختلفة إلى حدّ ما. وإذا كان منحى المسار الفلسطيني شهد بعض التراجع إلا أنه كما بدا فقد انتهت سنة 2008 وهي تعكس حرارة التعاطي التركي على هذا المسار. أما المسار الإسرائيلي وإن بدا أكثر حرارة من السابق إلا أنه انتهى في بداية سنة 2009 بانكسار كبير، سببه الأساسي العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة 2008.

1. المسار الفلسطيني:

بدأ الربع الأول من سنة 2008 بعدوان "إسرائيل" الوحشي على قطاع غزة بعد محاصرته فترة طويلة، ومن ثم القيام بغارات جوية وهجمات برية عنيفة أدت إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى.

وكان موقف الحكومة التركية قوياً، وشكل استمراراً لمواقفها السابقة الداعمة للشعب الفلسطيني. وقد وصف رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan الوضع في غزة بأنه "مأساة إنسانية"، وقال: "إننا أمام مأساة إنسانية في غزة، وأرى صعوبة في فهم ما يجري، ولا يمكن قبول أية ممارسة تأتي كمعاقبة لمليوني نسمة بذريعة هجمات الصواريخ. يجب أن يفهم أصدقاؤنا الإسرائيليون أنه بهذا الحصار وبمعاقبة كل الشعب، إنما يخدمون الفئات الهامشية المتشددة"[6].

وأثار موقف أردوغان انتقاداً إسرائيلياً شديداً. إذ استدعى رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفيرَ التركي في "إسرائيل" نامق طان Namik Tan، وأبلغه أنه في الوقت الذي تعمل فيه "إسرائيل" لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمنية في الولايات المتحدة، تأتي تصريحات أردوغان لتمثل أمراً سيئاً كبيراً، ولتُوجِد إحباطاً كبيراً، وقال "لقد كنا ننتظر من تركيا التي تحارب الإرهاب أن تدعم إسرائيل ضدّ الإرهاب"[7].

كذلك أصدرت الخارجية التركية بياناً قالت فيه إنها تشعر بقلق كبير من الحصار المطبق على غزة، وترى أنه لا يخدم سوى العناصر المتطرفة، داعية إلى إنهائه فوراً. فيما قالت جريدة هآرتس إن العلاقات بين "إسرائيل" وتركيا توترت كثيراً "في اليومين الأخيرين"[8].

وفي أثناء انعقاد ملتقى دافوس Davos Forum (World Economic Forum) التقى وزير الخارجية التركي علي باباجان Ali Babacan الرئيسَ الإسرائيلي شمعون بيريز في 2008/1/26، وقال له إن استمرار حصار غزة وتقسيم فلسطين إلى قسمين، أي غزة والضفة الغربية، يهدّد عملية السلام وفقاً لمسار أنابوليس.

واحتجاجاً على الحصار نظمت جمعية التضامن مع المظلومين وحقوق الإنسان (مظلوم در) The Association of Human Rights and Solidarity for Oppressed People (MAZLUMDER) تظاهرة في 2008/1/23 أمام السفارة الإسرائيلية في أنقرة، أطلقت فيها عنان أصوات الصفّارات وسيلة للاحتجاج، وألقيت خُطَب وصفت "إسرائيل" بـ"المنظمة الإرهابية الأكبر في العالم". كما انتقدت الكلماتُ الحكومة المصرية "التي تحاصر القطاع مثل إسرائيل"، ودعت الكلمات إلى اعتبار سنة 2008 سنة مساعدة الشعب الفلسطيني.

وبالرغم من أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك قد وضع لزيارته أنقرة في 11 شباط/ فبراير عنوان تطوير العلاقات العسكرية، إلا أن ردّة فعل الحكومة والرأي العام في تركيا الشديدة ضدّ حصار غزة كانت عاملاً أساسياً في تعجيل الزيارة، من أجل تطويق مضاعفات التوتر الذي حصل.

ومع تجديد الحصار على غزة اتصل أردوغان في 2008/3/2 برئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وطلب استئناف الحوار "من أجل السلام اليوم قبل الغد". وفي اليوم التالي اتصل أردوغان بأولمرت واحتج على الحصار الإسرائيلي للقطاع قائلاً: إن هذا أمر غير مقبول. ودعاه بدوره إلى استئناف عملية السلام.

وفي 2008/3/4 التقت منظمات نقابية وإنسانية أمام سفارة "إسرائيل" في أنقرة؛ للتعبير عن احتجاجها على العمليات الإسرائيلية في غزة. ورأى رئيس نقابة الموظفين أحمد آقصو أن ما يجري في غزة هو إبادة وظلم، تلحقه "إسرائيل" بالشعب الفلسطيني، مدعومة من أمريكا وأوروبا. ودعا آقصو إلى محاكمة بيريز وأولمرت على أنهما مجرمي حرب، كما دعا إلى سحب السفير التركي من "إسرائيل". ورفعت في التظاهرة لافتات الاستنكار، وصور الشهداء الفلسطينيين.

وفي 2008/3/5 نظمت مجموعة من الشبان المنتمين إلى إحدى النقابات المهنية تجمعاً احتجاجياً أمام قنصلية "إسرائيل" في إسطنبول في منطقة ليفينت Levent. وتحدث البعض في التجمع واصفين "إسرائيل" بالدولة الإرهابية، وبأنها تمارس سياسة إبادة ضدّ سكان غزة. ودعت الكلمات إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ورؤوس الأموال التي تدعم "إسرائيل"، ثم وضع المتظاهرون إكليلاً أسود اللون عند مدخل القنصلية. وكذلك جرى احتجاج على "إسرائيل" في قضاء صابنجه، بمحافظة صقاريا.

وفي 2008/3/7 تظاهر مصلون بعد صلاة الجمعة في مدينة قيصري، منددين بالعدوان على غزة، ومنتقدين عجز العالم الإسلامي، وأقاموا صلاة الغائب على أرواح شهداء غزة.

وفي ديار بكر في جنوب شرق تركيا تظاهرت مجموعة من المصلين بعد صلاة الجمعة أمام جامع أولو Ulu Mosque، منددين بممارسات "إسرائيل"، وأقاموا صلاة الغائب على شهداء غزة.

وفي الوقت نفسه تمكنت أربع شاحنات نقل خارجي تركية كبيرة أن تنقل إلى غزة قسماً من المساعدات تتضمن مواد غذائية وأدوية بقيمة نصف مليون دولار، وذلك عبر الهلال الأحمر التركي إلى مستودعات الهلال الأحمر الفلسطيني في تل الهوى.

وإذا كانت سنة 2008 قد بدأت بحصار غزة وتنفيذ المجازر بحقها فقد انتهت كذلك بأوسع عدوان بدأ بمجزرة في 2008/12/27 وأفضى في غاراته الأولى إلى استشهاد ما لا يقل عن مائتي شهيد، ارتفع عددهم في الأيام التالية مع استمرار القصف الجوي إلى بضع مئات.

وكانت ردّة الفعل التركية غاضبة جداً، وعلى المستويين الرسمي والشعبي. وبرز بهذا الخصوص الموقف الحاد لرئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، الذي رأى أن العدوان الإسرائيلي على غزة هو "عدم احترام لتركيا". وقال أردوغان إن العمليات العسكرية ضدّ غزة وجهت ضربة للسلام الدولي، وعبّر عن رغبته بتقاسم الأحزان مع أهل غزة، وقال: "إن قتل الأبرياء والناس الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم والأطفال والنساء، وتدمير المباني السكنية المدنية، واستخدام القوة المفرطة هو وضع لا يمكن القبول به".

وأضاف أردوغان أنه "بعملية الوساطة بين سوريا وإسرائيل كانت تركيا تتجاوب مع مطلب تذليل الصعوبات التي تعترضها". وقال:

> لقد عملنا على امتداد شهور من أجل ذلك، وقبل 3-4 أيام فقط جاء رئيس حكومة إسرائيل إيهود أولمرت لبحث إمكانية القيام بجولة خامسة من المفاوضات، وعلى الرغم من ذلك جاءت هذه العملية (ضدّ غزة) التي هي عدم احترام لتركيا. أنا مضطر لقول ذلك، إن هذه العملية عملية طويلة المدى، كما أن القتل والتدمير هو جريمة إنسانية خطيرة.

وإذ ذكّر أردوغان ببيان وزارة الخارجية التركية أضاف: "إننا كدولة لها مساهمة مهمة في عملية السلام أبلغنا وسنبلغ ردّة فعلنا المحقة لكل العالم".

وقال أردوغان، الذي اتصل بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، بأنه ذكّره بضرورة التدخل بسرعة. وقال إن "على كل البشرية أن تعرف هذا الوضع المأساوي". وأضاف "أن هذا النوع من العمليات لن يخدم السلام، ويجب أن يرى كل واحد ذلك". وقال "إن هذه العمليات، في مرحلة تتكثف فيها جهودنا للسلام، ونحاول تطوير قنوات الحوار ووحدة العمل، حتماً ألقت ظلالاً على جهود السلام". وأضاف أن هذه العمليات التي أثارت غضب العالم الإسلامي لن تحل مشكلات المنطقة. وقال "أريد أن يقارب بقية العالم غير الإسلامي المشكلة بشكل أكثر حساسية، ويجب ألا ننسى أن العنف يولّد العنف".

ودعا أردوغان "إسرائيل" إلى العودة عن هذا الخطأ، وإلى وقف العمليات الجوية فوراً. وقال: إن تركيا "ستواصل وبحزم تقديم المساعدات إلى إخوتنا الفلسطينيين". ودعا المجتمع الدولي إلى عدم البقاء صامتاً، ومن دون ردّة فعل على هذه المأساة الإنسانية. وترحّم أردوغان على الضحايا الفلسطينيين متمنياً الشفاء للجرحى، وقال إنه أبلغ عبر وزير الصحة استعداد تركيا لاستقبال كل أنواع الجرحى للعلاج.

وأعادت المصادر التركية غضب أردوغان من "إسرائيل" إلى أن أولمرت كان قد زار تركيا في 18 كانون الأول/ ديسمبر، أي قبل تسعة أيام فقط من بدء العدوان على غزة، وقد وعد أولمرت كلاً من رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان والرئيس التركي عبد الله غول Abdullah Gul بألا تشهد غزة مأساة إنسانية. وجاء العدوان تكذيباً لوعد أولمرت، الأمر الذي اعتبره الأتراك خداعاً وتضليلاً

واستخفافاً بدور تركيا الوسيط بين سورية و"إسرائيل"، ذلك لأنه أظهر تركيا كما لو أنها على علم مسبق بالعدوان، بل وموافقة عليه. وقد امتنع أردوغان من الاتصال بأولمرت بعد بدء العدوان تعبيراً عن غضبه هذا.

ومن المواقف الرسمية التركية البيان الذي صدر عن اجتماع مجلس الأمن القومي التركي، في 2008/12/30، والذي دعا فيه إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضدّ غزة، كما دعا الفلسطينيين، أي فتح وحماس، إلى التوحد.

وفي استتباع للموقف التركي المعارض للعملية العسكرية الإسرائيلية وصل وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط إلى أنقرة في 2008/12/29 من أجل بحث إمكانية قيام تركيا بوساطة في الأزمة الراهنة، وقد تقرر أن يقوم أردوغان بزيارة إلى سورية والأردن والسعودية ومصر، بدءاً من 31 كانون الأول/ ديسمبر.

وأعاد مراقبون أتراك زيارة أبو الغيط لإيجاد مخرج من المأزق العربي، ولا سيما الموقف المصري غير القادر على أن يكون وسيطاً بعدما وقفت مصر ضدّ حماس ومنعت فتح معبر رفح؛ مما أدى إلى تضييق الخناق الإسرائيلي على فلسطينيي غزة. فأَمِلَت مصر أن تكون الوساطة التركية بديلاً. لكن من جهة ثانية قالت مصادر تركية إن مصر حاولت من خلال زيارة أبو الغيط إلى أنقرة، أن تمنع تركيا من الذهاب بعيداً في انتقاد "إسرائيل" والدفاع عن حماس؛ لأن هذا الأمر يحرج العرب الذين يدعمون الموقف الإسرائيلي مباشرة أو بصورة غير مباشرة.

ولحق زيارة أبو الغيط إلى أنقرة قيام رئيس الحكومة التركية أردوغان بجولة عربية للسعي إلى وقف نار فوري في غزة، وفتح المعابر، وإرسال المساعدات الإنسانية. وشملت الجولة التي بدأت في نهاية العام كلاً من سورية والأردن ومصر والسعودية، كما التقى أردوغان محمود عباس (في الأردن) وخالد مشعل (في سورية). وعاد أردوغان من دون نتيجة، وأطلق بعد عودته إلى تركيا في 2009/1/4 تصريحات حادة ضدّ بدء "إسرائيل" عمليتها البرية على غزة في 2009/1/3، وقال أردوغان في اجتماع في أنتاليا (جنوب تركيا) إن آهات القتلى من أهل غزة لن تبقى في مكانها، وإنه "لن يكون إلا مع المظلومين". وقال "إن إسرائيل تسببت بمأساة إنسانية من خلال الاستعمال المفرط للقوة... دموع الأطفال، النساء العُزّل، والأمهات سوف لن تذهب سدى، وسوف يغرق الطغاة في هذه الدموع"[9]. واعتبر أردوغان في وقت لاحق أن مجازر "إسرائيل" في غزة لطخة سوداء على جبينها، وأن الإسرائيليين لن يفلتوا من محاكمة التاريخ لهم.

وبدوره أطلق الرئيس التركي عبد الله غول مواقف تدين العدوان الإسرائيلي، واصفاً إياه بأنه "الظلم بعينه"، وقال إن الوضع في غزة يحرق قلب كل إنسان. لكن من جهة أخرى رأى أن لا لزوم لأن تطلق حماس الصواريخ، وقال إنه أبلغ ذلك لقادة حماس.

وبرز موقف لافت لوزير العدل التركي محمد علي شاهين Mehmet Ali Sahin في 2009/1/3، عندما وصف "إسرائيل" بأنها "المحرّضة الأولى للإرهاب العالمي، وما دام هذا التحريض مستمراً، فلا يمكن للمعركة ضدّ الإرهاب أن تنجح". وقال إن كلمة "مجازر" قليلة في وصف ما يجري في غزة، معتبراً أن تركيا "تقوم بمسؤوليتها التاريخية، و[رئيس الحكومة رجب طيب] أردوغان يهرع من مكان إلى آخر للبحث عن حلّ"[10]. وبما أن تركيا أصبحت، منذ بداية سنة 2009، عضواً غير دائم لمدة سنتين في مجلس الأمن، فقد قال أردوغان إنه سيحمل موقف حماس ومطالبها إلى مجلس الأمن.

ويمكن اختصار الموقف التركي من العدوان على غزة بما يلي:

- وقف فوري لإطلاق النار من جانب "إسرائيل" وحماس.
- فتح جميع المعابر إلى غزة.
- إرسال المساعدات الإنسانية إلى داخل القطاع.

أما على الصعيد الشعبي فقد عمّت التظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية كل المدن التركية، مطالبة بوقف العدوان والمجزرة. وكانت أكبر تلك التظاهرات على الإطلاق تلك التي نظّمها حزب السعادة التركي The Turkish Felicity Party (Saadet Partisi)، الذي يدين بالولاء لنجم الدين أربكان Necmettin Erbakan، وأكثر من 150 منظمة أهلية، وشارك فيها أكثر من مليون شخص احتشدوا في ميدان شاغليان Caglayan Square في إسطنبول يوم الأحد في 2009/1/4، وأطلقوا هتافات الموت لـ"إسرائيل" وأمريكا ودعوا الجيش التركي للذهاب إلى غزة ليدافع عنها. وحمل المتظاهرون في التظاهرات المتفرقة صوراً لبوش وأولمرت ورشقوها بالأحذية تيمناً برشق الصحفي العراقي منتظر الزيدي، الرئيس الأمريكي جورج بوش بالحذاء في أثناء زيارة الأخير إلى بغداد في نهاية سنة 2008. كما أقيمت صلوات الغائب على شهداء غزة في معظم المدن التركية. ودعا الكتّابُ والصحفيون الحكومةَ إلى إلغاء الاتفاقيات الثنائية مع "إسرائيل"، ومنع الطائرات الإسرائيلية من التدرب في سماء الأناضول. وكان من أبرز تداعيات العدوان في تركيا انفراط عقد جمعية الصداقة البرلمانية التركية – الإسرائيلية Turkish-Israeli Parliamentary Friendship باستقالة كل النواب الأتراك الأعضاء فيها.

كذلك تحركت مجموعة من النساء التركيات تحت اسم "نساء ملتقيات"، وأصدرن بياناً يدعو الرئيس التركي إلى بذل جهده لدى مصر تحديداً لإنهاء معاناة أهل غزة، وعدم تحويل القطاع إلى معتقل أوشفيتز Auschwitz آخر (أحد معسكرات الاعتقال النازية لليهود في بولندا في أثناء الحرب العالمية الثانية) أو سريبرينيتسا Srebrenica Massacre جديدة (حيث حدثت مذبحة كبيرة لمسلمي البوسنة). وجاءت الرسالة المفتوحة بمبادرة من أساتذة جامعيات وباحثات وصحفيات وكاتبات. وجاء في بيان "نساء ملتقيات" إلى عبد الله غول:

إن غزة المنقطعة عن العالم الخارجي بجدران سميكة منذ 17 شهراً تتجه خطوة خطوة، ومنذ شهر، بسبب انقطاع التيار الكهربائي إلى إبادة جديدة. المستشفيات لا تعمل والأفران لا تنتج الخبز، والشعب الغزاوي بسبب إغلاق الحدود مع مصر، لا يستطيع إيجاد ما يأكله ويعالج به. إن غزة محكومة بالعزلة، ووصلت إلى نهاية قدرتها. وهي تعيش، تحت أنظار العالم كله، أوشفيتز كبير من جديد. إننا نخاطب ضمير كل شعوب العالم الذي اختار أن يكون شاهد صمت على هذه الكارثة أو من يمثله: بأي ذنب يُقتل أهل غزة، ويتركون جائعين، ويتعرضون للتعذيب، ويحرمون من أبسط احتياجاتهم المعيشية؟.

نحن لا نريد أن نعيش من جديد سريبرينيتسا وأوشفيتز.

عدا ذلك، هذه الكارثة لا تأتي كمحصلة خمسة أو عشرة أيام، بل بظلم موجود منذ أشهر. ولكي لا نعيش، كأمة، عذاب الضمير وهذا الخجل فإننا ندعوكم أن تنهضوا وتدافعوا عنها.

يا فخامة الرئيس، نحن الموقعات أدناه، نطالبكم أن تبدأوا مبادرة دبلوماسية عاجلة من أجل إنقاذ أهل غزة من السحق الوحشي، وأن تتواصلوا مع الحكومة المصرية لفتح الحدود مع غزة، لتأمين المياه النظيفة والأدوية والحاجيات الضرورية الأخرى[11].

وفي استطلاعات متفرقة للرأي العام التركي نلاحظ استمرار صورة "إسرائيل" السلبية لديه؛ ففي استطلاع لهيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، الذي نشر في 2008/4/1، جاء أن 78% من الشعب التركي لا يحب "إسرائيل" فيما يحبها 11% فقط.

وفي أيلول/ سبتمبر 2008 نشرت مؤسسة مارشال الألمانية German Marshall Fund of the United States (GMF) استطلاعاً للرأي العام التركي، جاء فيه أن الشعب الفلسطيني هو الشعب الذي يحبه الأتراك أكثر من أي شعب آخر وبنسبة 44%، فيما جاءت "إسرائيل" في المرتبة الأخيرة بنسبة 8%[12].

ومن مظاهر المشاعر المعتملة في صدور الأتراك ضدّ "إسرائيل" الحادثة التي وقعت بين رئيس جامعة إسطنبول والسفير الإسرائيلي في أنقرة، والتي انتهت إلى طرد السفير الإسرائيلي من مكتب رئيس الجامعة. فقد شهدت جامعة إسطنبول حدثاً غير مسبوق في تاريخ العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" عندما تعرض السفير الإسرائيلي في أنقرة غابي ليفي Gabby Levy وقنصل "إسرائيل" في إسطنبول موردخاي أميشاعي Mordechai Amichai للطرد من الجامعة من جانب رئيس الجامعة البروفسور مسعود بارلاق Mesut Parlak، حيث أنهى رئيس الجامعة اللقاء المقرر مع السفير الإسرائيلي قبل أن يبدأ في موعده في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر السبت في 2008/11/22.

ووفقاً لجريدة ميلّيت التركية Milliyet newspaper، فقد روى بارلاق الحادثة على الشكل التالي:

> لقد جاؤوا، ونهضت لاستقبالهم متوجهاً مباشرة إلى باب غرفة مكتبي. جلست وجلس السفير الإسرائيلي. وهنا لاحظت وجود شابين طويلي القامة، وعندما سألت عمن يكونا أجابني السفير أنهم حرسه. وعندها طلبت منه أن يخرجا من الغرفة. لكن أحدهما شرع بالسير إلى داخل الغرفة فنهضت وقلت للسفير: أنتم الذين طلبتم الموعد، لكن في هذه الظروف فإن اللقاء انتهى هنا. وأنا أشكركم على المجيء. ثم مشيت وودعتهم حتى مطلع الدرج وقلت لهم: إذا كان يوجد خوف إلى هذه الدرجة، فلماذا جئتم للزيارة؟ ثم قلت لهم: لا تؤاخذوني. هنا ليس مستعمرة. هنا الجمهورية التركية. هنا جامعة إسطنبول.

ولقيت الحادثة صداها في الصحف الإسرائيلية في اليوم التالي، حيث قالت جريدة هآرتس إن الدبلوماسيين الإسرائيليين لم يتقيدوا بالقواعد المتعارف عليها داخل الجامعة، وهي أن الأمن داخل الجامعة من مسؤولية الأتراك. واستخدمت الجريدة عنواناً لها "دبلوماسيون إسرائيليون رفيعو المستوى يطردون من جامعة إسطنبول". وقالت الجريدة إن رئيس الجامعة قال لهم إن الجامعة ليست أراضٍ محتلة لتتصرفوا على هواكم.

وذكرت جريدة يديعوت أحرونوت أن وزارة الخارجية الإسرائيلية أكدت الحادثة، وقالت الجريدة إن الأسبوع المنصرم كان سيء الطالع على "إسرائيل"، إذ إن حادثة جامعة إسطنبول هي الثانية بعد حادثة جامعة أوكسفورد؛ حيث صرخ الطلاب بوجه الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز واصفين إياه بأنه مجرم حرب.

ويمكن القول إن الموقف التركي من القضية الفلسطينية حافظ في خطوطه العامة على مساندة الشعب الفلسطيني سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو الشعبي. لكن يمكن ملاحظة أن المبادرات التركية العملية من مشاريع اقتصادية في الضفة أو القطاع، أو محاولة التوفيق بين سلطة محمود عباس وحماس لم تشهد مبادرات فعلية وجدية. وربما يكون انشغال حزب العدالة والتنمية الحاكم Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkinma Partisi*-AKP) بقضية دعوى إغلاقه أمام المحكمة الدستورية من مطلع العام إلى منتصف الصيف، بالإضافة إلى الصراع العسكري مع حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers' Party (*Partiya Karkerên Kurdistan*- PKK) الذي تجدد على نطاق واسع في سنة 2008؛ من عوامل تراجع الاهتمام التركي الرسمي بالمبادرات العملية تجاه الشعب الفلسطيني في سنة 2008.

2. المسار الإسرائيلي:

لا شك أن أبرز محطات الانخراط التركي في الشرق الأوسط كانت على المسار الإسرائيلي فيما يتعلق ببدء مفاوضات سلام غير مباشرة بين سورية و"إسرائيل"، عبر الوسيط التركي بالذات. ولقد أتاحت علاقات تركيا الجيدة مع كل من "إسرائيل" وسورية في الشروع بهذه المفاوضات.

لكن يجب الإشارة بداية إلى أن فكرة المفاوضات لم تصدر عن تركيا، ولم تكن بمبادرة منها، بل ظهرت أولى بوادرها من رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت في مطلع سنة 2007 بعد عدوان تموز/ يوليو 2006 على لبنان، ووسط الدعوات لمحاكمة أولمرت على الهزيمة في لبنان، وهو ما تمثل بلجنة فينوغراد. وربما يكون أولمرت أراد من اقتراح المفاوضات مع سورية تحقيق إنجاز، أو التلويح بإمكانية تحقيق إنجاز على المسار السوري، يعيد تعويم موقعه الذي اهتز في الداخل الإسرائيلي، وربما أيضاً نتيجة الاعتقاد أنه لا يمكن هزيمة قوى المقاومة في لبنان والمنطقة وحزب الله تحديداً إلا بإبعاد سورية عن إيران وحزب الله، عبر وعدها بإعادة هضبة الجولان المحتلة كاملة لها.

غير أنه ما كان ممكناً لهذه المفاوضات أن تبدأ لولا حصول سورية، عبر الوسيط التركي ومستشار رئيس الحكومة أحمد داود أوغلو في مطلع سنة 2008، على تعهد إسرائيلي بالانسحاب الكامل من الجولان. وهكذا، ومع موافقة سورية على ذلك أمكن بدء المفاوضات غير المباشرة برعاية تركية في إسطنبول في شهر نيسان/ أبريل 2008. وقد انعقدت أربع جولات من المباحثات حتى منتصف صيف 2008، ولم تستأنف بعدها بسبب استقالة رئيس الوفد الإسرائيلي.

وهنا يمكن ملاحظة أن تركيا لم تكن هي المبادر إلى الوساطة لعلمها بتعقيدات المشكلة. كما أن تركيا لم تقدم خلال جولات المفاوضات أية أفكار واكتفت، وفق تأكيد الوسيط التركي ورئيس الوفد السوري رياض الداودي، بنقل الأفكار بين الوفدين. وكانت الخشية التركية من فشل المفاوضات واضحة، وذلك عبر تصريح لرئيس الحكومة التركية أردوغان في أواخر أيار/ مايو من أن الخطر عليها يأتي من ضعف وضع أولمرت على الصعيد الحكومي. وتأكد ذلك في أواخر صيف 2008 عندما ترنح وضع أولمرت، ومن ثم تقديم استقالته.

ومع ذلك كان مفاجئاً أن تعاود تركيا البحث في استئناف المفاوضات باستقبالها أولمرت المستقيل في 2008/12/22، فيما "إسرائيل" ذاهبة إلى انتخابات نيابية مبكرة في 2009/2/10، في ظلّ غياب مرجعية رسمية ومستقرة في "إسرائيل".

لذا عندما بدأت "إسرائيل" عدوانها الواسع على غزة في 2008/12/27 كان أردوغان يستشيط غضباً من خداع "إسرائيل" وأولمرت تحديداً له، والذي وعده أولاً بعدم مهاجمة غزة، وثانياً باستئناف عملية المفاوضات مع سورية. ومن هنا جاء موقف أردوغان، الذي اعتبر العدوان على

غزة عدم احترام لتركيا، وأيضاً رآه عملاً يلقي بظلاله على الوساطة التركية. وبعد أيام قال وزير الخارجية التركي علي باباجان إنه من المستحيل في ظلّ الظروف الجديدة استئناف عملية السلام بين سورية و"إسرائيل".

وعلى الرغم من الحماسة التركية لوساطتها، التي تمنحها بالطبع مزيداً من النفوذ والتقدير في المنطقة، غير أن أحداً من الأتراك لم يكن واهماً حول ما ستؤول إليه المحادثات. فـ"إسرائيل" غير مستعدة للسلام وتريد المفاوضات لأهداف تكتيكية، كما أن سورية بلسان الرئيس بشار الأسد قالت إنها تريد رعاية أمريكية مباشرة للمفاوضات، بعد انتهاء إدارة جورج بوش. كما أن تركيا غير قادرة على فرض أية أفكار؛ لأنها لا تملك أوراق تأثير على المتفاوضين، ولا تملك القدرة على حماية أية نتائج قد يتوصل إليها الطرفان. وعلى هذا بدت المفاوضات أقرب إلى عملية تقطيع وقت أو مرحلة انتقالية، في انتظار المتغيرات السياسية الناشئة عن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة والنيابية في "إسرائيل". غير أن كل ذلك لا يمنع أن يتواصل الدور التركي الوسيط على الصعيدين اللوجستي والجغرافي، وحيثما تعذّر أن يكون الأمريكي أو الأوروبي وسيطاً؛ سواء فيما يخص "إسرائيل" أو إيران أو غيرها من القضايا الخلافية مع الغرب.

وعلى الصعيد العسكري تواصل التعاون في أكثر من مجال. فقد تعددت زيارات المسؤولين العسكريين المتبادلة سواء على مستوى وزير الدفاع أم على مستوى القوات الجوية والبحرية. كما أجريت مناورات عسكرية جوية وبحرية مشتركة مع "إسرائيل" وبمشاركة الولايات المتحدة. واستمر التعاون الاستخباراتي بين تركيا و"إسرائيل" بشأن الأكراد وغير ذلك.

وسعت تركيا إلى شراء طائرات من دون طيار من طراز هيرون Heron، وقد تعددت المحادثات من أجل ذلك لاختبار الجدوى العملياتي لها، علماً أن إحداها قد سقطت في أثناء تجربتها في تركيا لتسويقها وبيعها في الشهر الأخير من سنة 2008. ومن غير المعروف بعد ما إذا كانت تركيا ستشتري عدداً من هذه الطائرات أم لا.

"مشروع القرن":

ربما كان اتفاق تركيا و"إسرائيل" على إنشاء خط أنابيب من جيحان Ceyhan إلى ميناء عسقلان Ashkelon من أبرز التطورات الاقتصادية، ذات البعد السياسي أيضاً، في العلاقات بين البلدين لسنة 2008. وقد تمّ الاتفاق على إعداد تصور شامل لهذا الموضوع أثناء زيارة لوزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر إلى تركيا، واجتماعه مع نظيره التركي حلمي غولير Hilmi Güler في 16 آب/ أغسطس. وسوف يمتد الخط المقترح، والذي وصف بأنه "مشروع القرن"، من ميناء جيحان التركي على البحر الأبيض المتوسط إلى ميناء عسقلان الإسرائيلي. ويهدف الخط إلى نقل النفط والغاز والكهرباء والمياه إلى "إسرائيل". والأهم أنه سيتصل بعد ذلك

بالخط الموجود حالياً بين عسقلان وإيلات Eilat، ومن ثم يخطط لأن ينقل الخط هذه المواد عبر حاويات بحرية إلى الهند، وكذلك إلى بلدان شرق آسيا. ويفترض أن يكتمل إنشاء الخط خلال ثلاثة أعوام، بعد تأمين التمويل اللازم له.

والخط المقترح هو عملياً امتداد للخط الحالي القائم بين سامسون Samsun على البحر الأسود وجيحان على البحر المتوسط، وسوف ينقل الغاز الطبيعي والنفط المتدفق في خط سامسون–جيحان Samsun-Ceyhan Pipeline وخط باكو–جيحان Baku-Ceyhan Pipeline، وهذا يتطلب عقد اتفاقيات بين "إسرائيل" وكل من روسيا وأذربيجان وتركمانستان لنقل النفط والغاز عبر خط جيحان–عسقلان Ceyhan-Ashkelon Pipeline.

وذكر غولير أن "الخط المقترح ليس خطاً ذا بعد اقتصادي فقط، بل هو إسهام مهم في الاستقرار والسلام في المنطقة. فالمواد التي ينقلها هي مما تحتاجه المنطقة. فإذا نجحنا في هذا الموضوع نكون نحن وإسرائيل ساهمنا بقوة في التنمية والاستقرار والسعادة في المنطقة. هذا ليس مشروعاً ثنائياً مع إسرائيل فقط، بل متعدد الأطراف". وقال غولير إن التحضيرات التمهيدية للخط ستستغرق عشرة أشهر؛ ليتمّ البدء بإنشائه وإنهائه خلال ثلاث سنوات. وتبلغ طاقة نقل الخط من النفط حوالي 40 مليون طن سنوياً، فيما تقدر الكلفة بستة مليارات دولار. وقال اليعازر إن تركيا و"إسرائيل" بهذا التوقيع على الخط تسهمان بعملية السلام في المنطقة، وقال "إنه توقيع كبير جداً".

وخلال زيارة إلى الهند، برفقة رئيس الحكومة التركية في خريف 2008، قال وزير الطاقة التركي غولير إن الهند ستكون شريكاً في المشروع الذي يفيدها. وقال إن خط جيحان–الهند سوف يخفف عن مضيقي البوسفور والدردنيل جزءاً من ناقلات النفط، كما أنه سيوصل النفط إلى الهند خلال 19 يوماً بدلاً من 46 يوماً، مقدار الرحلة البحرية عبر مضيق جبل طارق ورأس الرجاء الصالح. كما سيكون الخط نقطة تحول في العلاقات الهندية – التركية. ولا شك أن خط جيحان عسقلان البحر الأحمر، في حال اكتماله، سيشكل عاملاً كبيراً في توثيق العلاقات التركية – الإسرائيلية، كما أنه يعزز الحضور الإسرائيلي في الشرق الأوسط، وعلاقات "إسرائيل" مع العالم، ومع دول مثل الهند وروسيا وأذربيجان وتركمانستان، وبعض دول جنوب شرق آسيا.

وعلى صعيد اقتصادي آخر، دخلت بعض الجهات والشركات الإسرائيلية على خطّ شراء بعض المؤسسات التركية في إطار عمليات الخصخصة التي أجريت سنة 2008. وارتفع حجم العلاقات التجارية بين تركيا و"إسرائيل" في سنة 2008 عنه في سنة 2007، إذ بلغت الصادرات التركية إلى "إسرائيل" سنة 2008 حوالي 1.83 مليار دولار مقارنة بنحو 1.61 مليار دولار سنة 2007، أي بزيادة قدرها 13.6%. فيما بلغت الواردات التركية من "إسرائيل" سنة 2008 حوالي 1.62 مليار دولار مقارنة بنحو 1.2 مليار دولار سنة 2007، أي بزيادة قدرها 35.1% (انظر جدول 4/1)[13].

عوامل التواصل مع "إسرائيل":

هناك عوامل دفعت باتجاه تعزيز العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" في سنة 2008، كان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني. وهنا تشعر تركيا بالحاجة إلى "إسرائيل" كمصدر لبعض المعدات العسكرية المهمة؛ لرصد حركة المقاتلين الأكراد، ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون دون طيار، التي تنتجها "إسرائيل"، والمناظير الليلية، والمعلومات الاستخباراتية. وكلما تصاعد النزاع التركي – الكردي ارتفعت حرارة الاتصالات بين أنقرة وتل أبيب، ولهذا صلة مباشرة بموقف الجيش التركي أكثر منه موقف السلطة السياسية في أنقرة.

وربما لعب اضطلاع تركيا بدور الوسيط بين سورية و"إسرائيل" دوراً في عدم تصعيد الموقف التركي من "إسرائيل"، بل أيضاً تعزيز هذه العلاقات من أجل إنجاح الوساطة. لكن ما حصل في نهاية سنة 2008 من عدوان إسرائيلي على غزة، هزّ بعنف الآمال التركية بشأن الرغبة الإسرائيلية في المضي في عملية السلام، وبالتالي تحقيق إنجاز تركي إقليمي، بل دولي كبير على هذا الصعيد.

وانطلاقاً من الرؤية التركية لطبيعة العلاقات مع "إسرائيل" في كونها مفتاحاً للضغط على البيت الأبيض، فقد وجدت تركيا حاجة إلى اللوبي اليهودي في أمريكا لمنع تمرير قانون يعترف بـ"الإبادة" الأرمنية في الكونجرس، وهو جهد أرمني بلغ ذروته في نهاية سنة 2007 وسنة 2008.

ولا شك أن الصعوبات التي مرّ بها حزب العدالة والتنمية سنة 2008 من ناحية الدعوى لحظره أمام المحكمة الدستورية، وتحركه الكثيف على الصعيد الخارجي، ولا سيما الأوروبي والأمريكي لممارسة ضغوط على القوى المناوئة له في الداخل؛ كانت من عوامل عدم تعريض العلاقات مع الغرب وتالياً "إسرائيل" لأية خضات تضعف موقف الحزب ووضعه في الداخل التركي.

ويمكن القول إنه على الرغم من التوتر الكبير الذي ساد العلاقات التركية الإسرائيلية في نهاية سنة 2008 ومطلع سنة 2009؛ فإن هذه العلاقات ستستمر على مستوى جيّد، نظراً للطبيعة المركبة لهذه العلاقة، ونظراً لحاجة كل منهما للآخر في العديد من الملفات الموروثة، ولا سيما أن "إسرائيل" لا يمكن أن تفرّط بخسارة بلد مسلم كبير مثل تركيا، مهما كانت سلبية المواقف التي يمكن أن تتخذها السلطة في تركيا من "إسرائيل".

كما أن تركيا في ظلّ السياسة الموروثة المرسومة، والتي ما تزال قائمة في كيفية معالجة بعض الملفات مثل المسألة الكردية والأرمنية والتسلح والدخول إلى الاتحاد الأوروبي، ستبقى تشعر بالحاجة إلى "إسرائيل" كمفتاح أو مصدر للتزود بقدرات لا تمتلكها تركيا.

أما على الصعيد الفلسطيني فإن السقف التركي الرسمي سيبقى مرتفعاً على الصعيد الوجداني والعملي، بمعزل عن درجة هذا التعاطي ما دام حزب العدالة والتنمية في السلطة. ولن تتردد تركيا في أن تكون جزءاً من أي حلّ أو تسوية للوضع في غزة أو فلسطين، وهو أمر لا يعارضه لا الفلسطينيون ولا "إسرائيل". غير أن قدرة تركيا على أن تكون رأس حربة في جهود للتوفيق بين السلطة الفلسطينية وحماس، أو للتسوية بين "إسرائيل" والفلسطينيين هي موضع شكّ في ظلّ الانقسامات العربية، واستمرار المشروع الإسرائيلي الاستيطاني الرافض لعملية سلام عادلة. لكن، لا شكّ أن تركيا ستبقى حاجة للجميع، سواء على المسار الفلسطيني، أم الإسرائيلي – الفلسطيني، أم الإسرائيلي – السوري، على الأقل في جانبها اللوجستي.

ثالثاً: إيران

كانت سنة 2008 هي سنة قطاع غزة من دون منازع، وهي سنة التضامن الشعبي العربي والإسلامي والدولي مع فلسطين، من خلال ما جرى للقطاع؛ فقد بدأت السنة بحصار سياسي واقتصادي وتمويني إسرائيلي لغزة وأهلها وقواها السياسية، خاصة حركة حماس بعد سيطرتها على القطاع منذ سنة 2007، لتنتهي بحرب وحشية حصدت منذ أيامها الأولى مئات الشهداء، معظمهم من الأطفال والنساء.

كانت إيران منذ أيام الحصار الأولى قد اتخذت المواقف المنددة، وكان الأمر طبيعياً في إطار سياسات إيران المعلنة والرسمية المعادية لـ"إسرائيل"، والمؤيدة لحركة حماس خاصة، ولحركة المقاومة ضدّ "إسرائيل" عامة. فها هو الرئيس محمود أحمدي نجاد Mahmoud Ahmadinejad يردّ على التهديدات الإسرائيلية باغتيال رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية، باتهام النظام الإسرائيلي بممارسة الإرهاب، وينطلق من هذا الموقف ليدين الدول الغربية وأدعياء حقوق الإنسان، وأصحاب الشعارات التي تنادي بالحرية، والتي "تلتزم الصمت وهي تسمع تهديدات إسرائيلية بحق رئيس حكومة انتخب بشكل ديمقراطي"[14]. ولم يتردد الرئيس الإيراني في معظم المناسبات، التي تحدث فيها عن "إسرائيل" وعن القضية الفلسطينية، من تكرار مواقفه نفسها التي يؤكد فيها أن "كيان إسرائيل فقد فلسفة وجوده" وأن "دعم الفلسطينيين واجب ديني". كما قال "إن الصهاينة لن يجنوا شيئاً من وراء أعمالهم الإجرامية، وعليهم الخضوع لإرادة الشعب الفلسطيني"، الذي دعاه أحمدي نجاد إلى "الصبر والتوكل على الله"[15]. وما كان يقصده الرئيس الإيراني من أعمال إجرامية هو الحصار من جهة، وعمليات القصف والاغتيالات التي لم تتوقف على غزة من جهة ثانية. كان الحصار بالنسبة إلى المسؤولين الإيرانيين فرصة للتأكيد على مواقفهم من الكيان الصهيوني؛ فالرئيس أحمدي نجاد يدعو الغرب إلى "تقبل فكرة انتهاء حياة الصهيونية عاجلاً أو آجلاً"، ونصح الدول الغربية بالتخلي عن الكيان الصهيوني "الذي انتهى"، وقال إن "الذين يدعمون الصهاينة المجرمين يجب أن يعرفوا أن أيام المحتل معدودة"[16].

ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية إلى مساعد وزير الخارجية في شؤون التدريب والأبحاث منوشهر محمدي Manouchehr Mohammadi تأكيده "على عدم إيجاد دولتين في فلسطين، وأن المجتمع الدولي ليس أمامه خيار إلا استمرار جرائم الكيان الصهيوني، أو القبول بالاستفتاء". ووصف محمدي "التطورات والانتهاكات الصهيونية في فلسطين بأنها أهم حادث في الشرق الأوسط والأمة الإسلامية والعالم"[17]، في حين أكد وزير الدفاع الإيراني العميد مصطفى نجار "أن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في غزة، في ظلّ الدعم الأميركي والصمت العالمي المطبق، تشكل تصديقاً بارزاً لازدواجية المعايير لدى الأسرة الدولية"[18].

مع استمرار الحصار وتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، تطورت المواقف الإيرانية؛ فبدأ التركيز على ما ترتكبه القوات الصهيونية من مجازر بحق الشعب الفلسطيني، ثم تكررت المواقف بشأن زوال "إسرائيل"، والدعوة إلى الاستفتاء لتقرير مصير فلسطين والشعب الفلسطيني، ردّاً على الدعوات إلى الدولة اليهودية، ثم انتقل الاحتجاج على الحصار إلى الدعوة إلى كسره، ثم إلى اتهام الولايات المتحدة بالتواطؤ مع "إسرائيل" في قتل الفلسطينيين، وصولاً إلى دعوة مصر إلى التعاون لتقديم المساعدات إلى الفلسطينيين، قبل أن تعود إيران إلى اتهامها بالتواطؤ مع "إسرائيل" في الحصار على غزة. وقد تسبب هذا الاتهام في عودة التوتر إلى العلاقات الإيرانية المصرية، التي ما تزال إلى اليوم تفتقد التبادل الدبلوماسي بين البلدين، خلافاً لكل الدول العربية الأخرى. وسيستمر تبادل الاتهام بين إيران ومصر على قاعدة الخلاف حول ما يجري في غزة، وحول أسباب الحصار، وحول المواقف من حركة حماس ومن العدوان الإسرائيلي على غزة، وقد تطورت المواقف الإيرانية بشأن ما يجري في غزة في الأشهر الأولى للحصار من خلال:

1. الدعوة إلى اجتماع إسلامي طارئ لبحث جرائم "إسرائيل"؛ فقد طلب وزير الخارجية الإيراني منوشهر متكي Manouchehr Mottaki من أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلو الدعوة، وعلى وجه السرعة، إلى عقد مؤتمر طارئ لوزراء خارجية الدول الأعضاء، بهدف "دراسة الجرائم ضدّ البشرية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة". واعتبر متكي أن البحث عن حلول "مناسبة وسريعة للحدّ من جرائم الكيان الصهيوني الوحشية هي أحد الأسباب الأخرى لطلبه عقد الاجتماع الطارئ"[19]. وقال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية غلام حسين إلهام Gholam Hossein Elham "إن إسرائيل تعمل على تحويل غزة إلى هولوكوست أخرى"[20]. وأعلن الرئيس الإيراني "أن إسرائيل سيتم اقتلاعها، وأن قادتها سيحاكمون"، في تعليق على العدوان المستمر على غزة، وأضاف في حديث إلى التلفزيون الإيراني "سبق وقلت إن المحرقة الفعلية تحصل في فلسطين... كل طفل يقتل في الأراضي الفلسطينية سيتمّ القيام بتحرك قضائي لكشف المسؤولين عن هذا الأمر، عليهم أن يعلموا أنهم سيلاحقون واحداً تلو الآخر". وأكد نجاد أن غزة ليست سوى بداية،

وأن "إسرائيل تواجه الهزيمة وسيتمّ اقتلاعها"[21]. وفي إطار التحريض ضدّ "إسرائيل" وممارساتها في غزة، خصصت بعض المنظمات في إيران جائزة كبرى لمن يقتص من القادة الإسرائيليين الثلاثة الذين تمّ تشخيصهم بأنهم وراء عمليات الإبادة للشعب الفلسطيني واغتيال المجاهدين، وهم: إيهود باراك، ومئير داغان Meir Dagan رئيس الموساد، وعاموس يادلين Amos Yedlin رئيس استخبارات الجيش[22].

ومن اللافت للنظر في المواقف والتصريحات الإيرانية التأكيد الدائم على ضعف الكيان الصهيوني، ودخوله مرحلة التراجع والضعف والانحلال، وأن مصيره الزوال، وتكررت على لسان أكثر من مسؤول سياسي وعسكري في إيران مصطلحات مثل "العدّ التنازلي"، و"زوال إسرائيل"، و"محو إسرائيل"، و"اقتلاع إسرائيل"، و"هزيمة إسرائيل"، و"انتهاء الكيان الصهيوني"، و"الجرثومة القذرة"، و"الحيوان المتوحش"، و"الكيان المصطنع".

2. اتهام الولايات المتحدة بأنها شريك مع "إسرائيل" في اغتيال قادة حماس؛ فقد قال رئيس مجلس الشورى الإيراني السابق غلام علي حداد عادل Gholam Ali Haddad Adel في 2008/2/21 "إن أمريكا قامت مع إسرائيل بتنظيم عمليات إرهابية لاغتيال القادة الفلسطينيين".

3. المطالبة بكسر الحصار، وقد بدأ الأمر بمطالبة الدول الإسلامية مساعدة الحكومة المصرية في هذا الموضوع، مع التأكيد على خيار المقاومة "لإنقاذ الشعب الفلسطيني"؛ فقد دعا المرشد الإيراني السيد علي خامنئي Ali Khamenei البلدان الإسلامية لكسر الحصار عن قطاع غزة، ومساعدة شعب مصر وحكومته في هذا المجال في ضوء مسؤوليتهما التاريخية الكبرى في هذا الموضوع، وحذر خامنئي الحكومات الإسلامية من أن تتحول كبعض الأطراف، إلى أداة ضدّ الفلسطينيين في غزة. وقال إن المقاومة هي الخيار الوحيد لإنقاذ الشعب الفلسطيني، داعياً "الفلسطينيين لحفظ وحدتهم والتفافهم حول حكومتهم المنتخبة"[23]. كذلك توقع عضو مجلس الخبراء أحمد خاتمي Ahmad Khatami ردّاً قوياً من حركة المجاهدين على حصار غزة، ورأى أن من تبعات زلزال فينوغراد هو الهجوم الوحشي على قطاع غزة، وقال إن على "إسرائيل" أن تتوقع حركة قوية من المجاهدين الفلسطينيين ردّاً "على حصار غزة، وتكرار الاعتداءات الوحشية على القطاع"[24].

4. الردّ على مقولة تبعية حماس لإيران، من خلال التأكيد على استقلالية الحركة؛ فقد قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني Mohammad Ali Hosseini، ردّاً على تصريحات الملك عبد الله الثاني التي قال فيها إن قادة حماس رهن إشارة إيران "إن قرارات حماس ليست خاضعة لأوامر أي دولة، ومن المؤسف أن بعض الدول العربية في المنطقة تتأثر

أحياناً بسياسات أميركا وإسرائيل وتغض الطرف عن مصالح الشعب الفلسطيني، ويعدّ هذا النوع من التوجه نوعاً من سياسة إلقاء اللوم على الآخرين، ولا يتطابق مع الحقائق على الساحة الفلسطينية"[25].

5. الدعوة إلى استفتاء شامل في الأراضي المحتلة لحل مشكلة القضية الفلسطينية و"إسرائيل"؛ فقال مستشار الرئيس الإيراني مجتبى ثمرة هاشمي Mojtaba Samareh Hashemi "إن وجهة نظر إيران إزاء القضية الفلسطينية وإسرائيل هي إجراء استفتاء شعبي، يشترك فيه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة سواء كانوا من المسلمين أو اليهود أو المسيحيين، إضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، خاصة في لبنان وسورية والأردن. وأي نتيجة يتمخض عنها يجب أن يقبل بها المجتمع الدولي"[26]. وكرر الفكرة نفسها ناطق نوري Nateq Nouri، مستشار المرشد السيد علي خامنئي، معتبراً أن إجراء انتخابات في فلسطين هو السبيل الوحيد لحل المشكلة الفلسطينية، متهماً الأمريكيين بالوقوف في وجه إجراء مثل هذه الانتخابات[27]. ومن المعلوم أن فكرة الانتخابات التي أخذت طريقها إلى أدبيات المسؤولين الإيرانيين هي بمثابة حل ومخرج قانوني، يبعد عنهم تهمة العداء لليهودية وللسامية، التي يلجأ إليها الغرب، عندما تتمّ الدعوة إلى زوال "إسرائيل" أو إلى القضاء عليها.

6. دعم حماس والتأكيد على شرعية المقاومة واستمرارها؛ فقد رأى أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي، سعيد جليلي Saeed Jalili، خلال استقباله في طهران رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل "أن المقاومة والصمود الشامل والواعي للشعب الفلسطيني جدير بالاحترام، وأن سرّ نجاح حماس يتمثل في صيانتها بجد لحقوق الشعب الفلسطيني". كما قال المرشد الأعلى في المناسبة نفسها إن الكيان الصهيوني بات عاجزاً عن مواجهة الشعب الفلسطيني داعياً إلى مواصلة المقاومة. ووصف خامنئي المواقف التي تتخذها قيادة حماس، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية بأنها شجاعة، وتبعث على الأمل والفرح والسرور، وندد بالحصار اللاإنساني المفروض على غزة، وعمليات القتل التي يتعرض لها الأطفال يومياً. ثم أعلن المرشد في تصريح لافت الدعم المباشر لحماس ووقوف إيران إلى جانبها في غزة، وهو بمثابة ردّ على القوى الأخرى العربية وغير العربية التي تحاصر حماس، وتريد تقويض حكمها في القطاع؛ فقال في خطبة صلاة عيد الفطر في 2008/10/2 بعد تأكيده أن الصهاينة في طريقهم إلى الانهيار والضعف: "إن إيران ستقف إلى جانب حكومة حماس في غزة"، واصفاً رئيس الوزراء إسماعيل هنية بالمجاهد، داعياً إلى "تضافر الجهود والمزيد من التضامن لنصرة الشعب الفلسطيني"[28]. وحذر في المناسبة نفسها من جميع أشكال الطائفية والتفرقة بين المسلمين، لأن العدو لا يفرق بينهما، داعياً العالم الإسلامي إلى "تضافر الجهود، والمزيد من التضامن لنصرة الشعب الفلسطيني". وكرر الرئيس أحمدي نجاد الموقف نفسه،

وبوضوح لافت، بقوله: "إن بلاده ستستمر في دعم حركة المقاومة الإسلامية حماس حتى تنهار إسرائيل"، وإن إيران "تعتبر دعمها للفلسطينيين واجباً قومياً ودينياً، وستقف إلى جانب الفلسطينيين حتى عيد النصر الأكبر، وهو انهيار النظام الصهيوني".

7. انتقاد الحكومة المصرية لاستمرارها في إغلاق معبر رفح؛ مما أدى إلى عودة التوتر الشديد في علاقات البلدين، خاصة على مستوى التصريحات والاتهامات المتبادلة، وقد انتقل الموقف الإيراني من انتقاد السياسة المصرية إلى انتقاد بعض الدول العربية التي تشارك في حصار غزة أو تصمت عما يجري لها؛ فحمّل رئيسُ مصلحة تشخيص النظام، هاشمي رفسنجاني Hashemi Rafsanjani، الحكومةَ المصرية مسؤولية إغلاقها معبر رفح بوجه أهالي غزة "المظلومين، وتفجير الأنفاق التي يمرون منها".

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا) Islamic Republic News Agency (IRNA) عن رفسنجاني قوله في خطبة صلاة عيد الأضحى: "لا أدري كيف يتحمل المصريون رغم ماضيهم الحضاري والإسلامي إغلاق حدودهم بوجه إخوانهم"، ووصف الوضع في غزة بالكارثي، وأكد أن غضب المسلمين "سينفجر ليحرق الصهاينة، وأن العار سيلاحق الدول الإسلامية التي تقاعست عن نصرة إخوانهم الفلسطينيين"، وتبعه في الموقف نفسه علي أكبر محتشمي Ali Akbar Mohtashemi، الأمين العام لمؤتمر دعم الشعب الفلسطيني، عندما قال "إن مسؤولية العدوان تقع على عاتق الرئيس المصري حسني مبارك"، وقال بأن مبارك "كان على علم مسبق بالعدوان على غزة"، وطالب "بمحاكمة بعض الرؤساء والزعماء العرب والرئيس الأميركي وزعماء إسرائيل".

ومما زاد من شقة الخلاف المصري الإيراني أن التظاهرات الغاضبة التي خرجت إلى الشوارع في طهران استنكاراً لما يجري في غزة أن بعضها هاجم مكتب رعاية المصالح المصرية، ومنعتهم الشرطة من الدخول إليه. علماً بأن التظاهرات والاعتصامات حصلت أيضاً أمام أكثر من 25 سفارة عربية وأجنبية، شاركت في مؤتمر حوار الأديان الذي دعت إليه السعودية، وعقد في نيويورك في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2008. ونسب الطلاب إلى الحكومة المصرية "منع المساعدات الإنسانية وقوافل الإغاثة من الدخول إلى غزة"، واتهموها بـ"التعاون مع إسرائيل في فرض الحصار، وارتكاب المجازر ضدّ الأطفال والنساء الفلسطينيين". لم تتأخر الدبلوماسية المصرية كثيراً في الردّ على المواقف الإيرانية، وتبعتها المؤسسة الإعلامية الرسمية في الهجوم المباشر على إيران، وعلى سياستها في المنطقة، واستدعت وزارة الخارجية رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة، وأبلغته احتجاج مصر واستياءها الشديد "إزاء ما دأبت عليه بعض الدوائر الإيرانية من ترتيب مظاهرات أمام

مقر البعثة الدبلوماسية لمصر في طهران". ووصف بعض الكتاب والصحفيين المصريين، مثل رئيس تحرير جريدة الجمهورية محمد علي إبراهيم، ما فعله الطلاب الإيرانيين بأنه "سفالة وقلة أدب"، وأضاف "منذ أن تدخلت إيران إلى جوار حركة حماس، ودفعت مرتبات باهظة إلى المسؤولين فيها؛ والصراع العربي – الإسرائيلي يزداد صعوبة، كانت الدولة الفلسطينية على وشك أن تُعلَن لولا تعنت إسرائيل، والانشقاق الداخلي الفلسطيني الذي نظمته ومولته وشجعت عليه طهران"[29].

كما رفضت مصر بطبيعة الحال انتقادات المسؤولين الإيرانيين لها؛ فقال المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية: "إن مصر لا تقبل المزايدة عليها، من أي طرف كان، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، خاصة وأن تاريخها في دعم هذه القضية معروف للجميع، ولا يحتاج إلى إقرار من أحد". في حين قال، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشورى المصري، محمد بسيوني: "إن إيران لا تريد استمرار الدور المحوري لمصر في منطقة الشرق الأوسط، الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية". لكن ذلك لم يمنع استمرار الاتصالات من أجل الدعوة من الجانب الإيراني إلى عقد اجتماع لترويكا اتحاد البرلمانات الإسلامية "من أجل بحث موضوع الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة الفلسطيني". فاتصل علي لاريجاني Ali Larijani، رئيس مجلس الشورى الإيراني، بنظيره أحمد فتحي سرور لهذا الغرض، وكذلك اتصل وزير الخارجية منوشهر متكي من أجل إرسال المساعدات إلى غزة عبر معبر رفح. لكن علي لاريجاني انتقد أيضاً الحكومة المصرية بشدة لاستقبالها تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية، معتبراً "أن بلاده واجهت أمريكا وحدها، فيما كانت الدول المطلة على الخليج تساند واشنطن، وأخرى تلتزم الصمت". وقال "إننا نفتخر بأننا ندعم حماس وحزب الله، وليخجل الذين يتصورون أن بإمكانهم أن يركعوا شعباً من خلال فرض الحصار عليه"[30].

ومع بداية العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة 2008 ارتفعت حدة الانتقادات الإيرانية للدول العربية، وزادت مطالبتها الدول الإسلامية بالتحرك لوقف هذا العدوان؛ فقال مرشد الثورة السيد علي خامنئي "إن سكوت وتشجيع بعض الأنظمة العربية، التي تدعي الإسلام، عن جرائم إسرائيل هي المصيبة الأكبر". ودعا علماء الأزهر إلى "إعلاء كلمة الحق، ودق ناقوس الخطر، الذي يهدد الإسلام"، مطالباً "المسلمين بنصرة الشعب الفلسطيني". كما توجه السيد خامنئي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، فدعاها إلى القيام بواجبها التاريخي في مواجهة "إسرائيل" ومحاكمة رؤسائها المجرمين ومعاقبتهم[31]. وأضاف "أن من واجب جميع المجاهدين الفلسطينيين والمؤمنين في العالم الإسلامي الدفاع عن النساء والأطفال العزل في غزة، وسيكونون في مراتب الشهداء إذا ما قتلوا"[32]. وبالإضافة إلى محاولات إرسال المساعدات الإنسانية والطبية إلى القطاع المحاصر[33]؛ فقد أدانت إيران

بقوة الحرب الإسرائيلية على غزة، وكذلك الصمت الدولي، وطالب المتحدث باسم خارجيتها حسن قشقاوي Hassan Kashkawi "المجتمع الدولي [لا] سيما مجلس الأمن ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالتحرك، لمنع الكيان الصهيوني من الاستمرار في ارتكاب جرائمه الوحشية ضدّ الفلسطينيين"[34]. وخرجت التظاهرات في العاصمة طهران تنديداً بالعدوان، شارك فيها مسؤولون إيرانيون، وقيادات رفيعة المستوى في الجيش وحرس الثورة الإيراني، وخرجت تظاهرات مماثلة في المدن الإيرانية الأخرى[35]. وفتحت مجموعة من رجال الدين باب التطوع لمحاربة النظام الصهيوني "إما في المجال العسكري أو المالي، أو مجال الدعاية"[36]، وتتابعت المواقف نفسها على لسان أكثر من مسؤول إيراني من الشيخ هاشمي رفسنجاني إلى وزير الخارجية منوشهر متكي. وأرسلت بعثة إيران إلى الأمم المتحدة رسالة عاجلة إلى رئيس مجلس الأمن طالبت فيها باتخاذ خطوات عاجلة "لمواجهة جرائم الكيان الصهيوني في غزة، ولإنهاء عمليات القتل ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني"[37].

لكن عام الحصار على غزة لم يقلل من أهمية المفاوضات السورية – الإسرائيلية غير المباشرة، ومن التوقعات التي ارتبطت بتلك المفاوضات، وبتأثيراتها المحتملة على حركات المقاومة في فلسطين أو في لبنان، خاصة وأن "إسرائيل" كانت تقول علانية إنها تستهدف من تلك المفاوضات، ومن السلام مع سورية، عزل هذه الأخيرة عن إيران وعن حماس وحزب الله، بحيث يؤدي هذا السلام إلى إنهاء الصراع في الشرق الأوسط. وهي الفكرة نفسها التي دعا إليها ريتشارد هاس Richard Haass ومارتن إنديك Martin Indyk في دراستهما "بعيداً عن العراق: استراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East" نشرت على موقع تقرير واشنطن، حيث دعا الكاتبان الإدارة الجديدة إلى "بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب، لا سيما على الجانب السوري، انطلاقاً من أن السلام على هذا الجانب سوف يحد من الدور الإيراني إقليمياً"؛ فالسلام بين تل أبيب ودمشق سيعمل بحسب تلك الدراسة على "إحداث انفصال في الشراكة الاستراتيجية بين طهران ودمشق، بالإضافة إلى تقويض الدعم الإيراني لقوى المقاومة الفلسطينية واللبنانية". ويخلص الكاتبان إلى أن الجهود الأمريكية لحل الأزمة النووية الإيرانية، والتوصل إلى اتفاق سلام سوري – إسرائيلي، وآخر فلسطيني – إسرائيلي، يجب أن تكون متزامنة، لأن "التقدم في أحد تلك الملفات يدفع بالتقدم في الملفين الآخرين". لكن اندلاع الحرب على غزة أدى إلى تجميد المفاوضات من الجانب السوري، ومن اللافت للنظر أن إيران لم تهاجم المفاوضات السورية الإسرائيلية غير المباشرة؛ إما لأنها كانت تعلم تماماً أن سورية لن تتخلى عن تحالفها معها ومع حركات المقاومة الأخرى، حتى لو استرجعت الجولان، وإما لأنها كانت تتوقع ألا تؤدي المفاوضات إلى أي تقدم كما جرى في مرات سابقة. وبالتالي لم يكن من المفيد إظهار التباين في الرأي مع الحليف الاستراتيجي (سورية) في

الوقت الذي يبدو فيه مشروع التفاوض غير مضمون النتائج أو الاستمرارية، كما كشفت لاحقاً الحرب على غزة.

وعلى الرغم من الانشغال الإقليمي والدولي بحصار غزة؛ فإن التهديد المتبادل الإيراني الإسرائيلي لم يتوقف في سنة 2008، وذهبت كثير من التحليلات إلى القول بأن "إسرائيل" ستغتنم الفترة الانتقالية قبل استلام باراك أوباما الحكم؛ لتوجه ضربة خاطفة إلى إيران تقضي بها على برنامجها النووي أو تؤخره سنوات عدة. فاتهم الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز إيران بأنها "تحتل مركزاً محورياً في العنف والتعصب"، واتهمها بأنها "قسمت لبنان من خلال دعم حزب الله، وبأنها زرعت الفتنة في صفوف الفلسطينيين من خلال دعمها لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي فرضت سيطرتها على قطاع غزة في يونيو/ حزيران 2007"[38]. وكذلك اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن حماس تقاتل بالوكالة عن إيران، التي تسعى لامتلاك قنبلة نووية لتدمير "إسرائيل"، وزعزعة استقرار الشرق الأوسط، وقالت رايس إن الولايات المتحدة ستواصل جهودها لعزل حماس[39]. وأطلق المسؤولون الإيرانيون بدورهم تصريحات مقابلة، فحمل الرئيس الإيراني أحمدي نجاد "الصهاينة القتلة المسؤولية عن كل الأزمات"[40]، ولوح آخرون بردّ ساحق في حال فكرت "إسرائيل" في الهجوم على إيران، في حين كرر أكثر من مسؤول إسرائيلي استعداد بلاده لشنّ هجوم على إيران منعاً لتهديدها النووي.

هكذا انقضت سنة 2008 مثلما بدأت، غزة في قلب الحدث ثم في قلب الحرب، وحول ما يجري في غزة يتمّ اتخاذ المواقف العربية والإسلامية من التنديد بالحصار إلى التنديد بالحرب، ومن الصمت على الحصار إلى الصمت عن الحرب، وفي الحالتين كانت إيران من الدول التي بادرت مبكراً إلى إعلان الدعم والتأييد لفكّ الحصار عن قطاع غزة، وإلى إعلان الدعم الواضح لاستمرار المقاومة والتشبث بها في مواجهة الاحتلال، وخصوصاً حركة حماس، التي تقاتل العدوان الإسرائيلي. وستستمر إيران في مواقفها المعادية لـ"إسرائيل"، وستتعرض لسيل من الاتهامات والتهديدات، وسيعود التوتر إلى بعض علاقاتها العربية بسبب ما جرى في غزة، لكن الرغبة الإسرائيلية بحرب خاطفة على إيران قبل استلام أوباما الحكم في الولايات المتحدة لم تتحقق، فكانت الحرب على غزة اعتقاداً من "إسرائيل" بأن القضاء على حماس وعلى حركة المقاومة الفلسطينية سوف يضع الملف الفلسطيني تحت السيطرة، ويجعل الرئيس الأمريكي الجديد من جهة ثانية أكثر استعداداً للتركيز على ملف إيران النووي الذي يقلق "إسرائيل" وتراه تهديداً وجودياً لها ولأمنها.

رابعاً: باكستان

وفقاً لتقرير نشرته جريدة الحياة في 2008/1/29، فإن لقاء جمع الرئيس الباكستاني برويز مشرف Pervez Musharraf بوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في أحد فنادق باريس. وعلى الرغم من الادعاء بأن اللقاء حصل "مصادفة" في بهو الفندق، إلا أن الطرفين اتفقا على عقد اجتماع في اليوم التالي لمناقشة موضوعات السلاح النووي الباكستاني، وتصاعد التطرف في باكستان، والسلاح النووي الإيراني!! وقد أكدت مصادر حكومية في إسلام أباد حصول هذا اللقاء، كما أكدته أيضاً الصحف الإسرائيلية، ولكن لم تنشر أي جهة تفاصيل ما دار بين الطرفين. ومع ذلك، تبرز تساؤلات في هذا الإطار، عن الأسباب التي دعت الرئيس الباكستاني إلى مناقشة مثل هذه الأمور مع وزير الدفاع الإسرائيلي "مصادفة"، بدل الحديث عن مأساة الشعب الفلسطيني؟ وما هي العلاقة بين قدرات باكستان أو حتى إيران النووية ومأساة الشعب الفلسطيني؟ وهل كان وزير الدفاع الإسرائيلي يحاول الضغط على الرئيس الباكستاني، وعلى أي أساس يمكن لأي لوزير إسرائيلي أن يمارس الضغط على باكستان؟ وهل كان الرئيس الباكستاني يسعى إلى مساعدة سكان كشمير، أم أنه كان يسعى إلى دعم مالي إسرائيلي لاقتصاد باكستان المتداعي؟ وفي كل الأحوال، فمن الواضح أن الاجتماع لم يكن يخدم دور باكستان التقليدي في دعم القضية الفلسطينية.

وفي وقت سابق، نشرت جريدة الأيام البحرينية في عددها الصادر في 2008/1/4 أن السلطات الباكستانية أطلقت سراح أربعة فلسطينيين من سجن أديالا Adiala jail في روالبندي Rawalpindi، كانوا متهمين بالتورط في خطف طائرة البان أمريكان Pan American سنة 1986. ووفقاً لما ورد في التقرير، فإن المتهمين الأربعة كانوا محكومين بالسجن مدى الحياة، ونقلت الجريدة عن إحدى المحطات التلفزيونية المحلية في باكستان أن الأربعة نقلوا على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية القطرية ليتمّ إرسالهم إلى فلسطين. وفي سياق متصل، أوردت جريدة الحياة الجديدة أن بعض كتاب الأعمدة في الصحافة الإسرائيلية شعروا أنه مع استقالة الرئيس الباكستاني برويز مشرف، خسرت "إسرائيل" صديقاً حقيقياً في العالم الإسلامي. وفي 2008/11/11، الذكرى الرابعة لوفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، نشرت جريدة الفجر الباكستانية Dawn مقالاً عن ميراث عرفات المأساوي، وحملت حركة فتح مسوؤلية انقسام الفلسطينيين. ووفقاً لما ورد في الجريدة المذكورة، فإن الحكومة الباكستانية كررت الدعوة إلى التطبيق الفوري لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وفي 2008/12/30، أوردت جريدة الخليج أن الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري Asif Ali Zardari أدان بشدة الاجتياح الإسرائيلي لقطاع غزة، وناشد المجتمع الدولي التحرك من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

خامساً: إندونيسيا

طوال سنة 2008، عبرت إندونيسيا، وهي أكبر بلد إسلامي، بشكل مستمر عن دعمها للفلسطينيين. وفي ذكرى النكبة، عقد في جامعة إندونيسيا مؤتمر تحت عنوان "الحرية وحق العودة: فلسطين وستون عاماً من التطهير العرقي" Freedom and Right of Return: Palestine and 60 years of Ethnic Cleansing، في 14-2008/5/15. وقد عبر المؤتمر عن دعمه المطلق للشعب الفلسطيني وللقضية الفلسطينية، مقتبساً نصّ الدستور الإندونيسي الذي يقول: "لما كان الاستقلال حقاً لكل الأمم، فإنه يجب إزالة الاستعمار عن وجه الأرض؛ لأنه يتعارض مع العدالة والطبيعة الإنسانية"[41]. وقد قدّم علماء ومتخصصون من عشرين بلداً من أنحاء العالم أوراق عمل في المؤتمر. كما شارك في المؤتمر حاخامات يهود من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وضعوا شارات مكتوب عليها باللغات الإنكليزية والعربية "يهودي ولكني لست صهيونياً". وفي تطور آخر، افتتح الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو Susilo Bambang Yudhoyono مؤتمراً إفريقياً – آسيوياً حول فلسطين، ناشد من خلاله كل البلدان لتقديم دعمها للفلسطينيين في صراعهم مع الكيان الصهيوني. وقد حضر هذا المؤتمر رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض[42].

وفي مناسبات مختلفة خلال السنة، قالت منظمات إندونيسية، حكومية وغير حكومية إنها أرسلت مساعدات إنسانية لسكان غزة عبر الهلال الأحمر الإندونيسي. وفي نهاية العام، ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية على شعب غزة، أدانت الحكومة الإندونيسية "إسرائيل" بعبارات شديدة اللهجة، وذلك حسب ما ورد في جريدة الخليج[43]. وفي هذا الإطار، نشرت وكالة رويترز تقريراً مفاده أن جبهة حماة الإسلام Islamic Defender Front، وهي منظمة إندونيسية أهلية غير حكومية، تنوي تجنيد حوالي ألف متطوع من أجل تدريبهم على القتال في غزة[44]. وعلى الرغم من فشل هذه المحاولة، بسبب القانون الدولي، إلا أن دلالة الحدث تكشف عن تعلق المسلمين الإندونيسيين بقضية الشعب الفلسطيني العادلة.

سادساً: ماليزيا

عبرت الحكومة الماليزية عن دعمها المطلق للشعب الفلسطيني. وإضافة إلى إرسال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين، وخصوصاً أهل غزة، عبرت ماليزيا عن دعمها لجهود المصالحة بين الفصائل الفلسطينية. فوفقاً لما ورد في جريدة الخليج في 2008/1/31، عبر وزير الخارجية الماليزي حامد البار Hamid Albar عن استعداده للتوسط بين فتح وحماس من أجل التوصل إلى تسوية سياسية بين الطرفين، ولكن يبدو أن هذا العرض لم يحظَ بالقبول على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي 2008/5/10، نظمت أمان ماليزيا Aman Malaysia، والحركة الدولية من أجل عالم عادل International Movement for a Just World (JUST)، وهما منظمتان أهليتان ماليزيتان، مؤتمراً في ذكرى النكبة، في قاعة الاجتماعات في مبنى الجريدة الصينية "سين شو" Sin Chew في كوالالمبور، تحت عنوان "ستون عاماً من الصراع: نتذكر النكبة". وخلال المؤتمر، سلط سياسيون وأكاديميون الضوء على مشكلة الفلسطينيين المشردين منذ سنة 1948، وعجز المجتمع الدولي عن دعمهم. وقد تخلل المؤتمر جمع تبرعات من أجل زراعة أشجار زيتون في فلسطين[45].

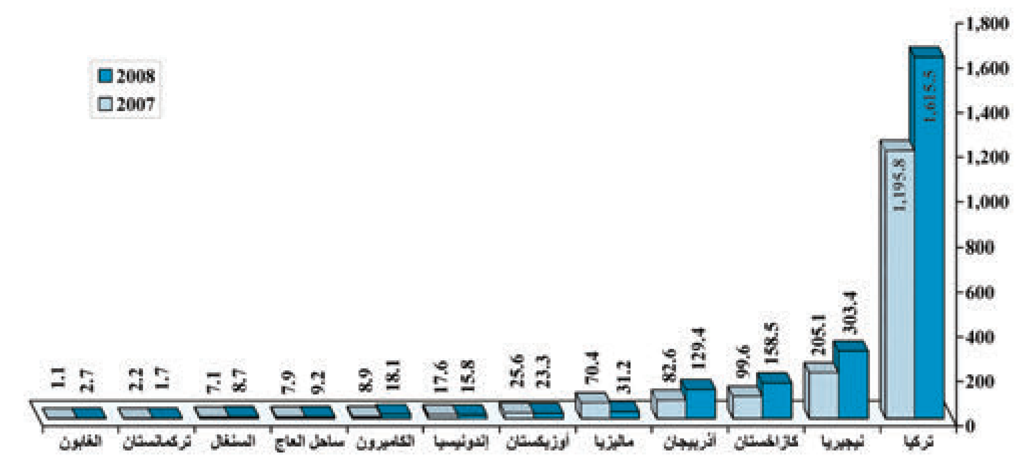
ومع نهاية سنة 2008، وبداية العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في غزة، دعا رئيس الوزراء الماليزي عبد الله أحمد بدوي Abdullah Ahmad Badawi المجتمع الدولي إلى بذل جهد مشترك من أجل ضمان الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وامتدح بدوي الشعب الفلسطيني وشجاعته في مواجهة "إسرائيل"، كما أعلن عن دعم ماليزيا للفلسطينيين؛ وذلك حسب ما ورد في وكالة الأنباء الوطنية الماليزية (برناما) Malaysian National News Agency (BERNAMA)[46].

جدول 4/1: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2005-2008 (بالمليون دولار)[47]

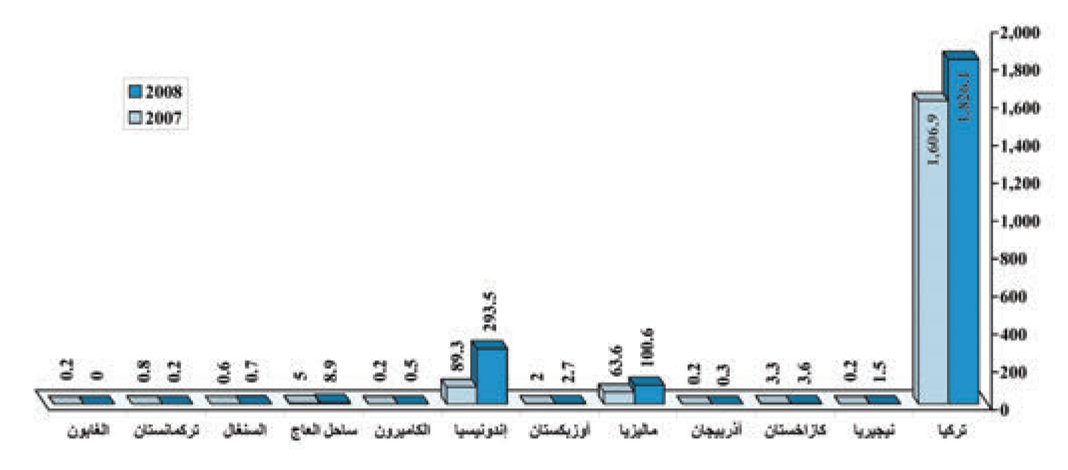
البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2008	2007	2006	2005	2008	2007	2006	2005
تركيا	1,615.5	1,195.8	821.2	903.2	1,826.1	1,606.9	1,272.7	1,221.1
نيجيريا	303.4	205.1	78	47.4	1.5	0.2	0.2	0.7
كازاخستان	158.5	99.6	64.3	47.9	3.6	3.3	2.2	3.6
أذربيجان	129.4	82.6	28	5.4	0.3	0.2	0.6	0.4
ماليزيا	31.2	70.4	68.1	130.7	100.6	63.6	53.7	41
أوزبكستان	23.3	25.6	12.2	6.2	2.7	2	1.2	1.3
الكاميرون	18.1	8.9	13.6	5.7	0.5	0.2	0	0
إندونيسيا	15.8	17.6	12.9	14.1	293.5	89.3	87	43.6
ساحل العاج	9.2	7.9	8.8	9	8.9	5	2.2	5.5
السنغال	8.7	7.1	5.8	4.5	0.7	0.6	0	0.1
الغابون	2.7	1.1	1.4	0.8	0	0.2	1.5	1.4
تركمانستان	1.7	2.2	0.1	2.6	0.2	0.8	1	1.7



الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2007-2008 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2007-2008 (بالمليون دولار)



خاتمة

كانت سنة 2008 كسابقاتها فيما يتعلق بسلوك العالم الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية، حيث استمرت المواقف والتصريحات المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني، والرافضة للانتهاكات الإسرائيلية بحقه، ولكن التفاعل مع القضية على الصعيد السياسي والاقتصادي بقي دون المستوى المطلوب.

فعلى الرغم من مواظبة منظمة المؤتمر الإسلامي على التعبير عن قلقها تجاه الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وإدانتها لمختلف الانتهاكات الإسرائيلية، لم يسجل لها أي إنجاز يذكر للشعب الفلسطيني خلال سنة 2008، وخصوصاً فيما يتعلق برفع الحصار عن القطاع وفتح معبر رفح. كما أنها لم تجرِ أية مساءلة داخلية حول أسباب استمرار فشلها في تحقيق أي تقدم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

أما الموقف التركي فقد حافظ في خطوطه العامة على مساندة الشعب الفلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي، وقد تزايد هذا الدعم بقوة إثر العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة 2008، وتسبب في توتر كبير في العلاقة مع "إسرائيل"، وبردود فعل تركية غاضبة جداً على الممارسات الإسرائيلية. ولكن على الرغم من ذلك، يمكن القول إن العلاقات التركية – الإسرائيلية سوف تحافظ على علاقات جيدة نسبياً، بسبب المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية التي ما زالت تجمع بين الطرفين. على الرغم من أن الطرف التركي يتجه تحت قيادة حزب العدالة والتنمية إلى مزيد من الاستقلالية، وإلى الاستغناء التدريجي عن علاقاته بـ"إسرائيل"، مع الاتجاه نحو تطوير علاقاته شرقاً مع العالم العربي والإسلامي.

وواصلت إيران دعم حركة حماس والتأكيد على شرعية المقاومة واستمرارها، والمطالبة برفع الحصار عن قطاع غزة، منتقدة الحكومة المصرية لاستمرارها في إغلاق معبر رفح؛ مما أعاد التوتر الشديد في العلاقات بين البلدين. كما امتدت الانتقادات الإيرانية إلى بعض الدول العربية التي "تشارك" في حصار غزة أو تصمت عما يجري لها، وارتفعت حدّتها مع بداية العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية سنة 2008.

وبالنسبة لباكستان، لم تكن هناك تغيرات تُذكر فيما يتعلق بسلوكها تجاه القضية الفلسطينية؛ حيث كان هناك انشغال بالشأن الداخلي المليء بالاضطرابات، وأبرزها استقالة الرئيس برويز مشرف، التي علّق عليها بعض كتاب الأعمدة في الصحافة الإسرائيلية بأنه مع استقالته خسرت "إسرائيل" صديقاً حقيقياً في العالم الإسلامي. فيما واصلت كل من إندونيسيا وماليزيا التعبير بشكل مستمر عن دعمها للفلسطينيين، ولكن دون تسجيل أي تطورات عملية مميزة تجاههم.

لم تنجح "إسرائيل" في تحقيق أية اختراقات في العالم الإسلامي خلال سنة 2008، وأظهر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مدى تفاعل الشعوب الإسلامية مع القضية الفلسطينية، وكانت التظاهرات والاعتصامات وحملات جمع التبرعات بعض المؤشرات على مركزية هذه القضية في الوجدان الإسلامي. كما أظهرت الطاقات الهائلة المذخورة في العالم الإسلامي، والتي لم يستفد منها الفلسطينيون حتى الآن بالشكل الأنسب لدعم قضيتهم ونيل حقوقهم. وهو أمر يظهر أنه ما زال متأثراً بالانقسام الفلسطيني، ويحتاج تحقيقه لترتيب الفلسطينيين بيتهم الداخلي، وتوحيد جهودهم خلف برنامج وطني مشترك، ورؤية شاملة تُعطي البعد الإسلامي مكانته الحقيقية.

هوامش الفصل الرابع

[1] هذا التقرير مبني أساساً على الرسالة الإخبارية الأسبوعية التي تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي، انظر:
OIC Newsletter, 19/11/2008, in: www.oic-oic.org

[2] منظمة المؤتمر الإسلامي، 2008/2/16، انظر:
http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=836&x_key=%CD%DD%D1%ED%C7%CA

[3] *OIC Newsletter*, 15/10/2008.

[4] *The OIC Journal*, July/September 2008.

[5] OIC Resolution 1/11-PAL(IS) and OIC/SUMMIT-11/2008/FC/Final.

[6] جريدة **حرييت**، تركيا، 2008/1/25.

[7] **حرييت**، 2008/1/25.

[8] **هآرتس**، 2008/1/22.

[9] See: http://www.worldbulletin.net/news_print.php?id=34375

[10] انظر: **السفير**، 2009/1/5.

[11] انظر: **السفير**، 2008/12/11.

[12] German Marshall Fund of the United States and the Compagnia di San Paolo, Transatlantic Trends 2008 Partners, 2008, see: http://www.transatlantictrends.org/trends/doc/2008_English_Key.pdf

[13] See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country–2008.

[14] **الخليج**، 2008/1/3.

[15] **البيان**، 2008/1/18.

[16] **الوطن**، السعودية، 2008/1/31.

[17] وكالة معاً، 2008/1/29.

[18] **الخليج**، 2008/1/9.

[19] **الخليج**، 2008/1/21.

[20] **الشرق**، الدوحة، 2008/3/2.

[21] **الخليج**، 2008/3/3.

[22] **الخليج**، 2008/3/10.

[23] **الخليج**، 2008/2/9.

[24] **الخليج**، 2008/2/9.

[25] **الوطن**، السعودية، 2008/2/13.

[26] **الخليج**، 2008/2/2.

[27] **الأخبار**، بيروت، 2008/9/27.

[28] **الشرق الأوسط**، 2008/10/2.

[29] شبكة الإعلام العربية، 2008/12/13.

[30] **السفير**، 2008/12/27.

[31] **الأخبار**، بيروت، 2008/12/29.

[32] **البيان**، 2008/12/29.

[33] **الحياة**، 2008/12/27.

[34] **الخليج**، 2008/12/28.

[35] الجزيرة.نت، 2008/12/29.

[36] **الدستور**، 2008/12/30.

[37] **الخليج**، 2008/12/30.

[38] الجزيرة.نت، 2008/9/25.

[39] **الخليج**، 2008/5/1.
[40] الجزيرة.نت، 2008/9/25.
[41] انظر: http://voiceofpalestine.net
[42] **الوطن**، السعودية، 2008/7/15.
[43] **الخليج**، 2008/12/30.
[44] رويترز، 2008/12/29.
[45] انظر: http://www.just-international.org/events.cfm
[46] جريدة **فلسطين**، 2008/11/29.
[47] See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country–2008.

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

مع أن المجتمع الدولي –لا سيما قواه الكبرى– وعد الفلسطينيين بدولة قابلة للحياة قبل نهاية سنة 2008، إلا أن هذا الوعد انقلب إلى هجوم عسكري إسرائيلي على قطاع غزة مع الأيام الأخيرة من العام، وقد استمرّ 22 يوماً، وهو ما أعاد القضية الفلسطينية إلى الواجهة من جديد، من خلال التظاهرات التي عمت عواصم العالم ومدنه. وقد كان لكل من وحشية العدوان واستهدافه للأطفال والمدنيين من جهة، وللصمود الشعبي وللمقاومة التي صدّت هجماته البرية من جهة ثانية، تأثيراً مباشراً على ما شهده العالم من شجب للعدوان ودعم للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من انشغال الإدارة الأمريكية بتسوية ملفاتها في العراق وأفغانستان، ومعالجة الملف النووي الإيراني، ثم انشغالها ومعها باقي دول العالم بالأزمة المالية العاصفة، إلا أن الملف الفلسطيني لقي اهتماماً أكبر من إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش قياساً بالسنوات السابقة، في محاولة لمتابعة نتائج مؤتمر أنابوليس، وللوصول إلى إنجاز ما قبل نهاية ولاية بوش غير القابلة للتمديد.

أما من جهة أخرى فقد انشغل العالم في بدايات سنة 2008 بتوتر ناجم عن التقارير الإعلامية المختلفة حول التخطيط الأمريكي الإسرائيلي لشنّ هجوم عسكري على إيران، وترافق ذلك مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط بلغ حدّ 147 دولاراً للبرميل في منتصف العام تقريباً، وهو ما وضع العديد من الدول تحت ضغط أوضاع اقتصادية صعبة، وانهمكت الجهود الدبلوماسية الدولية في محاولة تطويق تداعيات مثل هذه التطورات، سواء على المستوى الإقليمي أم المستوى الدولي.

وفي مرحلة لاحقة شكلت أزمة العلاقات الجورجية الروسية قفزة في سياسة روسيا، استعادت من خلالها جانباً من هيبتها العسكرية، ودخلت في تحدٍّ للإدارة الأمريكية، وحظي الأمر باهتمام الدول الكبرى، لا سيما مع تغيير روسيا لخريطة منطقة القفقاس بفصل كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا، وذلك بالإعلان عنهما دولتين مستقلتين. وهو ما أدى إلى سلسلة لقاءات دولية، وتوجس من بداية الدخول في مرحلة تحولات بنيوية في النظام الدولي، نظراً لتزايد الإحساس الدولي بعودة روسيا لتكون قوة أكثر فاعلية في تحديد اتجاهات التفاعلات الدولية، ونظراً للمخاوف من مواجهة روسية أطلسية، لا سيما بعد تحركات مختلفة للقطع البحرية الحربية الأمريكية والروسية في منطقة البحر الأسود.

وانشغل العالم فيما بعد بأزمة مالية كبرى وضعت اقتصاديات العديد من الدول المركزية في النظام الدولي على حافة الركود، وتنامت المخاوف من كساد اقتصادي على غرار أزمة الكساد الدولي سنة 1929. وكانت الولايات المتحدة هي مركز هذه الأزمة الدولية، والتي أثارت من جديد مدى صلاحية النظام الرأسمالي لقيادة النظام المالي والاقتصادي العالمي، وانصرفت أنظار العالم إلى شاشات البورصات الدولية تراقب صعودها وهبوطها.

كان هناك عدد من العوامل تدفع باتجاه وقوع القضية الفلسطينية في حالة "ركود نسبي" على المستوى الدولي، وخصوصاً من جهة الولايات المتحدة. فقد انشغلت أمريكا بانتخابات الرئاسة وما رافقها من حملات انتخابية محمومة، كما انشغلت بالأزمة المالية الكبرى وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي والعالمي. واستنفدت الكثير من جهودها لحلحلة أوضاعها في المستنقعين العراقي والأفغاني. ومن جهة أخرى، فإن الانقسام الفلسطيني، وعدم مقدرة الرئيس أبي مازن وحكومة السلطة في رام الله على تقديم إجابات مقنعة بإمكانية التحدث باسم الفلسطينيين، والمضي قدماً في عقد اتفاقيات تسوية يقبلها الفلسطينيون وتكون قابلة للتنفيذ، كان عنصراً سلبياً في عدم تشجّع الدول الكبرى والمؤثرة في الدفع الجاد بمسيرة التسوية. ثم إن وقوع حكومة حماس في قطاع غزة تحت الحصار، ودخولها في تهدئة لمدة ستة أشهر، قد أسهم في خفض حالة التوتر، وعدم تصدُّر القضية صدر الأخبار في وسائل الإعلام، ودفع القوى الدولية للانشغال بملفات أخرى، بانتظار ظروف أفضل للتسوية يكون فيها حكم حماس قد ضعف أو سقط.

ثمَّ إن المشاكل الحزبية والسياسية الداخلية الإسرائيلية، وملاحقة رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت بتهم الفساد واضطراره للاستقالة، ودخول الحزب الحاكم "كاديما" في عملية إعادة ترتيب لأوضاعه، وفشل تسيبي ليفني في تشكيل حكومة جديدة، وما تبع ذلك من دعوة لانتخابات جديدة... لم يكن عنصراً مشجعاً من الناحية الإسرائيلية على دفع مسار التسوية.

وبشكل عام فإنَّ "الضعفاء الثلاثة" أي بوش وأولمرت وعباس لم يكونوا يملكون مقومات السير باتجاه مفاوضات تسوية ناجحة.

وفي المقابل، كان هناك بعض الظروف والأحداث التي تعيد القضية إلى مستوى الاهتمام العالمي كاختراق الفلسطينيين لمعبر رفح، والهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في 2/27-2008/3/4، وعملية تبادل الأسرى بين حزب الله و"إسرائيل"، وعمليات التهويد وهدم المنازل، التي أثارت انتقادات بعض الدول الأوروبية مثل سويسرا[1]، واختتمت السنة بالعدوان الإسرائيلي الشامل على القطاع والذي شغل العالم كله.

وبالرغم من انشغالات الإدارة الأمريكية، فلا ينبغي أن يغيب عن الذهن أن إدارة بوش نشطت نسبياً، وقياساً بالسنوات السابقة، بمحاولة إحداث اختراق في مسار التسوية، حيث إن أي نجاح في هذا

المجال كان سيعزز فرص الجمهوريين الانتخابية، ولذلك كثرت زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس وغيرها للمنطقة. فقد بلغت زيارات رايس ثماني زيارات خلال سنة 2008.

استغلت "إسرائيل" الأوضاع المشار إليها، لتقوم بمزيد من مشاريع الاستيطان والتهويد، غير آبهة بالاعتراضات الدولية، التي لم تكن أكثر من كلمات في الهواء. كما استمرت الجهود الإسرائيلية لتوسيع قاعدة علاقاتها الطبيعية مع دول المنطقة، والتي شكل مؤتمر حوار الأديان في الأمم المتحدة في 2008/11/12 أحد نوافذها الجديدة، نظراً لتبنيه من قبل دول عربية مركزية كالمملكة العربية السعودية.

بناء على ذلك، سنتناول البعد الدولي في القضية الفلسطينية من خلال الجهود الدبلوماسية للقوى المركزية الدولية، ودور المجتمع الدولي في البعد الاقتصادي.

أولاً: المحور الدبلوماسي

كان من المفترض أن تُكرَّس سنة 2008 لتحقيق ما تمّ الاتفاق عليه في أواخر سنة 2007، لا سيما في مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، حيث جرى التعهد بأن تكون سنة 2008 هي سنة الحلّ القائم على أساس دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب.

ومن خلال تتبع النشاط الدبلوماسي للقوى المركزية ذات التأثير الأكبر في الحراك الدبلوماسي، يتبين لنا الفشل الجماعي ممثلاً في اللجان والمنظمات الدولية، والفشل الفردي ممثلاً في الجهد المنفرد لكل دولة، وهو ما يتضح في الآتي:

1. اللجنة الرباعية:

تمثل اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) الأطراف الدولية الأكثر تأثيراً في البعد الدولي للقضية الفلسطينية، غير أن جهود هذه اللجنة لم تفضِ إلى نتائج ذات معنى، وهو ما يتضح في اجتماعاتها الأربعة التي عقدتها خلال سنة 2008 على النحو التالي[2]:

أ. الاجتماع الأول في 2008/5/2 في لندن: وقد اشتمل البيان الصادر عن هذا الاجتماع عدداً من النقاط أبرزها:

1. التأكيد على مواصلة التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لتحقيق "دولة فلسطينية مع نهاية سنة 2008".

2. دعوة "إسرائيل" إلى "رفع الحواجز ونقاط التفتيش"، والإعراب عن القلق من "استمرار الاستيطان" والدعوة لتجميد "الاستيطان بما فيه النمو الطبيعي"، وضرورة "تسهيل

إسرائيل تسلم السلطة الفلسطينية للمساعدات الأمنية التي تتلقاها". كما أبدت اللجنة القلق من استمرار إغلاق المعابر في قطاع غزة.

3. وعلى الجانب الفلسطيني، أيدت اللجنة مؤتمر الاستثمار الذي عُقد في بيت لحم بالضفة الغربية لتطوير القطاع الخاص، وناشدت الأطراف التي تعهدت في مؤتمر باريس في كانون الأول/ ديسمبر 2007 "تقديم الدعم للسلطة الفلسطينية الذي تعهدوا به"، كما طالبت العرب "الوفاء بالتزاماتهم المالية والسياسية التي قطعوها في أنابوليس"، وأبدت تأييدها "لتحسين الظروف الأمنية في مدينة جنين". كما أكدت على "وفاء السطة الفلسطينية بمحاربة الإرهاب، وتسريع خطوات بناء جهازها الأمني"، كما أدانت اللجنة "الهجمات الصاروخية التي تنطلق من غزة" على المستوطنات الإسرائيلية.
4. دعت اللجنة كلاً من مصر والسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" إلى "ضمان الأمن لكل أهل غزة، وإنهاء كافة أعمال الإرهاب".
5. الإشارة إلى "أهمية" المبادرة العربية لتسوية النزاع في الشرق الأوسط.

ب. الاجتماع الثاني في 2008/6/24 في برلين، وقد اشتمل على ما يلي:

1. التأكيد على استمرار السلطة الفلسطينية في "محاربة الإرهاب"، والتأكيد على "تسهيل مرور المساعدات الأمنية للسلطة الفلسطينية".
2. زيادة المساعدات لغزة "تحت إشراف السلطة الفلسطينية"، والترحيب باستعداد الاتحاد الأوروبي لاستئناف مهمة الرقابة على المعابر في قطاع غزة.
3. الترحيب بالتهدئة في قطاع غزة بين "إسرائيل" وحركة حماس، مع الإشادة بالجهود المصرية في هذا الجانب.
4. التعبير عن التأييد لمؤتمر برلين لدعم السلم الأهلي وحكم القانون الفلسطيني.
5. الترحيب بالمفاوضات غير المباشرة بين سورية و"إسرائيل" في تركيا.

ج. الاجتماع الثالث في 2008/9/26 في نيويورك: وورد في بيان اللجنة:

1. دعوة الفلسطينيين "لنبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والقبول بكافة الاتفاقات السابقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل".
2. إعادة الوحدة الفلسطينية "على أساس كافة التزامات منظمة التحرير الفلسطينية"، ودعم الجهود المصرية لإعادة توحيد الفلسطينيين "تحت السلطة الشرعية الفلسطينية".
3. دعم السلطة الفلسطينية في مواجهة "الميليشيات والجماعات الإرهابية"، والتأكيد على "تفكيك البنية التحتية للإرهاب".
4. أبدت اللجنة قلقها من استمرار الاستيطان، كما أشارت إلى "أهمية مبادرة السلام العربية كعنصر رئيسي في تحريك عملية السلام".

5. مساندة فكرة عقد مؤتمر دولي في موسكو في ربيع سنة 2009.

د. الاجتماع الرابع في 2008/11/9 في شرم الشيخ بمصر، وجاء في بيان اللجنة:

1. الاستماع لكل من محمود عباس وليفني في عرضهما "لجهودهما التفاوضية"؛ حيث أشاروا إلى مواصلة التفاوض وأنهم أنشأوا عشر لجان.
2. الترحيب بنشر قوات أمن فلسطينية في مدينة الخليل.
3. التأكيد على أهمية المبادرة العربية للسلام.

ما الذي يمكن ملاحظته من مجمل هذه البيانات؟

أ. إن اللجنة تسعى إلى تصفية المقاومة وتطويقها من خلال تدعيم أجهزة الأمن الفلسطينية، وتسهيل وصول ما تحتاجه في هذا الجانب.

ب. إن اللجنة تصرّ على عدم الاعتراف أو التعامل مع حركة حماس، إلا إذا اعترفت بكافة الاتفاقات، التي وقعتها السلطة الفلسطينة أو منظمة التحرير الفلسطينية.

ج. مساندة الجهود المصرية في توحيد الفلسطينيين "تحت السلطة الشرعية"، والتي هي في عرف اللجنة حكومة الرئيس محمود عباس.

د. إن اللجنة تبدي "قلقاً من الاستيطان"، وتدعو "لتجميده"، ولكنها لا تعتبره عملاً غير مشروع ولا بدّ من إنهائه بكافة أشكاله. بل يلاحظ أن البيانات المتلاحقة تدعو "للتجميد"، وليس لإزالة كل المستوطنات، بينما تصر على إنهاء كافة أشكال العنف والتحريض و"الإرهاب".

والملاحظ أن بيانات اللجنة الرباعية تعاد أبرز فقراتها في قرارات مجلس الأمن، كما سيتضح معنا فيما بعد عند عرض القرار رقم 1850 الصادر عن مجلس الأمن. غير أن مقارنة البيانات المنفردة لأطراف اللجنة تشير إلى وجود مسافة في المواقف من مختلف جوانب القضية، ويمكن ملاحظة ذلك في بيانات الاتحاد الأوروبي عند مقارنتها بالمواقف الأمريكية كما سنبين فيما بعد.

2. الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد شهد الشرق الأوسط خلال سنة 2008 عدداً من اللقاءات التي جمعت قيادات دولية مع زعماء المنطقة، وقد كان الرئيس بوش هو أول من زار الشرق الأوسط سنة 2008؛ حيث قام بأول زيارة له لـ"إسرائيل" بصفته رئيساً للولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير من العام نفسه؛ ليعطي انطباعاً بمواصلة الجهد لإقامة الدولة الفلسطينية التي وعد بها. كما قام نائبه ديك تشيني Dick Cheney بزيارة للمنطقة في شهر آذار/ مارس 2008 (وكان اهتمامه الأول هو حول البحث في ارتفاع أسعار النفط)، وجرى التأكيد في الزيارتين على "ضرورة" قيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية العام، وهو الموقف الذي ما انفكّ الرئيس الأمريكي يكرره طيلة العام تقريباً، فقد أكد عليه في

الخطاب الذي ألقاه في مؤتمر دافوس في شهر أيار/ مايو 2008، كما عاد لتكراره خلال لقاء بينه وبين الرئيس الفلسطيني محمود عباس في أيلول/ سبتمبر 2008[3]، مع استمرار غضّ الطرف عن الحصار المتزايد على قطاع غزة، والذي دفع بالغزيين إلى اقتحام معبر رفح على الحدود المصرية في أواخر كانون الثاني/ يناير 2008.

ولكن بوش في مقابل تأكيده على قيام الدولة الفلسطينية، كان قد استهلّ زيارته لـ"إسرائيل" بتأكيد يهودية الدولة العبرية، حين أشار إلى أن التحالف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" يسهم في "ضمان أمنها كدولة يهودية"[4]. وهو موقف مشابه لما صدر عن مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، اللذين أصدرا قرارين منفصلين لمناسبة الذكرى الستين لقيام "إسرائيل"، وصفاها بأنها "وطن للشعب اليهودي"[5].

ويندرج ضمن الجهود الدبلوماسية الأمريكية زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، والتي أبدت خلالها نقداً متكرراً لاستمرار الاستيطان الإسرائيلي، واعتبرته عملاً "يعيق السلام"[6]، لكنها لم تطالب في أي مرة بضرورة إنهاء الاستيطان وليس مجرد تجميده.

لقد كانت سياسة "العصا والجزرة" واضحة في جهود وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، ففي جانب العصا كان ذلك واضحاً في التأكيد المستمر على رفض التعامل مع قطاع غزة وغضّ النظر عن الحصار عليه، وفي العمل الدؤوب لإضعاف القمة العربية التي عقدت في دمشق في شهر آذار/ مارس 2008، وهو الشهر نفسه الذي وصلت فيه سفينة حربية أمريكية إلى الشواطئ اللبنانية.

كما يتضح هذا التوجه الأمريكي من خلال الخطاب الذي ألقاه المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة خليل زاده في 2008/3/25، وأكد فيه على مواصلة الجنرال الأمريكي وليام فريزر William Fraser "قيادة الجهود الأمريكية في الضغط لتطبيق خريطة الطريق، واستمرار دعم السلطة الفلسطينية من خلال التوقيع على اتفاقية أمريكية فلسطينية في 2008/3/19" تقدم بموجبها الولايات المتحدة مبلغ 150 مليون دولار للسلطة[7]. واتضح السلوك الأمريكي في الاعتراض على مشروع القرار، الذي تقدمت به ليبيا إلى مجلس الأمن لوقف القتال الذي اندلع بعد الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008.

أما الجزرة، فكانت واضحة في إعلان رايس الإفراج عن 100 مليون دولار كمساعدة لمصر كان الكونجرس الأمريكي قد جمدها بسبب سجل حقوق الإنسان في مصر[8]، غير أن ذلك ترافق مع استمرار مصر في الحصار على غزة، والعمل على تدمير الأنفاق التي يحاول الغزيون أن يفكّوا الحصار من خلالها ما أمكن، وقد استمر هذا النهج المصري في إغلاق معبر رفح حتى بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008.

ويتضح من المناقشات التي دارت في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في 2008/5/21، بخصوص العلاقات الأمريكية الإسرائيلية المصرية، أن الولايات المتحدة مشغولة بكيفية تعزيز الدور المصري في ضبط الحدود المصرية مع قطاع غزة، وهو ما تشير إليه الإجراءات التالية التي تمّ اقتراحها في اللجنة المذكورة[9]:

أ. تخصيص 23 مليون دولار لتوفير المعدات والأجهزة التي تساعد الحكومة المصرية على تحسين أدائها في "ضبط عمليات تهريب السلاح إلى قطاع غزة"، وهو الأمر الذي أثارته الحكومة الإسرائيلية فيما بعد عند بدء الهجوم على قطاع غزة في 2008/12/27.

ب. ضرورة التفكير في تفعيل القوة المتعددة الجنسيات Multi-National Force المرابطة في سيناء، والعاملة في إطار معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية منذ 1979.

ج. الدعوة إلى تحفيز الدور الأوروبي لتطوير سيناء بشكل يساعد على إضعاف دور بدو سيناء، والبالغ عددهم حوالي 60 ألفاً في "تهريب" الأسلحة.

كذلك تبدو "سياسة الجزرة" في العلاقة الأمريكية الفلسطينية، فخلال الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في شهر آذار/ مارس، أوقف الرئيس عباس محادثاته مع "إسرائيل"، لكنه عاد واستأنفها بعد لقاء مع رايس، وهو ما جعل مجلة الإيكونوميست Economist تعلق على ذلك بالقول "إن ادعاء الشرعية الوحيد لعباس بين شعبه هو أن أمريكا وإسرائيل تقران به كشريك للسلام، فإذا سحبتا هذا الدعم منه فإنه سينتهي كقائد"[10]. ولعل هذا ما يفسر أن الرئيس عباس كان المسؤول الوحيد في المجتمع الدولي، الذي بقي يصرح حتى منتصف سنة 2008 بأن لديه أمل في تحقيق الدولة الفلسطينية في هذه السنة.

أما الرئيس الديموقراطي المنتخب، باراك أوباما، فقد قدم مؤشرات متضاربة عن توجهاته، فقد زار فلسطين للمرة الأولى في كانون الثاني/ يناير 2006، وعاد لزيارة المنطقة في تموز/ يوليو 2008، وقال في حوار له مع الطلاب إنه "يؤيد فكرة الدولتين". كما نسب له القول، لمجموعة من الحاضرين في مدينة موسكاتين Muscatine، في 2007/3/11 بعد إعلانه ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية ما نصّه "لم يعانِ أحد مثل ما عانى الفلسطينيون، وعلى حماس أن تدرك أن الطريق إلى السلام لا يمر عبر الإرهاب والعنف، كما أن الاستيطان الإسرائيلي يمثل مشكلة"، ولكنه أشار في مقابلة مع جريدة يديعوت أحرونوت في 2008/2/29 إلى "ضرورة أن تظلّ إسرائيل دولة يهودية"[11]. كما أبدى تعاطفاً مع "إسرائيل" خلال حفل أقامته جماعة الضغط الصهيونية الأيباك (لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية) The American Israel Public Affairs Committee (AIPAC) في حزيران/ يونيو، وقال فيه إنه "يؤيد بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل"[12]. ثم أثار القلق من تعيين بعض الشخصيات ذات الميول الصهيونية في مناصب مهمة في البيت الأبيض.

وعلى الرغم من استمرار اللقاءات الفلسطينية (فريق حكومة رام الله) مع أطراف دولية مختلفة، فإن مشكلة التعامل مع حركة حماس (حكومة غزة) بقيت هي نقطة التحاور الداخلي بين القوى الدولية المركزية. ففي الوقت الذي بقيت فيه الولايات المتحدة متمسكة بسياسة مقاطعة التعامل مع "حكومة غزة" بأي شكل من الأشكال، برزت آراء من خارج الدوائر الرسمية الأمريكية والأوروبية ترى ضرورة التعامل مع هذه الحكومة، على الرغم من التباين في درجة هذا التعامل ومستوياته.

وقد برر الفريق الداعي للتعامل مع حركة حماس رأيه بحجتين هما[13]:

أ. إن أي مسار للتسوية السلمية بدون مشاركة حركة حماس لن يكون ذا جدوى، نظراً لثقل الحركة في الشارع الفلسطيني، وقدرتها على كبح جماح هذا المسار.
ب. إن التفكير الواقعي يقتضي أن لا يتمّ التعامل مع القوى الفلسطينية إلا طبقاً لموازين قوتها في المجتمع الفلسطيني، لا على أساس درجة الرضا عن توجهات هذه القوى فقط.

ويبدو أن لقاء الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter مع قادة حماس في دمشق في نيسان/ أبريل 2008 كان ضمن هذا التصور.

مما سبق يمكن تلخيص الموقف الأمريكي في عدد من النقاط:

أ. الفشل في تحقيق الوعد بدولة فلسطينية في سنة 2008.
ب. تعطيل الدعوات التي رافقت العدوان الإسرائيلي على غزة في 27 كانون الأول/ ديسمبر؛ لوقف إطلاق نار عاجل.
ج. استمرار تدعيم السلطة مالياً وسياسياً وأمنياً من ناحية، واستمرار الضغط على حركة حماس في الميادين الثلاثة ذاتها.

3. الاتحاد الأوروبي:

يبقى موقف الاتحاد الأوروبي متقدماً، ولو بمسافة قصيرة للغاية، عن الموقف الأمريكي؛ حيث تعمل الدبلوماسية الأوروبية على محاولة صبغ مواقفها بقدر من التوازن. وهو انعكاس للفوارق في توجهات الدول الأعضاء في الاتحاد، وهو ما يمكن تلمسه في موقف ممثل الاتحاد الأوروبي سانيا ستيغليتش Sanja Štiglic في خطابه الذي ألقاه في مجلس الأمن في 2008/3/28؛ والذي تضمن ما يلي[14]:

أ. إدانة الهجوم الذي تعرض له مركز ديني يهودي في القدس في 2008/3/3 من ناحية، وإعلانه القلق من توسيع "إسرائيل" لمستوطناتها.
ب. التأكيد على حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، ولكنه يطالبها من ناحية ثانية بوقف كل أعمال العنف.

ج. التأكيد على الموقف الأوروبي من أن "المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية هي غير قانونية، طبقاً للقانون الدولي"، وهو الموقف نفسه الذي كان قد رأى فيه الاستيطان عقبة رئيسية أمام السلام، وذلك في البيان الذي ألقاه في 2008/1/22، ويلاحظ أن هذه الفقرة الواضحة بخصوص الاستيطان تعاد صياغتها بشكل عام في قرارات اللجنة الرباعية.

كما دعا أعضاء برلمانيون من الاتحاد الأوروبي نظراءهم من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من حركة حماس للحوار في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2003[15]، وهو أمر يشير إلى قدر من التفاوت مع الموقف الأمريكي.

لكن النقلة النوعية في العلاقات الأوروبية الإسرائيلية ظهرت في خطوتين أُعلنتا في الشهر الأخير من سنة 2008، وهما:

أ. توقيع "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي اتفاقية في 2008/12/2 "لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز العلاقات العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخبارية"[16]، وهو اتفاق يعزز ما سبق التوصل له بين الطرفين في تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

ب. قرار وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي في 2008/12/8، والذي نصّ على تعزيز العلاقات الأوروبية الإسرائيلية طبقاً لمبدأ كان الاتحاد قد أقرّه في حزيران/ يونيو 2008؛ حيث أشار القرار إلى:

1. عقد لقاءات على مستوى وزراء الخارجية ثلاث مرات سنوياً، ومرة للوزراء في القطاعات الأخرى.
2. فتح المجال لقمة بين الطرفين.
3. احتمال دعوة "إسرائيل" للاشتراك في مهام مدنية في عمليات أمنية ودفاعية أوروبية.
4. التأكيد على أن تقوم العلاقات بين الطرفين على أساس احترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين.
5. إعطاء كل دولة من دول الاتحاد، خلال رئاستها للاتحاد، الحق في دعوة مسؤول في الدبلوماسية الإسرائيلية إلى اجتماع لسفراء الاتحاد الأوروبي حول المسائل الأمنية.

وعلى الرغم من أن البرلمان الأوروبي أرجأ التصويت على القرار "حتى تظهر إسرائيل بوادر جدية على حسن نيتها" طبقاً لما قاله رئيس مجموعة اليسار الوحدوي الأوروبي فرانسيس فورتز Francis Wurtz، و"نظراً لتفاقم الوضع في قطاع غزة" طبقاً لتصريحات الاشتراكية فيرونيك دو كيسر Veronique De Keyser؛ فإن لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان كانت قد أوصت بدعم الاقتراح من قبل الدول الـ 27 الأعضاء، ومن المفترض أن يتمّ اعتماد القرار وتبنيه في نيسان/ أبريل 2009.

وقال وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير Bernard Kushner في إشارة لقرار الاتحاد "إن تعزيز العلاقات مع فلسطين سيأتي تالياً، إلا أن الأمر صعب بعض الشيء مع الفلسطينيين، إذ إن الأمر أكثر تعقيداً في ظلّ عدم وجود دولة"[17].

أما الموقف الأوروبي من العدوان على قطاع غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008، فيتضح من بيان الاتحاد الأوروبي أن لا تغيير في التوجهات الأوروبية؛ حيث نصّ على[18]:

أ. "الوقف الفوري لإطلاق الصواريخ والعمليات العسكرية الإسرائيلية". والملاحظ في صياغة البيانات الأوروبية في مثل هذا الموقف أن النصّ على وقف العمل العسكري الفلسطيني يسبق دائماً النصّ على وقف العمل العسكري الإسرائيلي، ليبدو وكأن العمل العسكري الإسرائيلي هو ردّ فعل على الفعل الفلسطيني.

ب. فتح المعابر الحدودية طبقاً لاتفاقية 2005 الموقعة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني حرمان حركة حماس من أي دور لها في تنظيم الحركة على المعابر. ويعني بلغة أخرى استمرار الحصار ما دامت حكومة حماس تدير قطاع غزة.

ج. استعداد الاتحاد لإعادة إرسال مراقبيه إلى معبر رفح، بالتعاون مع مصر والسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في تجاهل متعمد لحقيقة أن السلطة الفلسطينية التي يعنيها غير متواجدة في القطاع.

د. تقديم المساعدات الإنسانية الفورية.

ه. تعزيز جهود السلام على أساس "قرارات مؤتمر أنابوليس".

أما الجهود الدبلوماسية المنفردة من الدول الأوروبية، فإنها تبدو أحياناً متناغمة مع التوجهات العامة الأوروبية، وأحياناً تبدو بعض التباينات في موضوعات تفصيلية.

أ. ألمانيا:

قامت مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل Angela Merkel بالزيارة الثالثة لها لـ"إسرائيل" خلال 26 شهراً من توليها للسلطة، وألقت خطاباً في الكنيست الإسرائيلي في 2008/3/18، وأكدت في هذا الخطاب عمق العلاقات الألمانية الإسرائيلية.

والملاحظ أن ألمانيا هي الأقل نقداً للسياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وهو أمر مرتبط بإرث العلاقات بين الطرفين من ناحية، وبالدور الذي تلعبه ميركل في السياسات الأوروبية تجاه "إسرائيل" من ناحية ثانية، فقد لعبت ألمانيا دوراً أساسياً في اتفاقية 2000 لتحرير التجارة بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي، الأمر الذي رفع حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وألمانيا إلى 6.6 مليار دولار، مما يجعل من ألمانيا الشريك التجاري الثاني لـ"إسرائيل"[19].

والملاحظ أن ميركل أدانت إطلاق الصورايخ من غزة على المستوطنات الإسرائيلية، ولكنها لم تشر إلى مقتل أكثر من مائة فلسطيني في الهجمات الإسرائيلية خلال شهر آذار/ مارس. وامتنعت عن إدانة استمرار الاستيطان الإسرائيلي في زيارتها، التي كان يشاركها فيها حوالي نصف أعضاء حكومتها. كما يلاحظ أن الموقف الفرنسي والموقف البريطاني كانا أكثر نشاطاً باتجاه وقف إطلاق النار، الذي اندلع في غزة بعد الهجوم الإسرائيلي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر، من الدور الألماني الذي لم يبدِ حماساً لكبح جماح الآلة العسكرية الإسرائيلية، على الرغم من أن الرئيس الفرنسي ساركوزي حمل حماس "مسؤولية كبيرة" في تطور الأحداث في نهاية العام.

غير أن من الضروري التنبه لبعض التباينات الألمانية مع "إسرائيل"؛ كالخلاف الإسرائيلي الألماني حول الموقف من استخدام العمل العسكري ضدّ إيران. حيث تميل "إسرائيل" لتشجيع هذا التوجه، بينما تبدي ألمانيا قدراً من التردد في هذا المجال، علماً أن إيران هي المستورد الأول من ألمانيا.

وفي حزيران/ يونيو استضافت ألمانيا مؤتمراً حول العدالة والأمن في فلسطين[20]، وهو مؤتمر تتسم توجهاته الأساسية بتعزيز البيئة الداخلية لصالح توجهات السلطة الفلسطينية.

ب. بريطانيا:

أما السياسة البريطانية، فمن الضروري التنبه إلى أن قيادات حزب العمال البريطاني متعاطفة مع المشروع الصهيوني، بغض النظر عما يحاول الحزب أن يوحي به من موقف متوازن، فتوني بلير Tony Blair (رئيس اللجنة الرباعية) عضو شرفٍ في جمعية أصدقاء "إسرائيل" في حزب العمال، ووزيرة الخارجية السابقة مارجريت بيكيت Margaret Beckett هي رئيسة الجمعية، كما أن رئيس الوزراء البريطاني الحالي غوردون براون James Gordon Brown هو عضو شرفٍ في مجلس أمناء الصندوق القومي اليهودي[21].

ولم يخفِ رئيس الوزراء البريطاني براون مشاعره تجاه "إسرائيل" في الخطاب الذي ألقاه أمام الكنيست (وهو أول خطاب يلقيه رئيس وزراء بريطاني أمام الكنيست) في 2008/7/21، فقد أشار إلى دور والده في تعميق عواطفه تجاه "إسرائيل"، وإلى الوعد الإلهي بقيام "إسرائيل"، وبشراكة لا تنفصم بين "إسرائيل" وبريطانيا، وقال "إنني أعتبر نفسي وطيلة عمري صديقاً لإسرائيل... ولن نسمح لإيران أن تمتلك القنبلة النووية". وبعد لقائه مع رئيس السلطة الفلسطينية عباس قال "هناك حاجة عاجلة لدولة فلسطينية قابلة للحياة، وأنه عرض على الكنيست رؤيته للحل القائم على دولتين، طبقاً لحدود عام 1967، تكون القدس عاصمة لكليهما"[22].

ج. فرنسا:

واصلت فرنسا خلال سنة 2008 الدعوة إلى قيام دولة فلسطينية في أسرع وقت، ومطالبة "إسرائيل" بوقف عملية الاستيطان، بوصفها "تنال من قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء"، بحسب تعبير الناطقة باسم الخارجية الفرنسية باسكال أندرياني Pascale Andréani[23]، مع التأكيد المتكرر للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي على التزام فرنسا بأمن "إسرائيل".

وفي إطار الجهد الدبلوماسي الفرنسي، كانت زيارة وزير الخارجية الفرنسي كوشنير إلى رام الله في شباط/ فبراير 2008، والتي أكد خلالها أن إجراءات الحصار الإسرائيلي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني بمجمله، وعلى الظروف المعيشية للفلسطينيين، داعياً إلى تحسين ظروف التنقل في الضفة الغربية وإزالة الحصار عن غزة. وطالب "إسرائيل" بـ"تجميد الاستيطان تماماً في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وتفكيك جميع المستوطنات المسمّاة بغير الشرعية، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية"، موضحاً أن الاستيطان "يشكل عائقاً أمام السلام، وينفي مبدأ مقايضة الأرض بالسلام". وأضاف بالمقابل أنه ينبغي على السلطة الفلسطينية "بذل جهود كبرى لمكافحة الحركات الإرهابية وإصلاح أجهزة الأمن لتصبح أكثر فعالية". كما أعرب عن أمل كبير بقيام الدولة الفلسطينية قبل نهاية سنة 2008[24].

كما نقل المتحدث باسم الرئاسة الفرنسية عن الرئيس ساركوزي قوله لنظيره الإسرائيلي شمعون بيريز، خلال زيارة رسمية قام بها الأخير إلى فرنسا: "بصفتي صديقاً، أقول لكم إن أمن إسرائيل يمرّ عبر وقف الاستعمار"، مضيفاً أن "أمن إسرائيل غير مطروح على البحث، وفرنسا ستكون دائماً إلى جانبها"، ومؤكداً أن "أفضل ضمانة لأمن إسرائيل هي إقامة دولة فلسطينية عصرية وديموقراطية وقابلة للحياة قبل نهاية العام 2008"[25]. وهي المواقف نفسها التي أكدها ساركوزي خلال زيارته لـ"إسرائيل" في حزيران/ يونيو 2008، إلى جانب دعوته إلى رفع الحصار عن غزة، وتجديد موقف فرنسا الرافض لأي حوار مع حماس طالما لم تستجب لشروط اللجنة الرباعية[26].

وفي هذا السياق، يُذكر أن رئيس الوزراء الفلسطيني في الحكومة المقالة إسماعيل هنية بعث إلى ساركوزي برسالة في كانون الثاني/ يناير 2008، ردّت عليها فرنسا بتأكيد إصرارها على امتثال حماس لشروط الرباعية[27]. وهو الموقف الذي ثبتت عليه فرنسا، على الرغم من الحديث الذي أُثير حول الاتصالات الفرنسية مع حركة حماس في شهر أيار/ مايو. فقد قللت الناطقة باسم الخارجية الفرنسية باسكال أندرياني من أهمية الاتصال الذي أجراه سفير فرنسي سابق مع خالد مشعل في ذلك الوقت، موضحة أن تلك الاتصالات "لا ترقى لمرتبة العلاقات السياسية"، وطمأنت "إسرائيل" بعدم تغيير الموقف الفرنسي الذي يتمسك بشروط اللجنة الرباعية[28]، كما أبلغ ساركوزي وزيرة

الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، خلال لقاء جمعهما في باريس في 2008/5/25، أن "اللقاء بين الموفد الفرنسي وممثلين من حماس كان خطأ"، مضيفاً أن "فرنسا لن تجري أي اجتماع مع حماس"[29].

ومن جهة أخرى، ذكرت جريدة لوفيغارو Le Figaro أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي طرح في شهر كانون الأول/ ديسمبر خطة سلام جديدة لمنطقة الشرق الأوسط تصبح بموجبها القدس "عاصمة موحدة ومفتوحة" للإسرائيليين والفلسطينيين مع إرسال قوات من دول الاتحاد الأوروبي لحفظ النظام في الضفة الغربية. وأوضحت الجريدة أن فرنسا ترغب في حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عن طريق "التسوية المالية" وتعويض اللاجئين عن طريق وكالة دولية، بتكلفة تتراوح بين 80 إلى 200 مليار دولار تتحملها دول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي. وتشمل الخطة أيضاً توطين عدد محدود من السكان الفلسطينيين في مناطق بصحراء النقب[30].

د. أزمة مع الفاتيكان:

ومن المفيد التوقف عند العلاقات الإسرائيلية مع الفاتيكان خلال سنة 2008، حيث تفجرت أزمة بين الطرفين بعد أن أثار حاخام إسرائيلي، خلال زيارة له للفاتيكان، دور البابا بيوس الثاني عشر Pope Pius XII خلال الحرب العالمية الثانية، وبأنه لم يقم بدوره كما يجب في حماية اليهود، وذلك على خلفية نية البابا بنيدكت السادس عشر Pope Benedict XVI ترقية البابا بيوس لمرتبة قديس. ثم تفاقمت المشكلة بعد أن صرح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في 19 تشرين الأول/ أكتوبر بأن "لدينا أسباب للاعتقاد بأن بيوس الثاني عشر لم يقم بما يكفي لإنقاذ حياة اليهود". وردّ الفاتيكان على لسان الناطق باسمه، الأب فدريكو لومباردي Federico Lombardi، مشيراً إلى دعوة من بيريز إلى البابا بنيدكت لزيارة الأرض المقدسة "لن تكون الانتقادات الموجهة للبابا بيوس هي العامل الذي يقرر إمكانية زيارة البابا إلى إسرائيل"[31].

وجاء ذلك على الرغم من تصريحات البابا بنيدكت المتعاطفة مع "إسرائيل"، حيث علّق لدى تسلمه أوراق اعتماد السفير الإسرائيلي الجديد لدى الفاتيكان مردخاي لوي Mordechai Lewy في أيار/ مايو 2008 بالقول "إن الكرسي الرسولي ينضم إليكم ليشكر الله على تحقيق تطلعات الشعب العبري بامتلاك منزل على أرض أجداده"، مبدياً تفهمه لـ"حاجة إسرائيل المشروعة إلى الأمن والدفاع"[32].

وبالنسبة لموقف الفاتيكان من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، فقد شجب البابا "دوامة الدمار والموت التي لا يبدو لها نهاية" في الأراضي المقدسة، وذلك في أعقاب انتهاء عملية "الشتاء الساخن" في نهاية شهر شباط/ فبراير ومطلع آذار/ مارس 2008[33]. كما أدان ما وصفه بـ"العنف" في قطاع غزة، إثر بدء "إسرائيل" عمليتها "الرصاص المصبوب" ضدّ قطاع

غزة، وقال إنه "شعر بالألم" لسقوط القتلى والمصابين[34]. ولكن الأب فدريكو لومباردي الناطق باسمه قال إن ردّ الفعل الإسرائيلي على إطلاق الصواريخ من غزة "متوقعاً"، وأضاف: "بالتأكيد أنها كانت ضربة قوية ضدّ حماس، وفي نفس الوقت سيكون هناك العديد من الضحايا الأبرياء"، معلّقاً بالقول إن حماس "أسيرة منطق الكراهية وإسرائيل أسيرة منطق القوة"[35].

4. الاتحاد الروسي:

عند التوقف أمام الموقف الروسي، يجدر بنا التوقف عند تأثير الأزمة الجورجية (الحرب الجورجية الروسية سنة 2008) على العلاقة الروسية الإسرائيلية، فقد تأثرت هذه العلاقات بعدد من العوامل، نذكر منها[36]:

أ. تنامي القناعة لدى الأوساط الروسية بأن الوجود الإسرائيلي في جورجيا هو جزء من الجهد الأمريكي لتطويق روسيا في مجالها الحيوي في الجبهة الآسيوية، بعد تطويقها من ناحية أوروبا الشرقية، وتعزز ذلك بانكشاف العلاقات العسكرية بين جورجيا و"إسرائيل".

ب. تنامي تجارة الأسلحة الإسرائيلية وبيع الخبرات الأمنية الإسرائيلية منذ 2001، وقد برز ذلك في الدور الذي لعبه خبراء عسكريون إسرائيليون في تدريب وإدارة المعارك بين الجيش الروسي والقوات الجورجية.

ج. الرغبة الإسرائيلية في إيصال أنبوب النفط القادم من منطقة بحر قزوين عبر جورجيا وتركيا إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط، وإلى ميناء إيلات على البحر الأحمر؛ ليتمّ من هناك نقل البترول والغاز للشرق الأقصى عبر المحيط الهندي، وهو مشروع رفضت روسيا المشاركة فيه.

وقد شعرت الحكومة الإسرائيلية بالقلق من تداعيات الأزمة الجورجية على العلاقات مع موسكو، وهو ما أدى إلى قيام رئيس الوزراء أولمرت بزيارة لموسكو في تشرين الأول/ أكتوبر 2008؛ حيث صدر بيان مشترك أكد فيه الجانبان على استمرار الحوار بينهما حول المسائل الدفاعية، وتشكيل فريق "لمناقشة مبيعات الأسلحة". وقال أولمرت إن الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف Dmitry Medvedev أبلغه بأن السياسة الروسية ستستمر على أساس "عدم إيذاء إسرائيل أمنياً تحت أي ظرف من الظروف"[37].

غير أن الهواجس الإسرائيلية بقيت قائمة حول إمكانية تزويد روسيا لسورية بأسلحة متطورة، أو إنشاء قواعد عسكرية، أو تسهيلات للأسطول الحربي الروسي في بعض الموانئ السورية.

وأثار مسؤولون إسرائيليون أنباء عن تجسس روسي على "إسرائيل"، وقال الكولونيل رام دور Ram Dor، رئيس شعبة المعلومات في الجيش الإسرائيلي، لجريدة يديعوت أحرونوت إن روسيا "تتجسس على إسرائيل، وتعطي المعلومات لسوريا، وهذه تعطيها بدورها لحزب الله"[38].



لكن ذلك لا ينفي أن جوانب أخرى من العلاقات شهدت تطوراً، فقد تمّ إلغاء تأشيرات الدخول بين "إسرائيل" وروسيا في أيلول/ سبتمبر 2008[39]. كما أن روسيا تسعى لاستمرار الحوار مع "إسرائيل" لضمان نجاح المؤتمر الدولي الذي اقترح عقده في موسكو في ربيع 2009، وهو المؤتمر الذي قال عنه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov، خلال اجتماع له مع وزير الخارجية المصري في 2008/3/26، إن مؤتمر موسكو "سيوفر دعماً جماعياً للمحادثات الفلسطينية الإسرائيلية". وقد أكد على ذلك خلال لقائه الرئيس عباس في رام الله في آذار/ مارس 2008.

لكن حدود الدور الروسي بدا ضيقاً في عدم القدرة على التأثير في سير الأحداث بعد اندلاع القتال بين حركة المقاومة و"إسرائيل" في غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر، فعلى الرغم من الدعوة الروسية لوقف القتال لم تظهر "إسرائيل" أي اكتراث بهذه الدعوة.

5. الصين:

بقيت المواقف الصينية في إطارها التقليدي[40]، فإلى جانب زيارة قام بها وفد من الحزب الشيوعي الصيني إلى المنطقة، وشملت الضفة الغربية بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية، أكد فيها الجانب الصيني تأييده للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كررت الصين على لسان وزير خارجيتها يانغ جيتشي Yang Jiechi في تموز/ يوليو 2008، خلال زيارة لوفد سوري لبكين، أن بلاده "تؤكد على حل المشكلات بين إسرائيل وجيرانها على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام".

أما الموقف الصيني من أزمة غزة والحصار عليها، فقد قالت الناطقة بلسان الخارجية الصينية جيانغ يو Jiang Yu إن بلادها "قلقة من الوضع في قطاع غزة، وتأمل أن يعمل الجميع على تحسين الظروف الإنسانية. كما تأمل أن تصل المفاوضات بين الجانبين إلى نتائج إيجابية في وقت مبكر على أساس إقامة دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب بشكل سلمي"، وطالبت الحكومة الصينية "إسرائيل" في آذار/ مارس 2008 "وقف عملياتها العسكرية في غزة، لا سيما وأن ذلك يؤثر على مفاوضات السلام بين الطرفين".

6. اليابان:

كان الجهد الدبلوماسي لليابان خلال سنة 2008 منصباً على مشروعها المسمى "ممر السلام والازدهار" Corridor for Peace and Prosperity، والذي سنتحدث عنه في المحور الاقتصادي. كما استضافت طوكيو المؤتمر الرابع لبناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة 22-2008/10/23، ورأس فيه صائب عريقات الوفد الفلسطيني، ووزير الداخلية مئير شيطريت الوفد الإسرائيلي[41].

وفيما عدا ذلك، فقد اكتفت الدبلوماسية اليابانية بعدد من التصريحات التي تبيّن موقفها من أبرز القضايا التي حدثت خلال هذه السنة. ومن بينها موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية؛ حيث عبّرت الحكومة اليابانية في آذار/ مارس عن قلقها من "الممارسات الفردية الإسرائيلية في بناء مستوطنات مثيرة للجدل ستؤدي لانهيار الزخم الحالي تجاه السلام، ولن تعطي أي مساهمة بناءة لعملية بناء الثقة بين الأطراف المعنيين"، وذلك في تعليق على إعلان "إسرائيل" استئناف بناء 750 وحدة سكنية في إحدى مستوطنات القدس[42]، ومن إعلان "إسرائيل" عزمها بناء 1,300 وحدة سكنية أخرى في حزيران/ يونيو[43].

وكانت طوكيو عبّرت عن قلقها من الأوضاع في قطاع غزة، عقب انتهاء عملية "الشتاء الساخن"[44]. كما عبّرت عنه مجدداً إثر بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في كانون الأول/ ديسمبر، ودعت "إسرائيل" إلى "ضبط النفس" والفلسطينيين إلى التوقف عن إطلاق الصواريخ. وقال وزير الخارجية الياباني هيروفومي ناكاسوني Hirofumi Nakasone في بيان له إن "اليابان تدعو الطرفين إلى التوقف فوراً عن استخدام القوة للحؤول دون تفاقم العنف"[45].

7. المنظمات الدولية:

أما على مستوى المنظمات الدولية، فقد عقد اجتماع دولي في نطاق الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية في 2008/6/4، حيث جرى التأكيد على استمرار المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إلى جانب التأكيد على ثلاث نقاط[46]:

أ. التأكيد على الأضرار المترتبة على كل من؛ بناء الجدار، واستمرار الاستيطان في القدس الشرقية وحولها.

ب. دعم جهود السلطة الفلسطينية في مجال ضبط الأمن في الضفة الغربية.

ج. توجيه انتقادات إلى الحكومة الإسرائيلية لعدم عمل ما بوسعها لضمان حماية المدنيين تحت الاحتلال.

أما الجهد الدبلوماسي في نطاق المنظمات الدولية، وتحديداً الأمم المتحدة، فقد عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة لتؤكد في دورتها رقم 63 في 2008/11/11 على حق الشعب الفلسطيني في "تقرير مصيره".

أما مجلس الأمن، فقد اتخذ بخصوص الشرق الأوسط خمسة قرارات خلال سنة 2008[47]، ثلاثة منها معنية بشكل أساسي بالأوضاع اللبنانية، ويشار في إحداها إلى النزاع العربي الإسرائيلي، وضرورة حله على أساس القرارات الدولية 242 و338 و... إلخ، بينما يُعنى القرار الرابع بالأزمة الدولية مع إيران بخصوص برنامجها النووي. كما عقد مجلس الأمن جلسة علنية في 2008/9/26

لبحث استمرار الاستيطان الإسرائيلي. غير أن أبرز هذه القرارات هو القرار 1850 الذي يستحق التوقف عنده، وقد نصّ القرار على أن مجلس الأمن:

> إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة 242 و338 و1397 و1515، يؤكد رؤيته على منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان هما؛ إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها، كما يرحب المجلس ببيان اللجنة الرباعية في 2008/11/9 والتفاهم الإسرائيلي الفلسطيني المشترك والمعلن في أنابوليس، بما في ذلك تنفيذ خريطة الطريق. ويؤكد المجلس أن السلام لا يمكن أن يقوم إلا على أساس وجود التزام ثابت للاعتراف المتبادل، ونبذ العنف والتحريض والإرهاب. ويشير إلى أهمية مبادرة السلام العربية لسنة 2002، وأن لا رجعة عن المفاوضات الثنائية، كما يهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية أن تسهم في إيجاد مناخ يفضي إلى المفاوضات، وأن تدعم الحكومة الفلسطينية التي تلتزم بمبادئ المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، كما يرحب المجلس بفكرة المجموعة الرباعية بالتشاور مع الطرفين في عقد اجتماع دولي في موسكو في سنة 2009.

إن القراءة المتأنية للقرار توحي بعدد من الاستنتاجات:

أ. إن القرار هو بمثابة إعلان ضمني عن فشل فكرة إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة في الموعد الذي حدده الرئيس بوش.

ب. إن التركيز كله منصب على تطويق المقاومة، وهو ما يتضح في التأكيد على "نبذ العنف والإرهاب"، وتنفيذ خريطة الطريق، واحترام التزامات منظمة التحرير، والالتزام بتفاهم أنابوليس، وهو ما يتطابق مع تصريحات كوندوليزا رايس من أنه "لا طريق إلا طريق أنابوليس"[48].

ج. ترك مجال المناورة للطرف الإسرائيلي واسعاً، فالقرار لا ينصّ على قبول المبادرة العربية بل إلى "أهميتها"، وهو ما يعني أن الطرف الإسرائيلي يراها قابلة للمناقشة وليست مقبولة كما صرح بذلك بيريز. كما أن القرار يشترط لاجتماع موسكو التشاور مع الطرفين، وهو أمر مرتبط بتردد "إسرائيل" في المشاركة في هذا الاجتماع، مما يعني أن الأمر ترك متاحاً لها لتقرر ما تراه مناسباً.

د. إن القرار يشير بشكل واضح ومتكرر لكل مقومات خنق المقاومة، بينما لا يشير إلى فكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة، ولا إلى اعتبار الاستيطان عملاً غير شرعي.

هـ. إن القرار يوحي بشكل قاطع بأن أية حكومة فلسطينية قادمة ملزمة بانتهاج سياسة خارجية معينة ومحددة تحديداً قاطعاً، وهو ما يعني أن اختيار الشعب الفلسطيني للتوجهات السياسية قد ضيق إلى أبعد الحدود، وستعد أية حكومة لا تلتزم بهذه المبادئ حكومة غير مقبولة حتى لو جاءت بطريقة ديموقراطية.

و. إن صدور مثل هذا القرار، وموافقة الأطراف العربية عليه يدل على مدى ضعفها، وتراجع أدائها السياسي، وانخفاض سقفها، حتى بالمقارنة مع القراءات السابقة للأمم المتحدة.

إن هذه التوجهات هي التي ترسم ملامح الخريطة الدولية، التي تفسر خلفية بدء الهجوم الإسرائيلي في نهاية كانون الأول/ ديسمبر على قطاع غزة، إلى جانب عدد من الاعتبارات التي يمكن تلخيصها في الآتي[49]:

أ. إنهاء آخر مظاهر المقاومة المسلحة في الأراضي المحتلة.
ب. تعزيز السلطة الفلسطينية بشكل يسمح لها استمرار التفاوض، وتقديم المزيد من التنازلات، بخاصة بعد أن تفقد أدوات الضغط المتمثلة في المقاومة المسلحة.
ج. استعادة هيبة الجيش الإسرائيلي، بعد تعرض قوته الردعية في لبنان للاهتزاز بعد حرب تموز/ يوليو 2006.
د. تكثيف المساعي الأمريكية والغربية للضغط سياسياً واقتصادياً وأمنياً على الدول العربية (والإسلامية والأجنبية) التي دعمت المقاومة في غزة أيام العدوان وفي أعقابه، من جهة، ومن جهة أخرى "مكافأة" الحكومات التي تواطأت معها.

ثانياً: المحور الاقتصادي

على إثر مؤتمر باريس في أواخر سنة 2007، وفي أعقاب مؤتمر لندن للأطراف المانحة للشعب الفلسطيني في شهر أيار/ مايو 2008، كان من المفترض أن تبدأ المساعدات الدولية تتدفق على السلطة الفلسطينية، غير أن رئيس وزراء السلطة سلام فياض قال في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008 إنه "يشعر بالقلق من توقف المساعدات من الدول المانحة للشعب الفلسطيني، مع أن الولايات المتحدة قدمت أكثر من 700 مليون دولار للسلطة خلال سنة 2008، وهو ما يفوق التزاماتها بحوالي 200 مليون دولار"[50].

كما ذكر رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) محمد اشتية أن المساعدات الدولية لسنة 2008 بلغت في مجموعها 1.2 مليار دولار، من أصل 7.7 مليار كانت قد تبرعت بها الدول المانحة للفترة 2008-2010[51].

وقال مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية إن الحكومة الأمريكية أفرجت عن مئات الملايين من الدولارات، وقامت بتحويلها إلى الضفة الغربية "لدفع عجلة اقتصادها" بمناسبة انعقاد مؤتمر الاستثمار الدولي في مدينة بيت لحم في أيار/ مايو 2008، وجرى التركيز على قطاعات الإسكان وتكنولوجيا المعلومات، ووعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development (USAID) ببناء مراكز للشباب. كما أكد نائب

وزير المالية الأمريكي ورئيس الوفد الأمريكي للمؤتمر روبرت كيميت Robert M. Kimmitt دعم الرئيس بوش لتنشيط الاستثمارات في الضفة الغربية، وقال "إن الولايات المتحدة ستواصل تقديم مساعدات إنسانية لأهالي غزة عن طريق وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة، متجنبة في الوقت ذاته الاتصال المباشر مع حكومة حماس، التي تعتبرها الحكومة الأمريكية حركة تتبنى الإرهاب"[52].

وتدل دراسة للمساعدات الدولية، وبخاصة الأمريكية، للفلسطينيين على الحضور الدائم للمساعدة الأمنية، وتشير هذه الدراسة إلى أن الدوافع المركزية وراء تقديم المساعدات الأمريكية هي العوامل الأمنية أولاً ثم العوامل الاقتصادية، ويتأكد ذلك من خلال أن المجتمع الدولي تعهد خلال مؤتمر برلين الدولي الخاص بفلسطين في حزيران/ يونيو 2008 بتقديم 242 مليون دولار "لتعزيز قوات الأمن والنظام القضائي"[53].

أما على الصعيد الأوروبي، فقد التزمت الدول الأوروبية في أواخر سنة 2007 بتقديم مساعدات على النحو التالي[54]:

جدول 5/1: التعهدات الأوروبية المالية للسلطة الفلسطينية (بالمليون دولار)

الجهة	قيمة المساعدة	الفترة
الاتحاد الأوروبي	631	2008
فرنسا	300	2010-2008
ألمانيا	287	2010-2008
السويد	300	2010-2008
الولايات المتحدة	550	2008
بريطانيا	489	2010-2008
إسبانيا	360	2010-2008
كندا	300	2012-2008
أستراليا	45	2008

وقد اعتمد الأوروبيون آلية أطلق عليها مختصر بيغاس PEGASE؛ لتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية ابتداء من شباط/ فبراير 2008، وتقوم هذه الآلية على تسيير المساعدات لدعم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية خلال الفترة من 2008-2010، والتي تمّ تقديمها لمؤتمر المانحين في مؤتمر باريس، وتضمن هذه الآلية التدفق الثابت والأكيد للمساعدات. وبناء عليه كان من المفترض أن يدفع الأوروبيون 440 مليون يورو خلال سنة 2008 (حوالي 631 مليون دولار) من أصل 664 مليون يورو (حوالي 952 مليون دولار) كان الاتحاد الأوروبي قد تعهد بدفعها.

وكان من المتوقع أن يقوم رئيس اللجنة الرباعية توني بلير بزيارة لغزة في تموز/ يوليو، غير أنه تراجع في اللحظة الأخيرة بذريعة أن "هناك مخاطرة على حياته، طبقاً لما أبلغه به الإسرائيليون"[55].

غير أن حجم المساعدات الأوروبية وتواصلها تراجع إثر الصراع الداخلي الفلسطيني، فقد بلغت المساعدات البريطانية خلال سنة 2008 حوالي 50 مليون جنيه إسترليني (حوالي 92.5 مليون دولار)، وقال رئيس الوزراء البريطاني خلال لقاء مع عباس في تموز/ يوليو 2008 "إن بريطانيا ستقدم خطة طريق اقتصادية"، مشيراً إلى النموذج الإيرلندي حيث "كبحَ الازدهارُ الإرهابَ"[56] على حدّ قوله.

من ناحية ثانية، فإنه من المتوقع أن تنعكس الأزمة المالية العالمية على حجم المساعدات الدولية للدول الفقيرة، وهو ما قد يؤثر على حجم المساعدات الدولية للمجتمع الفلسطيني بشكل سلبي. وذلك يعني أن المجتمع الدولي الذي لم يفِ بتعهداته التي قطعها خلال المؤتمرات السابقة لمساعدة الفلسطينيين، قد لا يكون قادراً بسبب الأزمة المالية الحالية على الوفاء بالتعهدات الجديدة التي قطعها.

من ناحية اقتصادية أخرى، لا بدّ من تتبع المشروع الياباني المسمى "ممر السلام والازدهار" خلال سنة 2008، لا سيما أن هذا المشروع يمثل الجهد المركزي للدبلوماسية اليابانية في القضية الفلسطينية. فقد استضافت اليابان الجولة الثالثة للهيئة الاستشارية الرباعية (إسرائيل، الأردن، فلسطين، اليابان) على المستوى الوزاري في تموز/ يوليو 2008، حيث أكد وزير الخارجية الياباني ماساهيكو كومورا Masahiko Komura أن بلاده "ترى الاستقرار في الشرق الأوسط أمراً حيوياً للسلام العالمي، وأنها ترى ممر السلام والازدهار أمراً حيوياً للسلام في الشرق الأوسط"، وقال بأن الاجتماع أدى إلى الاتفاق على[57]:

1. التأكيد على بدء المشروع الزراعي الصناعي Agro-Industrial Park في المنطقة "أ" في مدينة أريحا، مع احتمال توسيعه إلى المناطق المجاورة.
2. أن تكتمل دراسة الجدوى للمشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، على أن يبدأ تنفيذ مشاريع البنية التحتية في مطلع سنة 2009.

وخلال الاجتماعات المنتظمة لأطراف المشروع خلال سنة 2008؛ تمّ الاتفاق خلال الاجتماعين الثالث والرابع، بدءاً من 2008/3/31 إلى 2008/4/1 على الآتي:

1. التأكيد على تشجيع التعاون الإقليمي ومشاركة القطاعين العام والخاص.
2. مناقشة إمكانية فتح ممر من الموقع إلى الأردن.
3. تدعيم التعاون الزراعي بين الأطراف.

4. تقوم اليابان بالعمل على:

أ. إعادة تشغيل الآبار الزراعية ونظم الري.

ب. تقديم المساعدات الفنية في المجال الزراعي.

ج. تحسين طريق الطيبة – أريحا.

وكان البيان الإسرائيلي الياباني المشترك في 2008/2/27، الذي صدر عقب زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت إلى اليابان، قد أكد بشكل مركزي على أهمية المباردة اليابانية الخاصة بمشروع الممر.

ومن الواضح أن الفكرة المسيطرة على الطرف الياباني هي أن توسيع المصالح المشتركة بين الأطراف المتصارعة سيؤدي على المدى البعيد إلى إضعاف المصالح المتناقضة بينها، أي تحويل العلاقات بين الأطراف، وبشكل تدريجي، من علاقة صفرية إلى علاقة غير صفرية، طبقاً لتوصيفات أدبيات العلاقات الدولية.

أما روسيا، فقد أرسلت مساعدات إنسانية لغزة في أيلول/ سبتمبر 2008، وتمّ تسليمها لبعثة الأمم المتحدة في غزة، كما قامت روسيا بتسليم السلطة الفلسطينية 25 عربة مصفحة، لكنها غير مسلحة[58].

ومن الجانب الصيني، فقد أعلنت الحكومة الصينية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008 أنها ستمول إنشاء مبنى لوزارة الخارجية الفلسطينية، على أن يتمّ التنفيذ من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية[59]. كما استقبلت الصين خلال سنة 2008 حوالي 150 متدرباً فلسطينياً في عدد من القطاعات المختلفة.

أما المنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة، فقد أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في شهر آب/ أغسطس "القلق من عدم توفر حماية مناسبة للأطفال الفلسطينيين" مشيراً إلى "الأطفال الذين قتلوا بسبب إطلاق النار عليهم، من قبل شرطة الحدود الإسرائيلية"[60]. كما أعيد التأكيد على هذه النقطة في اجتماع لجنة حماية المدنيين في الأمم المتحدة، في الفترة من 12-2008/11/18.

وفي مجال المساعدات الإنسانية، فقد قدرت مساعدات الأمم المتحدة خلال سنة 2008 بحوالي 312.7 مليون دولار[61]، وقد توالت البيانات الصادرة من وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين ومن منسق الإغاثة التابع للأمم المتحدة، والتي تشير بشكل صريح إلى "عدم سماح إسرائيل بدخول المساعدات"، وبأن وكالة الغوث تواجه "أزمة مالية عميقة ووشيكة". وهي المواقف التي تكررت على لسان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، غير أن بان كي مون "أدان أيضاً الهجمات الصاروخية على الأهداف المدنية الإسرائيلية"[62]، لكنه من ناحية أخرى صرح بأن "احتلال أراضي عام 1967 يجب أن ينتهي".

وتقدر الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة أن الفلسطينيين كانوا بحاجة لمساعدات عاجلة سنة 2008 بقيمة 462 مليون دولار، لم يصل منها سوى 70%. ومن ناحية أخرى، ناشد المفوض العام للأونروا، في خطاب له في فيينا في تشرين الأول/ أكتوبر 2008، المجتمع الدولي بتخصيص 282 مليون دولار لإعمار مخيم نهر البارد في لبنان، مشيراً إلى أن المبالغ التي جمعت لهذا الغرض هي 57.8 مليون دولار، منها خمسة ملايين قدمها صندوق الأوبك للتنمية The OPEC Fund for International Development (OFID)، وأن 91% من المبلغ تمّ جمعه من تبرعات دول غربية[63]. كما طالب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) بضرورة فكّ عزلة الاقتصاد الفلسطيني، ورفع القيود عن حرية الحركة في الضفة والقطاع، وإتاحة الوصول للأسواق المحلية والخارجية[64].

وعند محاولة مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ريتشارد فولك Richard A. Falk، التوجه للأراضي المحتلة منعته السلطات الإسرائيلية من الدخول، وهو ما اعتبرته الأمم المتحدة على لسان بان كي مون "أمراً مؤسفاً"[65].

ثالثاً: الرأي العام الدولي

أشرنا في التقارير السابقة إلى أن الصورة الذهنية لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة تتسم بسلبية واضحة لدى الرأي العام الدولي، وتظهر هذه المسألة خلال سنة 2008 في عدد من المؤشرات، أهمها:

1. التعاطف الشعبي الدولي مع قطاع غزة في مواجهة الحصار:

فخلال الفترة من 2008/8/22 إلى 2008/10/29، وصلت أربع سفن تحمل على متنها وفوداً من القانونيين والسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان إلى قطاع غزة، بهدف ممارسة ضغط سياسي لرفع الحصار، وكان من ضمن الوفود 13 برلمانياً أوروبياً ووزيرة بريطانية سابقة هي الوزيرة كلير شورت Clare Short، وزيرة التنمية الدولية السابقة.

وقالت عضو البرلمان الاسكتلندي بولين ماكنيل Pauline McNeill، وهي عضو في الحملة الأوروبية لكسر الحصار إن هدف الحملة هو "تشكيل ضغط سياسي على إسرائيل"، كما أن الحملة الأوروبية قررت إقامة أسبوع غزة في مائة جامعة أوروبية في شباط/ فبراير من سنة 2009[66]. وقد بدت مؤشرات التعاطف الشعبي في المظاهرات الواسعة التي شهدتها دول أوروبية عديدة؛ للتنديد بالهجوم الإسرائيلي على غزة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر.

2. دراسات الرأي العام الدولي:

دلت دراسة أجراها مركز تابع لجامعة ماريلاند الأمريكية University of Maryland حول الصراع العربي الإسرائيلي خلال سنة 2008 على مواطني 18 دولة، يشكل مجموع سكانها 59% من سكان العالم (الولايات المتحدة والصين والهند وروسيا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا والمكسيك ونيجيريا وتايلاند وكوريا الجنوبية والبيرو وأذربيجان وإندونيسيا وتركيا وأوكرانيا وإيران ومصر)؛ على النتائج التالية[67]:

- 58% يريدون من دولهم عدم الانحياز لأي من طرفي الصراع.
- 54% لا يعتقدون أن "إسرائيل" تلعب دوراً إيجابياً.
- 35% من الهنود ينظرون لـ"إسرائيل" نظرة إيجابية.
- 25% من الهنود ينظرون لـ"إسرائيل" نظرة سلبية.
- 75% من الأمريكيين لهم رأي سلبي تجاه الفلسطينيين.
- 74% من الكوريين الجنوبيين لهم رأي سلبي تجاه الفلسطينيين.
- 59% من جميع الدول يرون الدور الأمريكي في الصراع دوراً سلبياً.
- 67% يطالبون بإرسال قوات من مجلس الأمن الدولي لضمان السلام بين الطرفين.

وفي دراسة أخرى أجرتها هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) BBC، خلال الفترة 2007/10/31-2008/1/25، وشملت 17,457 فرداً من 34 دولة، ظهر التباين في الموقف من الفلسطينيين والإسرائيليين على النحو التالي[68]:

جدول 5/2: استطلاع الـ بي بي سي لنسبة تأييد الفلسطينيين والإسرائيليين في بعض دول العالم

الدولة	تأييد الفلسطينيين%	تأييد الإسرائيليين%
الهند	23	24
الصين	10	2
كوريا الجنوبية	5	10
روسيا	7	7
إسبانيا	12	7
أوكرانيا	4	4
بريطانيا	8	2
فرنسا	6	4
الولايات المتحدة	3	21
البيرو	4	4
المكسيك	4	3

وتشير الدراسة إلى أن السمة العامة للنظرة لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة هي التراجع، وهي ما يتبين من النتائج التالية:

جدول 5/3: استطلاع الـ بي بي سي للسمة العامة للنظرة للولايات المتحدة

السنة	النظرة الإيجابية للولايات المتحدة (%)
2005	38
2006	32
2007	28
2008	32

كما تشير الدراسة إلى تزايد النظرة السلبية لـ"إسرائيل" في الولايات المتحدة، حيث بلغت النسبة 33% سنة 2007، وارتفعت إلى 39% سنة 2008.

3. الاتجاهات العامة:

من الواضح أن القوى الدولية الكبرى بشكل عام معنية بعدد من الأبعاد في سياساتها الخارجية تجاه الموضوع الفلسطيني:

أ. أولوية السلام على الانسحاب من الأراضي المحتلة، أي أنها معنية بالأمن الإسرائيلي أكثر من عنايتها بموضوع إنهاء الاحتلال. فعلى الرغم من العدد الهائل من البيانات المختلفة (اللجنة الرباعية أو الدول الكبرى بشكل منفرد)، فإن موضوع "الإرهاب" والأمن الإسرائيلي يمثل قاسماً مشتركاً بين كل البيانات، وإن تباينت طرق التعبير عنهما بين دولة وأخرى، غير أن موضوع الانسحاب الإسرائيلي لا يرد بشكل واضح ولا يتمّ التأكيد عليه، على الرغم من الإشارة إلى القرارات الدولية 242 و338 و... إلخ.

إن عدم تكرار مفردة "الانسحاب" الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وتغييبها بصياغات قابلة للتأويل أمر يثير الهواجس من قبول ضمني، من قبل هذه الدول الكبرى، بتعديلات على الخريطة السياسية للحدود بما يتجاوب مع الشروط الإسرائيلية، وحقائق الأمر الواقع التي فرضها الإسرائيليون.

إن تعبيرات مثل "دولة قابلة للحياة"، أو "دولة متصلة جغرافياً"، أو "تأييد ما يتفق عليه المتفاوضون"، أو "القلق من استمرار الاستيطان"... إلخ، تشير إلى محاولة لتغييب مفهوم الانسحاب من الأراضي المحتلة، وتحويله إلى نوع من ترتيب التجاور بين "إسرائيل" وفلسطين. ونعتقد بأن التفاوض القادم سيتمركز حول أولوية الأمن الإسرائيلي على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وفي حالة تحقيق الأمن بالكيفية التي تريدها "إسرائيل"

يكون الطرف العربي قد تخلى عن وسائل الضغط المتاحة له؛ مما يجعل "إسرائيل" متحررة من الضغط عليها للانسحاب بالكيفية التي يريدها الطرف الفلسطيني.

ب. تشير كافة البيانات من الدول الكبرى إلى تعبير "المطالبة بتجميد الاستيطان"، وليس النصّ على "إزالة كل المستوطنات"، مما يوحي بتوجه لترويض البيئة الدولية والإقليمية للتعامل مع المستوطنات الموجودة على أنها أمر واقع، ومن الضروري البحث فيما بعدها.

ج. دبلوماسية الوعود: من الواضح أن الطرف الفلسطيني تلقى خلال سنة 2008 (ونهايات 2007) وعوداً بدولة فلسطينية قبل انتهاء سنة 2008، وتلقى وعوداً بمبالغ مالية تفوق السبعة مليارات دولار. ومن الواضح أن أياً من الأمرين لم يتحقق منه شيء ولو بقدر يسير. فلم تقم الدولة، بل لا يوجد ما يوحي بقيامها في المدى المنظور، ولم تصل الأموال الموعودة، بل إن الأزمة المالية الدولية قد تدفع بالوضع الاقتصادي الفلسطيني إلى نقطة الاختناق.

د. التوافق الدولي على استمرار محاصرة نهج المقاومة بكل الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، والعمل من قبل الدول الكبرى لا سيما الولايات المتحدة والدول الأوروبية المركزية والأمم المتحدة على الضغط على دول المنطقة للاصطفاف في هذا التوجه، وهو ما تجلى في المواقف الدولية والعربية من الهجوم الإسرائيلي في نهاية سنة 2008.

رابعاً: احتمالات سنة 2009

لقد فرضت معركة غزة، في نهاية سنة 2008، نفسها على النشاط الدبلوماسي الدولي، ومحاولات تسوية الأزمة، ومن الواضح أن الجهد الدولي بدأ على أساس التوجهات التالية:

1. العمل على إنهاء القتال بعد إعطاء الفرصة الكافية للعدوان لتحقيق قدر كافٍ من الأهداف الإسرائيلية، لا سيما التعهد بوقف الصواريخ من القطاع باتجاه المستوطنات الإسرائيلية، ومنع دخول الأسلحة إلى قطاع غزة.
2. محاولة التأكيد على العزلة الدبلوماسية على حماس، وإبراز الدور الدبلوماسي للسلطة الفلسطينية، ومحاولة إعادتها تدريجياً إلى القطاع، لا سيما من خلال استغلال اتفاقية 2005 الخاصة بمعبر رفح التي أشرنا إليها.
3. محاولة طرح فكرة قوات فصل دولية في قطاع غزة، تكون مهمتها منع المقاومة من ممارسة نشاطاتها، أو إيجاد ترتيبات دولية تعمل على مراقبة حدود القطاع.

4. تنظيم جهود إعادة إعمار قطاع غزة لا سيما من الناحية المالية، حيث ستعمل الدول الغربية بشكل خاص على توسيع دور السلطة الفلسطينية في هذا المجال على حساب حكومة القطاع.

واتجهت الأنظار بشكل أساسي إلى الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة أوباما، وهي الإدارة التي قد تأخذها الشهور الستة الأولى من العام في استطلاع آراء الأطراف في الشرق الأوسط والقوى الدولية الأخرى، في وقت ستستمر فيه "إسرائيل" في الاستيطان، بينما ستتزايد التصريحات العربية "بضرورة إعطاء أوباما فرصة كافية".

في ضوء هذه التوجهات، انصرمت سنة 2008، وأطلت سنة 2009 على عدد من الجهود الدولية لمعالجة العدوان الإسرائيلي على غزة، والتي انتهت بإعلان إسرائيلي من طرف واحد بوقف القتال بعد تسعة أيام من صدور قرار مجلس الأمن الداعي لوقف فوري لإطلاق النار (وقد تبعه قرار آخر للجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد على وقف فوري لإطلاق النار). وهنا لا بدّ من تسجيل الملاحظات الأولية التالية على الأسابيع الثلاثة الأولى من سنة 2009[69]:

1. امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن، الذي صدر في 2009/1/9 بموافقة 14 دولة، وهو ما يعني إيحاء ضمنياً بإمكانية استمرار "إسرائيل" في عمليتها العسكرية إلى حين تحقيق أهدافها في ظلّ موافقة أمريكية ضمنية. وقد كان الامتناع عن التصويت وليس استخدام حق الفيتو محاولة لامتصاص المشروع العربي المقدم لمجلس الأمن بخصوص وقف إطلاق النار، وهو ما حدث فعلاً بالتراجع العربي عن مشروعه.

2. سعى الاتحاد الأوروبي للتدخل في الجهود الدبلوماسية للجم الصراع، وتمثل ذلك في ثلاثة مؤشرات:

أ. زيارات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى المنطقة، والتي بدأت في 5 كانون الثاني/ يناير، بهدف إيجاد ترتيبات لوقف إطلاق النار.

ب. إرسال الاتحاد الأوروبي وزير الخارجية التشيكي كارل شوارزنبرغ Karel Schwarzenberg.

ج. حضور زعماء الدول المركزية في الاتحاد الأوروبي (رئيس الوزراء البريطاني، والمستشارة الألمانية، والرئيس الفرنسي، ورئيس الوزراء الإيطالي، إلى جانب رئيس اللجنة الرباعية توني بلير) مؤتمراً تشاورياً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي.

ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على الجهد الأوروبي في هذا المجال:



أ. إن البيانات الأوروبية في كل هذه الجهود تمحورت حول التأكيد على "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، على أن ذلك لا يسمح لها بأعمال تؤثر على المدنيين بشكل كبير"، طبقاً لما قاله الوزير التشيكي كممثل للاتحاد.

وتدلّ صياغة التصريح على محاولة تفهم للعملية العسكرية الإسرائيلية، مع الإشارة إلى أن عليها أن لا تفرط في استخدام القوة، وهو الاتجاه الذي سيطر على البيانات الأوروبية بشكل تام منذ بداية الأزمة.

ب. إن المؤتمر التشاوري الذي أشرنا إليه وحضره أبرز الزعماء الأوروبيين، انطوى على إبداء نوع من التعاطف والمساندة الأدبية لـ"إسرائيل"، في ظلّ تنامي التظاهرات الشعبية في العالم وفي أوروبا تحديداً، وفي ظلّ قطع العلاقات من دول في أمريكا اللاتينية (فنزويلا وبوليفيا) والنقد البرازيلي الحادّ، وتزايد عدد المنظمات والهيئات القانونية والشخصيات الفكرية (بعض حملة جائزة نوبل) بالدعوة لمحاكمة القادة الإسرائيليين كمجرمي حرب.

ج. أعلنت أوروبا أنها سترسل بشكل عاجل ما قيمته 4.2 مليون يورو (حوالي 5.56 مليون دولار) للمساعدة الإنسانية، لكنها ربطت ذلك بضرورة التعاون مع السلطة الفلسطينية.

وعند رصد التفاعلات الدولية مع العدوان على غزة تبدو الصورة على النحو التالي:

1. يلاحظ أن الإعلان عن وقف إطلاق النار من طرف "إسرائيل" جاء قبل يومين من تولي أوباما لمهامه الرسمية، وهو ما يعني استثماراً لموقف إدارة بوش حتى اللحظة الأخيرة من ناحية، ومحاولة لإيجاد واقع معين تجاه إدارة أوباما نفسها وتكون أسيرة له من ناحية أخرى، وهو ما تعزز بمذكرة التفاهم الأمني التي وقعت بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" (ووقعتها وزيرتا الخارجية للدولتين كوندوليزا رايس وتسيبي ليفني على التوالي)، والتي تقوم على أساس تنظيم جهد دولي لضبط "تهريب السلاح" إلى غزة من خلال تعاون دولي يشارك فيه حلف شمال الأطلسي في أغلب الممرات البحرية، التي تقود إلى منطقة قطاع غزة. وقد أشار أوباما في تصريحاته الأولى إلى هذه الاتفاقية، وضرورة تفعيلها، بعد أن أعلن عن تعيين جورج ميتشل George Mitchell مبعوثاً أمريكياً للشرق الأوسط.

2. يلاحظ أن تصريحات أوباما الأولى قامت على الأسس نفسها التي قامت عليها سياسة بوش، والخاصة بضرورة اعتراف حماس بـ"إسرائيل"، ووقف إطلاق الصواريخ (وهو المعنى الذي ينطوي على وقف المقاومة المسلحة).

3. إن ضعف ردود الفعل الدولية تجاه الحصار لقطاع غزة، وتجاه الهجوم العسكري عليها، يدلّ على أن "إسرائيل" ستستثمر انهماك الدول الكبرى بشكل خاص في معالجة قضاياها

الاقتصادية، وعدم القلق الدولي من أن تأزيم الأوضاع في الشرق الأوسط سيزيد من أسعار النفط في ظلّ انهيار هذه الأسعار على الأقل في المدى المنظور.

وسيأخذ هذا الاستثمار الاسرائيلي شكل الضغط المتواصل على حركات المقاومة، وتوسيع الاستيطان، وتوسيع دائرة نفوذ السلطة الفلسطينية في النطاق الأمني. وسيتأثر ذلك بإقرار نهائي لتعزيز العلاقات الأوروبية الإسرائيلية الذي أشرنا له في 2009، وباحتمال الشروع في تفاوض إيراني أمريكي، واحتمال العودة في مرحلة لاحقة إلى التفاوض غير المباشر بين سورية و"إسرائيل"، وانفتاح المزيد من الدول العربية على "إسرائيل" عبر طرق خلفية، على الرغم من الضجيج الذي رافق الهجوم العسكري الإسرائيلي الأخير على غزة.

4. يلاحظ ضعف الجهد الدبلوماسي لكل من الصين وروسيا خلال الأزمة (أرسل كل منهما مبعوثاً، ودعا وزير الخارجية الروسي لافروف إلى وقف فوري لإطلاق النار)، كما صوتتا لصالح قرار مجلس الأمن المشار إليه سابقاً.

ويبدو أن الأداء الباهت للسلطة الفلسطينية وحالة الانقسام الفلسطيني والخلافات العربية الحادة، جعلت قدرة الدولتين على الحركة أكثر صعوبة، كما أن الصين تواصل سياسة عدم الانغماس في النزاعات الحادة، بينما تبدو روسيا منشغلة طيلة الفترة بأزمة الغاز مع أوكرانيا وأوروبا.

خلاصة الأمر، يبدو أن الضغط الدولي على المقاومة الفلسطينية سيتواصل باتجاه ثلاثة محددات مركزية:

1. الضغط المتواصل على قوى المقاومة الفلسطينية للاعتراف بـ"إسرائيل" عبر استثمار المساعدات إلى قطاع غزة، والضغط لإشراك السلطة الفلسطينية بشكل فاعل في الشأن الغزي، وغضّ الطرف عن استمرار بعض الضغوط العسكرية الإسرائيلية على غزة، والتلاعب بعمليات فتح المعابر بشكل يتمّ ربطه بشروط سياسية.

2. محاولة الضغط باتجاه تفعيل المبادرة العربية بداية، ثم العمل على تعديل بعض فقراتها بما يتناسب مع التوجه الإسرائيلي، ويبدو أن الدور الفرنسي في هذا الاتجاه سيتزايد.

3. صدّ كل الجهود في كافة المحافل الدولية لمنع أية محاولة لتقديم المسؤولين الإسرائيليين للمحاكمة أمام المحاكم الجنائية الدولية.

هوامش الفصل الخامس

1 Associated Press (AP), 13/11/2008.
2 http://www.un.org/apps/docs.asp?topic=middle%20east&type=quartet%20statement
3 *Weekly Compilation of Presidential Documents*, vol. 44, issue 38, 29/9/2008, pp. 1255-1256.
4 **الحياة**، 2008/1/10.
5 **الأيام**، رام الله، 2008/4/28.
6 *Time* magazine, USA, vol. 172, issue 10, 9/8/2008.
7 http://yemen.usembasy.gov/khalid.html
8 The Pro-westerners Feel Stumped Too, *The Economist* magazine, London, vol. 386, issue 8570, 3/8/2008.
9 http://foreignaffairs.house.gov./110/42479.pdf
10 The Bloody Conundrum of Gaza, *The Economist*, vol. 386, issue 8570, 3/8/2008.
11 http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3512872,00.html
12 Gregory Orfalea, Obama and the Middle East, *The Antioch Review* magazine, USA, vol. 66, issue 4, Fall 2008, pp. 715-740.
13 Robert Satloaff, The False Hope of Embracing Hamas, *Los Angeles Times* newspaper, 19/4/2008.
14 http://www.europe-eu-un.org/articles/en/article7794-en-htm
15 http://www.haartz.com/hasen/spages/1033937.html
16 Agence France-Presse (AFP), 2/12/2006.
17 http://www.elaph.com/web/politics/2008/12/389691.htm
18 http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/105082/pdf
19 Germany & Israel, *The Economist*, vol. 386, issue 8572, 22/3/2008.
20 *Ibid.*
21 **القدس العربي**، 2008/4/30.
22 Gordon Brown in Israel, *The Economist*, vol. 387, issue 5890, 26/7/2008.
23 **الحياة**، 2008/3/11.
24 جريدة **القدس**، 2008/2/16.
25 **السفير**، 2008/3/11.
26 جريدة **القدس**، 2008/6/22.
27 **الدستور**، 2008/1/11.
28 **الشرق الأوسط**، 2008/5/21.
29 **السفير**، 2008/5/26.
30 **الخليج**، 2008/12/19.
31 The Weight of History, *The Economist*, vol. 387, issue 8603, 25/10/2008.
32 **السفير**، 2008/5/13.
33 **الدستور**، 2008/3/10.
34 **البيان**، 2008/12/29.
35 **البيان**، 2008/12/28.
36 DeBkafile Exclusive Report, Israel backs Georgia in Gaspian Oil Pipeline Battle with Russia, 25/10/2008, in: http://www.debka.com/article.php?aid=1358
37 Reuters, 7/10/2008.
38 Reuters, 19/9/2008.
39 http://en.rian.ru/russia/20080622/111611898.html
40 http://english.gov.cn/2008-01/24/content_867190.htm

[41] http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/peaceprocess/conf0810.html
[42] http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2008/3/1178534_990.html
[43] http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2008/6/1180757_1020.html
[44] http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2008/3/1178390_990.html
[45] **الخليج**، 2008/12/30.
[46] http://unispal.un.org/unispal.nsf
[47] وهذه القرارات هي:
– قرار 1815 الصادر في 2008/6/2.
– قرار 1821 الصادر في 2008/6/27.
– قرار 1832 الصادر في 2008/8/27.
– قرار 1835 الصادر في 2008/9/27.
– قرار 1850 الصادر في 2008/12/16.
[48] الجزيرة.نت، 2008/12/17.
[49] Robert Satloff, Gaza Conflict, U.S. Objectives, The Washington Institute for Near East Policy, 28/12/2008.
[50] http://www.radiosawa.com/arabic_news. aspx?id=1720408
[51] وكالة الأنباء السعودية (واس)، 2008/12/3.
[52] http://www.america.gov/st/washfile-arabic/2008/may/2008522153433bsibhewo.5727808.htm
[53] Jim Zanotti, US Foreign Aid to the Palestinians, CRS, Report for Congress, 8/10/2008, p. 6.
[54] Reuters, 17/12/2007.
[55] *The Economist*, 19/7/2008.
[56] A Revealing Visit, *The Economist*, vol. 387, issue 8590, 26/7/2008.
[57] http://www.mofa.go.jp/announce/2008/7/1181458_1030.html
[58] Xinhua News Agency, 22/3/2008.
[59] Xinhua, 5/10/2008.
[60] http://electronicintifada.net/v2/article984/shtml
[61] http://Domino.un.org/pdfs/HM1008Tables.pdf
[62] Ibid.
[63] http://www.un.org/unrwa/arabic/news/com_sto8/CG_s22. htm
[64] http://www.moheet.com.show_news. aspx?nid=166085&pg=39
[65] الجزيرة.نت، 2008/12/17.
[66] انظر: الجزيرة.نت، 2008/11/9.
[67] Steven Kull et al., World Public Opinion on the Israeli-Palestinian Conflict, University of Maryland, 1/7/2008, p. 4.
[68] http://www.bbc.com\PublicOpinion\2008
[69] للتفاصيل حول هذه الجهود انظر: الجزيرة.نت، 1-2009/1/22؛ و
AP, 6/1/2009; Reuters, 18/1/2009; AFP, 17-18/1/2009; and http://news. bbc. co. uk/2/h/middle_east/7460504



الفصل السادس

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

تسارعت وتيرة الهجمة الشرسة، التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والجمعيات اليهودية المتطرفة، في مدينة القدس المحتلة، وبخاصة داخل بلدتها القديمة وفي الدائرة المحيطة والمتاخمة للمسجد الأقصى المبارك، في مسعى حثيث ونشط لتهويد المنطقة. وجاءت هذه الهجمة بعد مؤتمر أنابوليس والانتخابات الإسرائيلية البلدية والحزبية؛ حيث أخذت الأحزاب الإسرائيلية بكل أطيافها بالمزايدة على بعضها بعضاً، وخاصة حول مدينة القدس، وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية، من خلال إعلان الجمعيات الاستيطانية، وذراعها التنفيذية "اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء" التابعة لبلدية القدس، عن عطاءات ومخططات جديدة لبناء الآلاف من الوحدات الاستيطانية الجديدة، داخل حدود بلدية القدس أو حولها، ضمن استراتيجية واضحة المعالم، هدفها إحداث تغيير جوهري على الإنسان والأرض.

أولاً: القدس والمقدسات

تعدّ مدينة القدس المحور الذي تدور حوله الأطماع الإسرائيلية، ففي كل فترة يتم الكشف عن خطة إسرائيلية جديدة للاستيلاء على هذه المدينة دون أي مراعاة لمقدساتها. ولا تتوانى سلطات الاحتلال عن استخدام كافة الوسائل للسيطرة على مدينة القدس وتهويدها؛ فهي من جهة تسعى إلى التضييق على المقدسيين، وتعمل على إبعادهم عن مدينتهم لتحقيق تفوق ديموغرافي يضمن لها الأكثرية السكانية، ومن جهة أخرى، فإنها تحاول السيطرة على الأرض من خلال مشاريع الاستيطان وحفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى، وإقامة الكُنُس.

1. تهويد البلدة القديمة:

واصلت السلطات الإسرائيلية إقامة وبناء الكنيس اليهودي والاستيلاء على البيوت، وذلك استمراراً لسياسة تهويد البلدة القديمة، التي وضعت لها مخططاً سنة 1994، ضمن مخطط القدس سنة 2020، بهدف تقليص عدد السكان الفلسطينيين داخل البلدة القديمة، وتهجير السكان الفلسطينيين.

وفي إطار هذه السياسة، صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء على مخطط لتوسيع ساحة النساء في ساحة البراق المجاورة لباب المغاربة (باب النبي)، حيث سيتمّ إعداد الفراغات في المباني التي سيعثر عليها جانب الساحة لاستخدام المصلين اليهود. ويعتقد شموئيل رابينوفيتش Shmuel Rabinovitch، رئيس اللجنة الوزارية لشؤون باب المغاربة، بأن هذا سيؤدي إلى إنهاء قضية إعمار الجسر المؤدي إلى الحرم القدسي من اتجاه باب المغاربة[1]. وكانت سلطة الآثار الإسرائيلية

قد بدأت بحفر نفق تحت الحي الإسلامي بالبلدة القديمة، حيث سيرتبط هذا النفق الذي يمرّ تحت منازل الحي الإسلامي بنفق حائط البراق[2]. ولإحكام السيطرة الإسرائيلية على المدينة وخاصة البلدة القديمة والحوض المقدس، فقد أُعلن عن مخطط يهدف إلى تعزيز هذه السيطرة على القدس الشرقية، خاصة البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك والأماكن والمقدسات المسيحية، وتحويلها إلى مرجعية وإدارة إسرائيلية تتولى الإشراف عليها وعلى ما يسمى بـ"الحوض المقدس".

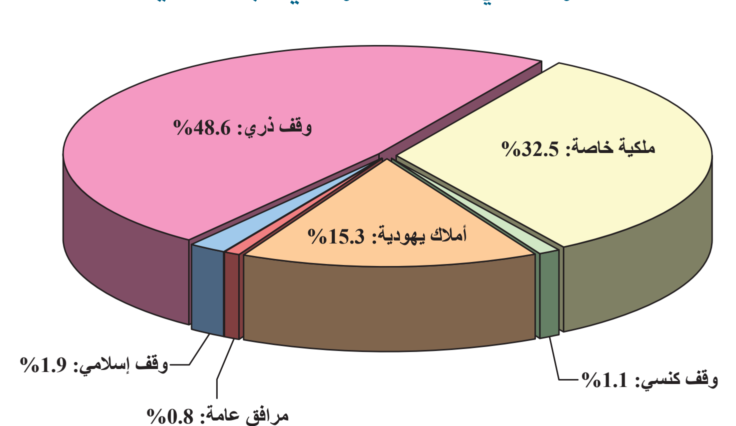
ويشمل المخطط الجديد العديد من المشاريع الاستيطانية الهادفة إلى نزع السيطرة عن الأراضي والأوقاف الإسلامية والمسيحية، وتحويلها إلى دائرة يجري استحداثها من قبل الحكومة والبلدية ولجنة تطوير البلدة القديمة و"دائرة أراضي إسرائيل"[3]. وفي تطور خطير، صادقت منظمة اليونسكو في مؤتمرها المنعقد في كندا على السماح للسلطات الإسرائيلية بالإشراف على باب المغاربة[4]. في حين رفضت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس جميع الاعتراضات على خطة جسر باب المغاربة، وتمت الموافقة على جسر قصير نسبياً. وتقترح الخطة إقامة جسر يستند على عدة أعمدة. ويتيح هذا الجسر دخول 300 شرطي دفعة واحدة إلى ساحة الحرم، وإجراء تغيير كبير في التوازن المحيطي الحساس في منطقة الحرم الشريف ومحيطه، ويسعى إلى تغيير جوهري في التنقل والحركة في هذه المنطقة، وتغيير الوضع القائم منذ سنة 1967، وفتح المجال لتدفق اليهود بأعداد كبيرة إلى باحة المسجد[5].

وهناك مخطط آخر لم يسبق له مثيل شُرع بتنفيذه في الحّي اليهودي بالبلدة القديمة في القدس، فقد ذكرت أسبوعية يورشاليم الإسرائيلية خبراً، بتاريخ 2005/11/11، وأعادت نشره جريدة هآرتس بتاريخ 2008/3/10، أن شركة تطوير الحي اليهودي تعمل على تسجيل 1,300 عقار في البلدة القديمة في سجلات الأراضي في "الطابو"، ويتضمن التسجيل 585 شقة سكنية و146 محلاً تجارياً وأكثر من ستين مؤسسة عامة. وأعلن عن مصادرة 116 دونماً من أراضي البلدة القديمة بموجب قرار المصادرة للمصلحة العامة، والذي يحمل رقم 5 ب /أ/322/108، وتمّ نشره بالجريدة الرسمية في العدد 1443. وبموجب هذا القرار تمّ مصادرة 790 عقاراً، تتوزع ملكيتها حسبما يوضح الجدول التالي:

جدول 6/1: العقارات التي تمّت مصادرتها في البلدة القديمة[6]

نوع العقار	عدد العقارات	النسبة المئوية %
وقف إسلامي	15 عقاراً	1.9
وقف ذري	382 عقاراً	48.6
ملكية خاصة	257 عقاراً	32.5
وقف كنسي	9 عقارات	1.1
أملاك يهودية	121 عقاراً	15.3
مرافق عامة	6 (بلدية)	0.8
المجموع	**790**	**100**

العقارات التي تمّت مصادرتها في البلدة القديمة



وفي تقرير صادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية ذُكِر أنه في سنة 2008 تمّ الكشف عن تسجيل وتثبيت 120 عقاراً في القدس للمستوطنين، وذلك من خلال وثائق مزورة وبصورة غير قانونية. كما تمّ الكشف عن نوايا سلطات الاحتلال بتسجيل ما مساحته 137 دونماً من الأراضي والعقارات في منطقة باب المغاربة، والبؤر الاستعمارية داخل البلدة القديمة، والتي تعود للوقف الإسلامي[7].

ويتبين من الإحصائيات بأن الأملاك العائدة إلى العرب تعادل 84% من مجموع الحي الذي صودر سنة 1968. كما استمرت الحكومة الإسرائيلية في سياسة التهويد، بإعلانها افتتاح كنيس في البلدة القديمة ضمن مخططها لإقامة عشرة كُنُس، من أجل وضع بصماتها اليهودية على التاريخ الإسلامي والعربي بإقحامها هندسة معمارية جديدة تتعلق بإحداث تغيير على المشهد التاريخي للبلدة القديمة، كما أقيم كنيس يهودي في "حارة الشرف" له قبة مقببة مقابل قبة المسجد الأقصى لتكون جزءاً من الصورة العامة للمدينة. كما افتُتِح أخطر متاحف التهويد في البلدة القديمة، حيث يشرف على إدارته غلاة المستوطنين، ويقع هذا المتحف الجديد في قلب القدس القديمة، ويهدف إلى تأكيد ما يسميه القائمون عليه "التاريخ اليهودي لمدينة القدس"، عبر أحد الرموز اليهودية الكبيرة، وهو الملك داود، الذي يحتل جزءاً رئيسياً في الكتاب المقدس. ويقدّمُ القائمون على المتحف "الملكَ داود" على أنه "أول غازٍ" لمدينة القدس، وأنه جعلها عاصمة لملكته. ويوجد في المتحف قسم مخصص للمواد المطبوعة عن الملك داود، ومن ضمنها نسخة من كتاب المزامير، تعود إلى سنة 1511م بالإضافة إلى نسخ من طبعات مختلفة تبدأ من سنة 1696م. ويقدم المتحف تاريخ القدس عبر ثلاثة آلاف عام[8]، ويندرج في السياق ما يتمّ إقامته في المنطقة المعروفة بحي سلوان أو ما يطلق عليه "الحوض المقدس" من استيلاء على بيوت، أو إقامة متحف يتعلق بالتاريخ اليهودي، أو إقامة جمعيات استيطانية.

ووصلت مرحلة التهويد بالمطالبة بمنع رفع الأذان عبر مكبرات الصوت، حتى لا يزعج السكان اليهود في الأحياء اليهودية، وهو ما طالبت به إسترينا طرطمان Esterina Tartman من حزب "إسرائيل بيتنا"[9]؛ وقد استولت جمعية العاد Elad Foundation الاستيطانية على ثلاث وحدات استيطانية تضم 11 منزلاً في منطقة واد حلوة. وتدير العاد في سلوان مدرستين دينيتين وحضانة أطفال، ومركزاً لاستقبال طلاب المدارس الدينية المتطرفة، التي تنظم لهم جولات وزيارات للمواقع التي قامت دائرة الآثار الإسرائيلية بالتنقيب عنها مثل العين، والمدرج الروماني، والنفق، والمتحف. ويشرف على هذه الجولات طاقم أدلاء من العاد التي تنشر أفكارها والتاريخ الذي تريده، وقد صورت خرائط جديدة للمنطقة، تحمل أسماء عبرية للمواقع والأماكن المستولى عليها. ويبلغ عدد العائلات الاستيطانية التي تسكن سلوان 16 عائلة، وحوالي 300 مستوطن من طلاب المدارس الدينية، كما أقيم كنيس في المنطقة[10]. وباشرت بلدية القدس في إجراءات المصادقة على إقامة كنيس في حي سلوان، وهذا المبنى يحتوي على مكتبة وحضانات أطفال وعشر غرف سكنية وساحة تحت الأرض، تتسع لمائة سيارة[11]. وتنشط في المنطقة جمعية العاد، التي وضعت نصب عينها هدف الاستيلاء على البيوت العربية في المنطقة، باعتبارها جزءاً من "الحوض التاريخي المقدس".

وإغلاقاً للدائرة الاستيطانية حول البلدة القديمة، فقد أعلن عن مشروع لإقامة مئتي وحدة استيطانية في منطقة الشيخ جراح على مساحة 18 دونماً. ويهدف المشروع إلى هدم الحي الموجود حالياً، والذي تسكنه أربعون عائلة فلسطينية، وإقامة وحدات يهودية، من أجل إيجاد امتداد استيطاني يهودي يحيط بالبلدة القديمة، حيث تتواجد أغلبية فلسطينية كبيرة[12]. وبالقرب من هذا الموقع هنالك مشروع يحمل رقم 11356 لإقامة 122 وحدة استيطانية، بالإضافة إلى روضة للأطفال وكنيس يهودي ووحدات فندقية في الموقع المعروف بـ"شبرد". وعلى أراضٍ صودرت سنة 1968 سيقام أيضاً مشروع لبناء 300 وحدة استيطانية (كرم المفتي)[13]. وهذه المخططات، بالإضافة إلى "رأس العمود"، تقع في خانة سياسة فرض الأمر الواقع، والتي تسعى إليها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حيال المدينة المقدسة، وبناء على الضوء الأخضر الذي أعطي لرئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت من قبل رئيس الولايات المتحدة جورج بوش بأن الحقائق التي أنشأها الصهاينة على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار بالمرحلة النهائية[14]. ومن الظواهر الملفتة للنظر في مشاريع تهويد المدينة المقدسة ازدياد تبرع الأثرياء اليهود لدعم المشاريع الاستيطانية المختلفة في القدس، وخصوصاً في البلدة القديمة[15]، ومن الأماكن المستهدفة من قبلهم سلوان، ونفق البراق، فضلاً عن الرغبة في بناء الكنس اليهودية[16].

وقد تقدمت الهيئات الدبلوماسية باعتراض على هذه المخططات، وطالبت الحكومة الإسرائيلية بوقف تحويل المنطقة إلى منطقة توتر وبؤرة صراع بين المستوطنين والفلسطينيين[17]. وجاء الردّ على هذا الاعتراض بالاستيلاء على بيوت الشيخ جراح، وطرد العائلات المقدسية[18].

2. الحفريات:

استمرت الحفريات داخل البلدة القديمة وخارجها ضمن سياسة واضحة، ومخطط تسير عليه المؤسسة الإسرائيلية والجماعات الاستيطانية. فقد شهدت سنة 2008 ارتفاعاً واضحاً في وتيرة الحفريات تحت المسجد الأقصى، التي تسببت في طوال السنوات الماضية، وما زالت، بانهيارات وتشققات لمباني البلدة القديمة.

وفي مطلع سنة 2008 كشفت مؤسسة الأقصى عن قيام السلطات الإسرائيلية بحفر نفق جديد ملاصق للجدار الغربي للمسجد الأقصى يمتد إلى مسافة 200 متر، يبدأ من أيسر ساحة البراق متجهاً إلى داخل البلدة القديمة ثم يتجه النفق شمالاً إلى داخل البلدة القديمة، ويمرّ من تحت عشرات البيوت المقدسية، ويصل إلى منطقة شارع الواد – حي حمام العين، حيث توجد منطقة حفريات؛ إذ تقوم السلطات الإسرائيلية ببناء كنيس يهودي على بعد خمسين متراً عن الأقصى.

كما تقوم السلطات الإسرائيلية بتعميق الحفريات وتوجيهها نحو باب السلسلة، حيث تتجه الحفريات عكسياً من منطقة حمام العين جنوباً نحو ساحة البراق؛ لربط طرفي النفق، وإيصال ساحة البراق ومنطقة باب المغاربة بالكنيس اليهودي عند حمام العين[19]. وفي قرية سلوان الواقعة جنوبي المسجد الأقصى المبارك كُشف عن نفق جديد طوله 600 متر، يمتد من حي وادي حلوة في قرية سلوان، ويصل إلى الزاوية الجنوبية الغربية للمسجد الأقصى المبارك.

وقد تسببت هذه الحفريات بعدة انهيارات، ففي منتصف شهر شباط/ فبراير 2008 وقع انهيار بالقرب من سبيل قايتباي، داخل ساحات المسجد الأقصى، بين بابي المطهرة والسلسلة، وكُشِف عن تشققات واسعة في بيوت المقدسيين الواقعة بيوتهم في المنطقة نفسها[20]. كما كشفت الجبهة الإسلامية المسيحية في تموز/ يوليو 2008 عن أن التصدعات والشقوق تزداد وتتسع في المباني والمساكن الموجودة في الجهة الجنوبية من الأقصى وفي منطقة وادي حلوة، وصولاً إلى عين سلوان، إضافة إلى عدد كبير من البيوت التاريخية الملاصقة للسور الغربي للمسجد، وخصوصاً الأحياء الملاصقة للأقصى، وعلى رأسها حي باب العمود وباب السلسلة وباب الحديد، حيث وصل عدد البيوت التاريخية التي لم تعد صالحة للسكن في هذه المنطقة، جراء التصدعات الكبيرة والخطيرة في سقوفها وجدرانها إلى 13 بيتاً، في الوقت الذي يرفض أهلها هجرها حتى لو هدمت فوق رؤوسهم. وهذا يعني أن الحزام العمراني العربي الممتد من وادي حلوة جنوب الأقصى مروراً بحائط البراق ووصولاً إلى الجهة الشمالية الغربية من سور الأقصى، بكل ما فيه من آثار وأبنية ومقدسات، مهدد بانهيار حقيقي في أي لحظة، حيث إن الحفريات ما زالت قائمة في هذه المناطق[21].

ويُذكر أن إيهود باراك قال يوماً للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، في سياق المفاوضات للوصول لحل شامل "أنتم لكم في القدس ما هو فوق الأرض، أما ما تحتها فهو لنا"[22]. إلا أن ما يجري على الأرض من استيطان، وإفراغ للسكان، وحفريات تهدد المسجد الأقصى وبيوت المقدسيين؛ تشير إلى أن "إسرائيل" تسعى للسيطرة على ما تحت الأرض وما فوقها. ولقد نُفِذت حتى الآن ستون حفرية في مدينة القدس، تتركز في منطقة المسجد الأقصى ومحيطه، وهي عبارة عن مدينة من الأنفاق التي قد تصل في بعض الأحيان إلى عمق أربعين متراً تحت الأرض، وهو ما يشكل خطورة على أساسات المسجد الأقصى.

3. الاعتداء على المقدسات:

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المخططات التهويدية الإسرائيلية لا تقتصر على مدينة القدس فحسب، بل إن ما يسري على مدينة القدس يسري على العديد من المدن والقرى الفلسطينية، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، ولكن جميع هذه المخططات تهدف إلى تغيير الوجه الحقيقي للمناطق الفلسطينية، التي تحمل طابعاً خاصاً بهويتها الإسلامية والعربية. لذلك، استمرت الاعتداءات الصهيونية خلال سنة 2008 على المقدسات الإسلامية والمسيحية في مختلف مدن فلسطين المحتلة وقراها، ففي مدينة القدس قامت شركة "أحيم رايخمن" بهدم الجزء الأكبر من بناية المجلس الإسلامي الأعلى القريب من المسجد الأقصى، وذلك تمهيداً لتشييد عمارة سكنية. ومن الجدير بالذكر أن مبنى المجلس الإسلامي الأعلى، الذي انتهى تشييده في 1929/12/22، بمبادرة من الحاج أمين الحسيني، استولت عليه القوات الإسرائيلية إبان نكبة فلسطين سنة 1948، تحت ما عرف بقانون "أملاك الغائبين"[23].

كذلك، أصدرت المؤسسة الإسرائيلية قراراً بهدم المسجد العمري في قرية أم طوبا، التي تقع جنوب مدينة القدس، على الرغم من أن هذا المسجد شُيّد في عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب، وأُعيد بناؤه في العهد الأيوبي، وهو المسجد الوحيد لهذه القرية التي تضم ثلاثة آلاف نسمة تقريباً[24].

ومن جهة أخرى استطاعت الكنيسة الأرثوذكسية وقف بعض المخططات الصهيونية للسيطرة على أملاك الكنيسة في منطقة باب الخليل شرقي القدس، حيث ربحت البطريركية دعوة قضائية، كانت إحدى الشركات الاستيطانية المتورطة في صفقة باب الخليل في عهد البطريرك المعزول إيرينيوس Irineos قد تقدمت بها، مطالبة بوقف أعمال الصيانة والتطوير لفندق البترا، ومنع بطريركية الروم الأرثوذكس من تحصيل إيجار مبنى الفندق، وتعيين قائمقام لإدارة العقار[25].

وفي مدينة الخليل أقدم مستوطنون يهود على محاولة إحراق مسجد الرأس، الذي يقع شرقي المدينة، كما قاموا برمي النفايات داخله. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 قامت القوات الإسرائيلية بالسيطرة على أربعة منازل في الخليل لمدة أربعة أيام، لأغراض عسكرية، مجبرة أصحاب المنازل على المكوث في غرفة واحدة. كما قامت القوات الإسرائيلية بإغلاق الحرم الإبراهيمي لمدة يومين، بحجة تمكين المصلين اليهود من القيام بشعائرهم في عيد "سيدتنا سارة" اليهودي. وفي الشهر ذاته عاود المستوطنون الاعتداء على مقبرة إسلامية ومسجد في مدينة الخليل، بكتابة عبارات مسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم على حائط المسجد[26].

وقد تكررت مثل هذه الاعتداءات على المساجد والمقابر الإسلامية خلال سنة 2008 في مناطق متفرقة من فلسطين المحتلة، ففي مدينة طبريا تمّ تحويل مسجد الزيداني إلى مخزن لمواد البناء[27]. كذلك قام مستوطنون يهود في مدينة عكا بتدنيس مسجد المنشية، وكتابة عبارات مسيئة للإسلام والعرب[28].

4. الاستيطان في منطقة القدس:

تكثفت الحملة الاستيطانية وحملات التهويد لهذا العام على القدس دون غيرها، حتى إن إيهود أولمرت، رئيس الحكومة الإسرائيلية، وعدداً من وزرائه صرحوا أكثر من مرة أن الأعمال الاستيطانية في القدس الشرقية خارجة عن التعهد الإسرائيلي بوقف الاستيطان، على اعتبار أن القدس الشرقية المحتلة جزء من عاصمتهم الموحدة التي قاموا "بتحريرها" في حرب حزيران سنة 1967[29]. ونقل عن أولمرت قوله "إن القدس ستكون آخر مسألة يتمّ التفاوض عليها"[30]، كما أن أولمرت تعهد باستمرار البناء بالقدس[31]، وأعطى ضمانات إلى حزب شاس بمواصلة الاستيطان في القدس الشرقية، بعد أن هدد هذا الحزب بالانسحاب من الائتلاف الحكومي[32]. واعتبر وزير الإسكان زئيف بويم Ze'ev Boim أن البناء داخل منطقة القدس حق إسرائيلي[33]، وقال وزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر Binyamin Ben-Eliezer "إن ما نبنيه هو في المستوطنات التي ننوي الاحتفاظ بها"[34]، في إشارة إلى الاستيطان داخل القدس وفي الضفة الغربية، "وأن البناء الاستيطاني في القدس الشرقية يتمّ بمصادقة رئيس الحكومة، وأن القدس والكتل الاستيطانية ليستا في نفس مكانة الضفة الغربية"[35].

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من مسؤول إسرائيلي كان قد أدلى بتصريح أمام وسائل الإعلام بأن "إسرائيل" ستتنازل عن الأحياء العربية في القدس الشرقية في اتفاقيات السلام[36]، وكان آخر هذه التصريحات لرئيس الوزراء إيهود أولمرت الذي قال "إذا كنا مصممين على الحفاظ على إسرائيل يهودية ديموقراطية، فإن علينا أن نتنازل عن أجزاء من الوطن، كنا حلمنا بها مدى الأجيال وفي صلواتنا. ويجب أيضاً أن نتنازل عن الأحياء العربية في القدس، وأن نعود إلى دولة إسرائيل في العام 1967"[37].



وبخطوة جريئة أعلنت بلدية القدس، وعبر الناطق الإعلامي، ولأول مرة منذ سنة 1967، بأنها ستقوم ببناء 31,990 وحدة استيطانية بالقدس، ضمن مشروعها في إحداث تغيير سكاني للصالح الإسرائيلي. وقد ذكر رئيس بلدية القدس السابق، أوري لوبوليانسكي Uri Lupolianski، أن عشرات الوحدات الاستيطانية سيتمّ بناؤها في القدس من أجل خدمة سكان المدينة[38]. وأُعطي الضوء الأخضر للبدء بإجراءات التخطيط لبناء مستوطنات جديدة، أو توسيع مستوطنات قائمة كما يشير الجدول التالي:

جدول 6/2: مخططات أعدت لبناء وتوسيع مستوطنات غير شرعية في مدينة القدس[39]

المنطقة	الوحدات	المساحة (بالدونم)	الإجراءات المتخذة	رقم المشروع
تلبيوت الشرقية وغرب ارمون هناتسيف (جبل المكبر)	440	262.5	منحت العطاء في 2008/2/20	7984
هار حوما / المرحلة الثانية (جبل أبو غنيم)	2,653 وقد تمت الموافقة على عطاءات 1,486 وحدة	977	منحت عطاءات في 2008/2/13 لما مجموعه 307 وحدات	7509
شرق بسجات زئيف	233	90	مصادق عليها	7928
شرق بسجات زئيف	252	163		8150
شرق بسجات زئيف	274		لا تتوفر معلومات	
شرق تلبيوت	180	67		7977
راموت	180	12	لا تتوفر معلومات	
جيلو	فنادق ومساكن 1,905 وحدات			
جفعات همتوس	813 من أصل 2,337 وحدة سكنية		مصادق عليها	أ5834
نيفي يعقوب	393	108	مصادق عليها في 2008/1/3	أ6513
هار حوما (جبل أبو غنيم)	121		نشرت العطاءات في حزيران/ يونيو 2008	
بسجات زئيف	763		نشرت العطاءات في حزيران/ يونيو 2008	

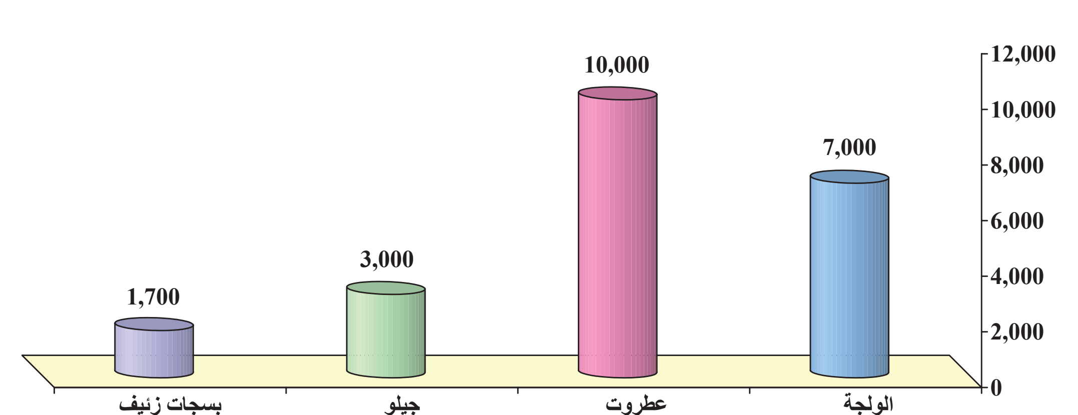
وكانت بلدية القدس قد صادقت على بناء 20 ألف وحدة سكنية في القدس الغربية ضمن مشروع موشيه صفدي Moshe Safdie، لكن جمعيات الخضر اعترضت عليها، وجرى تحويلها إلى القدس الشرقية. ونقل عن وزير الإسكان الإسرائيلي زئيف بويم قوله "إن البناء متواصل ضمن الحدود البلدية لمدينة القدس، وإن ما تمّ تصويره على أنه قيد أعمال الإنشاء في الجزء الشرقي من المدينة، ليس في الحقيقة إلا المراحل النهائية من جهود التنسيق مع السلطات البلدية المختصة"[40]. أما أسبوعية يورشاليم فقد أعلنت على لسان إيهود أولمرت "بأن البناء الاستيطاني في غلاف القدس سيستمر"[41]. وعليه تمت المصادقة على 750 وحدة استيطانية في جفعات زئيف (غان ايلون)[42]، بالإضافة إلى 800 وحدة استيطانية في معاليه أدوميم Ma'ale Adumim في المنطقة المعروفة بـ 07. وكذلك تمت المصادقة على مشروع توسيع المستوطنة باتجاه الشمال تحت اسم إي واحد (E1) لإقامة أربعة آلاف وحدة استيطانية وخمسة فنادق. كما تمّ نقل مركز الشرطة من منطقة رأس العمود بناء على اتفاق مع المستوطنين، وإضافة ستين وحدة استيطانية جديدة على أراضٍ تبلغ مساحتها 14 دونماً، ضمن مشروع توسيع مستعمرة معاليه هزيتيم Ma'ale Hazeitim. وتمّ تقديم المشروع رقم 13098 على مساحة عشرة دونمات لإقامة 110 وحدات استيطانية وست مؤسسات عامة تحت اسم معاليه ديفيد Ma'ale David. وقدمت لجنة الطائفة البخارية طلباً لإقامة هذا الحي، فيما اتفقت الجمعيات الاستيطانية مع اللجنة لاستخدام هذه المباني، وجعلها نقطة انطلاق لبناء حي استيطاني في قلب التواجد العربي في القدس الشرقية، وإيجاد تواصل استيطاني بين المنطقة المذكورة والحي الاستيطاني المعروف باسم معاليه هزيتيم. ويركز اليمين الإسرائيلي على هذه المنطقة، لأهميتها الكبيرة، لوضع عقبات أمام إيجاد تواصل إقليمي فلسطيني يشكل نوعاً من "معبر آمن" بين مناطق الضفة الغربية والقدس[43]. وردّاً على مؤتمر أنابوليس أعلنت بلدية القدس عن المشروع رقم 7984 على مساحة 262.5 دونماً؛ لإقامة 440 وحدة استيطانية بالإضافة إلى ملعب كرة قدم، لتوسيع مستعمرة تلبيوت الشرقية East Talpiot، المقامة على أراضي صور باهر[44]. وتبعه مشروع آخر على مساحة 67 دونماً لإقامة 180 وحدة استيطانية[45]، وهذه الأراضي التي ستقام عليها الوحدات الاستيطانية صودرت سنة 1970 ضمن أوامر المصادرة للمصلحة العامة، ويجري الآن استغلالها لإقامة وحدات استيطانية جديدة[46]. واستمراراً في سياسة فرض الأمر الواقع، وإحداث تغيير ديموغرافي أعلن عن المخطط الهيكلي رقم 5834أ لمستعمرة جفعات همتوس Givat HaMatos على أراضي قرية بيت صفافا جنوب غربي القدس على مساحة تبلغ 411 دونماً لإقامة 2,200 وحدة استيطانية، وهذا المشروع يقع ضمن مشروع كبير على مساحة تبلغ ألف دونم لإقامة 4,200 وحدة استيطانية وتسعة فنادق لإسكان 25 ألف مستوطن[47]. وبشكل متوازٍ أُعلن عن مناقصة لبناء 307 وحدات سكنية في هار حوما Har Homa، ونشرت "دائرة أراضي إسرائيل" أسماء الفائزين بالمناقصة، في خطوة مهمة تمهد لبدء أعمال البناء في المنطقة[48].

وتعزيزاً لعملية الاستيطان والتهويد تمت المصادقة على مشروع إقامة مجمع تعليمي كبير على أراضي قرية شعفاط شمال القدس بالقرب من محطة القطارات الجاري إنشاؤها، ويشكل هذا جزءاً من خطة تهدف إلى تعزيز مؤسسات التعليم في القدس، وقد خصص لهذه المؤسسة أربعون دونماً من مستوطنة بسجات زئيف Pisgat Ze'ev المقامة على أراضي قرية بيت حنينا[49].

جدول 6/3: المخططات التي أعدت لتوسيع المستوطنات[50]

المنطقة	عدد الوحدات السكنية	الوصف
الولجة	7,000	من المتوقع أن تقام مستوطنة جفعات يائيل Givat Yael على أراضي قرية الولجة، الواقع نصفها داخل حدود القدس الموسعة، والنصف الآخر في الضفة الغربية. وستضم جفعات يائيل 3,500 وحدة استيطانية، وستربط المدينة بغوش عتصيون Gush Etzion في الجنوب. والمهم في إنشاء هذه المستوطنة هو بناء الجدار، الذي سيعزل قرية الولجة، ويجعل منها جيباً معزولاً.
عطروت	10,000	ستقام على أراضي مطار قلنديا، غير المستعمل حالياً، على مقربة من جدار الفصل العنصري قرب معبر قلنديا، باتجاه شمال الضفة الغربية. لم تجر الموافقة عليها نهائياً، إلا أنها ستكون أكبر مستوطنة في القدس الشرقية، وستقطنها عائلات يهودية متدينة متطرفة، مثل تلك المقيمة في مستوطنة كوخاف يعقوب Kochav Yaakov على الجانب الفلسطيني الشرقي من الجدار قرب كفر عقب. وسيربط نفق هذه المستوطنة بشارع رقم 443 ليسهل الوصول إلى المنطقة الساحلية.
جيلو	3,000	تضم هذه المستوطنة حالياً 32 ألف مستوطن، وكانت جيلو Gilo قد أنشئت سنة 1970 على أراضي شرفات، وبيت جالا. وصودرت الأراضي لصالح هاتين المستوطنتين بموجب القرار هـ ف /322/112/1 بمساحة تبلغ 2,743 دونماً.
بسجات زئيف	1,700	أقيمت شمال القدس في سنة 1985، وصودرت أراض لإقامتها من قرى بيت حنينا وحزما بموجب القرار رقم هـ ف /322/135، ويسكنها الآن 41,200 مستوطن.
المجموع	**21,700**	

أعداد الوحدات السكنية في مخطط توسيع المستوطنات



ودعماً لمشروع إقامة القدس الكبرى، قدّم عضو الكنيست يسرائيل كاتس Yisrael katz من حزب الليكود اقتراح قانون بضم المستوطنات الواقعة خارج حدود بلدية القدس (معاليه أدوميم، وجفعات زئيف، ومنطقة غوش عتصيون) إلى منطقة نفوذ بلدية القدس. وهذا الاقتراح ليس جديداً حيث تقدم به قبله رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريل شارون، ووزير المواصلات الحالي شاؤول موفاز. ويفصل هذا المخطط القدس الشرقية وكثيراً من التجمعات الفلسطينية بشكل كامل عن الضفة الغربية من كافة الاتجاهات، ويضم أراضٍ فلسطينية شاسعة إلى منطقة نفوذ القدس، ويغلق الطريق أمام التواصل الجغرافي بين القدس والضفة الغربية. وقد وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في مقابلة مع جريدة جيروزاليم بوست بأن مستوطنة معاليه أدوميم جزء لا يتجزأ من "إسرائيل"، كما وصف مواصلة عمليات البناء في الكتل المحيطة بالمدينة بـ"المشروعة"، كما هو الحال داخل حدود البلدية[51].

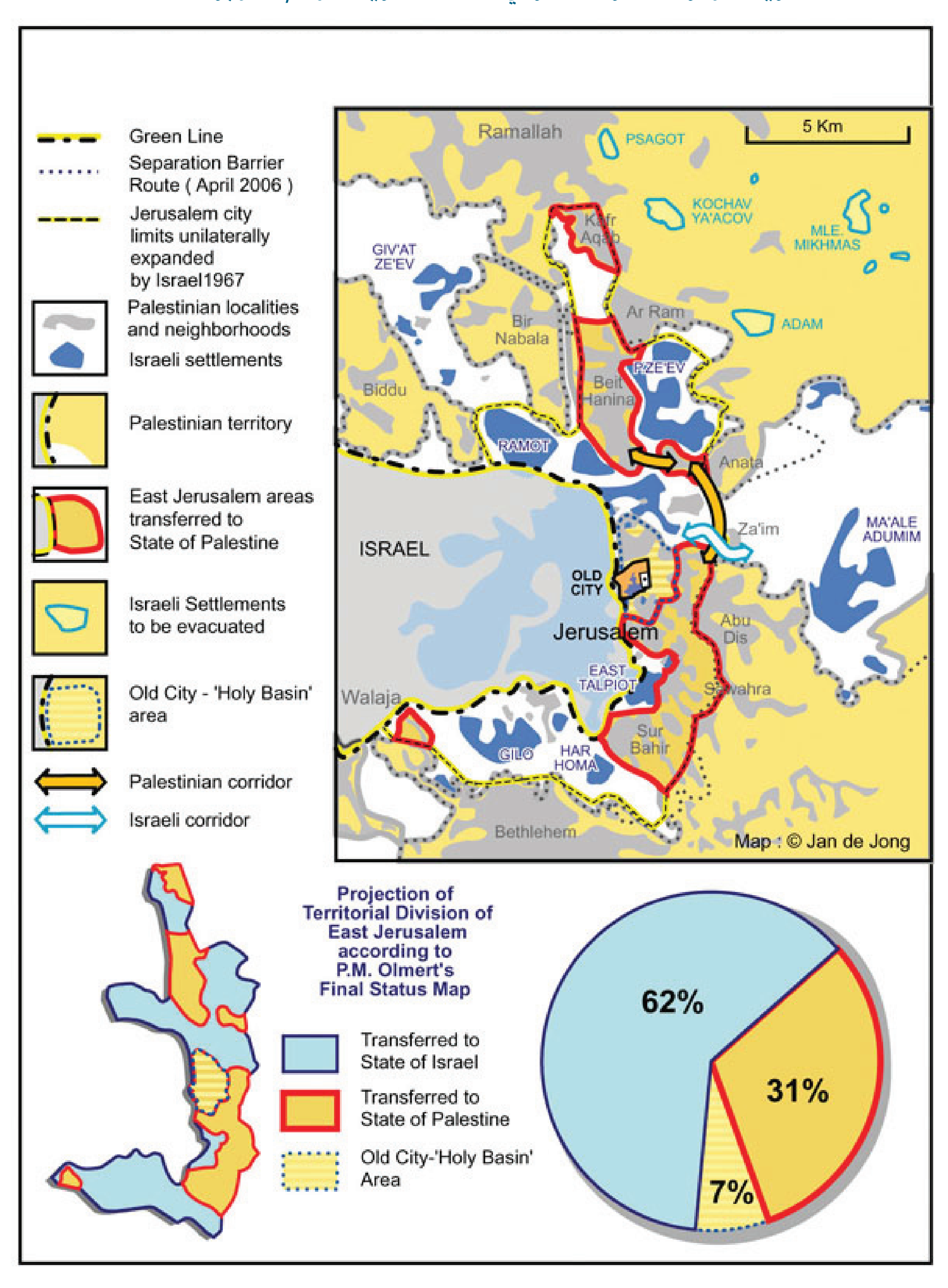
وفي حملة الانتخابات لرئاسة البلدية الأخيرة صرح المرشح لرئاسة هذه البلدية نير بركات Nir Barkat ورئيسها الحالي، وبمبادرة اليمين المتطرف، حول نية إقامة حي يهودي استيطاني يربط بين القدس ومعاليه أدوميم (البوابة الشرقية) التي تبلغ مساحتها ألفي دونم لإقامة أربعة آلاف وحدة استيطانية، بالإضافة إلى بناء منطقة صناعات تكنولوجية (هايتك). ووعد رئيس بلدية القدس في خطاب فوزه بأنه سيحافظ على وحدة القدس عاصمة لـ"إسرائيل" إلى الأبد. وأضافت مصادر مقربة منه بأنه سيتعاون مع وزارة الإسكان التي بدأت بإجراءات تخطيط حي يهودي جديد شمال القدس، يشمل إقامة أكثر من عشرة آلاف وحدة استيطانية، إضافة إلى نفقين يربطان منطقة الغور بالمستوطنات الشرقية بالقدس وبيت ايل Bet El بمنطقة عطروت دون فتح الجدار، بالإضافة إلى تطوير المنطقة الصناعية[52]. أما المخطط اللوائي الجديد والذي يحمل رقم 1/30 فيشير



إلى تطوير لواء القدس من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من خلال تكثيف البناء وتوسيع الأحياء القائمة وبناء أحياء جديدة، ودعم مركز المدينة، واعتبار القدس وحدة عضوية لها رأس وقلب يتوحد كله في القدس "عاصمة الدولة قلب الشعب اليهودي، وهي مجمع روحي لكل اليهود في العالم وفي الدولة". وكذلك الاهتمام بالحوض المحيط بالبلدة القديمة عن طريق إقامة ممثليات للتجمعات اليهودية العالمية لكي يكونوا صلة الوصل ما بين المدينة وبين يهود العالم[53]، بهدف إحداث تغيير ديموغرافي عن طريق البناء المكثف، وأن تصبح القدس مركزاً للجذب السكاني، كما وعد رئيس البلدية الجديد، نير بركات، بأن يتدخل في إدارة الأماكن والمقدسات، وخاصة المسجد الأقصى المبارك.

وضمن سياسة الحكومة الإسرائيلية بجعل المدينة عاصمة أبدية للدولة، بأغلبية يهودية مطلقة وأقلية عربية يسهل السيطرة عليها، وضعت الحكومة المخطط الجديد، الذي عرف باسم مشروع 30/أ، والذي يندمج مع مخططها للمدينة 2020؛ الذي يهدف إلى تأمين تطوير لواء القدس من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، من خلال عملية تطوير للبنية التحتية، وإقامة أحياء استيطانية جديدة أو توسيع أحياء قائمة، وإعطاء امتيازات للقدس، وإعلانها منطقة تطوير من الدرجة الأولى، وتطوير خدمات التعليم والثقافة، عن طريق تجميع كل مؤسسات "الشعب اليهودي" فيها. بالإضافة إلى تطوير هذه المؤسسات، وإقامة ممثليات للتجمعات اليهودية العالمية لكي يكونوا صلة الوصل ما بين المدينة وبين يهود العالم، ونقل جميع مراكز البحث العلمي الحكومي إلى القدس. كما تنصّ الخطة على تشجيع الهجرة إليها، وجلب النوعيات القومية، والعمل على محاربة ظاهرة الهجرة إلى خارجها، وإقامة مناطق صناعية جديدة تسهم هذه المصانع في تطوير المدينة، بالإضافة إلى إقامة بنية تحتية من شبكة المواصلات؛ لوصل أماكن العمل مع السكن (سكك حديدية، شوارع عريضة، أنفاق، وجسور). وهكذا، فإن المخطط يجسد الجيوغرافية السياسية للرؤية اليهودية تجاه المدينة.

خريطة أولمرت المقترحة لشرقي القدس، تشرين الأول/ أكتوبر 2008



المصدر: http://www.fmep.org/maps/redeployment-final-status-options/v18n6-map-jerusalem-inset.jpg

خريطة توضح الأحياء الفلسطينية في القدس القديمة وما حولها، آذار/ مارس 2008

Ma'alot Dafna
Border Police
Sheikh Jarrah
Government Offices
Shepherd's Hotel
Karm el Mufti
Hebrew University
Mt. Scopus
Shimon HaTzadik
American Colony Hotel
Hotel Complex
Wadi Joz
Ma'ale Adumim
Mt. Scopus Tunnel
Emek Tzurim Park
Courts of Law
Bab ez Zahra
Salah ad Din Str.
Nablus Rd.
Bet Orot
Rockefeller Museum
Post Office
Suwaneh
Solomons Quarries
Damascus Gate
Burj Laqlaq
Har Zeitim Slopes Park
At Tur
OLD CITY
Haram ash Sharif
Al Aqsa Mosque
Jaffa Gate
Western Wall Plaza
Jewish Quarter
Jewish Cemetery
Ir David
Ma'ale Zeitim
Police Station
Mt. Zion
Wadi Hilweh
Silwan
Ras al Amud
Silwan-El Bustan Quarter
500 m
Map : © Jan de Jong

Palestinian Neighborhoods / Areas Contained by Settler Presence
Israeli Settlement Neighborhoods / Civil Facilities
Old City Palestinian Neighborhoods
Land Excluded from Palestinian Use
Green Line / No Man's land
Proposed Settlement Scheme / Residential - Non Residential
Palestinian Neighborhood at Risk
Palestinian Properties Seized by Israeli Settlers
Excavated Tunnel
Tunnel under Excavation
Rooftop Promenade
Trust of Israeli Settlement and Development

المصدر: http://www.fmep.org/maps/jerusalem/containing-palestinian-neighborhoods-in-and-around-jerusalems-old-city-mar-2008



5. التطهير العرقي وسحب الهويات:

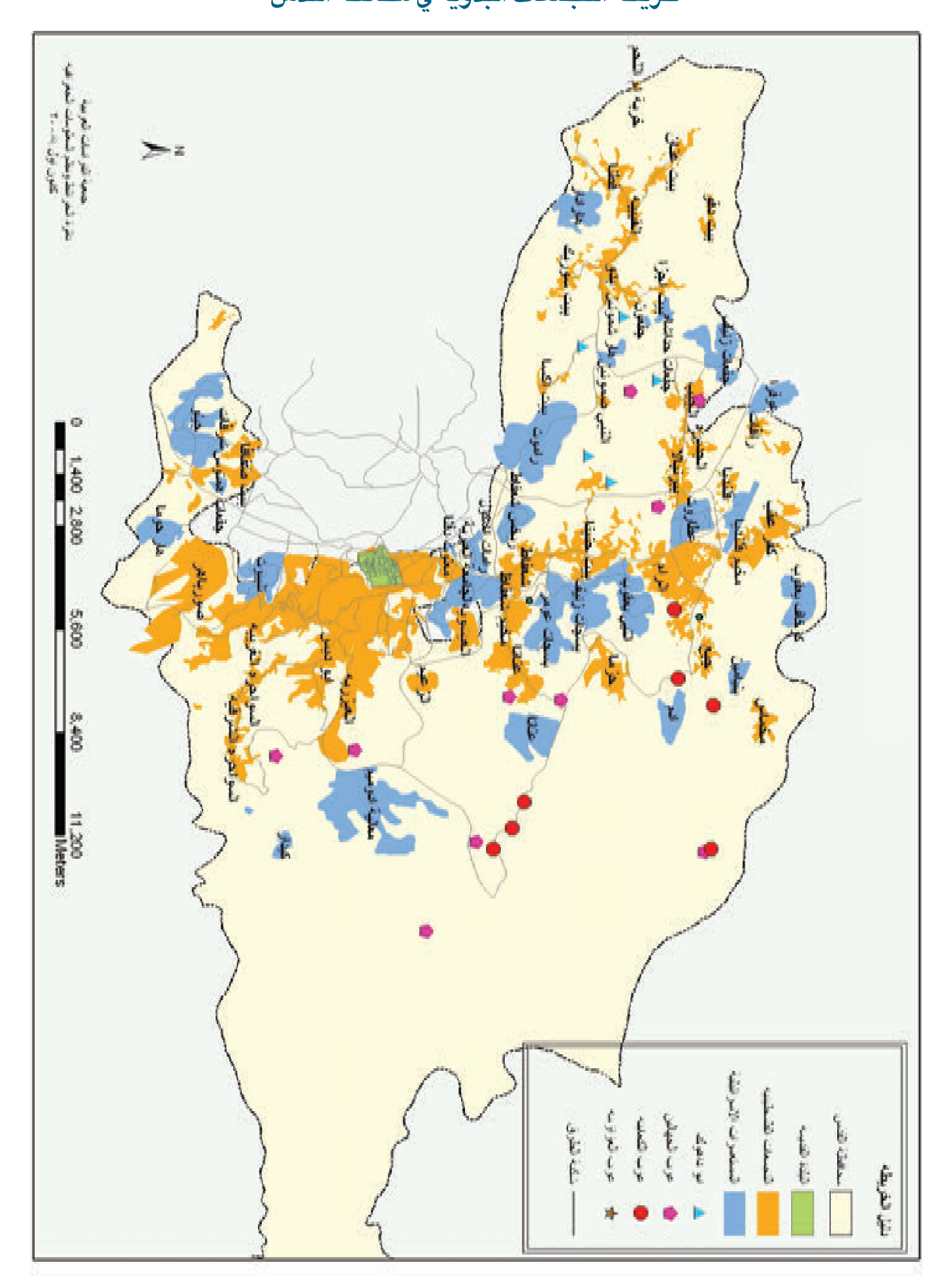
استمراراً للسياسة الإسرائيلية في تنفيذ المخططات الرامية إلى تقسيم الضفة الغربية إلى أقاليم معزولة، وسياسة عزل مدينة القدس، وتقليص عدد السكان الفلسطينيين فيها؛ بدأت السلطات الإسرائيلية، وبصورة حثيثة ودون ضجيج إعلامي، بأكبر عملية تطهير عرقي حول القدس وفي منطقة الأغوار. وبحجة وقوع بيوت ومضارب البدو في مسار الجدار، هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مساكن عرب الجهالين في منطقة الجيب شمال غرب القدس. كما تمّ إبلاغ باقي العائلات البدوية القريبة من الموقع بإخلاء منازلهم والرحيل عن المنطقة، لأن مساكنهم تقع في المنطقة العسكرية المغلقة، أو ما يسمى بـ"الحدود الأمنية للجدار"[54]. ويوجد في منطقة القدس وحدها حوالي 7,500 بدوي من عرب الجهالين والكعابنة المنتشرين على تلال القدس الشمالية والشرقية والغربية، وتنوي سلطات الاحتلال ترحيلهم من المنطقة ضمن مخططات "التطهير العرقي للبدو"؛ لإقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي (انظر خريطة تهجير البدو حول القدس).

وفي الموقع ذاته قامت اللجنة المحلية للتنظيم والبناء التابعة للإدارة المدنية، بمرافقة جرافات عسكرية، بهدم المنشآت الزراعية والمساكن وحظائر الماشية، وآبار المياه للتجمعات البدوية في منطقة الأغوار الشمالية؛ الحديدية، وحمصه، وفروش بيت دجن، والقادسية[55]. كما أصدرت المحكمة الإسرائيلية في بيت ايل قراراً بهدم كل المنازل والمنشآت الزراعية في منطقة وادي المالح التابعة لمحافظة طوباس[56].

أما في مدينة القدس فإن استمرار سحب الهويات، ورفض جمع شمل العائلات، استمر بوتيرة عالية، وأدى إلى حدوث مشكلة اجتماعية تأثر بها المجتمع المقدسي مثل مشاكل السفر والزواج، خاصة وأن هنالك ما يزيد عن 50 ألف مواطن يسكنون منذ عشرات السنين في القدس ولا يحملون هوية القدس، ويعيشون تحت طائلة العقاب. وفي خطوة لتقليص أعداد السكان العرب أجرت الحكومة الإسرائيلية إحصاء سكانياً لوضع سياسة جديدة تجاه السكان العرب، رافقته سياسة هدم المنازل المتبعة لتهجير السكان؛ فقد بلغ مجموع المنازل المهدومة خلال سنة 2008 ما مجموعه 72 منزلاً[57]. مما دعا الحكومة السويسرية إلى مطالبة "إسرائيل" بوقف هدم المنازل، الذي يُعدّ انتهاكاً لمعاهدة جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين في المناطق المحتلة[58].

وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ هذه الإحصائيات بحذر شديد؛ ففي حين ذكرت تقارير فلسطينية أن عدد المنازل المهدومة في سنة 2008 بلغت 72 منزلاً، أحصت تقارير إسرائيلية أخرى هدم 85 بيتاً. كما ورد في إحصائيات أخرى أن عدد المنازل التي هدمت بحجة عدم التراخيص أو الأمن خلال السنة ذاتها بلغت 400 منزل، 65 منها شرقي القدس[59].

خريطة التجمعات البدوية في محافظة القدس



6. فعاليات تضامنية مع القدس:

في ظلّ تصاعد وتيرة التهديدات والمخاطر التي تتعرض لها مدينة القدس من قِبل الاحتلال الإسرائيلي، شهدت سنة 2008 العديد من الفعاليات والتحركات التضامنية مع المدينة وأهلها لدعم صمودهم، حيث سُجّلت مئات المواقف والبيانات التي صدرت عن مختلف الدول العربية والإسلامية والأجنبية، وعدد كبير من الهيئات والمؤسسات الرسمية والأهلية والدولية والشخصيات، والتي تتناول التحذير من خطورة إجراءات الاحتلال بحق المسجد الأقصى، وبحق المدينة وأهلها، وخصوصاً فيما يتعلق بسياسة التهويد وهدم المنازل والتوسع الاستيطاني.

كما نُظّمت عدة تحركات ومؤتمرات في أكثر من دولة عربية وإسلامية وأجنبية، حيث بادرت الجالية الإسلامية في جنوب إفريقيا لاستضافة مهرجان الحركة الإسلامية في أراضي الـ 48 "الأقصى في خطر"، في كيب تاون Cape Town عاصمة جنوب إفريقيا في شباط/ فبراير 2008.

وفي إطار التحركات التي قام بها فلسطينيو 48، أقامت الحركة الإسلامية مهرجانها "الأقصى في خطر" 13 آب/ أغسطس، في مدينة أم الفحم في الأراضي المحتلة سنة 1948، بمشاركة عشرات الآلاف من فلسطينيي 48. كما كان لمؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، ومقرها أم الفحم، دور فاعل في كشف عدد من الوثائق التي تفضح ممارسات التهويد التي يمارسها الاحتلال في المدينة، وكان أبرزها في 2008/8/12، حين كشفت المؤسسة مخططات لبناء عدة كنس يهودية في حي المغاربة. وبعدها بنحو أسبوعين نفذت "إسرائيل" أمراً لوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بإغلاق المؤسسة، بدعوى وجود صلات لها مع حركة حماس، وصادرت منها عدداً كبيراً من الوثائق التاريخية والتوثيقية، إلى جانب مصادرة محتويات مقر المؤسسة وأموالها.

وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر بعث الشيخ إبراهيم صرصور، رئيس الحركة الإسلامية – الجناح الجنوبي، برسالة إلى كل من الرئيس الدوري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأمينها العام، وأمين عام جامعة الدول العربية، نبّه فيها إلى أن الجهود التي تبذلها جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات التابعة للحركة، إضافة لعشرات الهيئات والمؤسسات واللجان التي تعمل في خدمة الأقصى والقدس في الداخل وعلى الساحة الفلسطينية، لن تستطيع حمل العبء وحدها، داعياً إلى "تحرك عربي وإسلامي ودولي سريع، قبل ألا يبقى في القدس ما يمكن الدفاع عنه".

وفي غزة أُعلن عن قيام الهيئة الإعلامية العالمية للدفاع عن القدس، والتي دعت الفضائيات العربية والإسلامية في 2008/8/30 لبذل الجهود الإعلامية لنقل شعائر صلاة التراويح وخطبة الجمعة من المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك. وقد استجابت لها قناة القدس الفضائية بنقل صلاة التراويح مباشرة من المسجد الأقصى، في سابقة هي الأولى من نوعها للفضائيات.

وعربياً، شهدت العاصمة السودانية الخرطوم عقد ملتقى القدس الشبابي الثالث ما بين 10-2008/7/14، تحت شعار "معاً... لأجل القدس"، بمشاركة 170 شاباً من أكثر من 35 بلداً حول العالم.

وفي الأردن، دعت اللجنة الملكية لشؤون القدس في 2008/7/22، على لسان أمينها العام عبد الله كنعان، إلى فرض عقوبات على "إسرائيل"، واستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضدها، من أجل إنهاء احتلالها للقدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أُقيم في العاصمة الأردنية مهرجان "انفض رمادك يا أقصى"، الذي أقامته لجنة فلسطين بمجمع النقابات المهنية الأردنية بمناسبة الذكرى الـ 39 لإحراق المسجد الأقصى، وقّع فيه المشاركون على "عهد القدس" الذي أطلقته الحملة الشعبية العالمية لنصرة القدس، مرددين قسم الدفاع عن الأقصى والقدس.

وعلى هامش مؤتمرها السنوي السادس المنعقد في الدوحة، أقامت مؤسسة القدس الدولية في 2008/10/12 أمسية خيرية تمّ خلالها جمع نحو 16 مليون دولار لتمويل مشاريع لصالح القدس، من خلال بيع قطع من المقتنيات المقدسية بالمزاد العلني. وقد دعا البيان الختامي للمؤتمر الحكومات العربية والإسلامية إلى كسر الحصار على فلسطين، ورأب الصدع الفلسطيني، واستنكار الحفريات التي تجريها سلطات الاحتلال تحت المسجد الأقصى، مع الإجماع على أن تتراجع الخلافات السياسية والدينية والمذهبية بين سنة وشيعة إلى مرتبة ثانوية أمام القدس، مشيراً إلى "أننا أصبحنا في مرحلة حاسمة من تاريخ الصراع على القدس، وأن ما يحصل الآن أو ما سيحصل في الأعوام القليلة المقبلة من شأنه أن يحسم مصير المسجد الأقصى". كما نبّه البيان إلى أن "الإعلان عن القدس عاصمة للثقافة العربية لسنة 2009 يشكل تحدياً حقيقياً أمام الأمة العربية بكل أطيافها ومكوناتها الرسمية والشعبية".

وفي 2008/10/21 دعا المؤتمر الحادي عشر لاتحاد الأثريين العرب، المنعقد في دمشق، الدول العربية إلى السعي لتوفير مقومات دعم ومساندة الاتحاد في إعداد الدراسات الموثّقة لعدوان سلطات الاحتلال على المسجد الأقصى، وباقي المقدسات الإسلامية في القدس.

وفي السياق نفسه، دعا المشاركون في مؤتمر "التخطيط العمراني في فلسطين" الذي نظمه مركز نقابة المهندسين الأردنيين في القدس وعمّان في شهر تشرين الأول/ أكتوبر، إلى العمل من أجل كشف مخططات سلطات الاحتلال وإفشالها، عن طريق العمل العلمي والجاد على مختلف المستويات؛ للحفاظ على الهوية العربية الفلسطينية، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية من التهويد.

كما واصلت الجبهة الإسلامية المسيحية للدفاع عن القدس والمقدسات إصدار تقاريرها الدورية التي تتناول أوضاع القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وخصوصاً المسجد الأقصى، والإعلان عنها في مؤتمرات صحفية شهدت تغطية إعلامية واسعة.

ثانياً: جدار الفصل العنصري

استمرت الحكومة الإسرائيلية في بناء جدار الفصل العنصري، ضاربة عرض الحائط بالقرارات الدولية الداعية إلى وقف بناء الجدار، في حين طالب تقرير دولي بإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن بناء هذا الجدار، حيث قال جون دوجارد John Dugard، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، إن الجدار لا يمكن أن يكون تبريراً لممارسة ما يسمى حق الدفاع عن النفس[60]. وقد دعم هذا التقرير ما نشرته منظمة بتسيلم بأن الحكومة الإسرائيلية لا تلتزم بقرار المحكمة الدولية، وبالقرارات الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية، التي ألزمت الحكومة بإلغاء عدد من المقاطع التي تمت إقامتها[61]. كما طالبت منظمةُ التحرير الأممَ المتحدة استصدار قرار ضدّ استمرار بناء الجدار، والذي أدى بناؤه إلى منع المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم خلف الجدار. وانتهى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs-Occupied Palestinian Territory (OCHA) إلى القول بأن 18% من المزارعين الذين يملكون أراضٍ خلف الجدار يمنحون تصاريح للوصول إلى أراضيهم، ويحرم الباقي من حقهم فيها[62]. وتهدف هذه المخططات إلى دفع السكان الفلسطينيين للهجرة وبطريقة تبدو وكأنها "طوعية"، نتيجة للضغوط التي تمارسها "إسرائيل" على سكان المناطق القريبة من الجدار[63].

وعلى الرغم من هذه الممارسات، إلا أن السكان الفلسطينيين استمروا بالاحتجاج على بناء الجدار[64]؛ مما شكل حالة شعبية أدت إلى إعادة 2,600 دونم من أراضي قريتي جيوس وفلاميه، الأمر الذي جعل هذا الموضوع محفزاً لاستمرار النضال في إزالة جدار الفصل[65]. كما قام سكان حي الشيخ سعد في مدينة القدس برفع دعوى ضدّ الجدار؛ لأن المصادقة على مساره، ستؤدي إلى تقسيم بلدة جبل المكبر إلى قسمين، وتشتيت العائلات، وقطع الطريق على الأهالي والسكان، وحرمانهم من الوصول إلى مراكز الخدمات[66]. أما في منطقة شمال شرق البلدة القديمة، فبعد قرار المحكمة في قضية الجدار حول مخيم شعفاط ورأس خميس وخاصة ضاحية السلام، استأنفت الجرافات الإسرائيلية أعمال الحفر وإقامة الجدار، وقد ردّت الدعوى المقامة ضدّ الحكومة، باعتبار أن الجدار سوف يوقف بشكل شامل العناصر غير المرغوب بها[67].

وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بأن كل من يسكن خارج الجدار هو خارج "دولة إسرائيل"[68]، الأمر الذي يؤكد بأن هذا الجدار لم يكن أمنياً بمقدار ما هو ديموغرافي سياسي. وعليه، بدأت الحكومة الإسرائيلية بالفصل في التعامل مع سكان هذه المناطق، على أساس أنهم يسكنون خارج "دولة إسرائيل"، مما أضر في عملية تقديم الخدمات في هذه المناطق، ولعل أوضح أشكال

المعاناة تتمثل بطوابير طلاب المدارس الذين يتوجهون إلى مدارسهم في الصباح كل يوم، بالإضافة إلى الأضرار الصحية والاجتماعية الناتجة جراء بناء الجدار[69]. وفي معرض برنامجه الانتخابي، صرح نير بركات المرشح لرئاسة بلدية القدس، بأنه ينوي طرح اقتراحه جبل صهيون، وفتح نفق فيه، ووفقاً للمخططات ستمرّ قطارات عبر النفق لنقل عشرات الآلاف من المسافرين يومياً إلى باب المغاربة بالقدس الشرقية، ومنه إلى حائط البراق. وتعهد بتحويل بلدة سلوان إلى مدينة سياحية مثل توسكانيا Tuscania، يقطن فيها أجانب وسياح مقابل جدران البلدة القديمة[70]. كما منعت بلدية القدس وضع صناديق التصويت لانتخابات بلدية القدس للقرى الواقعة خلف الجدار، في سياسة واضحة تهدف إلى التخلص من السكان المقدسيين الذين يقيمون خلف الجدار. وجاءت هذه الخطوة ضمن سلسلة من الخطوات وُضِعَت خطوطها العريضة في أروقة السياسة الإسرائيلية، لجعل القدس ذات أغلبية يهودية مطلقة، وأقلية عربية يسهل السيطرة عليها.

وبعد قراءة الأرقام المتوفرة حول استكمال بناء الجدار تبين أن مسار العمل في جدار الفصل العنصري خلال سنة 2008 كان بطيئاً، وقد ردّ مراقب الدولة، ميشا ليندنشتراوس Micha Lindenstrauss، ذلك إلى قلة الميزانية، بالإضافة إلى الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل المواطنين الفلسطينيين ضدّ بناء الجدار على أراضيهم. كما ذكر ليندنشتراوس أن 30% من طول الجدار المحيط بالقدس لم يكتمل، أي أن 50 كم، من أصل 164.5 كم، لم ينته بناؤها، غير أنه أشار إلى إنهاء عشر بوابات من أصل 13 بوابة موجودة في جدار الفصل حول القدس[71]. وحسب ما ورد عن وزارة الدفاع الإسرائيلية أنه خلال سنة 2008 تمّ بناء نحو 12 كم من جدار الفصل، وأن ما تمّ استكماله من الجدار حتى بداية سنة 2008 وصل إلى 490 كم. كما أشار الناطق باسم وزارة الدفاع الإسرائيلية، شلومو درور shlomo dror، إلى أن هناك نحو 100 كم مجمدة بسبب الدعاوى القضائية ضدّ الجدار. وأكد درور على أن الميزانية كانت السبب الرئيسي في تأخير بناء مقاطع جديدة من الجدار؛ حيث ذَكَر أنه في سنة 2008 تمّ رصد 1.05 مليار شيكل، أي نحو 292.7 مليون دولار أمريكي، لبناء الجدار، وهو أقل بكثير مما يحتاجه فعلاً بناء الجدار[72].

وقد بلغت نسبة السكان المعزولين عن الأراضي الزراعية 12.4% أي نحو 300 ألف فلسطيني من أبناء الضفة الغربية، أما نسبة السكان المعزولين غربي الجدار عن باقي الضفة الغربية، فقد وصلت 10.6% أي نحو 256 ألف فلسطيني. كما وصل مجموع الأراضي المقتطعة من الضفة الغربية جراء الاستيطان وجدار الفصل العنصري إلى نحو 2,703 كم^2، أي ما نسبته 46% من مساحة الضفة الغربية[73].

خريطة توضح جدار الفصل العنصري والاستيطان الصهيوني ومناطق إدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية

Legend
West Bank
Area A
Area B
Israeli Built-up Area
Israeli Sattlement
Palestinian Built-up Area
Water Budies
Armistice Line 1949 (Green Line)
Jordan River
Annx. & Exp. Wall

JENIN
TULKARM
TUBAS
QALQILYA
NABLUS
SALFIT
RAMALLAH
JERICHO
JERUSALEM
BETHLEHEM
HEBRON
Mediterranean Sea
ISRAEL
JORDAN
Dead Sea

Arab Studies Society
Land Reseach Center
LRC
January 2008
GIS & Mapping Unit

0 5 10 20 Kilometers
N

المصدر: http://www.poica.org/editor/case_studies/IV_Map1.jpg

وأشارت نتائج مسح أثر جدار الضمّ والتوسع على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتجمعات الفلسطينية، التي يمرّ الجدار من أراضيها، والذي نُفِّذ في حزيران/ يونيو 2008، إلى أن هناك ارتفاعاً في نسبة الأسر والأفراد الذين هُجِّروا من التجمعات التي مرّ بها جدار الضم والتوسع بنسبة 58% في سنة 2008 عنها في سنة 2005. حيث إن مجموع الأسر التي هُجّرت بكاملها من التجمعات التي مرّ جدار الضمّ والتوسع من أراضيها، منذ بناء الجدار حتى نهاية شهر حزيران/ يونيو 2008، قد بلغ عددها 3,880 أسرة، في حين أن عددها قد بلغ 2,448 أسرة منذ بدء بناء الجدار وحتى نهاية شهر أيار/ مايو 2005. وتمّ تهجير 27,841 فرداً من التجمعات التي مرّ بها جدار الضمّ والتوسع حتى نهاية شهر حزيران/ يونيو 2008، مقابل 14,364 فرداً منذ بدء بناء الجدار حتى نهاية شهر أيار/ مايو 2005 .

وفي الوقت نفسه، أشارت النتائج إلى أن مساحة الأراضي المصادرة لصالح الجدار، حتى تاريخ نهاية شهر حزيران/ يونيو 2008، قد بلغت نحو 49,291 دونماً. إضافة إلى ما يقارب 274,607 دونمات أصبحت معزولة لا يستطيع أصحابها الوصول إليها.

ثالثاً: الاستيطان والتوسع الاستيطاني

تصدرت وتيرة بناء المستوطنات وتوسيعها لسنة 2008 عناوين الأخبار في وسائل الإعلام، على نحو عكس إصرار الجانب الإسرائيلي على سياسة فرض الأمر الواقع، بدعم من الحكومة والمرجعية الدينية التي أفتت بجواز العمل والبناء في المستوطنات أيام السبت والأعياد، ما دام الأمر يسهم في السيطرة الإسرائيلية على المزيد من الأراضي الفلسطينية[74]. ويجري هذا البناء المكثف ضمن سياسة مبرمجة، وتنفذ على مراحل متواصلة ومعلنة على رؤوس الأشهاد، وهو ما صرح به وزير البنى التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر[75]. ووفق المعطيات التي تمّ نشرها تبين بأن أكثر من 2,600 وحدة استيطانية جديدة يتمّ بناؤها في مستوطنات الضفة الغربية، 55% منها يتمّ بناؤه شرق الجدار. وارتفع البناء في المستوطنات بنسبة 80% في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى أيار/ مايو 2008، مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2007؛ كما ارتفع عدد المناقصات للبناء في المستوطنات بنسبة 550%[76].

وفي إطار زخم البناء غير المسبوق، والمدعوم من الحكومة الإسرائيلية، أُعلِنَ عن أكثر من 1,800 وحدة استيطانية جديدة ستبنى خلف الخط الأخضر[77]. كما أن وزارة الدفاع الإسرائيلية صادقت على مضاعفة المنطقة الصناعية في أريئيل (التي تقع جنوب نابلس، وفي الشمال الشرقي لسلفيت)

من خلال بناء 25 مصنعاً جديداً في المنطقة، ثم صادرت أراضيها بحجة أنها أملاك دولة، وتقام الآن أشغال البنية التحتية واسعة النطاق[78]. وضمن السياسة الإسرائيلية في تشجيع الاستيطان بالضفة الغربية قام اتحاد العمال الإسرائيلي المعروف بالهستدروت Histadrut بالتقليل من ديون 3,500 مستوطن إسرائيلي يسكنون في 140 مستوطنة إسرائيلية بالضفة الغربية، وتبلغ ديون هؤلاء المستوطنين المذكورين 700 مليون شيكل، أي حوالي 195 مليون دولار، حيث سيتم شطب 350 مليون شيكل منها، أي ما يعادل 97.5 مليون دولار[79]. كما أعلن عن المصادقة على مجموعة من المخططات الهيكلية للمستوطنات الحالية من أجل توسيعها، كما حدث لمستعمرة هار براخا Har Bracha، والواقعة على أراضي قرية بورين بمحافظة نابلس، على مساحة 229 دونماً؛ لإقامة وحدات استيطانية جديدة[80].

وأعلن عن مشروع تحويل مستوطنة مسكيوت Maskiot من مستوطنة عسكرية إلى مستوطنة مدنية؛ لإقامة 30 وحدة استيطانية في غور الأردن، وقد صادقت وزارة الدفاع الإسرائيلية على هذا المخطط، وتأتي هذه المصادقة في إطار توطين المستوطنين الذين تمّ إخلاؤهم من قطاع غزة؛ حيث تتمتع هذه المستوطنة بأهمية استراتيجية كبيرة جداً في المنطقة[81]. ويأتي الاستيطان المكثف في غور الأردن ضمن مشروع سياسة عزل مناطق رسم الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية حسب الرؤية الإسرائيلية، ومنع إقامة تواصل جغرافي مع الأردن، وإغلاق المنطقة في وجه التوسع الفلسطيني. فقد أظهرت معطيات الإدارة المدنية بأن 94% من طلبات البناء التي يقدمها الفلسطينيون تُرفض مقابل إصدار التراخيص وتقديم العطاءات للتوسع الاستيطاني[82]. أما البؤر الاستيطانية غير القانونية فقد تمّ تسويغها بتحويلها إلى مؤسسات تعليمية أو سياحية[83]، في وقت صرح فيه القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية حاييم رامون بأنه يطمح إلى التوصل إلى اتفاق، وليس إلى مواجهات مع المستوطنين بشأن مسألة البؤر الاستيطانية وقال "بأنه نتيجة لفحص مدى قانونية 200 بؤرة استيطانية، فإن ثلثها يمكن ترخيصها، و[الثلث] الثاني لا يمكن ترخيصه، في حين يمكن التباحث بشأن الثلث الأخير"[84]. وفي خضم المزايدات الحزبية استعداداً للانتخابات التشريعية (الكنيست)، وكسباً لأصوات المستوطنين في الضفة الغربية، صادق إيهود باراك، وزير الدفاع الإسرائيلي، على عدد من المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية تتضمن ستين وحدة في الحي الاستيطاني سنسانه Sansana[85]، و285 وحدة استيطانية في بناء عليت في الموقع B2[86]، بالإضافة إلى وحدات استيطانية تقع شرقي الجدار العازل، كما أن جزءاً من هذا التوسع يقع خلف الجدار. أي أنها خارج الكتل الاستيطانية التي تطالب "إسرائيل" بإبقائها تحت سيادتها في إطار الحل الدائم، كما تشمل إقامة وتوسيع مستوطنات مشروع النجوم، التي طرحها سنة 1990، أريل شارون وزير الإسكان آنذاك، والذي يقضي بإزالة الخط الأخضر[87].

استمر الاستيطان داخل الضفة الغربية سواء في المناطق الواقعة في الكتل الاستيطانية الكبيرة أم في المناطق المعزولة بالنمو. فقد أشار تقرير لدائرة العلاقات القومية في م.ت.ف. أن سلطات الاحتلال عملت خلال سنة 2008 على المباشرة في بناء 20 ألف وحدة استيطانية داخل القدس وفي محيطها، وقد تمّ بناء أربعة آلاف وحدة منها، بالإضافة إلى مصادرة 1,500 دونم لصالح الجدار[88]. كما أكد تقرير صادر عن حركة السلام الآن أن البناء الاستيطاني خارج منطقة القدس ارتفع سنة 2008 بنسبة 60% مقارنة بسنة 2007، وبلغ عدد المباني التي شيدت في سنة 2008 ما مجموعه 1,527 مبنى؛ منها 784 مبنى دائماً، و509 مبانٍ متنقلة. كما ارتفع عدد المستوطنين إلى 300 ألف مستوطن، بخلاف شرقي القدس التي يسكنها 200 ألف مستوطن. وهنا، لا بدّ من التنويه إلى تضارب الأرقام بين المؤسسات الفلسطينية والمؤسسات الإسرائيلية، على اعتبار أن معظم المؤسسات الإسرائيلية لا تحتسب المستوطنات أو المستوطنين شرقي القدس.

جدول 6/4: عدد الوحدات السكنية الجديدة والمستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية 2006-2008

السنة	عدد الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات	عدد المستوطنين في الضفة الغربية
2006	1,700	468,000
2007	3,614	482,000
2008	3,515	500,000

كما استمر العمل في إقامة البنى التحتية لمستوطنة إي واحد، التي هي جزء من كتلة معاليه أدوميم (تضم كتلة معاليه أدوميم ثماني مستوطنات، وهي: كيدار Kedar، ومعاليه أدوميم، وألون Alon، وكفار أدوميم Kfar Adumim، وعلمون Almon، ونفي برات Neve Brat، وميشور أدوميم Mishor Adumim، وإي واحد)، وقد تمّ استثمار 50 مليون دولار لإقامة هذه البنية التحتية. وتعدّ مستوطنة إي واحد من أخطر المستعمرات التي أقيمت، لأنها ستمنع إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، حيث إن المجال الوحيد لتوسع القدس الشرقية سيكون باتجاه الشرق، بعد أن تمّ إغلاق احتمالات توسعها باتجاه الغرب والشمال والجنوب. وهذه المستوطنة تبلغ مساحتها 12,442 دونماً، وتمّ مصادرة أراضيها سنة 1994 باعتبار أنها أملاك دولة من قرى الطور، والعيسوية، والعيزرية، وعناتا. وحسب المخطط ستقام أربعة آلاف وحدة سكنية وعشرة فنادق ومنطقة صناعية في منطقة إي واحد، إضافة إلى نقل مقر قيادة شرطة "السامرة ويهودا" إليها. وقد أثارت الخطة اعتراضاً شديداً من قبل الإدارة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، التي طالبت بتجميدها لما يمثله البناء من خرق لتعهدات "إسرائيل" الواردة في خريطة الطريق. وكان أن علقت الحكومة الإسرائيلية هذا المخطط سنة 2004، ولكنها أقامت مقر

الشرطة، بناء على ادّعاء أن بناء مركز للشرطة، شأنه شأن معسكرات الجيش، لن يتمّ اعتباره فرضاً للوقائع، بل منشأة يمكن إخلاؤها[89]. وبهذا تمّ افتتاح أكبر مركز شرطة في منطقة الضفة الغربية في شهر نيسان/ أبريل 2008.

رابعاً: مصادرة الأراضي واقتلاع الأشجار

بدأت سنة 2008 بهجمة استعمارية استيطانية مسعورة على القدس، وسط تنافس انتخابي بين الأحزاب والمجموعات الاستيطانية المتطرفة داخل الحكومة الإسرائيلية، متخذة من لقاء أنابوليس ومؤتمر باريس ذريعة وادعاء بأن أولمرت ينوي التنازل عن المناطق المحتلة ومن ضمنها القدس. وضمن سياسة ربط المستوطنات، وعزل القرى الفلسطينية، طرحت الحكومة الإسرائيلية عطاءات وإيداع مخطط لشارع الطوق تحت رقم 4585، ويمتد هذا الشارع على أراضي قرى صور باهر، وأبو ديس، والسواحرة الشرقية على مساحة تبلغ 1,230 دونماً، وسيتمّ فتح ثلاثة أنفاق، وإقامة جسر بطول 40 متراً وبارتفاع 115 متراً فوق وادي النار، بالإضافة إلى هدم فوري لستة بيوت، بينما ستهدم العديد من البيوت لاحقاً، وكذلك بيوت ستقع أسفل الجسر، وأخرى ستنحصر بين الطريق وجدار الفصل. ويهدف هذا الشارع إلى وصل المستوطنات الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي للمدينة (جيلو/ جبل أبو غنيم)، بالمستوطنات الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي للمدينة. وقد تمّ الانتهاء من جزء من هذا الشارع تحت رقم 70، والذي تمّ مصادرة 550 دونماً لصالحه من أراضي بلدتي عناتا والعيسوية[90]. واستكمالاً لربط المستوطنات القائمة خارج حدود بلدية القدس بداخلها أعلن عن مشروع رقم 905/4 لتوسيع الشارع رقم 1 ميشور أدوميم ومفرق عناتا. وتبلغ مساحة الأراضي المصادرة 1,500 دونم لربط مستوطنة معاليه أدوميم بشارع الطوق[91]، وبخاصة القدس.

وأعلن عن وضع اليد على أراضٍ من قرية طوباس بمساحة تبلغ 356 دونماً[92]. واستمراراً في إقامة المعابر والحواجز أعلن عن مصادرة 36 دونماً من أراضي قرية بردله في غور الأردن[93]. كما صودر 766 دونماً من أراضي بلدتي الظاهرية ودورا، بغية إقامة جدار أمني حول مستوطنة أشكلوت[94].

أسهم جدار الفصل العنصري في قضم المزيد من أراضي الضفة الغربية؛ فقد قامت القوات الإسرائيلية في 2008/6/23 بتجريف مساحات واسعة من أراضي بيت حنينا تضم 450 شجرة زيتون، وبالسيطرة على موقع الزوايا بالقرب من وادي لفتا وإعلانه منطقة عسكرية مغلقة. وقد جاء ذلك عقب إصدار قرار إسرائيلي يقضي بمصادرة 5,500 دونم من أراضي بيت حنينا التحتا، وذلك لاستكمال بناء مقاطع جديدة من جدار الفصل العنصري[95]. كما صادرت القوات الإسرائيلية

أربعة آلاف دونم من أراضي عرب الرماضين لصالح الجدار؛ مما حرم أهالي البلدة من مساحات زراعية ورعوية، كانت تشكل مصدر الدخل الوحيد لسكان هذه البلدة[96].

وقد سُجل في سنة 2008 تسليم 219 إخطاراً لهدم بعض البيوت، أو الاستيلاء على بيوت ومنشآت اقتصادية، كما سجلت 36 حالة مصادرة أراضٍ في مدينة القدس[97]. وفي كانون الثاني/ يناير 2008 صادرت الإدارة المدنية الإسرائيلية 47 دونماً من أراضي قرية الجبعة التي تقع جنوب غرب مدينة بيت لحم، وصادرت خمسة دونمات من أراضي قرية نحالين الواقعة جنوب غرب مدينة بيت لحم، بحجة أنها أملاك دولة[98].

وفي قرية حوسان الواقعة إلى الغرب من مدينة بيت لحم، صادرت القوات الإسرائيلية 23 دونماً من أراضي القرية. كما صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلي 140 دونماً من أراضي قرية بردلة، القريبة من حاجز بيسان بمنطقة الأغوار الشمالية[99]. أما في قرية بلعين فقد سُلِّم الأهالي أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة 61 دونماً من الأراضي الزراعية في القرية، من أجل إقامة معبر عسكري عليها يحمل اسم كريات سيفر Kiryat sefer[100].

وقد ذكر تقرير لمنظمة السلام الآن الإسرائيلية أنه خلال سنة 2008 تمّ تسجيل مصادرة ما مجموعه 275 دونماً من أراضي الضفة الغربية، كما أشار التقرير إلى أن "إسرائيل" ما زالت تستند إلى أحد القوانين من العهد العثماني لسنة 1858 في استيلائها على الأراضي التي لا تزرع لمدة ثلاث سنوات متتالية، وبهذه الطريقة صادرت "إسرائيل" نحو 900 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك تعتمد "إسرائيل" طرقاً أخرى لمصادرة الأراضي، إما عن طرق مصادرتها، حسب ما تدعي، أنه لأغراض الجمهور أو للأغراض العسكرية[101].

والجدول التالي يوضح عدداً من الأوامر العسكرية الصادرة من سلطات الاحتلال الإسرائيلية لمصادرة الأراضي الفلسطينية، خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 2008[102].

جدول 6/5: بعض الأوامر العسكرية الإسرائيلية الصادرة في الضفة الغربية لمصادرة الأراضي الفلسطينية ما بين كانون الثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 2008

التاريخ	المساحة (بالدونم)	الموقع	الهدف من الأمر
2008/1/21	72.2	قريتي الجبعة ووادي فوكين	"أراضي دولة"
2008/2/24	860	بلدة الظاهرية وبلدة دورا جنوب مدينة الخليل	لبناء جدار عسكري حول مستوطنة أشكولوت
2008/4/29	20	قرية نعلين	لبناء معبر كريات سيفر
2008/5/1	-	زواتا وقوسين ونابلس المدينة وبيت ايبا وبيت وزن وعزموط والجنيد ودير الحطب وسالم وسارة ومخيم عسكر ومخيم بلاطة وتل وعراق بورين وروجيب وكفر قليل	طوق أمني على منطقة مدينة نابلس و15 قرية فلسطينية في محيطها
2008/5/18	25	بلدية العيسوية شمال شرق مدينة القدس	إقامة مقطع من جدار العزل العنصري
2008/6/16	356	خربة سمرة الواقعة إلى الشرق من مدينة طوباس	-
2008/7/1	-	في حي البستان في مدينة سلوان	هدم مائة منزل فلسطيني
2008/7/9	6	قرية رمانة – جنين	لتوسيع منطقة تدريب ورماية للجيش الإسرائيلي تقع بالقرب من معسكر سالم
2008/8/15	1.5	تل الرميدة في الخليل	لإقامة طريق عسكري
2008/8/15	92	قرية الخضر غرب مدينة بيت لحم	توسيع مستوطنة افراتا جنوب غرب مدينة بيت لحم
2008/9/21	33	بلدة يطا جنوب مدينة الخليل	لإضافة مقاطع إسمنتية من جدار العزل العنصري
2008/9/22	6.5	قرية رامين شرق مدينة طولكرم	لتوسيع حاجز عناب العسكري
2008/9/2	427	قريتي جيوس وفلامية	"تعديل مسار جدار العزل العنصري"

ومن جهة أخرى، استمرت سياسة الحصار الاقتصادي على مدينة القدس، والضفة الغربية، بالإضافة إلى سياسة اقتلاع الأشجار وخاصة المثمرة منها. فخلال سنة 2008 فرضت السلطات الإسرائيلية قيوداً مشددة على دخول المواطنين الفلسطينيين إلى مدينة القدس، وتُعدّ هذه السياسة

استمراراً للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى فصل الضفة الغربية عن المدينة المقدسة. أما في الضفة الغربية فقد ازدادت اعتداءات المستوطنين على المزارعين الفلسطينيين خلال موسم قطف الزيتون، الذي يُعدّ جزءاً مهماً للاقتصاد الفلسطيني. ووصلت اعتداءات المستوطنين على المواطنين إلى تحطيم غراس الزيتون، وسرقة الثمار التي جناها المزارعون[103]، وحرق الأشجار المثمرة. وأدى تصاعد التوترات بين المواطنين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود إلى قيام سلطات الاحتلال بفرض منع التجول على قرى فلسطينية كما حدث في قرى بورين، وكفر قدوم، وكفر قليل، ضمن سياسة العقوبات الاقتصادية[104]. وبلغ عدد الأشجار التي تمّ اقتلاعها سنة 2008 ما يزيد عن 2,200 شجرة.

خامساً: المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة

يشكل موضوع المياه جيوسياسية بالغة الحساسية في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن الأمن المائي أحد أهم أعمدة الأمن القومي. ونتيجة لهذا الوضع، ونتيجة لزيادة الاستهلاك والتطور الحضري والاقتصادي للمياه؛ وضعت المياه ضمن الخط الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه في الاتفاقيات المنعقدة مع السلطة الفلسطينية ضمن اتفاقيات المياه. بحيث يمنع الحفر على أعماق معينة، ويتمّ التقيد في عملية ضخ المياه؛ مما ولد أزمة حادة في ظلّ هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى شح كميات الأمطار التي هطلت خلال الأعوام المنصرمة. وقد ولّد هذا الأمر فجوة واسعة ما بين كميات المياه المتاحة وحجم الطلب المتزايد على المياه.

ويعدّ التشكيلان؛ الجبلي (الجيري) والساحلي (الرملي)، الحاملين للمياه أهم مصدرين للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يقسم الخزان الجبلي إلى ثلاثة أحواض جوفية هي: الغربي، والشمالي الشرقي، والشرقي. وبينما تشارك "إسرائيلُ" الفلسطينيين في الحوضين الأولين، فإن الحوض الأخير يقع بالكامل ضمن أراضي الضفة الغربية، ومن هنا شكل حصاد مياه الأمطار، وما يزال، مصدراً رئيسياً للمياه في الضفة الغربية.

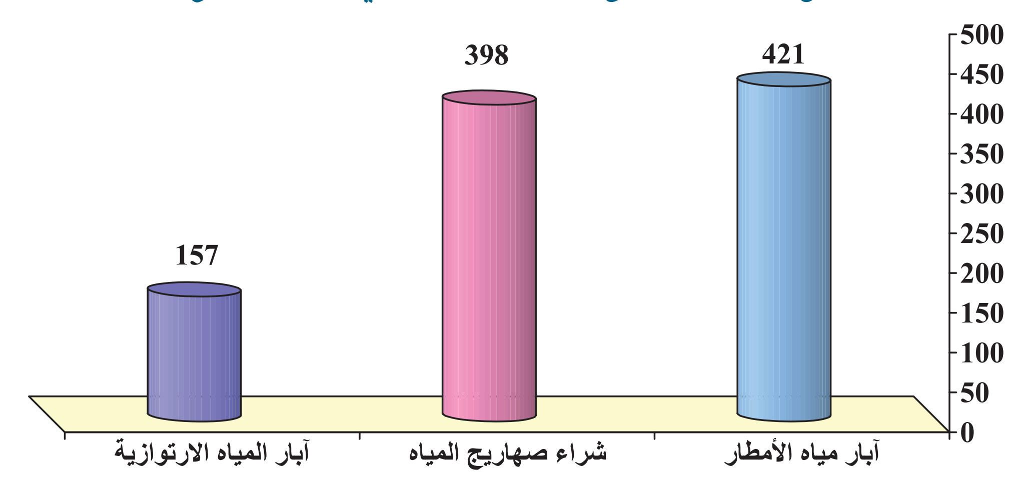
وقد أشارت بيانات مسح التجمعات السكانية لسنة 2008 إلى أن 123 تجمعاً سكانياً في الأراضي الفلسطينية لا يوجد فيها شبكة مياه عامة، وهي تمثل ما نسبته 22.9% من التجمعات السكانية، بعدد سكان يبلغ 177,275 نسمة، جميعها في الضفة الغربية. كما أظهرت بيانات المسح أن 116 تجمعاً سكانياً في الضفة والقطاع تحصل على المياه من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) Mekorot، ويسكنها حوالي 454 ألف نسمة أي ما نسبته 11.7% من سكان الضفة والقطاع، وتتوزع هذه التجمعات بواقع 110 تجمعات سكانية في الضفة الغربية و6 تجمعات في قطاع غزة.

وهناك 112 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية تحصل على المياه من خلال دائرة مياه الضفة الغربية. كما وتشير نتائج المسح إلى أن 157 تجمعاً سكانياً في الضفة والقطاع تعتمد على آبار المياه الارتوازية كمصدر بديل لشبكة المياه العامة، في حين نجد أن 421 تجمعاً سكانياً تعتمد على آبار مياه الأمطار، بالإضافة إلى أن 398 تجمعاً سكانياً تعتمد على شراء صهاريج المياه كمصدر بديل للشبكة. وبينت نتائج مسح البيئة المنزلي 2008 أن 88.2% من الأسر في الضفة والقطاع تقيم في مساكن متصلة بشبكة المياه العامة، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 84.2% في الضفة الغربية مقابل 97% في قطاع غزة[105].

جدول 6/6: توزيع مصادر المياه على التجمعات السكانية في الضفة والقطاع

مصادر المياه	عدد التجمعات السكانية
آبار مياه الأمطار	421
شراء صهاريج المياه	398
آبار المياه الارتوازية	157

توزيع مصادر المياه على التجمعات السكانية في الضفة والقطاع



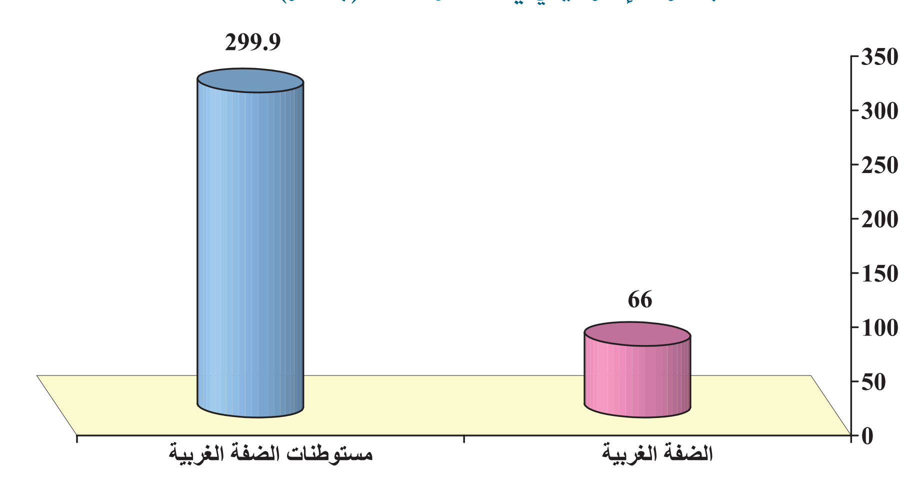
وحسب تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت كمية المياه المشتراة من شركة ميكروت الإسرائيلية نحو 48 مليون متر مكعب، وحسب آخر الإحصاءات المتوفرة، فقد بلغت كمية المياه المتاحة في الضفة الغربية وقطاع غزة 335.4 مليون متر مكعب. وبلغت كمية المياه المزودة للاستخدام المنزلي 175.6 مليون متر مكعب، توزعت بين 85.5 مليون متر مكعب في باقي الضفة الغربية، و90.1 مليون متر مكعب في قطاع غزة. وبلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المزودة للقطاع المنزلي 135.8 لتراً في اليوم، أقلها كان لمحافظة طوباس؛ حيث بلغت حصة الفرد 46.6 لتراً في اليوم.

وفي تقرير للبنك الدولي حول الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذكر أن معدل كمية المياه التي يحصل عليها الفرد الواحد في "إسرائيل" يصل إلى أربعة أضعاف كمية المياه التي يحصل عليها الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة[106]. بينما أوضح رئيس سلطة المياه الفلسطينية، شداد العتيلي، أن كمية الأمطار المتجددة في الأحواض المائية في الضفة الغربية سنوياً تتراوح ما بين 700 و800 مليون متر مكعب من المياه، وقال العتيلي: "نستخدم منها نحن ما بين 100 و120 مليون متر مكعب سنوياً، والباقي يستخدمه الإسرائيليون"[107]. حيث يستهلك نحو نصف مليون مستوطن في الضفة الغربية قرابة 143 مليون لتراً يومياً من مجموع كميات المياه في الضفة الغربية (انظر جدول 6/7).

جدول 6/7: استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه في الضفة الغربية مقارنة بالفرد الإسرائيلي في المستوطنات[108]

	كمية المياه المستهلكة يومياً (بالمليون لتر)	المعدل اليومي للفرد (باللتر)
الضفة الغربية	155.14	66
مستوطنات الضفة الغربية	142.7	299.9

المعدل اليومي لاستهلاك الفرد الفلسطيني للمياه في الضفة الغربية مقارنة بالفرد الإسرائيلي في المستوطنات (باللتر)



وما تزال قضية تلويث مصادر المياه، التي تسببها المياه العادمة من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، إحدى أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع المائي في الضفة، والتي تتسبب في حرمان آلاف الفلسطينيين من الحدّ الأدنى من المياه الصحية.

وفي قطاع غزة يضاف إلى ذلك حرمان سكان القطاع من توفير حاجتهم من المياه، من خلال الحصار الإسرائيلي الخانق، الذي يقف عائقاً أمام توفير الوقود لتشغيل محطات تحلية المياه ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، أو حتى إجراء صيانة لهذه المحطات؛ مما يهدد بكارثة بيئية. وقد عدّ رئيس سلطة المياه الفلسطيني، شداد العتيلي، الوضع المائي في قطاع غزة مأساوياً، حيث أشار إلى أن القطاع يعتمد على المياه الجوفية التي من الممكن أن تعطي فقط 50 مليون متر مكعب من المياه الصالحة للشرب، لكن قطاع غزة يستخرج 165 مليون متر مكعب، يأتي جزء منها من مياه البحر المالحة، ونحو 30 مليون متر مكعب من المياه العادمة التي تختلط بالمياه الجوفية، وأكد العتيلي على أن 70% من الأمراض في القطاع سببها المياه الملوثة[109]. وفي هذا الصدد بينت نتائج مسح البيئة المنزلي 2008 أن 45.6% من الأسر في الضفة والقطاع تعتبر أن المياه جيدة، وتتباين هذه النسبة بشكل كبير ما بين الضفة الغربية (64.3%)، وقطاع غزة (13.8%). وبالمقارنة مع السنوات السابقة فإن هذه النسبة في تناقص مستمر، فقد كانت نسبة الأسر التي تعتبر أن المياه جيدة 67.5%.

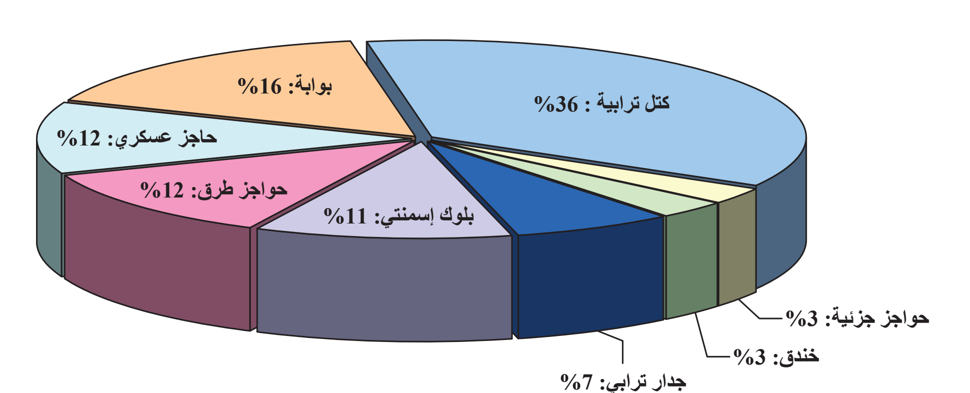
ومن المتوقع خلال السنوات الخمسة المقبلة أن يعاني أكثر من 400 ألف فلسطيني نقصاً في المياه، بنحو 80 مليون متر مكعب في مياه الشرب، و20 مليوناً في الزراعة، و30 مليوناً في السياحة والصناعة. ويتوقع أن يصل العجز المائي سنة 2010 نحو 280 مليون متر مكعب[110]، وهو ما يشير إلى أزمة مائية حقيقية تنتظر الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

سادساً: الحواجز ونقاط التفتيش

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2008 إعاقة حركة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، من خلال الحواجز ونقاط التفتيش.

وخلال الفترة ما بين 2007/9/4-2008/9/11، ارتفع عدد الحواجز المقامة في الضفة الغربية من 566 إلى 630 حاجزاً، من ضمنها 93 حاجزاً عسكرياً معززاً بالجنود، و537 حاجزاً مادياً (كتل ترابية، كتل إسمنتية، جدران... إلخ)، وهذا دون احتساب 69 حاجزاً واقعاً في المنطقة المسيطر عليها إسرائيلياً في الخليل (H2)[111].

تعداد الإغلاق حسب النوع في أيلول / سبتمبر 2008[112]



وبينما انخفض المعدل الأسبوعي لعدد الحواجز المتحركة من 133 حاجزاً في الفترة ما بين كانون الثاني / يناير – آب / أغسطس 2007، إلى 66 حاجزاً خلال الفترة 2007/9/4-2008/4/29[113]، إلا أن المعدل ارتفع مجدداً ليبلغ 89 حاجزاً أسبوعياً خلال الفترة ما بين 2008/4/30-2008/9/11. كما بلغ عدد المسارات الرئيسية المغلقة أو المسيطر عليها من قِبل الاحتلال 53 مساراً، من أصل الـ 73 مساراً المؤدية إلى 18 تجمعاً سكنياً فلسطينياً في الضفة، أي ما يقارب ثلاثة أرباع تلك المسارات. ومن أصل 51 مساراً ثانوياً استحدثت كبدائل عن تلك المسارات المغلقة، تمّ إغلاق نحو نصف تلك المسارات (24 مساراً) أو السيطرة عليها من قِبل الاحتلال[114].

ويذكر تقرير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول الإغلاق الإسرائيلي، أنه وبعد ثماني سنوات من فرض هذا النظام، فإنه بات "نظاماً متعدد الطبقات من الحواجز العسكرية والقيود، يعمل على تجزئة وتفتيت مناطق الضفة الغربية، ويؤثر على حرية تنقل غالبية الفلسطينيين" فيها[115].

وبالإشارة إلى إعلان حكومة أولمرت إجراء تسهيلات تتعلق بحركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، كبادرة "حسن نية" تجاه السلطة في رام الله، أشار المكتب إلى أنه من أصل مائة حاجز أعلن الاحتلال عن إزالتها، في الفترة ما بين آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر 2008، فإنه تأكد من إزالة 25 حاجزاً رئيسياً فقط بصورة فعلية، والإبقاء على خمسة منها، في حين لم تكن الحواجز السبعون المتبقية ذات أهمية تذكر، وبالتالي لم يحتسبها في تقريره الأخير، أو في تقاريره السابقة. وأشار كذلك إلى إزالة أحد الحواجز العسكرية الرئيسية، مما سمح لحوالي 50 ألف فلسطيني يعيشون في جيبين في الجدار (بيرنبالا والقرى إلى جنوب طريق رقم 443) بالتنقل من رام الله وإليها بدون إعاقات، إضافة إلى فتح ثلاثة مسارات رئيسية كانت مغلقة تماماً أمام حركة سير الفلسطينيين، مع الإبقاء على البنى التحتية للحواجز المقامة عندها. إلا أن التقرير لفت الانتباه إلى

أن تأثير هذه التسهيلات "يبقى محدوداً على الصعيد الجغرافي"؛ حيث "لم تعمل على تخفيف الأثر الذي يتركه نظام الإغلاق على تجزئة وتفتيت الضفة الغربية". وأوضح أن التجارب الماضية تبيّن أنه "في المناطق التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية بتخفيف القيود بدون إزالة البنى التحتية للحواجز، فإن ذلك يشير إلى احتمال إعادة فرض القيود"[116].

خاتمة

استمرت المؤسسات الصهيونية المعنية بالتهويد والاستيطان في سياساتها الثابتة الساعية إلى تزوير التاريخ من خلال الحفريات التي تقوم بها في مدينة القدس، وإلى تغيير واقع المدينة المقدسة لتحويلها إلى مدينة ذات طابع يهودي.

ومن خلال تقارير المتابعة للنشاط الإسرائيلي في عمليات الاستيطان والتهويد خلال سنة 2008 يظهر لنا مدى خطورة التسارع في وتيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي والحفريات تحت المسجد الأقصى، وكأنه في سباق مع الزمن، خاصة في الفترة التي تلت انعقاد مؤتمر أنابوليس في 2007/11/27، والذي هدف إلى التوصل لحلٍّ شاملٍ قبل نهاية سنة 2008. وعلى ما يبدو فإن "إسرائيل" استغلت المفاوضات مع الفلسطينيين لتمرير مخططاتها الاستيطانية والتهويدية.

ولم يقف الكيان الإسرائيلي في مخططه عند سرقة ما هو فوق الأرض، من خلال مصادرة الأراضي لصالح الجدار وإقامة المستوطنات، بل تعداه إلى نهب ما هو تحت الأرض، إذ استمرت "إسرائيل" في نهب مياه الضفة الغربية واستغلالها في تطوير مستوطناتها، كما استمرت في سرقة الآثار الإسلامية من خلال الحفريات تحت المسجد الأقصى.

وعلى ضوء ما تقدم يبدو أن المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، على اختلاف توجهاتها، تسير نحو تنفيذ المخططات الصهيونية بالسيطرة على مدينة القدس، وإفراغها من سكانها الأصليين، وجعلها مدينة ذات طابع يهودي. لذلك، من المتوقع أن تستمر عمليات الاستيطان بشكل أكثر حدة، خصوصاً مع قدوم حكومة إسرائيلية متطرفة، أعلنت في أكثر من مناسبة عن توجهاتها الاستيطانية والتهويدية. وعليه، فإن السنوات القليلة القادمة مهمة جداً لتحديد مصير مدينة القدس، كما أنها مهمة فيما يتعلق بإمكانية قيام دولة فلسطينية، وهنا لا بدّ من الإشادة بصمود سكان القدس، والإشارة إلى الجهود المبذولة من الجمعيات والمؤسسات العاملة للقدس، إلا أن حجم المؤامرة على المدينة وعلى مستقبل القضية الفلسطينية يتطلب توحيد الجهود وتكثيفها من قبل الجهات العربية والإسلامية، وتحريك الشارع العربي والإسلامي لمواجهة المخططات الإسرائيلية. إذ لا يعقل أن يستمر الخلاف الفلسطيني الداخلي، والخلاف العربي، بينما يتم تهويد القدس وفلسطين.

هوامش الفصل السادس

[1] جريدة **القدس**، 2008/1/18.
[2] جريدة **القدس**، 2008/2/5.
[3] جريدة **القدس**، 2008/2/9.
[4] انظر: جريدة **القدس**، 2008/8/10.
[5] جريدة **القدس**، 2008/8/11.
[6] أرشيف دائرة الخرائط ونظم المعلومات، جمعية الدراسات العربية؛ وانظر: نشرة **صوت القدس**، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، العدد 4، آذار/ مارس 2008، في:
http://www.ccdprj.ps/downloads/sawt%20four.pdf
[7] دولة فلسطين، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، تقرير الانتهاكات الإسرائيلية للقدس والأقصى 2008، انظر:
http://www.pal-wakf.ps/site/?articles=topic&topic=171
[8] جريدة **القدس**، 2008/2/5.
[9] جريدة **القدس**، 2008/9/11.
[10] عرب48، 2008/5/14.
[11] جريدة **القدس**، 2008/9/1.
[12] جريدة **القدس**، 2008/8/28.
[13] جريدة **القدس**، 2008/11/2. لمزيد من المعلومات انظر: معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في القدس المحتلة بعد مؤتمر أنابوليس، 2008/7/10، في:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1473
[14] جريدة **القدس**، 2008/8/11.
[15] جريدة **القدس**، 2008/8/11.
[16] **هآرتس**، 2008/2/9. مشروع رقم 12705، اللجنة المحلية للبناء، مقدم المشروع شركة نحلات شمعون برئاسة بني ألون.
[17] جريدة **القدس**، 2008/9/10.
[18] جريدة **القدس**، 2008/11/1.
[19] **الدستور**، 2008/2/14.
[20] **الشرق الأوسط**، 2008/3/11.
[21] **الحياة الجديدة**، 2008/7/18.
[22] فيوليت داغر، القدس... لات ساعة مندم، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف)، 2009/4/21، انظر:
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=7244&table=pa_documents&CatId=89
[23] **الأيام**، رام الله، 2008/2/20.
[24] **القدس العربي**، 2008/2/4.
[25] **النهار**، 2008/1/27.
[26] **الحياة الجديدة**، 2008/11/22.
[27] **القدس العربي**، 2008/2/22.
[28] **الوطن**، الدوحة، 2008/4/24.
[29] جريدة **القدس**، 2008/2/17.
[30] جريدة **القدس**، 2008/2/17.
[31] جريدة **القدس**، 2008/2/14.
[32] جريدة **القدس**، 2008/2/24.

[33] **الأيام**، رام الله، 2008/1/15.
[34] جريدة **القدس**، 2008/3/15.
[35] جريدة **القدس**، 2008/1/23.
[36] جريدة **القدس**، 2008/2/24.
[37] جريدة **القدس**، 2008/11/10.
[38] جريدة **القدس**، 2008/2/13.
[39] بلدية القدس، بروتوكولات المخططات الهيكلية والمصادق عليها تواريخ مختلفة؛ وانظر أيضاً:
عير عميم، تقرير متابعة دوري مفاوضات لبلوغ التسوية في القدس بين التصريحات والممارسات، نيسان/ أبريل 2008.
وانظر النص الإنجليزي في:
Ir Amim, Negotiations toward an Accord on Jerusalem: Declarations vs. Actions, April 2008, see: www.ir-amim.org.il/eng/_Uploads/dbsAttachedFiles/MonitoringReportEng.doc
[40] انظر: مركز العمل التنموي (معاً)، القدس: 42 عاماً من الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي، 2009/1/19؛
وبي بي سي، 2008/2/12، في:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7240000/7240836.stm
[41] جريدة يورشاليم، 2008/2/8.
[42] **يديعوت أحرونوت**، 2008/3/10.
[43] **معاريف**، 2008/1/9.
[44] جريدة **القدس**، 2008/2/2. مشروع تنظيم رقم 7984، اللجنة المحلية للبناء، بلدية القدس.
[45] جريدة **القدس**، 2008/2/2. مشروع تنظيم 7977، اللجنة المحلية للبناء، بلدية القدس.
[46] وزارة المالية، أوامر المصادرة رقم هـ ف/ 322/122 بتاريخ 1970/8/30.
[47] جريدة **الفجر الجديد**، 2008/1/25. الإعلان عن المشروع الهيكلي رقم (أ5834)، اللجنة المحلية للبناء، بلدية القدس.
[48] جريدة **القدس**، 2008/2/15.
[49] جريدة **القدس**، 2008/2/2.
[50] See: Ir Amim, Negotiations toward an Accord on Jerusalem; Foundation for Middle East Peace, A New Era of Settlement Expansion in Jerusalem and Environs Begins, Settlement Report, vol. 17, no. 2, March/April 2007; Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), The Israeli Municipality Of Jerusalem issues tenders for new housing units in Israeli settlements inside the city, 24/1/2008; and GIS Department of the Arab Studies Society.
[51] جريدة **القدس**، 2008/1/16.
[52] جريدة **القدس**، 2008/11/14. مشروع مخطط لوائي يحمل رقم 1/30.
[53] جريدة **القدس**، 2008/11/14.
[54] **الدستور**، 2008/1/18.
[55] **الأيام**، رام الله، 2008/3/10.
[56] جريدة **القدس**، 2008/11/7.
[57] جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي، 2008/11/14.
[58] جريدة **القدس**، 2008/11/14.
[59] وكالة معاً، 2009/1/13، انظر: www.maannews.net/arb/print.aspx?id=138044
[60] جريدة **القدس**، 2008/2/15.
[61] **الأيام**، رام الله، 2008/7/1.
[62] جريدة **القدس**، 2008/9/1.
[63] **الحياة الجديدة**، 2008/4/19.
[64] جريدة **القدس**، 2008/1/6.
[65] جريدة **القدس**، 2008/2/22.

[66] جريدة **القدس**، 2008/7/30.
[67] جريدة **القدس**، 2008/11/26.
[68] جريدة **القدس**، 2008/7/24.
[69] جريدة **القدس**، 2008/11/14.
[70] جريدة **القدس**، 2008/11/6.
[71] **الدستور**، 2009/3/29.
[72] *The Jerusalem Post*, 25/2/2009.
[73] السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء، وحدة الجدار والاستيطان، انظر:
http://www.palestinecabinet.gov.ps/site/343/default.aspx
[74] فلسطين الساعة، 2008/8/13.
[75] جريدة **القدس**، 2008/3/15.
[76] See: Hagit Ofran, Eliminating the Green Line, Peace Now, August 2008, in:
http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=3380&pos=2
[77] **يديعوت أحرونوت**، 2008/7/10.
[78] **يديعوت أحرونوت**، 2008/7/10.
[79] عرب48، 2008/2/14.
[80] **الفجر الجديد**، 2008/5/2. اللجنة الفرعية للاستيطان، مجلس التنظيم الأعلى، ضابط الإدارة المدنية للشؤون الداخلية، الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة.
[81] **الفجر الجديد**، 2008/7/25. مخطط رقم 313، اللجنة الفرعية للاستيطان، مجلس التنظيم الأعلى، الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة.
[82] عرب48، 2008/2/21.
[83] الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة، ضابط الإدارة المدنية للشؤون الداخلية، مجلس التنظيم الأعلى اللجنة الفرعية للاستيطان، مشروع رقم 1/505، 2008/5/26.
[84] الإدارة المدنية لمنطقة يهودا والسامرة، ضابط الإدارة المدنية للشؤون الداخلية، مجلس التنظيم الأعلى اللجنة الفرعية للاستيطان، مشروع رقم 4/426، 2008/7/1.
[85] عرب48، 2008/11/14.
[86] عرب48، 2008/6/26.
[87] **هآرتس**، 2008/11/14.
[88] وكالة معاً، 2009/1/13، انظر: www.maannews.net/arb/print.aspx?id=138044
[89] عير عميم، تقرير متابعة دوري مفاوضات لبلوغ التسوية في القدس بين التصريحات والممارسات.
[90] جريدة **القدس**، 2008/8/11.
[91] جريدة **القدس**، 2008/9/10.
[92] جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة يهودا والسامرة، قرار رقم 08/08/ت، 2008/6/11.
[93] جيش الدفاع الإسرائيلي أمر بشأن وضع اليد على أراضي رقم 15/08/ت بتاريخ 2008/7/31.
[94] جيش الدفاع الإسرائيلي أمر بشأن وضع اليد على أراضي رقم 185/05/ت تعديل حدود رقم (3) يهودا والسامرة.
[95] أريج، قلع أشجار زيتون معمرة ومصادرة أراضي في بيت حنينا – القدس، 2008/7/2، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1714
[96] **الدستور**، 2008/12/16.
[97] لجنة القدس – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، القدس والأقصى خلال عام 2008 تهويد ومصادرة أراضي، 2009/2/16، انظر: http://www.alquds.gov.ps/content/view/57/1/
[98] أريج، أوامر عسكرية إسرائيلية تصادر 940 دونماً من أراضي قرية الجبعة جنوب غرب بيت لحم واقتلاع 300 غرسة زيتون، 2009/3/1، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1817

[99] **عكاظ**، 2008/9/26.

[100] **الدستور**، 2008/5/9.

[101] Hagit Ofran, Despite Promises – Land Confiscation Continues Throughout 2008, Peace Now, January 2009, see:
http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&fld=495&docid=3497

[102] انظر: أريج، 2008/11/16، في:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1646

[103] جريدة **القدس**، 2008/10/21.

[104] **الحياة الجديدة**، 2008/10/13.

[105] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير حول مسح البيئة المنزلي 2008، 2008/10/12، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Hous_Env_2008a.pdf

[106] انظر الخبر حول تقرير البنك الدولي الذي أصدره بتاريخ 2009/4/20 بعنوان "تقييم العقبات التي تواجه تطوير قطاع المياه الفلسطيني"، انظر الموقع: http://web.worldbank.org

[107] **الرأي**، عمّان، 2009/3/27.

[108] محسن صالح (محرر)، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 15.

[109] **الشرق**، الدوحة، 2008/7/30.

[110] ملكي سليمان، الحرب على المياه... شكل آخر للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، جريدة إيلاف، 2009/3/26، انظر:
http://www.elaph.com/Web/AkhbarKhasa/2009/3/423168.htm

[111] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، أحدث التقارير حول الإغلاق، أيلول/ سبتمبر 2008، في:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_closure_update_2008_09_arabic.pdf؛
وانظر أيضاً: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أحدث التقارير حول الإغلاق، أيار/ مايو 2008، في:
http://www.ochaopt.org/documents/Closure_Update_May_2008_Arabic.pdf

[112] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
OCHA-Occupied Palestinian Territory, OCHA Closure Update, 30/4-11/9/2008, in:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_closure_update_2008_09_english.pdf

[113] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أحدث التقارير حول الإغلاق، أيار/ مايو 2008.

[114] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أحدث التقارير حول الإغلاق، أيلول/ سبتمبر 2008.

[115] المصدر نفسه.

[116] المصدر نفسه.



الفصل السابع

المؤشرات السكانية الفلسطينية

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

انقضت سنة 2008 وما زال العدو الصهيوني والمجتمع الدولي يفرضان على الفلسطينيين الخضوع لسياسة الأمر الواقع، والقبول بحلول جزئية مفروضة من قبل العدو الصهيوني، في الوقت الذي يعجز فيه النظام العربي والمجتمع الدولي وهيئات حقوق الإنسان، منذ إنشاء الكيان الصهيوني، عن تحقيق أدنى وأبسط الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال وإقامة دولته على أرضه وترابه. الأمر الذي يهدف أساساً إلى التأثير سلباً على الوضع الديموغرافي في كل فلسطين، والذي يتجه لصالح الجانب الفلسطيني، بهدف جعل ما يسمى بـ"دولة إسرائيل" دولة يهودية. وهو ما يكشف الأساس العنصري الذي قام عليه الكيان الإسرائيلي منذ إنشائه. إن خطورة مفهوم "يهودية إسرائيل" تكمن في أنه قد يعني حرمان فلسطيني الأرض المحتلة سنة 1948 من حقوقهم، أو تهجيرهم من أرضهم. وإن تبني الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لهذا الطرح يزيد من خطورته.

لم يكن وضع الفلسطينيين في الخارج والشتات بأحسن حالاً من وضع أشقائهم بالداخل، بل إن البعض منهم لاقى ويلاقي المزيد من العناء والمشقة؛ سواء بالتنقل أو في البحث عن عمل للعيش بكرامة، أو حتى لتحقيق الأمن الشخصي الذي ما زال مهدداً في بعض المناطق مثل العراق، الأمر الذي اضطر العديد من العائلات والأفراد إلى الهجرة للدول العربية أو الأجنبية التي فتحت أبوابها لبعض هذه الفئات من الفلسطينيين للتجنس.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنقحة إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في العالم يقدر بحوالي 10.6 مليون نسمة في نهاية سنة 2008، أكثر من نصفهم (51.9%) يعيشون في الشتات، والباقي في فلسطين التاريخية التي تضمّ الأراضي المحتلة في سنتي 1948 و1967.

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى حوالي 1.22 مليون نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، وحوالي 3.88 مليون نسمة يقيمون في الأراضي التي احتلت سنة 1967 أو ما يسميه البعض "الأراضي الفلسطينية"، والتي تضمّ قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها ذلك الجزء من محافظة القدس، والذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية سنة 1967، ولا يشمل عدد السكان السوريين المقيمين في هضبة الجولان السورية المحتلة.

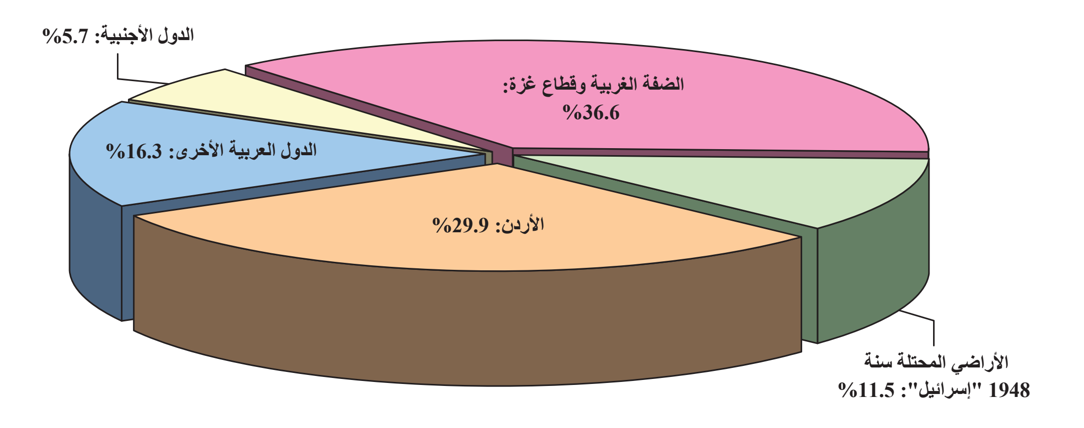
والجدول التالي يمثل تقديرات عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية سنة 2008.

جدول 7/1: عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية سنة 2008[1]

مكان الإقامة	عدد السكان (بالألف نسمة)	النسبة المئوية %
الضفة الغربية وقطاع غزة*	3,878	36.6
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	1,215	11.5
الأردن	3,171	29.9
الدول العربية الأخرى	1,733	16.3
الدول الأجنبية	605	5.7
المجموع الكلي	**10,602**	**100**

* تشمل الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس.

نسبة السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية سنة 2008



يتركز الفلسطينيون في الشتات في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2008 فيه حوالي 3.17 مليون نسمة، ويشكلون حوالي 29.9% من السكان الفلسطينيين في العالم، وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية. أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى، فيقدر عددهم بحوالي 1.73 مليون نسمة، ويشكلون ما نسبته 16.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة؛ لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. أما باقي الفلسطينيين في الدول الأجنبية فيقدر عددهم بحوالي 605 آلاف نسمة، ويشكلون ما نسبته 5.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وباقي دول الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد السكان في نهاية سنة 2008 في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 3.88 مليون نسمة، يتوزعون بواقع 2.42 مليون نسمة في الضفة الغربية أي ما نسبته 62.3%، و1.46 مليون نسمة في قطاع غزة أي ما نسبته 37.7%، في حين بلغت نسبة السكان في محافظة القدس 9.6% من إجمالي السكان في الضفة والقطاع أي نحو 372 ألف نسمة. وتشير البيانات المتوفرة في سنة 2006 إلى أن نسبة السكان اللاجئين (مسجلين وغير مسجلين) في الضفة والقطاع 44.8%[2]؛ وبما أن نسبة اللاجئين هي نسبة ثابتة، فإن العدد التقريبي لهؤلاء اللاجئين في نهاية سنة 2008 يُقدّر بـ 1.737 مليون من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع؛ حيث تبلغ نسبة اللاجئين من مجمل سكان الضفة الغربية 30.9% أي نحو 747 ألف لاجئ، فيما تبلغ هذه النسبة في قطاع غزة 67.7% أي نحو 990 ألف لاجئ[3].

جدول 7/2: مقارنة بين مجموع السكان واللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة 2008

مكان الإقامة	السكان		اللاجئين	
	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %	العدد (بالألف نسمة)	النسبة %
الضفة الغربية	2,416	62.3	747	30.9
قطاع غزة	1,462	37.7	990	67.7
الضفة والقطاع	3,878	100	1,737	44.8

يظهر التوزيع العمري للفلسطينيين أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة ورأس مدبب، وبالتالي سيكون الفلسطينيون ولسنوات قادمة تحت تأثير الزيادة الطبيعية المرتفعة نوعاً ما، وذلك على الرغم أن هناك انخفاضاً في معدلات الزيادة الطبيعية، وانخفاضاً في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة. حيث شكل السكان دون سن الـ 15، حسب إحصائيات سنة 2007، ما مجموعه 1.71 مليون أي ما نسبته 44.1% من إجمالي السكان، وشكل السكان في سن العمل 15-64 ما مجموعه 2.05 مليون أي ما نسبته 52.9%، وشكل كبار السن ما مجموعه 116 ألف أي ما نسبته 3% فقط. ولم يختلف هذا التوزيع بشكل ملحوظ عن سنة 2006، حيث شكل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً حوالي 45.7%، الأمر الذي يبقي معدلات الإعالة العمرية مرتفعة نسبياً[4].

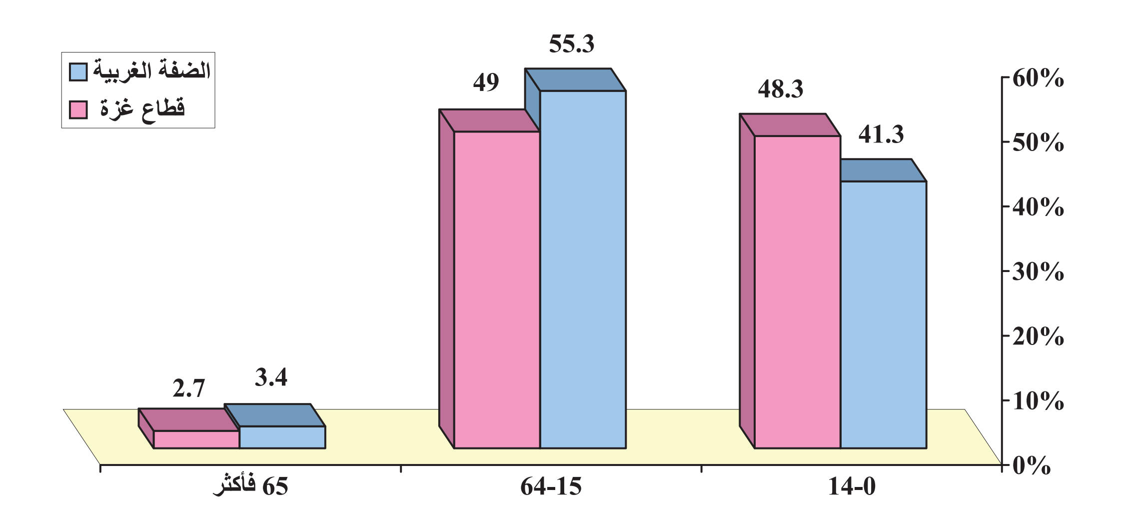
أما من ناحية التركيب العمري للسكان حسب المنطقة، فتشير النتائج النهائية للتعداد إلى أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الضفة الغربية ما زال فتياً. وبالمقارنة مع تعداد سنة 1997 يلاحظ أن السنوات العشرة الماضية شهدت انخفاضاً في نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14؛ حيث انخفضت نسبتهم من 45.1% سنة 1997 لتصل إلى 41.3% سنة 2007 بنسبة انخفاض

قدرها 3.8% خلال الفترة ما بين التعدادين. بالمقابل شهدت نسبة السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-64 عاماً ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة، حيث ارتفعت نسبتهم من 51.1% سنة 1997 لتصل إلى 55.3% من مجمل السكان أي بنسبة ارتفاع قدرها 4.2% ما بين التعدادين. هذا يعني أنه وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني ما زال فتياً مقارنة مع المجتمعات الأخرى إلا أن نسبة صغار السن والشباب تنخفض مع الزمن، وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلي سنة 2007 في الضفة الغربية 4.6 مولوداً، في حين كانت قد بلغت 5.6 مولوداً سنة 1997.

أما باقي السكان أي الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر فقد بلغت نسبتهم 3.4% في الضفة الغربية سنة 2007، بينما كانت نسبتهم 3.8% سنة 1997، حيث يلاحظ أن نسبة كبار السن قد انخفضت بنسبة طفيفة، وذلك على عكس التوقعات الديموغرافية التي تدل على أنه كلما انخفضت الخصوبة تزداد نسبة كبار السن، هذا يعني أن مرحلة التحول الديموغرافي التي انعكست في زيادة نسبة السكان في الفئة العمرية (15-64) عاماً لم تنعكس على كبار السن بعد[5].

أما في قطاع غزة فتشير تقديرات سنة 2007 إلى أن المجتمع الفلسطيني المقيم ما زال فتياً وبدرجة أكبر عمّا هو في الضفة الغربية، حيث بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0-14 عاماً في قطاع غزة حوالي 48.3% من مجمل سكان القطاع، كما بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 عاماً حوالي 49% من مجمل سكان قطاع غزة، أما باقي السكان، أي الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر فقد بلغت نسبتهم في قطاع غزة 2.7% من مجمل السكان في قطاع غزة.

نسبة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الفئة العمرية 2007



وبالمقارنة مع تعداد سنة 1997 يلاحظ أن السنوات العشرة الماضية شهدت في قطاع غزة انخفاضاً في نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0-14 عاماً، حيث انخفضت نسبتهم من 50.2% سنة 1997 لتصل إلى 48.3% سنة 2007 بنسبة انخفاض قدرها 3.8% خلال الفترة ما بين التعدادين. بالمقابل شهدت نسبة السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم 15-64 عاماً ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة، حيث ارتفعت نسبتهم من 46.9% سنة 1997 لتصل إلى 49% من مجمل السكان، أي نسبة ارتفاع قدرها 4.5% ما بين التعدادين. هذا يعني أنه وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني ما زال فتياً مقارنة مع المجتمعات الأخرى إلا أن نسبة صغار السن والشباب تنخفض مع الزمن، وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة[6].

وتشير البيانات إلى أن معدل الخصوبة الكلي لسنة 2006 في الضفة الغربية وقطاع غزة انخفض إلى نحو 4.6 مولوداً مقارنة مع 4.9 مولوداً لسنة 1999، بواقع 4.2 مولوداً في الضفة الغربية و5.4 مولوداً في قطاع غزة. وعلى الرغم من انخفاض معدل الخصوبة إلا أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في الضفة والقطاع ما زال مرتفعاً حيث بلغ 3% لسنة 2007.

تشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.8 فرداً سنة 2007 مقارنة مع 6.4 فرداً سنة 1997. من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.5 فرداً سنة 2007 مقارنة مع 6.1 فرداً سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6.5 فرداً في سنة 2007 مقارنة مع 6.9 فرداً سنة 1997.

انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 33.6 مولوداً سنة 2007، وهذا عائد إلى انخفاض معدل الخصوبة على مستوى الضفة والقطاع، أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية من 41.2 مولوداً سنة 1997 إلى 31 مولوداً سنة 2007، بينما في قطاع غزة فقد انخفض معدل المواليد الخام من 45.4 مولوداً سنة 1997 إلى 38 مولوداً سنة 2007.

انخفض معدل الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 4.9 حالة وفاة لكل ألف من السكان سنة 1997 إلى 4.1 حالة وفاة لكل ألف من السكان سنة 2007. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارق ضئيل في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض معدل الوفيات الخام من 5.1 حالة وفاة في سنة 1997 في الضفة الغربية إلى 4.1 حالة وفاة في سنة 2007، أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل الوفيات الخام من 4.7 حالة وفاة في سنة 1997 إلى 4 حالة وفاة سنة 2007[7].

شهدت نسبة الجنس في الضفة الغربية تغيراً طفيفاً ما بين التعدادين 1997-2007 إذ انخفضت بشكل طفيف جداً من 103.2 إلى 103.1 ذكراً لكل مائة أنثى، كما شهدت نسبة الجنس في قطاع غزة انخفاضاً طفيفاً ما بين التعدادين 1997-2007، إذ انخفضت من 103.1 إلى 103 ذكور لكل مائة أنثى[8].

النتائج النهائية لعدد السكان تبين أن عدد الأسر في الضفة الغربية سنة 2007 هو 427,097 أسرة، وبهذا فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية 5.5 فرداً. في حين أشارت النتائج إلى أن عدد الأسر في الضفة الغربية سنة 1997 قد بلغ 307,624 أسرة، ويلاحظ أن متوسط حجم الأسرة قد انخفض بين التعدادين من 6.1 فرداً سنة 1997 ليصبح 5.5 فرداً سنة 2007، الأمر الذي يدل على انخفاض الخصوبة من جانب، وإلى التوجه نحو الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة من جانب آخر.

وأشارت النتائج إلى أن نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة النووية لسنة 2007 في الضفة الغربية بلغت 83.2% فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في الضفة الغربية 74%. بينما انخفضت نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة الممتدة من 21.7% سنة 1997 لتصبح 12.4% سنة 2007 في الضفة الغربية، وهذا يؤكد الاتجاه السائد لزيادة نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة. بينما هناك زيادة طفيفة في نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة المكونة من فرد واحد، حيث ازدادت من 3.8% سنة 1997 لتصبح 4.2% سنة 2007. أما بالنسبة لباقي الأسر فهي أسر مركبة ولا تحتل سوى نسبة قليلة، حيث بلغت 0.2% لسنة 2007 بينما كانت 0.6% لسنة 1997.

تظهر نتائج التعداد الأولية أن عدد الأسر في قطاع غزة سنة 2007 يقدر بـ219,220 أسرة، وبهذا فقد بلغ متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة 6.5 فرداً. كما يقدر عدد الأسر النووية الفلسطينية في قطاع غزة بـ 160,111 أسرة تشكل ما نسبته 73% من مجموع الأسر الفلسطينية في قطاع غزة، فيما كانت هذه النسبة لسنة 1997 في القطاع 71.8%. بينما انخفضت نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة الممتدة من 25.3% سنة 1997 لتصبح 24.5% سنة 2007 في قطاع غزة. وهذا يؤكد الاتجاه السائد لزيادة نسبة الأسر النووية على حساب الأسر الممتدة. بينما هناك انخفاض طفيف في نسبة الأسر الفلسطينية الخاصة المكونة من فرد واحد، حيث انخفضت من 2.6% سنة 1997 لتصبح 2.4% سنة 2007. أما بالنسبة لباقي الأسر فهي أسر مركبة ولا تحتل سوى نسبة قليلة، حيث بلغت 0.1% لسنة 2007 بينما كانت 0.3% سنة 1997[9].

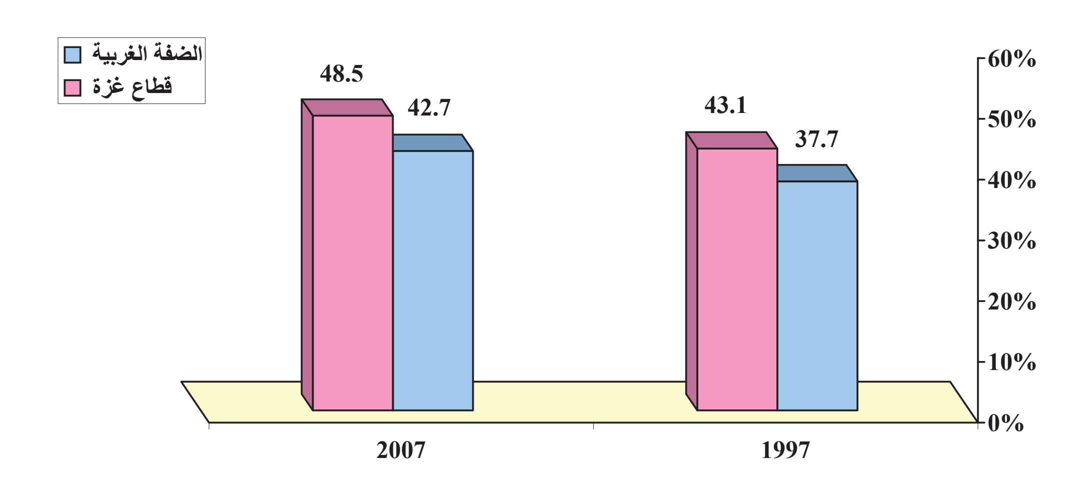
أما بخصوص الالتحاق بالتعليم في الضفة الغربية، فعند مقارنة نسبة الملتحقين ما بين التعدادين نجد أن نسبة الملتحقين (5 سنوات فأكثر) قد ارتفعت من 37.7% سنة 1997 لتصل إلى 42.7% سنة 2007 من مجمل السكان الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم 5 سنوات فأكثر[10]. أما في قطاع غزة



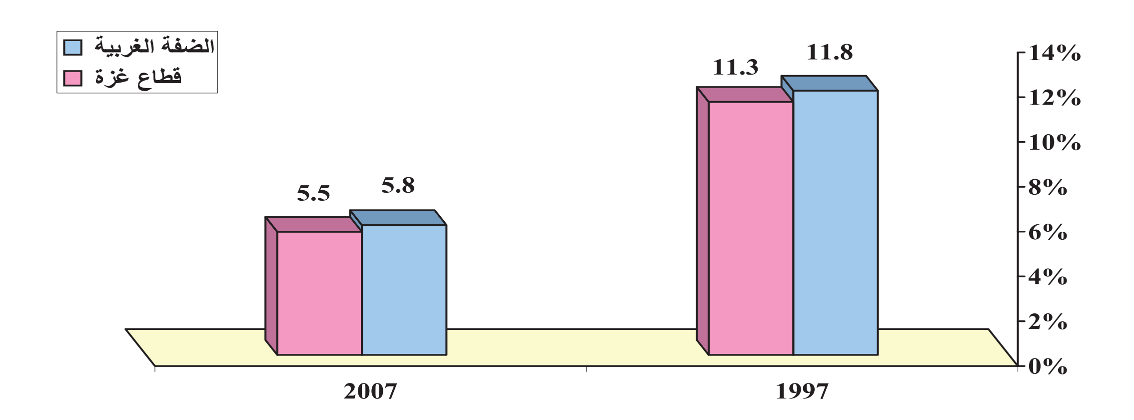
فقد ارتفعت نسبة الملتحقين من 43.1% سنة 1997 لتصبح 48.5% من مجمل سكان القطاع الذين تتراوح أعمارهم 5 سنوات فأكثر.

وحول انتشار الأمية في الضفة الغربية فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة الأمية قد انخفضت من 11.8% سنة 1997، لتصبح 5.8% سنة 2007، أما في قطاع غزة فقد أشارت النتائج إلى أن نسبة الأمية بين السكان، 10 سنوات فأكثر، قد انخفضت من 11.3% سنة 1997 لتصبح 5.5% سنة 2007[11].

نسبة الالتحاق بالتعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنتي 1997 و2007



نسبة الأمية في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنتي 1997 و2007



عند مقارنة الحالة الزواجية للأفراد ما بين التعدادين تبين أن نسبة المتزوجين كانت سنة 1997 في الضفة الغربية 56.5% لتصبح 51.5% سنة 2007، وحسب الجنس فقد كانت نسبة المتزوجين سنة 1997 من الذكور 52.5% لتصبح 50.3% سنة 2007، أما بالنسبة للإناث فقد كانت 55.2% سنة 1997 لتصبح 52.7% سنة 2007، بمعنى نقص معدلات الزواج في الضفة الغربية، والذي قد يكون ناتجاً عن الإجراءات الإسرائيلية خلال انتفاضة الأقصى والأسباب الاقتصادية المرافقة. أما من ناحية معدلات الطلاق فلم تتغير ما بين التعدادين حيث بلغت 0.6% في التعدادين.

أما في قطاع غزة فأظهرت النتائج أن نسبة المتزوجين كانت 53.8% سنة 1997 لتصبح 49.6% سنة 2007، وحسب الجنس فقد كانت نسبة المتزوجين من الذكور 54.1% سنة 1997 لتصبح 48.7% سنة 2007، أما بالنسبة للإناث فقد كانت 57.2% سنة 1997 لتصبح 50.5% سنة 2007، بينما انخفضت معدلات الطلاق من 0.8% سنة 1997 لتصبح 0.6% سنة 2007.

أما فيما يتعلق بمتوسط عدد الأفراد في الغرفة ما بين التعداديين في الضفة الغربية، فيلاحظ أنه قد انخفض من 1.9 فرداً/ غرفة سنة 1997 ليصل إلى 1.55 فرداً/ غرفة سنة 2007، وهذا يدل على زيادة حصة الفرد من الغرف. أما في قطاع غزة، فقط انخفض متوسط عدد الأفراد في الغرفة من 2.1 فرداً/ غرفة سنة 1997 إلى 2 فرداً/ غرفة سنة 2007، وهذا يدل على زيادة حصة الفرد من الغرف. وتعود هذه الزيادة إلى نقص متوسط عدد الأفراد في الأسرة، كما سبقت الإشارة، وإلى زيادة متوسط عدد الغرف في المسكن.

وعند مقارنة أنماط المساكن المأهولة وأنواعها ما بين التعداديين، يلاحظ أن نسبة الشقق قد ازدادت من 44.5% سنة 1997 إلى 53.3% سنة 2007 في الضفة الغربية، ومن 46.5% سنة 1997 إلى 51.2% سنة 2007 في قطاع غزة؛ على عكس نمط البيت التقليدي (الدار) التي انخفضت نسبتها من 52.2% سنة 1997 إلى 43.2% سنة 2007 في الضفة الغربية، ومن 51.6% سنة 1997 إلى 47.4% سنة 2007 في قطاع غزة، وهذا ينسجم مع التوجهات الحضرية والتركيب الأسري نحو الأسرة النووية. ولوحظ ارتفاع بسيط لنسبة الفلل في الضفة الغربية، حيث ازدادت من 0.9% سنة 1997 إلى 1.7% سنة 2007، بينما لوحظ انخفاض بسيط لنسبة الفلل في قطاع غزة، حيث انخفضت من 0.6% سنة 1997 إلى 0.5% سنة 2007[12].

أما من ناحية الشبكات العامة في الضفة الغربية، فعند مقارنة توفر هذه الشبكات للمساكن المأهولة فقد تبين أن نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء العامة، قد ازدادت من 94.1% سنة 1997 لتصل إلى 98.4% سنة 2007، وارتفعت أيضاً نسبة اتصال المساكن المأهولة بشبكة الصرف الصحي العامة من 24.4% سنة 1997 لتصل إلى 35.8% سنة 2007، بينما لم يكن هناك تغيير كبير في نسبة الاتصال بالشبكة العامة للمياه، حيث ارتفعت من 79.1% سنة 1997 إلى 81.4% سنة 2007[13].

أما من ناحية الزواج والطلاق في الضفة والقطاع فتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد عقود الزواج قد ازداد من 23,492 عقداً خلال سنة 1997 ليصبح 32,685 عقداً خلال سنة 2007، إضافة إلى أن معدلات الزواج الخام قد ارتفعت من 8.4 عقداً لكل ألف من السكان سنة 1997 لتصل إلى 8.7 عقداً لكل ألف من السكان سنة 2007، مع العلم أيضاً أن عقود الزواج خلال سنوات الانتفاضة قد انخفضت بصورة ملحوظة، وقد بلغ أدنى حد لها سنة 2002، إذ كانت 22,611 عقداً فقط.

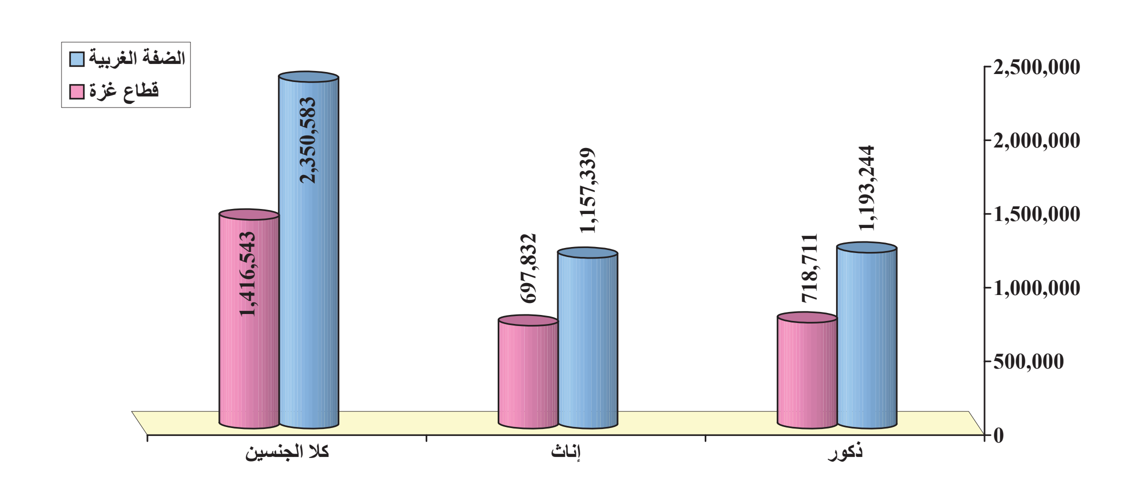
أما عدد حالات الطلاق فقد بلغت 3,449 حالة سنة 1997 لتصل إلى 4,043 حالة سنة 2007، بينما كانت 4,211 حالة سنة 2005. كما بلغت معدلات الطلاق الخام حوالي 1.2 حالة لكل ألف من السكان سنة 1997، وانخفضت إلى حالة واحدة فقط لكل ألف من السكان سنة 2007[14].

والجدولان التاليان يلخصان أهم المؤشرات السكانية، حسب المحافظات في الضفة والقطاع مع بعض المقارنات لما بين التعدادين 1997-2007.

جدول 7/3: عدد السكان والأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007[15]

المنطقة	عدد السكان			الأسر	متوسط حجم الأسرة
	ذكور	إناث	كلا الجنسين		
الضفة الغربية	1,193,244	1,157,339	2,350,583	427,097	5.5
قطاع غزة	718,711	697,832	1,416,543	219,220	6.5
الضفة والقطاع	**1,911,955**	**1,855,171**	**3,767,126**	**646,317**	**5.8**

عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007



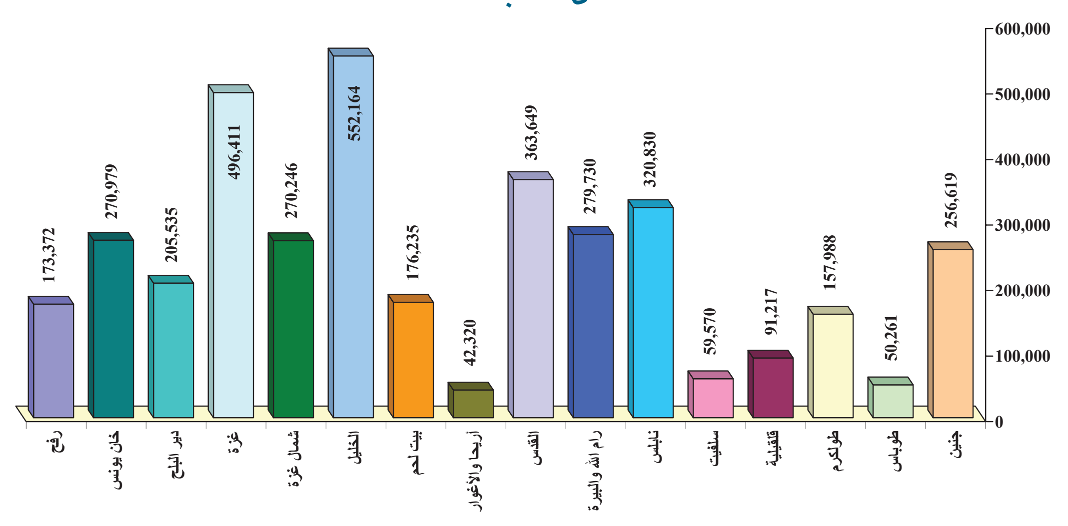
جدول 7/4: عدد السكان ومتوسط حجم الأسرة ونسبة الجنس حسب المحافظة لسنتي 1997 و2007[16]

المحافظة	عدد السكان		متوسط حجم الأسرة		نسبة الجنس	
	1997	2007	1997	2007	1997	2007
الضفة الغربية	**1,873,476**	**2,350,583**	**6.1**	**5.5**	**103.2**	**103.1**
جنين	203,026	256,619	5.9	5.4	103.8	103.2
طوباس	36,609	50,261	6.1	5.6	103.1	103.3
طولكرم	134,110	157,988	5.8	5.3	102.2	102.1
قلقيلية	72,007	91,217	6.1	5.5	105.7	105.2
سلفيت	48,538	59,570	6	5.4	103.6	103.3
نابلس	261,340	320,830	5.9	5.4	103.3	102.3
رام الله والبيرة	213,582	279,730	5.9	5.3	100.4	101.4
القدس	*328,601	363,649	5.4	5.2	102.1	103.5
أريحا والأغوار	32,713	42,320	6	5.6	101.7	100.3
بيت لحم	137,286	176,235	5.8	5.4	104.8	103.8
الخليل	405,664	552,164	6.7	6.1	104.9	104.1
قطاع غزة	**1,022,207**	**1,416,543**	**6.9**	**6.5**	**103.1**	**103**
شمال غزة	183,373	270,246	7.2	6.7	103.7	103.7
غزة	367,388	496,411	6.9	6.5	103.6	103.5
دير البلح	147,877	205,535	6.9	6.4	102.4	101.6
خان يونس	200,704	270,979	6.9	6.3	102.5	103.1
رفح	122,865	173,372	6.9	6.5	102	101.8
الضفة والقطاع	**2,895,683**	**3,767,126**	**6.4**	**5.8**	**103.2**	**103.1**

ملاحظة: يشمل السكان الذين تمّ عدّهم فعلاً خلال الفترة 1-2007/12/16 وتقديرات عدد السكان الذين لم يتمّ عدّهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية.

* العدد في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة سنة 1967 مبني على تقديرات عدد السكان وليس العدد الفعلي.

عدد السكان حسب المحافظة 2007



تشير نتائج تعداد سنة 2007 إلى أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ حوالي 5.8، موزعة إلى 5.5 في الضفة الغربية و6.5 في قطاع غزة. بينما بلغ متوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع حوالي 6.4 فرداً سنة 1997، لذلك فإنه على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة إلا أن معدلات التكوين الأسري بقيت مرتفعة نسبياً، وضمن توقعات عدد الأسر بسبب انخفاض متوسط عدد الأفراد في الأسرة.

أما حسب المحافظات فيتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية، حيث تعدّ محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر سكانها في نهاية سنة 2007 بحوالي 552 ألف نسمة، يليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 496 ألف نسمة، وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 364 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 42 ألف نسمة و50 ألف نسمة، و60 ألف نسمة على التوالي.

أما من ناحية متوسط حجم الأسرة فإن الملاحظ أن جميع محافظات قطاع غزة إضافة لمحافظة الخليل (جنوب الضفة الغربية) تشكل أعلى متوسط لحجم الأسرة فيها، والذي يصل إلى 6.5 فرداً تقريباً.

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2008 في "إسرائيل" حوالي 1.22 مليون فلسطيني، وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في "إسرائيل" لسنة 2008 أنه مجتمع فتي، إذ بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً من العمر حوالي 40%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.1%. كما أن نسبة الجنس لسنة 2008 بلغت 103.6 ذكراً لكل مائة أنثى. هذه البيانات لا تشمل عدد السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل عدد السكان في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، إضافة إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها، وضمن العرب ككل[17].

بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.62 مولوداً لكل امرأة وذلك لسنة 2007، ويعتبر هذا المعدل مرتفعاً نسبياً قياساً بمعدلات الخصوبة في "إسرائيل". وبلغ معدل المواليد الخام لسنة 2007 حوالي 27.3 مولوداً لكل ألف من السكان، بينما بلغ معدل الوفاة الخام 2.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان. كما أشارت البيانات إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ خمسة أفراد خلال سنة 2007. أما معدل وفيات الرضع للعام نفسه كان 7.2 لكل ألف من المواليد الأحياء،

علماً أنها كانت سنة 2005 حوالي ثماني حالات وفاة لكل ألف مولود حي. وبلغت نسبة الأمية بين الفلسطينيين من 15 عاماً فأكثر 6.1%. كما شكلت الأسر الفلسطينية في "إسرائيل"، التي تعيش في مساكن ذات كثافة سكنية تتراوح ما بين فردين فأكثر، ما نسبته 26.2%[18].

3. الأردن:

يقدر عدد السكان الفلسطينيين في الأردن نهاية سنة 2008 بحوالي 3.17 مليون نسمة، وذلك بناء على تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في الأردن سنة 2007 بأنهم يشكلون مجتمعاً فتياً نوعاً ما، إذ بلغت نسبة الأفراد دون سن الـ 15 من العمر 35.9%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 3.3 مولوداً لكل امرأة سنة 2007.

وعند مقارنة ذلك مع سنة 2000، نجد أن نسبة السكان دون سن الـ 15 من العمر قد انخفضت من 41.7% من مجموع السكان الفلسطينيين لتصبح 35.9% سنة 2007، بينما انخفض معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن من 4.6 مولوداً لكل امرأة سنة 2000، ليصبح 3.3 مولوداً لكل امرأة سنة 2007. وهذا يدل بوضوح على الاتجاه العام نحو انخفاض الخصوبة ومعدلات النمو السكاني الفلسطيني أسوة بباقي الشعوب. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 5.1 فرداً سنة 2007[19].

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن هناك مليون و951,490 لاجئاً فلسطينياً، وذلك حتى تاريخ 2008/12/31، مقارنة مع مليون و903,490 لاجئاً فلسطينياً مسجلين لديها مقيمين في الأردن في التاريخ نفسه سنة 2007. الأمر الذي يعني أن معدل النمو السكاني للاجئين المسجلين فقط يقدر بحوالي 2.5% سنوياً، ويشكلون 387,992 عائلة منتصف سنة 2008، ويعيش حوالي 17.3% منهم في المخيمات[20].

مع ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من الفلسطينيين في الأردن غير مسجلين كلاجئين لأسباب مختلفة، حيث إن 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلين لدى وكالة الغوث، وإن حوالي 95% من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية.

4. سورية:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2008/12/31 والمقيمين في سورية 461,897 نسمة، مقارنة بحوالي 451,467 نسمة في التاريخ نفسه من سنة 2007، أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 2.3%، يشكلون 111,419 عائلة منتصف سنة 2008، ويعيش حوالي 27.1% منهم في المخيمات، مع ملاحظة أن عدد اللاجئين المذكور أعلاه لا يشمل الفلسطينيين الذين هُجِّروا إلى سورية سنتي 1967 و1970، لأن معظمهم غير مسجلين في قيود الوكالة[21].

كما أن نسبة الجنس للفلسطينيين في سورية بلغت 100.4 ذكراً لكل مائة أنثى. ويتركز الوجود الفلسطيني في محافظة دمشق؛ حيث يشكل الفلسطينيون المسجلون فيها 67% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سورية.

وتشير البيانات إلى أن نسبة السكان الفلسطينيين دون سن الـ 15 من العمر في سنة 2007 قد بلغت 33.1% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين في سورية، وأن 4.3% من السكان تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر.

ويتوزع السكان الفلسطينيون في سن 15 عاماً فأكثر في سورية سنة 2007 حسب الحالة الزواجية بنسبة 48.3% من الذكور ضمن تصنيف لم يتزوج، في حين بلغت 40.8% للإناث. ويلاحظ أن أعلى نسبة للذين لم يتزوجوا هي في الفئة العمرية (15-19) عاماً حيث بلغت 100% للذكور و92.7% للإناث، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأرامل الفلسطينيات الإناث في سورية حيث بلغت 4.2% مقارنة مع 0.5% أرمل من الذكور.

بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في سورية 3.64 مولوداً لكل امرأة سنة 2007، بينما كانت 3.5 مولوداً لكل امرأة سنة 2001. أما معدل المواليد الخام فبلغ 29.3 مولوداً لكل ألف من السكان الفلسطينيين. كما تشير هذه المصادر إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في سورية تقدر بحوالي 4.9 فرداً[22].

5. لبنان:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا كلاجئين بتاريخ 2008/12/31 والمقيمين في لبنان 422,188 نسمة، يشكلون 110,026 عائلة منتصف سنة 2008، ويعيش حوالي 52.8% منهم في المخيمات. أما متوسط حجم الأسرة المعيشية للفلسطينيين في لبنان فقد بلغ حوالي 3.8 فرداً لسنة 2008[23].

وقد بلغ معدل الخصوبة الكلي ثلاثة مواليد لكل امرأة سنة 2007، مقارنة مع 3.5 مولوداً لكل امرأة سنة 1999. كما أن نسبة الجنس للفلسطينيين في لبنان قد بلغت 98.4 ذكراً لكل مائة أنثى سنة 2007، وأن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً تساوي 32.9%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم 65 عاماً فأكثر 5.4%، وهي نسبة عالية من كبار السن مقارنة بباقي الفلسطينيين في المناطق الأخرى، وبلغ معدل المواليد الخام 21.8 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2007.

وبشكل عام فإن التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في لبنان يشير إلى أنه مجتمع فتي، شأنه في ذلك كباقي المجتمعات الفلسطينية الأخرى في الشتات (الأردن وسورية والعراق).

بلغت نسبة السكان الفلسطينيين في لبنان (15 عاماً فأكثر)، والذين لم يتزوجوا 44.1% بواقع 47.9% للذكور و40.5% للإناث، وبلغت نسبة المتزوجين 48.7% بواقع 49.6% للذكور و47.9% للإناث، وبلغت نسبة المطلقين 1.4% بواقع 0.8% للذكور و2% للإناث، وبلغت نسبة الأرامل بين الفلسطينيين المقيمين في لبنان حوالي 5.7% بواقع 1.7% للذكور و9.6% للإناث وذلك لسنة 2006.

وعند دراسة معدلات الخصوبة التفصيلية لسنة 2007 حسب أعمار النساء نجد أن معدلات الخصوبة التفصيلية حسب العمر تصل إلى ذروتها في الفئة العمرية (30-34)، حيث بلغ المعدل 158 مولوداً لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية.

أما توزيع النساء في الفئة العمرية (15-49) عاماً حسب الحالة التعليمية لسنة 2007 نجد أن أقل من 4.5% من النساء هن غير متعلمات، في حين 76.5% منهن حاصلات على التعليم الابتدائي أو الإعدادي، و19.1% حاصلات على شهادة الثانوي فأعلى. وتشير بيانات سنة 2007 إلى أن 0.5% من الأسر يتراوح عدد أفرادها ما بين 6-7 أفراد[24].

أما بخصوص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فأشار كتاب "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، الصادر عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات إلى أوضاعهم الديموغرافية والقانونية والتعليمية والاجتماعية، وخلص الكتاب إلى أن الفلسطينيين في لبنان يعانون من الحرمان من عدة حقوق مدنية، ومن حق العمل في الكثير من المهن، ومن حق التملك. إضافة إلى أن البيئة السياسية والقانونية اللبنانية بيئة طاردة للفلسطينيين بحجة منع توطينهم، والحقيقة أن الفلسطينيين لا يرغبون في التوطين إنما يريدون معاملة إنسانية عادلة، لأن الاحتجاج بأن الإبقاء على معاناة الفلسطينيين وحرمانهم من حقوق الحياة الكريمة يعين على استمرار اهتمامهم بقضيتهم، حجة غير مستندة إلى أي أسس صحيحة، إذ إن المعاناة تدفع بهم للهجرة إلى الدول الغربية، وابتعادهم عن مركز الاهتمام بقضيتهم.

6. العراق:

تعرض الفلسطينيون في العراق بعد الاحتلال الأمريكي إلى عمليات تهديد وقتل وخطف وتشريد قسري من قبل بعض الميليشيات، مما أدى إلى هروب العديد من الأسر من بيوتهم إلى مناطق مختلفة، سواء داخل العراق أو خارجه، أو داخل مخيمات مؤقتة على الحدود العراقية مع الدول المجاورة. إن وضع الفلسطينيين في العراق لا يماثله وضع للفلسطينيين في أي بلد آخر، ولا تتوفر معلومات ولا بيانات إحصائية من مصادر رسمية أو غير رسمية يمكن الاعتماد عليها، وفي الوقت نفسه هناك فرق بين عدد الفلسطينيين وعدد اللاجئين منهم. بالتالي، فإنه يصعب الحديث عن مؤشرات مقبولة عن أعدادهم وتوزيعهم الجغرافي، وخصائصهم السكانية والاجتماعية.

وحسب مصادر جهاز الإحصاء الفلسطيني فقد بلغ عدد الفلسطينيين في العراق سنة 1989 حوالي 35 ألف شخص، وتشير بيانات السكان الفلسطينيين في العراق للعام نفسه إلى أن نسبة السكان الفلسطينيين دون الـ15 من العمر بلغت 39.7% من إجمالي السكان الفلسطينيين في العراق، تتوزع بواقع 37.8% للذكور و41.6% للإناث، في حين كانت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم 65 عاماً فأكثر 3.4%، تتوزع بواقع 3.2% للذكور و3.7% للإناث. وبلغ معدل الخصوبة الكلية للفلسطينيين في العراق 5.3 مولوداً لكل امرأة، حيث كان أعلى معدل للخصوبة في الفئة العمرية (30-34) قد بلغ 346.8 لكل ألف امرأة[25].

وحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد بلغ عدد اللاجئين في العراق سنة 2003، بعيد الاحتلال الأمريكي للعراق، ما بين 35-40 ألف نسمة. وحسب معلومات دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية في آذار/ مارس 2008 فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراق يبلغ نحو 15 ألف لاجئ.

وقد أشار موقع الحرية بتاريخ 2008/12/7، تحت عنوان "هكذا أعيد تهجير اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، إلى أن مصادر فلسطينية كشفت النقاب عن آخر إحصائية تبين توزع اللاجئين الفلسطينيين في العراق في أكثر من 15 بلداً عربياً وأوروبياً. وقالت المصادر إن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وعلى ضوء ما تعرضوا له من اعتداءات على يد الميليشيات المحلية اضطروا إلى مغادرة منازلهم والبحث عن أماكن لجوء بديلة، وقد توزعوا على الشكل التالي: مخيم الوليد (2,000 لاجئ)، ومخيم التنف (800 لاجئ)، ومخيم الهول (450 لاجئاً)، وقبرص (1,600 لاجئ)، والسويد (800 لاجئ)، والبرازيل (140 لاجئاً)، وتشيلي (130 لاجئاً)، وأيسلندا (50 لاجئاً)، وأستراليا (150 لاجئاً)، وسويسرا (25 لاجئاً)، والهند (80 لاجئاً)، وماليزيا (30 لاجئاً)، وفرنسا (عائلة واحدة). وقد لجأت أعداد غير معروفة منهم إلى كل من النرويج والدانمارك وكندا وهولندا. أما داخل بغداد فما زال يقيم 10,750 لاجئاً فلسطينياً حسب آخر إحصائية.

بالتالي، وبناء على هذه المصادر فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا في العراق يقدر بحوالى 14 ألف لاجئ. وأشار المصدر نفسه إلى أنه سجل سقوط 300 شهيد فلسطيني من اللاجئين على يد الميليشيات المحلية في العراق[26]. فيما قدرت مصادر أخرى عدد الشهداء ما بين 500-850 شهيداً[27]. وقد قررت الحكومة الفلسطينية اعتماد من قتل في العراق من الفلسطينيين شهداء للشعب الفلسطيني.

وقد شهدت سنة 2008 حراكاً تجاه نقل عدد من الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية السورية، حيث وصل عدد الذين تمّ نقلهم إلى تشيلي، خلال سنة 2008، إلى 116 لاجئاً فلسطينياً، كما نُقِل إلى السويد، على أربع دفعات، خلال السنة نفسها 157 لاجئاً، وصلت آخر مجموعة منهم في 2008/11/3[28]. كما تعهدت أيسلندا بنقل ثلاثين لاجئاً من مخيم الوليد إلى أراضيها، بالإضافة إلى الاتفاق الموقّع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة السودانية لاستضافة ألفي لاجئ فلسطيني من المقيمين في المخيمات على الحدود العراقية السورية.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن هذه الإجراءات المتعلقة بنقل أعداد محدودة من الفلسطينيين، الهاربين من جحيم القتل والتعذيب في العراق، إلى دول مثل تشيلي وأيسلندا والسويد وغيرها من الدول الغربية التي نظرت بإنسانية إلى أوضاع هؤلاء اللاجئين، إنما تثير مخاوف المراقبين لهذا الملف من توزيع اللاجئين الفلسطينيين على الدول الغربية، وتوطينهم هناك، وجعله نموذجاً لتطبيقه على نطاق أوسع لحل قضية اللاجئين؛ في الوقت الذي تغلق فيه البلدان العربية المجاورة لفلسطين في وجوههم.

وعلى المستوى السياسي العراقي قامت الحكومة العراقية في 2008/11/4، بإصدار قرار لتطبيق قانون اللجوء السياسي لسنة 1971 على اللاجئين الفلسطينيين، الذي يُخضِع اللاجئين الفلسطينيين لرقابة مديريتي الأمن والاستخبارات العسكرية، ويوكل لوزير الداخلية مهمة تعيين محل إقامة اللاجئ، وإصدار الأمر بإبعاده أو محاكمته إذا أخلّ بأمن الدولة أو مصالحها السياسية، والموافقة على مغادرته، أما إذا تجاوزت مدة الغياب عن الشهر فهو يحتاج إلى موافقة رئيس الجمهورية، وفق هذا القانون[29]. ومن جهة أخرى أصدرت الحكومة العراقية في 2008/11/26 قراراً منحت بموجبه الجنسية العراقية لأبناء الفلسطينيين المتزوجين من عراقيات.

وعلى ما يبدو فإننا متجهون نحو نوع من الاستقرار في أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق، ومن المتوقع استقرار أعدادهم على ما هي عليه، مع بعض الاستثناءات من محاولات الهجرة إلى الدول الغربية؛ خاصة بعد الانخفاض الملحوظ في مستوى العنف بشكل عام في العراق.

7. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

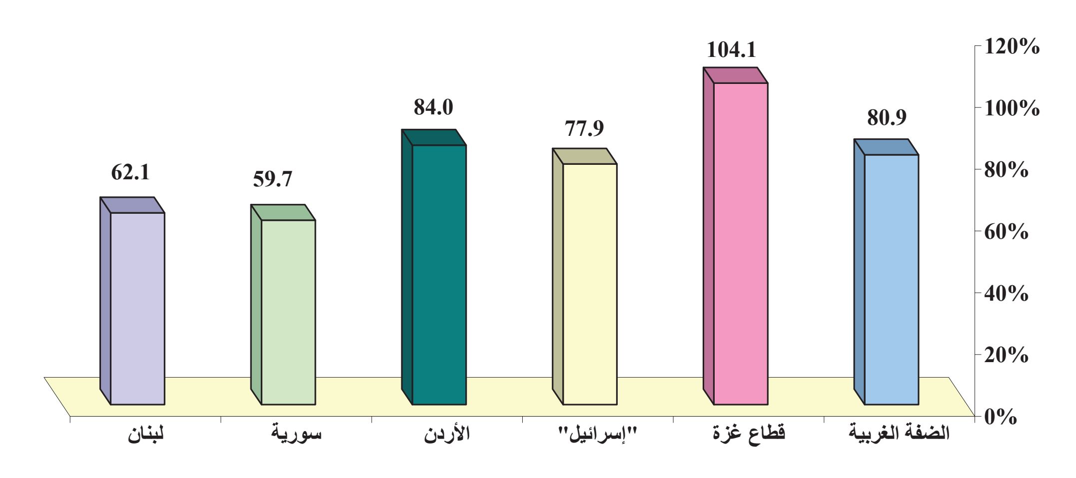
الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لسنة 2007 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين).

جدول 7/5: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة 2007[30]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة والقطاع	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل %	41.3	48.3	44.1	40 (2008)	35.9	33.1	32.9
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر %	3.4	2.7	3	3.1 (2008)	5.2	4.3	5.4
نسبة الإعالة (لكل مائة من الأفراد 15-64 عاماً)	80.9	104.1	89.1	77.9	84	59.7	62.1
نسبة الجنس (ذكر لكل مائة أنثى)	103.1	103	103	103.6 (2008)	-	100.4	98.4
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	31	38	33.6	27.3	-	29.3	21.8
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4.1	4	4.1	2.8	-	2.8 (2006)	-
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.2 (2006)	5.4 (2006)	4.6 (2006)	3.62	3.3	3.64	3
معدل الزيادة الطبيعية	2.7	3.4	3	2.51	-	2.65	-
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.5	6.5	5.8	5	5.1	4.9	3.8 (2008)

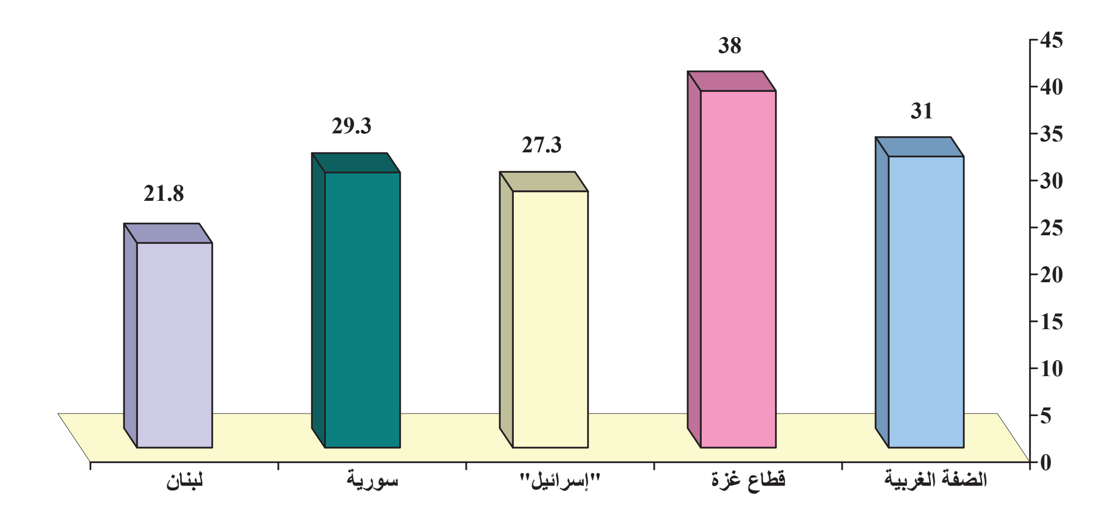
ملاحظة: العلامة (–) تعني غير متوفر.

نسبة الإعالة للفلسطينيين حسب مكان الإقامة 2007





معدل المواليد الخام للفلسطينيين حسب مكان الإقامة 2007



من خلال الجدول السابق، نلاحظ عدة أمور أهمها:

- إن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان و"إسرائيل"، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات، وهي المنطقة الجغرافية ذاتها التي تبلغ كثافتها السكانية 3,881 فرداً لكل كم^2، والتي تعدّ الأعلى كثافة في العالم.
- إن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل وبالعكس فإنها ارتفعت مقارنة بمعدلات سنة 2006، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي يمارسها.
- إن معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) قد انخفضت في الضفة والقطاع، إلا أنها بقيت مرتفعة وخاصة في قطاع غزة.
- إن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، إلا أن توزيعه العمري يختلف حسب الإقامة اختلافاً واضحاً، حيث يتبين أن نسبة الأفراد 15 عاماً فما دون في قطاع غزة تشكل أعلى نسبة، تليه الضفة الغربية، غير أن نسبة الإعالة فيهما تظلّ نسبة عالية، وهو ما يضيف أعباء اقتصادية كبيرة على معيلي أفراد الأسر في الضفة والقطاع. بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة، يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان وأدنى نسبة في قطاع غزة.
- إن معدل المواليد الخام في سورية ولبنان قد اختلفت بصورة جوهرية، وازدادت عما كانت عليه التقديرات سنة 2006 نتيجة إجراء مسوح جديدة، حيث ارتفعت في سورية من 18

مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006، لتصبح 29.3 سنة 2007، بينما ارتفعت في لبنان من 16.3 مولوداً لكل ألف من السكان سنة 2006، لتصبح 21.8 سنة 2007.

- يلاحظ الانخفاض المستمر لمتوسط حجم الأسرة المعيشية في الضفة والقطاع مقارنة مع السنوات السابقة، إلا أن هذا المتوسط بقي الأعلى في قطاع غزة، حيث وصل إلى 6.5 فرداً للأسرة، بينما في الضفة الغربية 5.5 فقط، وأدنى مستوى له في لبنان وسورية.
- إن معدل الخصوبة الكلية يشهد انخفاضاً بطيئاً مقارنة مع السنوات السابقة، وخاصة في الضفة والقطاع، مع العلم أنه بالنسبة لسورية ولبنان فإن هذا المعدل قد ارتفع مقارنة بالأعوام السابقة، والذي قد يعزى لأسباب مرتبطة بالمنهجية الإحصائية لدى مصدر البيانات.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون

ظلّ تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين بدقة، من المهام الصعبة التي تواجه الباحثين ومراكز الدراسات ومؤسسات الإحصاء. ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب سبق للتقرير الاستراتيجي الفلسطيني أن تعرض لها. وأهمها تشتت الفلسطينيين في بقاع الأرض، ومعيشتهم تحت أنظمة حكم مختلفة تتعامل بأشكال متباينة معهم إحصائياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والأخطاء الشائعة الناتجة عن تحديد اللاجئين الفلسطينيين سنة 1948 فقط كلاجئين، ونسيان اللاجئين من الضفة والقطاع ممن يعيشون في الخارج ولا يتمكنون من العودة، وكذلك الأخطاء الناتجة عن احتساب أعداد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الخارج فقط، دون الانتباه لأعداد اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع، ودون احتساب المهجَّرين من أراضيهم من أبناء الأرض المحتلة سنة 1948 والذين ما يزالون يقيمون في حدودها الجغرافية "إسرائيل". ثم إن التسجيل في سجلات وكالة الأونروا هو تسجيل اختياري، لمن يتقدم لها بتسجيل اسمه، بينما هناك أعداد هائلة من الفلسطينيين الذين لم يسجلوا أسماءهم لديها، إما بسبب عدم حاجتهم إليها، أو لإقامتهم في أماكن لا تقدم لهم فيها خدماتها، أو لأسباب سياسية... وغير ذلك.

وبغض النظر عن إحصائيات الأونروا، فإن هناك 5.5 مليون فلسطيني يقيمون في الخارج، و1.73 مليون من لاجئي الأرض المحتلة سنة 1948 يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالإضافة إلى نحو 150 ألف مُهجَّر فلسطيني يقيمون في الأرض المحتلة سنة 1948 نفسها. أي أن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين هو بحدود 7.4 مليون فلسطيني وهو ما يساوي نحو 70% من التعداد الكلي للشعب الفلسطيني البالغ 10.6 مليون في نهاية سنة 2008. وعلى الرغم من معرفتنا بأن هذه الأرقام تقديرية، وبأنه قد يكون هناك نوع من التكرار، بوجود أعداد من الفلسطينيين

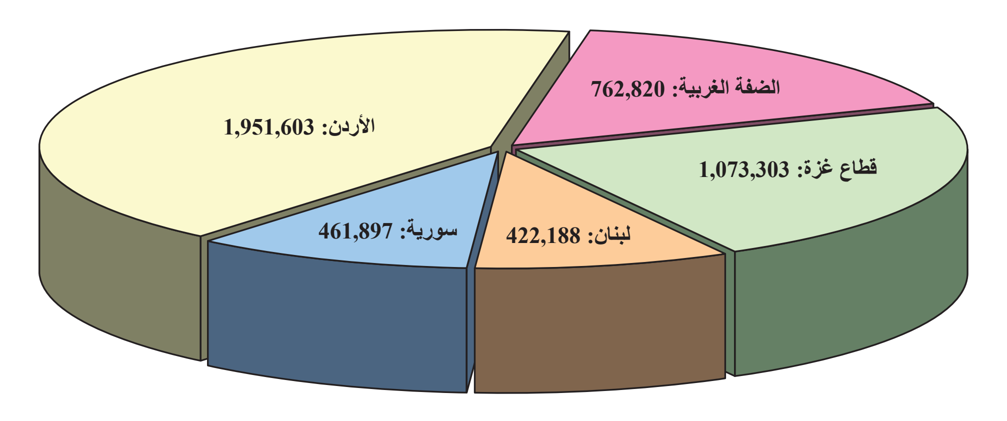
المقيمين في الخارج، ممن خرجوا من الضفة والقطاع لأسباب مختلفة، ولديهم الهويات التي تمكنهم من العودة إليهما، إلا أن هذه التقديرات تظلّ أقرب بكثير إلى الدقة من الأرقام التي تقدمها الأونروا. ولذلك فإننا نأخذ أرقام الأونروا بكثير من التحفظ عندما يتعلق الأمر باللاجئين، وإن كانت تُعتبر في بعض الأحيان مؤشراً مهماً في أماكن محددة مثل قطاع غزة، والضفة الغربية وسورية.

والجدول التالي يقدم مؤشرات الأونروا لأعداد المسجلين لديها:

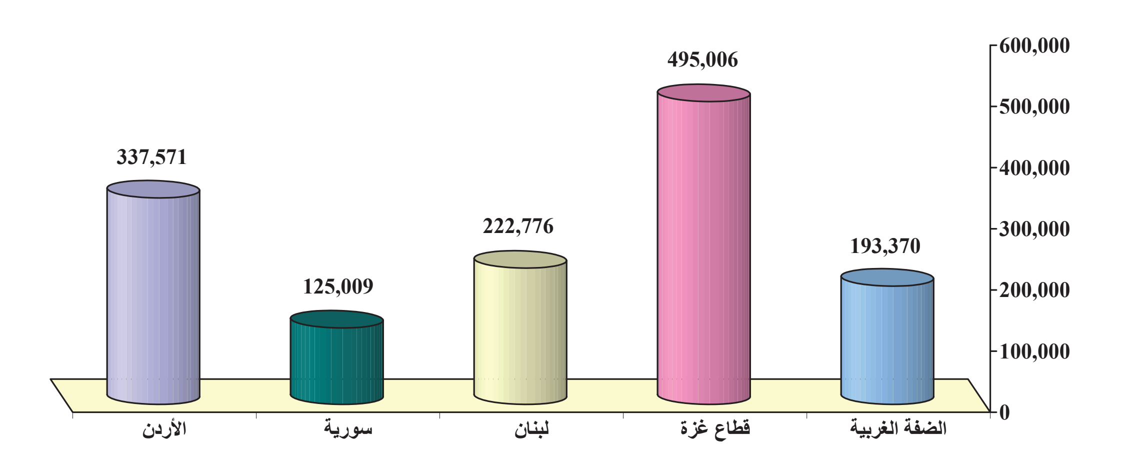
جدول 7/6: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2008/12/31[31]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	عدد المواليد (2008/6/30)	متوسط حجم العائلة 2006	متوسط حجم العائلة (2008/6/30)	عدد العائلات (2008/6/30)	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2006	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات 2008
الضفة الغربية	762,820	8,510	4	3.8	196,894	19	193,370	%25.8	%25.3
قطاع غزة	1,073,303	24,972	4.6	4.5	233,825	8	495,006	%47	%46.1
لبنان	422,188	3,524	3.9	3.8	110,026	12	222,776	%52.9	%52.8
سورية	461,897	8,371	4.2	4.1	111,419	9	125,009	%26.6	%27.1
الأردن	1,951,603	26,389	5.1	5	387,992	10	337,571	%17.7	%17.3
المجموع	**4,671,811**	**71,766**	**4.6**	**4.4**	**1,040,156**	**58**	**1,373,732**	**%29.8**	**%29.4**

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2008/12/31



عدد الأفراد المقيمين في المخيمات والمسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2008/12/31



يلاحظ من الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة حتى 2008/12/31 يقدر بحوالي 4.67 مليون نسمة، يقيم حوالي 41.8% منهم في الأردن، و39.3% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 (موزعين إلى 23% في قطاع غزة و16.3% في الضفة الغربية)، والباقي 19% مسجلون في سورية ولبنان.

ويلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات للاجئين الفلسطينيين بلغت 29.4% سنة 2008، وهي أقل بشكل طفيف عن النسبة في سنة 2006. كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي أعلى مقارنة بباقي المناطق.

ويلاحظ أن متوسط حجم العائلة هنا لا يمثل في الواقع الأسر المعيشية (الأسرة الممتدة التي تعيش معاً في مكان واحد)، بل العائلة التي يخصص لها كرت (بطاقة) عائلية مستقلة. بالتالي لا غرابة أن يكون متوسط حجم العائلة أقل من متوسط حجم الأسرة المعيشية، ونلاحظ في جميع مناطق تواجد اللاجئين أن متوسط حجم العائلة يتناقص بشكل طفيف، حيث انخفض المتوسط العام من 4.6 فرداً لكل أسرة سنة 2006، ليصبح 4.4 فرداً لكل أسرة سنة 2008.

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال الـ 37 عاماً المحددة بالفترة 1970-2007، فسنجد أن عددهم كان مليون و425,219 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و618,141 لاجئاً مسجلاً في منتصف سنة 2008. وبالتالي يمكن حساب معدل النمو السنوي الثابت للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة؛ حيث وجد أنه يساوي 3.2% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل، وبافتراض ثباته للمستقبل؛ لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال حوالي 22 عاماً. ونتيجة لثبات معدل النمو السنوي فإنه يمكن الوثوق بالمعدل السنوي 3.2% لتزايد اللاجئين الفلسطينيين في العالم.



رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

لم تتغير المؤشرات الديموغرافية المتوفرة عن ما نشر في التقرير الاستراتيجي 2007، حيث تعدّ الخصوبة والوفيات والهجرة المكونات والعناصر الأساسية للتغير والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية على معدلات واتجاهات الخصوبة والوفيات للمجتمعات الفلسطينية في العالم.

تشير البيانات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني إلى أن معدلات الخصوبة في الضفة والقطاع قد انخفضت خلال العقد الأخير 1997-2007، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 6.04 مولوداً بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني 1997 ثم أصبح 4.6 مولوداً سنة 2006[32].

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفضت من 5.6 مولوداً سنة 1997 لتصبح 4.2 مولوداً سنة 2006، بينما انخفضت في قطاع غزة من 6.9 مولوداً إلى 5.4 مولوداً للفترة نفسها. أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع فقد انخفضت من 3.8% سنة 1997 إلى 3% سنة 2007، رافق ذلك انخفاض في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 33.6 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

أما الفلسطينيون في العالم، الذين يقدر عددهم بحوالي 10.6 مليون نسمة نهاية سنة 2008، بينما كان يقدر عددهم بحوالي 10.35 مليون نسمة نهاية سنة 2007؛ فإن معدل النمو السنوي لهم يساوي 2.5%. بالتالي فإن معدل النمو السنوي 2.5% هو معدل وسطي يمكن استخدامه لتقدير عدد الفلسطينيين في العالم، مع اختلاف هذا المعدل من منطقة إلى أخرى. كما يتوقع أن يتضاعف السكان الفلسطينيون في العالم بناء على هذه الفرضية سنة 2036 ليصبح حوالي 21.2 مليون نسمة.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبافتراض أن صافي الهجرة هو صفر، فإن معدلات النمو السكاني السنوية قد انخفضت خلال الفترة 1997-2007 في الضفة الغربية من 3.6% إلى 2.53%، بينما انخفضت المؤشرات في قطاع غزة من 4.1% إلى 3.32% في الفترة نفسها.

هذا الأمر يمكننا من القول بأنه وعلى الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة إلا أن هناك استمراراً لتزايد السكان والكثافة السكانية في قطاع غزة بصورة أكبر نسبياً منها في الضفة الغربية، بمعنى ازدياد نسبة السكان في قطاع غزة (على افتراض أن صافي الهجرة يساوي صفراً).

خامساً: الجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية

لم يكن الصراع الديموغرافي على الأرض الفلسطينية أكبر وأشد يوماً مما عليه الآن، فما من سياسة ولا حرب أو جدار يبنى أو منزل يهدم، ولا قانون أو تشريع إسرائيلي يُسنّ؛ إلا ووراءه العامل السكاني سواء أكان واضحاً أم مخفياً، ولا يوجد هناك محفل أمام الإعلام أو بالخفاء إلا ويحيك مؤامرات ديموغرافية على الشعب الفلسطيني بكل الوسائل، والتي قد يخفى عنا الكثير منها. ونذكر القارئ بالاطلاع على التقرير الاستراتيجي الفلسطيني للسنوات 2005، و2006، و2007، حيث تمّ إلقاء الضوء على بعض من هذه المؤامرات. فعدد السكان الفلسطينيين يشكل ما يسمى بـ"الخطر الديموغرافي"، ويستخدم إسرائيلياً باتجاهين؛ اتجاه يؤكد أن الفلسطينيين هم أقلية، وبالتالي فإن عليهم القبول بما تفرضه الأكثرية اليهودية أو الترحيل (الترانسفير) أو الإبادة. والاتجاه الثاني يقول إن الفلسطينيين يشكلون قنبلة ديموغرافية لا يمكن الانتظار حتى تنفجر، لذلك لا بدّ من استخدام كافة السبل الكفيلة بتشريد الفلسطينيين وتضييق سبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليهم وعلى أبنائهم، وكلا الاتجاهين يلتقيان على الهدف نفسه.

تشير مجموعة من المعلومات، التي ينشرها موقع خاص بالمخابرات المركزية الأمريكية، إلى أن الإحصائيات السكانية أكدت تفوق الديموغرافيا الفلسطينية على أرض فلسطين التاريخية. حيث تبين أن عدد سكان "إسرائيل" في بداية أيار/ مايو 2008 قد بلغ سبعة ملايين و112,359 نسمة منهم خمسة ملايين و433,842 هم عدد اليهود، بينما يبلغ عدد المسلمين مليون و137,977 والمسيحيين 149,360، في حين أن عدد الدروز 113,798. ويشير الموقع إلى أن العدد الحقيقي لليهود في فلسطين التاريخية بما فيها المستوطنين في الضفة الغربية وشرقي القدس والجولان لا يتجاوز أربعة ملايين و733,842 نسمة. وفيما يخص الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تعداد السكان وصل إلى أربعة ملايين و149,173 موزعين بين قطاع غزة بواقع مليون و537,269 ومليونين و611,904 في الضفة الغربية بما فيها القدس. لذلك وفي حال إضافة عدد العرب –مسلمين ومسيحيين ودروز– داخل "إسرائيل"، والذين يبلغ عددهم مليون و401,135 نسمة، يصبح تعداد الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية خمسة ملايين و550,308 نسمة، وبهذا يكون التفوق السكاني لصالح الفلسطينيين على حساب اليهود[33].

ولأهمية المسألة الديموغرافية بالنسبة لـ"إسرائيل" فإن لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي طرحتها للنقاش بشكل علني وسري في سنة 2001. كما تناول مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference هذه المسألة أكثر من مرة ووضعت مقترحات عديدة لمواجهتها[34].

ومن الواضح أن قضية التزايد السكاني العربي في الدولة العبرية تشكل هاجساً عند السياسيين الإسرائيليين، حيث سيطرت فكرة تحول "إسرائيل" إلى دولة ثنائية القومية على المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال محادثات السلام في سنة 2008، فقد حذر رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت مما أسماه الواقع غير المحتمل المتمثل "بالدولة الواحدة ثنائية القومية"، ومن هذا المنطلق أعلن أولمرت عن تمسكه بحلّ الدولتين[35]. وفي السياق نفسه عدّ الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز الحديث عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين انتحاراً ديموغرافياً وقال "إن عودة اللاجئين ستعني ألا تكون إسرائيل دولة يهودية"[36].

ومن خلال رصد التصريحات الإسرائيلية السياسية[37] والأكاديمية[38] والإجراءات العملية، لمواجهة التزايد السكاني العربي في فلسطين التاريخية بشكل عام، وفي الدولة العبرية بشكل خاص، تظهر مسألة تقليل التواجد العربي داخل "إسرائيل" أولوية ملحة، على المستوى السياسي الإسرائيلي، وهو ما طُرِحَ بجدية، على مختلف التوجهات السياسية الإسرائيلية، بضرورة تبادل الأراضي ذات الكثافة السكانية العربية بأخرى ذات تواجد يهودي، أي المستوطنات في الضفة الغربية[39]، وهو ما تقوم به "إسرائيل" بشكل عملي من خلال بناء جدار الفصل العنصري.

ومن الواضح بعد تشكيل حكومة إسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو وانضمام الأحزاب اليمينية المتطرفة مثل "إسرائيل بيتنا" بزعامة أفيجدور ليبرمان، الداعي إلى ترحيل المواطنين العرب في "إسرائيل" من وطنهم، أن قضية يهودية الدولة ستأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام هذه الحكومة، لذلك من المتوقع زيادة الإجراءات الإسرائيلية لتثبيت يهودية الدولة على المستوى السياسي؛ من خلال محاولة الحصول على اعتراف فلسطيني بـ"يهودية إسرائيل"، وعلى المستوى الاجتماعي والجغرافي، من خلال رفع معدل الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" أو التضييق على السكان العرب من خلال قانون المواطنة والجنسية العنصري الذي أقرّه الكنيست الإسرائيلي؛ والذي يعدّ خرقاً واضحاً لحقوق الأقليات التي نصّ عليها القانون الدولي والإنساني.

سادساً: الضغوط والإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية

ازدادت النبرة خلال العام الماضي حول ما يسمى بـ"يهودية إسرائيل"، وأصبح الحديث عن ذلك أمراً مألوفاً في الإعلام الإسرائيلي والعالمي المهتم بقضايا التسوية السلمية، وفي تصريحات قادة بعض الدول الكبرى مثل أمريكا وفرنسا. وأخذت تُطرح قضايا تتعلق بالوضع النهائي، ودور الأقلية العربية في "إسرائيل"، والإشارة من بعض قادة "إسرائيل" لطردهم إلى أراضي السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى المحاولات المستمرة لطردهم ومصادرة أراضيهم

أو منعهم من البناء على أرضهم، واتباع سياسة هدم البيوت بحجة عدم الترخيص، إضافة إلى تهميشهم وسلخهم عن شعبهم وأمتهم العربية والإسلامية، والقيام بكافة أشكال الضغوط والإجراءات، للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر.

إن التأثير على الحالة الديموغرافية عبر الخط الأخضر، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، يأخذ أشكالاً متعددة، وتبدع الحكومات والأحزاب الإسرائيلية وتتفنن في هذا المجال كثيراً. فمن هذه المجالات سياسة الإغلاق الداخلي، حيث كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) أن معدلات البطالة في الضفة والقطاع منذ بدء الانتفاضة الثانية سنة 2000 ما زالت مرتفعة عما كانت عليه قبلها. وأرجع السبب في هذا المعدل إلى سياسات الإغلاق الداخلية والخارجية التي تبنتها "إسرائيل"، لافتاً النظر إلى أن سياسية الإغلاق الداخلية قيدت دخول العمال الفلسطينيين إلى "إسرائيل"، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة الصادرات والواردات؛ مما أثر سلبياً على سوق العمل. وأوضح أن الإغلاق أدى إلى تراجع للاقتصاد وزيادة تكاليف النقل بجانب أعمال العنف بين "إسرائيل" والفلسطينيين، وذكر أن حوالي 1.3 مليون فلسطيني أي 34% من السكان يعانون من غياب الأمن الغذائي، بالإضافة إلى 12% معرضين لخطر غياب الأمن الغذائي[40].

وكما يتضح من بحث جديد أجراه الصحفي الإسرائيلي نداف شرغاي Nadav Shragai، أن حوالي 50 ألف فلسطيني انتقلوا في السنوات الأخيرة للسكن في الجانب الغربي من جدار الفصل في منطقة القدس. حيث انتقل فلسطينيون للسكن في أحياء فلسطينية مثل شعفاط، وبيت حنينا، والشيخ جراح، وسلوان، والبلدة القديمة؛ الأمر الذي زاد من الاكتظاظ السكاني، ومن رفع أجور المساكن. كما وصل فلسطينيون إلى أطراف أحياء يهودية، حيث اشتروا أو استأجروا منازل من يهود. أما أسباب هذه الهجرة فهي نتيجة التخوف من فقدان حقوق أو امتيازات، وسهولة الوصول إلى أماكن العمل والتي يتمتع بها سكان القدس لكونهم سكان دائمين في المدينة. ويعرض البحث إمكانية تحول أحياء يهودية في القدس الشرقية إلى أحياء حدودية في حال تقسيم المدينة، الأمر الذي سيؤدي إلى مغادرة آلاف من اليهود للمدينة[41].

وكشف تقرير لجريدة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية The Christian Science Monitor في 2008/6/10، أن "إسرائيل" تطرد العرب من بيوتهم في يافا؛ لإحلال اليهود المهاجرين محلهم. وذكرت أن حي العرب في المدينة قد تحول إلى حي يهودي خلال العقود القليلة الماضية أسوة بحي العجمي، حيث يُطل الحيان على البحر؛ مما يجعلهما مناطق مغرية للمهاجرين اليهود الجدد. ويشير التقرير أن "إسرائيل" أهملت الأحياء العربية في يافا على مدى 40 عاماً ولكنها الآن بدأت تولي اهتماماً كبيراً بهذه الأحياء التي تشهد نهضة عمرانية كبرى، حيث طردت السلطات الإسرائيلية أكثر من 500 أسرة عربية في هذا السياق خلال الأشهر القليلة الماضية[42].

وقال تقرير أصدرته منظمتان حقوقيتان إسرائيليتان، إن "إسرائيل" تنفذ خطوات لعزل قطاع غزة عن الضفة الغربية. وجاء في التقرير الذي أصدرته منظمتا بتسيلم وهموكيد – مركز الدفاع عن الفرد HaMoked - Center for the Defence of the Individual أن "إسرائيل تنفذ خطوات أحادية الجانب، بهدف تكريس واقع جديد من العزل بين السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية".

وحذر التقرير من قيام السلطات الإسرائيلية بالمس بحقوق الإنسان الفلسطيني وبإمكانية تطبيق الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير، وشدد على أن "إسرائيل تحول فلسطينيين إلى متواجدين غير قانونيين في بيوتهم".

وأضاف التقرير أن:

> إسرائيل تعمل منذ بداية الانتفاضة الثانية، بطرق شتى، من أجل إنشاء حالة من العزل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقسيم الفلسطينيين فيهما إلى مجموعتين سكانيتين منفصلتين. ووصلت هذه السياسة أوجها في العام الأخير من خلال مطالبة الفلسطينيين المسجلين بأنهم من سكان قطاع غزة بحيازة تصريح للتواجد في الضفة الغربية، وقيام السلطات الإسرائيلية بإبعادهم من الضفة إلى القطاع بذريعة أنهم متواجدون غير قانونيين في الضفة.

وقال التقرير إنه "بواسطة نظام التصاريح الجديد هذا تحول إسرائيل، بخطوة غير مسبوقة وتفتقر إلى سند قانوني، فلسطينيين من المناطق [المحتلة سنة 1967] إلى متواجدين غير قانونيين في بيوتهم". وأشار التقرير إلى أن السلطات الإسرائيلية بدأت، منذ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، تطالب الفلسطينيين من سكان القطاع المتواجدين في الضفة بحيازة تصريح "تواجد في يهودا والسامرة"[43].

وقال تقرير أصدرته وحدة البحث والتوثيق في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، إن طواقم الإحصاء التابعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، المكلفة بتنفيذ عملية الإحصاء الشامل للسكان، أنهت تمريناتها العملية والنظرية، ومن المتوقع أن تباشر بتنفيذ عملية الإحصاء بعد انتهاء الأعياد اليهودية، وفي فترة أقصاها مطلع كانون الثاني/ يناير 2009. وكانت مدينة القدس شهدت حالة من الإرباك والبلبلة، سادت أوساط المواطنين المقدسيين، بعد قيام طواقم وزارة الداخلية الإسرائيلية بمداهمة منازل المواطنين في أماكن متفرقة من المدينة المقدسة لإجراء ما وصف بأنه عملية إحصاء عشوائي للفلسطينيين في المدينة.

واستبعد تقرير مركز القدس خروج الإحصاء عن نطاق تلك السياسات الإسرائيلية، التي يمكن إيجازها بالحصول على أرض أكثر وعرب أقل. ولا يستبعد أن يصب استغلال بيانات هذا الإحصاء في خدمة السياسات الإسرائيلية القاضية إلى الإبقاء على احتلال المدينة المقدسة، والإيغال في التنكر

للحقوق التاريخية للسكان الفلسطينيين الأصليين للمدينة، الذين كانوا يملكون كل شيء في المدينة، ولم يتواجد في قسمها الشرقي أي يهودي قبل الاحتلال، إلا أنه بعد سنة 1967، تمكنت "إسرائيل" من سلبهم حوالي 86% من أراضيهم، التي يستوطن فيها 180 ألف مستوطن يهودي وفقاً للكتاب الإحصائي السنوي للقدس لسنة 2007[44].

سابعاً: هجرة الفلسطينيين إلى الخارج ونزيف الأدمغة والكفاءات الفلسطينية

تشير النتائج الأساسية لمسح هجرة العمالة الفلسطينية في تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا، 2008، إلى أن توجهات الفلسطينيين المقيمين في هذه التجمعات تميل نحو الهجرة إلى الخارج، وهي بشكل عام تعكس أنماط الهجرة في الضفة والقطاع، حيث تبين أن نسبة الأفراد الذين يفكرون بالهجرة إلى خارج الضفة الغربية وقطاع غزة وأعمارهم 15 عاماً فأكثر قد بلغت 7.3% (ذكور 63.8%، وإناث 36.2%)، منهم 55.7% عاملون مقابل 15.9% عاطلون عن العمل. وحسب الحالة الزواجية، فقد بلغت نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج 43.7%، مقابل 53.8% متزوجين، وحول الدول التي يفضلون الهجرة إليها، فقد فضل نصف الذين يفكرون بالهجرة إلى الخارج بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تليها دول الخليج العربي ثم أوروبا وبنسبة 14.1% و13.1% على التوالي، وحول الأسباب التي دفعتهم للتفكير بالهجرة جاءت الأسباب المتعلقة بتحسين الوضع المادي في الدرجة الأولى وبنسبة 72.9% من إجمالي الذين يفكرون بالهجرة، تليها الأسباب المتعلقة بالوضع السياسي والأمني السائد وبنسبة 21.1%[45].

وحول الهجرة الدولية فقد أظهرت النتائج أن هناك ما نسبته 10% من الأسر هاجر منها فرد واحد على الأقل إلى خارج الضفة والقطاع، وتوزعوا حسب الجنس بواقع 80.4% للذكور مقابل 19.6% للإناث، ومن الملاحظ أن نحو نصف المهاجرين للخارج كانوا من الشباب إذ بلغت نسبة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم 15-29 عاماً 48.6%، كما هاجر نحو ثلثي المهاجرين (65.9%) خلال الفترة 2000-2008، توجه معظم المهاجرين نحو الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 71% من إجمالي المهاجرين خارج الضفة والقطاع ثم الأردن (6.5%)، وحول أسباب الهجرة إلى الخارج كانت الأسباب المتعلقة بتحسين الوضع المالي وبنسبة 52.9% في المرتبة الأولى يليها الدراسة والبحث العلمي بنسبة 23.2%.

ورغم أن حجم هذه الظاهرة لم يصل ليصبح خطراً كبيراً على الوضع الديموغرافي الفلسطيني الداخلي إلا أنه لا يمكن غض الطرف عنها، بهدف التوعية بمخاطرها وللحد من آثارها المستقبلية

السلبية في المنطقة، ولا بدّ للمخطط الفلسطيني القيام باتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بمنع هذه الظاهرة أو الحدّ من آثارها ومعالجة أسبابها. مع العلم أيضاً أن الفلسطينيين الذين يغادرون للخارج غالباً ما يعودون ويستقرون في أرضهم.

أما عن أسباب هذه الحركة أو الهجرة السكانية فبالإضافة للإجراءات الإسرائيلية القمعية خلال سنوات انتفاضة الأقصى السبع الماضية، رافقها في السنتين الأخيرتين 2006-2007، فرض الحصار على الشعب الفلسطيني والاختلافات السياسية الفلسطينية الداخلية بين الإخوة، وشبه القطيعة بين جناحي الوطن، والحصار الخانق على قطاع غزة، إضافة لعوامل تتعلق بالبحث عن عمل أو الحصول على الأمن المعدوم في ظلّ الاحتلال، وضمن ضغوط دولية خارجية بهدف إيجاد الفتنة الداخلية المفتعلة بين الأشقاء، بحيث يعطى العدو الصهيوني ومن يحالفه بعض الذرائع الوهمية لاستمرار العدوان على الشعب الفلسطيني بكل أطيافه، وللتغطية على فشلهم في حل القضية الفلسطينية وفشل سياساتهم في المنطقة. إضافة للمماطلة في حقوق الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الاحتلال ومصادرة الأراضي وتفريغ الأرض من سكانها.

ثامناً: فلسطينيو الخارج وحق العودة

لعله بعد القراءة المتأنية لما وصلت إليه المفاوضات خلال العشر سنوات السابقة، وما أسفرت عنه اللقاءات والاجتماعات والاتفاقيات التي أصبح عدّها صعباً، والتي أسفرت جميعها بل واختزلت بمؤتمر أنابوليس ورؤية بوش في حل الدولتين، دون سقف زمني ملزم لـ"إسرائيل" بإنهاء الاحتلال، وصدور قرار مجلس الأمن الأخير الذي أصبحت مرجعيته أنابوليس؛ أصبح من الواضح أن النتيجة هي إعطاء الغطاء لـ"إسرائيل" للاستمرار في تهويد فلسطين التاريخية كلها، بما فيها الأراضي المحتلة سنة 1967، وإلغاء الحديث عن القضايا الأساسية المتمثلة بحق العودة والقدس وإزالة المستوطنات. بل على العكس تضخمت وتسارعت عمليات الاستيطان وخاصة في القدس، واستمر العمل بسياسة هدم البيوت وببناء الجدار العنصري، الذي يقضم مزيداً من الأراضي، ويعزل السكان ويحدّ من حركتهم ووصولهم إلى أماكن عملهم.

وقد شهدت سنة 2008 مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي أقامها فلسطينيو الخارج للتأكيد على تمسكهم بحقّ العودة. ومن أبرز تلك الفعاليات مؤتمر فلسطينيي أوروبا السادس، الذي انعقد في كوبنهاجن بالدانمارك في 2008/5/3، تحت شعار "ستون عاماً... وللعودة أقرب"، بمشاركة نحو سبعة آلاف فلسطيني[46]. وأكدت الكلمات التي أُلقيت خلال المؤتمر على التمسك بحقّ العودة،

حيث أعرب ماجد الزير رئيس المؤتمر ومدير مركز العودة الفلسطيني في لندن عن اعتقاده بأن الفلسطينيين "أقرب لتحقيق إرادتهم في العودة لفلسطين والخلاص من الاحتلال"، مشدداً على ضرورة إشراك الفلسطينيين اللاجئين في أوروبا وخارجها في صنع القرار الفلسطيني[47]. كما أكد أمير مخول، المدير العام لاتحاد الجمعيات العربية (اتجاه)، أن "العودة مشروعنا (الشعب الفلسطيني أينما كان) ولن نتنازل عنه"[48]. وشدّد مركز العدالة الفلسطيني بالسويد أن الشتات الفلسطيني في أوروبا بات يدرك أنه أقرب للعودة، حسبما قال القيادي في المركز سمير الجريسي في كلمته، مضيفاً أن الشعب الفلسطيني نجح في اختبار البقاء، وتمكّن من الحفاظ على قضيته العادلة، مستعصياً على كل المراهنات والمساومات والمخططات[49].

كما عُقد في دمشق الملتقى العربي الدولي لحق العودة، خلال الفترة 23-2008/11/24، تحت شعار "العودة حق"، بمشاركة أكثر من 4,500 شخصية، قدموا من 54 دولة تتوزع على خمس قارات. وتضمن الملتقى كلمات لشخصيات فلسطينية بارزة أمثال فاروق قدومي وخالد مشعل والعديد من الساسة والمفكرين والعلماء. وأقيمت ورش عمل وندوات غطت الجوانب المختلفة لحق العودة. وأصدر الملتقى في ختامه "إعلان دمشق العالمي للدفاع عن حق العودة للفلسطينيين"، والذي تضمّن دعوة إلى تفعيل الآليات والوسائل السياسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية للدفاع عن حق العودة ونشر ثقافتها، كما دعا جميع المؤسسات والمنظمات والهيئات إلى تنسيق جهودها وحشد كل الطاقات لتحقيق إجماع عالمي لتطبيق حق العودة[50].

كما وقع الرئيس محمود عباس على وثيقة ملزمة بالتمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، على ملصق كبير يحمل نصّ الوثيقة: "لا بدّ من أن نعود إلى الوطن"، والتي جاء فيها "نعاهد أمتنا وشعبنا أن نظل متمسكين بحق العودة إلى ديارنا، محددين الهدف، نسير بخطى ثابتة معلنين أن أي اتفاق لا يتضمن حقوقنا السياسية والمعنوية والمادية هو اتفاق باطل، وغير ملزم لشعبنا، ويجب مقاومته والتصدي له بحزم"[51].

كما أكد الفلسطينيون في أوروبا، في وثيقة أصدروها بمناسبة مرور ستة عقود على النكبة الفلسطينية، أنهم أصبحوا أقرب لتحقيق حقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم التي هجِّروا منها سنة 1948، وأنهم يواصلون التشبّث بحق العودة. كما أنهم طالبوا المجتمع الدولي تمكين أبناء الشعب الفلسطيني أينما كانوا من العودة إلى أرضهم وديارهم التي هُجِّروا منها قسراً، مع التعويض عن كافة الخسائر والأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بهم وبأجيالهم جراء ذلك[52].

وأجرت قناة الجزيرة الفضائية عدة استطلاعات، منها استطلاعين لهما علاقة بالعودة، حيث أظهر الاستطلاع الأول أن 88.3% من المشاركين لا يؤيدون إسقاط حق العودة مقابل إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967. أما الاستطلاع الثاني فأظهر أن 85.6% لا يقبلون بفكرة التجنس والتعويض المالي مقابل التنازل عن حق العودة.

خاتمة

من الواضح أن معدل النمو السكاني الفلسطيني في حالة تراجع مستمرة عما كان عليه في سنة 1997، وهو ما نلحظه من خلال انخفاض معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية، ومن خلال ارتفاع نسبة الفئة العمرية التي تتراوح بين 15-65 عاماً، وانخفاض الفئة العمرية ما دون 14 عاماً.

ويعدّ النمو السكاني الفلسطيني أحد أبرز محددات الصراع العربي الإسرائيلي، إذ لم تُخفِ المؤسسة الرسمية الإسرائيلية تخوفها من النمو السكاني الفلسطيني، ليس فقط داخل الدولة العبرية، بل أيضاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. لذلك شهدت سنة 2008، محاولات إسرائيلية للترويج للوطن البديل. كما أبدت الشخصيات السياسية والدينية تخوفها من تناقص عدد المهاجرين اليهود لـ"إسرائيل"، مما يؤثر على التوازن الديموغرافي لصالح الفلسطينيين.

وعلى ما يبدو فإن المفاوض الإسرائيلي قد أدرك حجم الخطر الذي يتهدده جراء النمو السكاني، فقام بإجراءات وقائية للحيلولة دون التأثير عليه ديموغرافياً، كما طرح مسألة تبادل الأراضي للتخلص من الفلسطينيين المتواجدين داخل الدولة العبرية. إلا أن جميع المؤشرات تؤكد على أن السنوات القليلة القادمة ستشهد تفوقاً ديموغرافياً لصالح الفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

هوامش الفصل السابع

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008، 2008/12/31، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/end2008.pdf

[2] تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة اللاجئين إلى عدد السكان في الضفة والقطاع هي 44.6%، غير أننا اضطررنا لوضع النسبة 44.8% لتتوافق مع معطيات الجهاز نفسه حول نسب اللاجئين المذكورة بشكل منفصل في كل من الضفة (30.9%) والقطاع (67.7%).

[3] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.

[4] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"** (رام الله، فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2008)، ص 231، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1526.pdf

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007، 2008/9/1، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/census_westbank_2007.pdf

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة، 2009/2/15، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_census.pdf

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة.

[9] المرجع نفسه.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة.

[12] المرجع نفسه.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.

[15] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية - ملخص (السكان والمساكن)** (رام الله - فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب/ أغسطس 2008)؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-2007: المؤشرات الأساسية حسب نوع التجمع السكاني** (رام الله - فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الثاني/ يناير 2009).

[16] **المراجع نفسها**.

[17] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين، 2009/5/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/nakba_61.pdf

[18] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.

[20] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-18.pdf؛ وhttp://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-16.pdf؛ وhttp://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[21] انظر: المرجع نفسه.

[22] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.



[23] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-18.pdf؛
وhttp://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-16.pdf؛
وhttp://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[24] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**.

[25] **المرجع نفسه.**

[26] مجلة الحرية الإلكترونية، 2008/12/13.

[27] **الحياة الجديدة**، 2008/3/23؛ مجلة **فلسطين المسلمة**، بيروت، آذار/ مارس 2008، انظر:
http://www.fm-m.com/2008/Mar2008/story23.htm

[28] **الخليج**، 2008/11/4.

[29] نقولا ناصر، لماذا زار عباس بغداد؟!، شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، انظر:
http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=6015

[30] الجدول من تجميع الباحث، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم "9"**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت–2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص (السكان والمساكن)**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية 2007؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رئيس الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج النهائية للتعداد العام 2007 في قطاع غزة.

[31] انظر: http://www.un.org/unrwa/arabic/PublicStat/pdf/uif-18.pdf؛
وhttp://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[32] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شبانة رئيس الإحصاء الفلسطيني يستعرض حصاد 2008.

[33] جريدة **فلسطين**، 2008/5/21.

[34] فايز رشيد، تقرير تحليلي: مؤتمرات هرتسيليا، **الشرق**، الدوحة، 2008/1/28.

[35] عرب48، 2008/4/9، انظر: http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=53293

[36] **الشرق الأوسط**، 2008/4/10.

[37] انظر تصريحات ليفني حول طرد السكان العرب من "إسرائيل"، **السفير**، 2008/12/12.

[38] انظر دراسة أرنون سوفر بعنوان "دولة تل أبيب تهديد لإسرائيل"، الجزيرة.نت، 2008/6/21، في:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/32FF394A-77E4-413E-ACEF-41C6EE950120.htm

[39] حوار مع أفيجدور ليبرمان، **الحياة الجديدة**، 2008/1/19.

[40] جريدة إيلاف، 2008/4/23.

[41] وكالة سما، 2008/5/22.

[42] **عكاظ**، 2008/6/11.

[43] B'Tselem and HAMOKED, Separated Entities: Israel Divides Palestinian Population of West Bank and Gaza Strip, September 2008, in:
http://www.btselem.org/Download/200809_Separated_Entities_Eng.pdfparatedDefence of the Individual

[44] مركز باحث للدراسات، 2008/10/17.

[45] بيان صحفي حول النتائج الأساسية لمسح هجرة العمالة الفلسطينية إلى تجمعات رام الله والبيرة وبيتونيا، 2008.

[46] بي بي سي، 2008/5/6.

[47] بي بي سي، 2008/5/4.

[48] قدس برس، 2008/5/3.

[49] قدس برس، 2008/5/5.

[50] الجزيرة.نت، 2008/11/25.

[51] **الحياة**، 2008/5/14.

[52] جريدة **فلسطين**، 2008/5/16.

الفصل الثامن

المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

ما زال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من إجراءات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التي تهدف إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتكريس تبعيته وخدمته للمشروع الصهيوني. وما زال تحكّم "إسرائيل" بالمعابر وعمليات الاستيراد والتصدير، وضربها أو تعطيلها للبنى التحتية تشكل العقبة الرئيسية أمام تطور الاقتصاد الفلسطيني. إن جوهر القضية الفلسطينية هو مشروع وطني تحرري يهدف إلى الاستقلال، وعلى الرغم من ضرورة العمل بكل الطرق لتوفير الحياة الكريمة للفلسطينيين، إلا أنه لا ينبغي تقزيم المشروع الوطني بمجرد "تحقيق الرفاهية تحت الاحتلال". ويجب أن توضع المعاناة المعيشية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في إطار الصراع مع الاحتلال، ورفض عمليات الإذلال والتركيع من خلال لقمة الخبز وحبة الدواء. وللشعب الفلسطيني إمكانات وطاقات هائلة لا تعكسها الأرقام الواردة في التقارير. كما أن النتائج العامة لا تعكس بالضرورة حالة متشابهة بين الضفة والقطاع بسبب اختلاف طبيعة تعامل الاحتلال والعالم العربي والدولي معهما؛ فعلى الرغم من معاناتهما من الاحتلال، إلا أن القطاع يعاني من حصار خانق غير مسبوق، أدى إلى شلل العديد من جوانب الحياة الاقتصادية.

أولاً: الحسابات القومية

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2008، إلى نمو في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال سنة 2008، وبنسبة 2.3% عما كان عليه الوضع في سنة 2007، حيث ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 4,535.7 مليون دولار في سنة 2007، إلى 4,639.7 مليون دولار في سنة 2008.

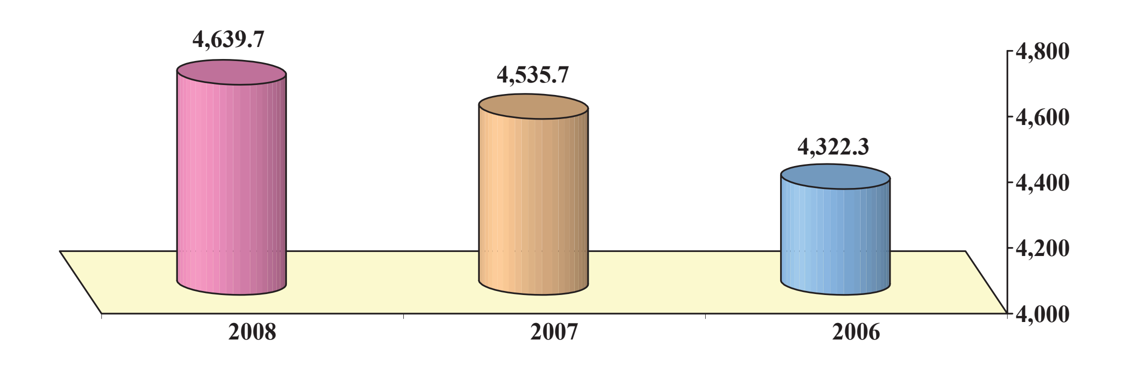
وقد حدث تراجع في بعض الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة وصيد الأسماك، والإنشاءات، والنقل والتخزين والاتصالات، بينما ارتفع حجم بعض القطاعات الأخرى كالتعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات، والوساطة المالية، والإدارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية.

جدول 8/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006-2008
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (بالمليون دولار)[1]

السنة	2006	2007	*2008
الناتج المحلي الإجمالي	4,322.3	4,535.7	4,639.7

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006-2008 (بالمليون دولار)



ثانياً: القطاعات الاقتصادية

من الملاحظ أن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 قد اتّسم بالإرباك وعدم التوازن، بسبب اختلاف الأوضاع وظروف الاحتلال والحصار بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ إذ تحسنت الأوضاع الاقتصادية نسبياً في الضفة، بينما تصاعد الحصار وتزايدت المعاناة في القطاع.

1. الزراعة وصيد الأسماك:

يعدّ النشاط الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأنشطة الإنتاجية المهمة، حيث يؤدي القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في الاقتصاد الفلسطيني من حيث إسهام الصادرات الزراعية بنصيب مهم في التجارة الخارجية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الخام والأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد بلغت المساحة المزروعة، خلال العام الزراعي 2007/2006، في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.835 مليون دونم (90.1% في الضفة مقابل 9.9% في القطاع)، مقارنة مع 1.826 مليون دونم في العام الزراعي 2006/2005. وقد شكلت المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة النسبة الأكبر من مجموع مساحات الأراضي المزروعة، حيث بلغت 63.5% خلال العام الزراعي 2007/2006.

وتعدّ الزراعة المروية هي السائدة في قطاع غزة حيث تحتل 73.3% من مجموع المساحة المزروعة في القطاع؛ أما في الضفة الغربية فإن نسبة الزراعة المروية لا تتجاوز 8.3% من إجمالي المساحة المزروعة[2].

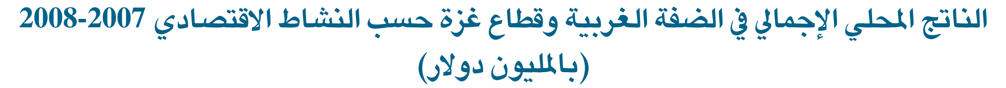
وتشير التقديرات الأولية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك لسنة 2008 قد سجل تراجعاً عن سنة 2007 مقداره 39.7 مليون دولار وبنسبة 15.7% تقريباً، حيث تراجع من 252.2 مليون دولار في سنة 2007 إلى 212.5 مليون دولار في سنة 2008؛ وبلغت نسبة إسهام قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي 4.6% تقريباً (انظر جدول 8/2).

جدول 8/2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 2007-2008 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (بالمليون دولار)[3]

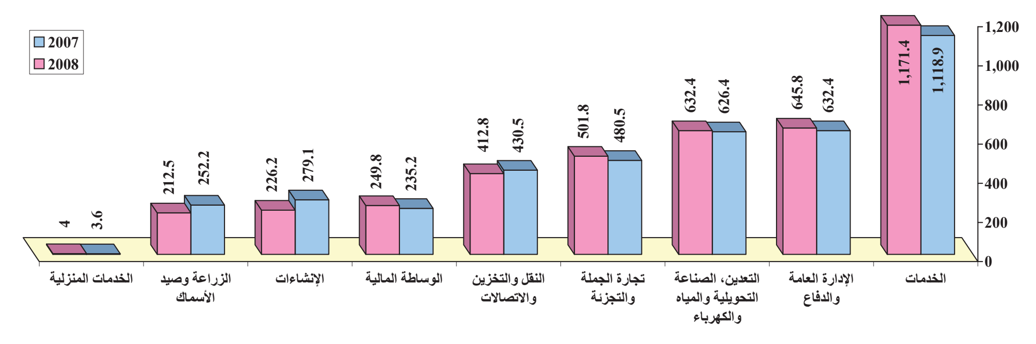
النشاط الاقتصادي	2007	2008*
الزراعة وصيد الأسماك	**252.2**	**212.5**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**626.4**	**632.4**
– التعدين واستغلال المحاجر	17.6	15.9
– الصناعة التحويلية	450	455.7
– إمدادات المياه والكهرباء	158.8	160.8
الإنشاءات	**279.1**	**226.2**
تجارة الجملة والتجزئة	**480.5**	**501.8**
النقل والتخزين والاتصالات	**430.5**	**412.8**
الوساطة المالية	**235.2**	**249.8**
الخدمات	**1,118.9**	**1,171.4**
– الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	417.5	419.6
– أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	69.9	74.4
– المطاعم والفنادق	62.4	101.7
– التعليم	442.9	448.2
– الصحة والعمل الاجتماعي	126.2	127.5
الإدارة العامة والدفاع	**632.4**	**645.8**
الخدمات المنزلية	**3.6**	**4**
ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	**-257.1**	**-263.5**
زائد: الرسوم الجمركية	**283.9**	**285.4**
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	**450.1**	**561.1**
الناتج المحلي الإجمالي	**4,535.7**	**4,639.7**

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).





الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي 2007-2008
(بالمليون دولار)



2. التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء:

واجه قطاع التعدين والصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة العديد من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بهيكل الصناعة وأحجامها، وعدم القدرة على إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاته، بالإضافة إلى مشاكل تتعلق بنقص التمويل اللازم والتجهيزات واللوازم الصناعية، وافتقاره إلى المواد الخام، وإلى عدم الانتظام في استلام المستورد منها. كما يواجه القطاع الصناعي انخفاضاً في نسبة الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى النقص الواضح في مجال الخبرة الفنية والتقنية، وغياب التنظيم والتخطيط للقطاع الصناعي. وقد ارتبطت هذه المشاكل والمعوقات بسياسة الاحتلال الإسرائيلي، المعنية بمنع أو إعاقة أي تطور أو نمو للقطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تشير النتائج النهائية لتعداد المنشآت 2007 وتحديثاته لغاية 2008/12/31 إلى أن عدد المنشآت الاقتصادية التي تمّ حصرها في الضفة والقطاع خلال الفترة 2007/10/20-2007/11/10 قد بلغ 132,938 منشأة، باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، منها 94,270 منشأة في باقي الضفة الغربية و38,668 منشأة في قطاع غزة، ومن هذه المنشآت هناك 109,476 منشأة عاملة على مستوى الضفة والقطاع، تشمل القطاع الخاص والقطاع الأهلي والشركات الحكومية، يعمل فيها 299,754 عاملاً[4].

وتشير التقديرات الأولية إلى نمو طفيف في القيمة المضافة لأنشطة التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008، حيث ارتفعت من 626.4 مليون دولار سنة 2007 إلى 632.4 مليون دولار سنة 2008، أي بنسبة نمو قدرها 1% تقريباً. وقد شكلت الصناعات التحويلية الجزء الأكبر من هذا القطاع، حيث شكلت ما نسبته 72.1% من إجمالي نشاط التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء لسنة 2008. وقد أسهم قطاع التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بما نسبته 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة نفسها (انظر جدول 8/2).

3. الإنشاءات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً خلال سنة 2008، حيث تراجع من 279.1 مليون دولار في سنة 2007 ليصل إلى 226.2 مليون دولار في سنة 2008 أي بما نسبته 19%، وقد شكّل إسهام قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2008 ما نسبته 4.9% (انظر جدول 8/2).

مع الإشارة إلى توقف عمل هذا القطاع بعد النصف الثاني من سنة 2007 في غزة، وذلك بعد فرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي الإغلاق الكامل لقطاع غزة، وحرمانه من دخول كافة المستلزمات اللازمة لعمل قطاع الإنشاءات، وبالتالي توقف المشاريع الإنشائية فيه، أي أن التراجع الذي حدث في هذا القطاع في غزة قد تمّت تغطيته بشكل رئيسي في الضفة الغربية.

4. تجارة الجملة والتجزئة:

تشير التقديرات الأولية إلى نمو القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008 بما نسبته 4.4%، حيث ارتفعت قيمته من 480.5 مليون دولار في سنة 2007 لتصل إلى ما مجموعه 501.8 مليون دولار في سنة 2008. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 ما نسبته 10.8% (انظر جدول 8/2).

5. النقل والتخزين والاتصالات:

اعتماداً على البيانات التقديرية الأولية لسنة 2008 فقد أظهر قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الضفة الغربية وقطاع غزة تراجعاً بلغت نسبته 4.1%، حيث تراجعت قيمته من 430.5 مليون دولار في سنة 2007 لتصل إلى 412.8 مليون دولار في سنة 2008، وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 ما نسبته 8.9% (انظر جدول 8/2).

6. الوساطة المالية:

تشير التقديرات الأولية إلى نمو القيمة المضافة لنشاط الوساطة المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008 بما نسبته 6.2%، حيث ارتفعت من 235.2 مليون دولار في سنة 2007 إلى 249.8 مليون دولار في سنة 2008. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 ما نسبته 5.4% (انظر جدول 8/2).

7. الخدمات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الخدمات المختلفة نمواً نسبته 4.7% خلال سنة 2008، فقد ارتفعت قيمة هذه الأنشطة من 1,118.9 مليون دولار في سنة 2007 إلى ما مجموعه 1,171.4 مليون دولار في سنة 2008، وقد بلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

لسنة 2008 ما نسبته 25.2%. وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع فقد احتل نشاط التعليم ما نسبته 38.3% من إجمالي هذا النشاط وبقيمة قدرها 448.2 مليون دولار، تلته الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية بإسهام قدره 419.6 مليون دولار وبنسبة 35.8% من إجمالي نشاط قطاع الخدمات. ومثَّل قطاع الصحة والعمل الاجتماعي ما نسبته 10.9% من إجمالي هذا القطاع، وبقيمة مقدارها 127.5 مليون دولار، تلاه قطاع المطاعم والفنادق بقيمة 101.7 مليون دولار، ثم أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية بقيمة 74.4 مليون دولار (انظر جدول 8/2).

وقد أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح النشاط الفندقي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2008، والذي تمّ تنفيذه ميدانياً بأسلوب المسح الشامل لكافة المنشآت الفندقية في الضفة والقطاع، وأظهرت النتائج أن عدد الفنادق العاملة في الضفة والقطاع قد بلغ 87 فندقاً في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2008، بسعة 4,346 غرفة، تضمّ 9,466 سريراً. كما أظهرت النتائج أن متوسط عدد العاملين في فنادق الضفة والقطاع خلال سنة 2008 بلغ 1,345 عاملاً، منهم 14% إناث.

بدأ النشاط الفندقي باستعادة بعض عافيته بعد انتهاء سنة 2002 التي شهدت ذروة الأحداث والإجراءات الإسرائيلية من إغلاقات واجتياحات للمدن، فقد بدأ عدد النزلاء يرتفع تدريجياً اعتباراً من سنة 2003، حيث ارتفع من 62,812 نزيلاً سنة 2003 ليصل إلى 316,866 نزيلاً خلال سنة 2007 وإلى 446,133 نزيلاً خلال سنة 2008، علماً أنه قد وصل إلى 355,711 نزيلاً خلال سنة 2000. ويرافق هذا التحسن في عدد النزلاء تحسناً في كافة المؤشرات الفندقية الأساسية، مثل عدد ليالي المبيت ومعدلات إشغال الغرف والأَسِرّة الفندقية، حيث كانت نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال سنة 2000 تشكل النسبة الأعلى منذ سنة 1995 بنسبة 32%، وفي سنة 2002 انخفضت إلى 10%، وفي سنة 2007 ارتفعت إلى 25%، أما خلال سنة 2008 فقد ارتفعت نسبة إشغال الغرف إلى 36%[5].

8. الإدارة العامة والدفاع:

سجلت القيمة المضافة لقطاع الإدارة العامة والدفاع نمواً في سنة 2008 عن سنة 2007 بنسبة قدرها 2.1% تقريباً، فقد نما هذا القطاع من 632.4 مليون دولار في سنة 2007 إلى حوالي 645.8 مليون دولار في سنة 2008. وبلغ إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 ما نسبته 13.9%. ويعتقد بأن الزيادة في قيمة هذا النشاط تعود إلى زيادة المدفوعات الحكومية على شكل رواتب مستحقة لموظفي القطاع العام والأجهزة الأمنية (انظر جدول 8/2).

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

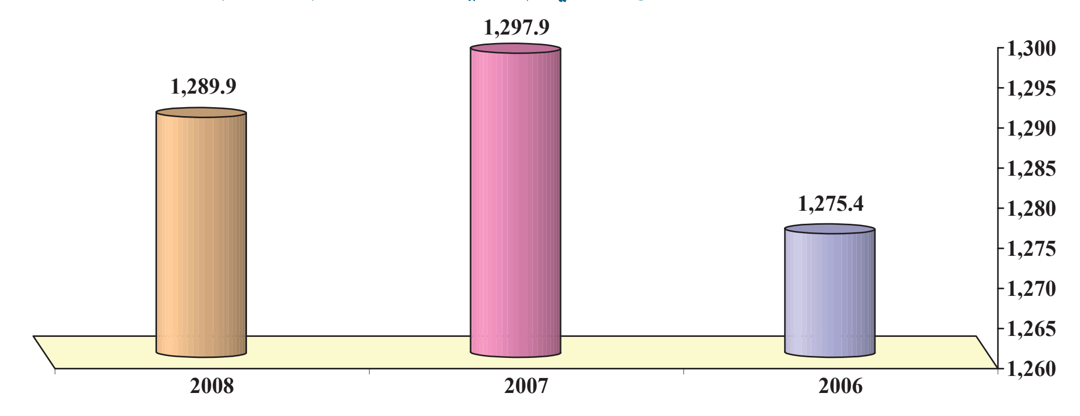
يشير الجدول 8/3 إلى التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 2006-2008 بالأسعار الثابتة، وذلك حسب ما أظهرته التقديرات الأولية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. فقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2008 تراجعاً طفيفاً بلغت نسبته 0.6%، حيث تراجع من 1,297.9 دولار سنة 2007 إلى 1,289.9 دولار سنة 2008. ويظهر أن نصيب الفرد في قطاع غزة قد تراجع بسبب الحصار الإسرائيلي الخانق، في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الفرد في الضفة الغربية، وهو ما جعل نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي مستقراً تقريباً لكلا المنطقتين.

جدول 8/3: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2006-2008
بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (بالدولار)[6]

السنة	2006	2007	2008*
التقدير السنوي	1,275.4	1,297.9	1,289.9

* تقديرات أولية (الإصدار الأول).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2006-2008 (بالدولار)



رابعاً: المالية العامة

تجدر الإشارة إلى الوضع الاستثنائي الذي تشهده مناطق السلطة الفلسطينية منذ منتصف سنة 2007، بوجود الضفة الغربية تحت سيطرة الرئاسة الفلسطينية وحكومة الطوارئ في رام الله، وبوجود قطاع غزة تحت سيطرة الحكومة المقالة برئاسة إسماعيل هنية. وعلى هذا، فإن أي تحسن في الوضع المالي للسلطة لم ينعكس بالضرورة على كلا المنطقتين؛ ففي الوقت الذي شهدت فيه مناطق الضفة تحسناً نسبياً، فإن المعاناة والحصار ومظاهر الفقر قد زادت في قطاع غزة.

ويشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عملية تحصيل إيرادات الحكومة قد ارتفعت حسب بيانات وزارة المالية خلال سنة 2008 بنسبة 23.2% مقارنة مع سنة 2007؛ حيث إن الإيرادات المحصلة خلال سنة 2008 بلغت 1.6 مليار دولار، ويعود ذلك الارتفاع إلى استمرار تدفق ضرائب المقاصة من الجانب الإسرائيلي، ووجود تحسن في جباية الضرائب المحلية، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الإيرادات غير الضريبية. وقد تزامن مع هذا المستوى من الإيرادات زيادة في النفقات العامة، حيث بلغت نسبة الارتفاع في النفقات العامة 11.1% مقارنة مع سنة 2007. وكان من أحد الأسباب الرئيسة لهذا الارتفاع هو سداد جميع المستحقات أو المتأخرات المتعلقة في القطاع الحكومي، وخاصة رواتب الموظفين البالغ عددهم حوالي 165 ألف موظف خلال سنة 2008[7].

1. الإيرادات العامة:

يتضح من تقرير وزارة المالية حول العمليات المالية للسلطة الفلسطينية، من حيث الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، خلال سنة 2008 أن إجمالي الإيرادات قد بلغ حوالي 1.57 مليار دولار، مقارنة بنحو 1.27 مليار دولار سنة 2007، أي بنسبة نمو قدرها 23.3%. غير أن الإيرادات المحلية سنة 2008 لم تتجاوز 562 مليون دولار من مجمل الإيرادات، منها 273 مليون دولار إيرادات ضريبية و234 مليون دولار إيرادات غير ضريبية. أما معظم الإيرادات فجاءت من إيرادات المقاصة (الناتجة عن عمليات الاستيراد والتصدير الفلسطينية) والتي تحصّلها الحكومة الإسرائيلية، والتي ارتفعت من 896 مليون دولار سنة 2007 إلى حوالي 1.12 مليار دولار سنة 2008، أي بنسبة 25.2% (انظر جدول 8/4).

2. النفقات العامة:

يشير تقرير وزارة المالية للسلطة الفلسطينية إلى أن إجمالي النفقات لسنة 2008 قد بلغ حوالي 2.83 مليار دولار، مقارنة بـ 2.54 مليار دولار سنة 2007، وبنسبة زيادة مقدارها 11.1%. وقد مثلت الأجور والرواتب سنة 2008 ما نسبته 51.4%، أي ما مجموعه 1.45 مليار دولار، مقارنة بـ 1.28 مليار دولار سنة 2007، وهو ما يمثل 50.5% من ميزانية 2007 حسب بيانات وزارة المالية.

وقد تمّ تغطية عجز الموازنة عن طريق الدعم الخارجي لميزانية السلطة، والذي بلغ حوالي 1.89 مليار دولار سنة 2008 (انظر جدول 8/4).

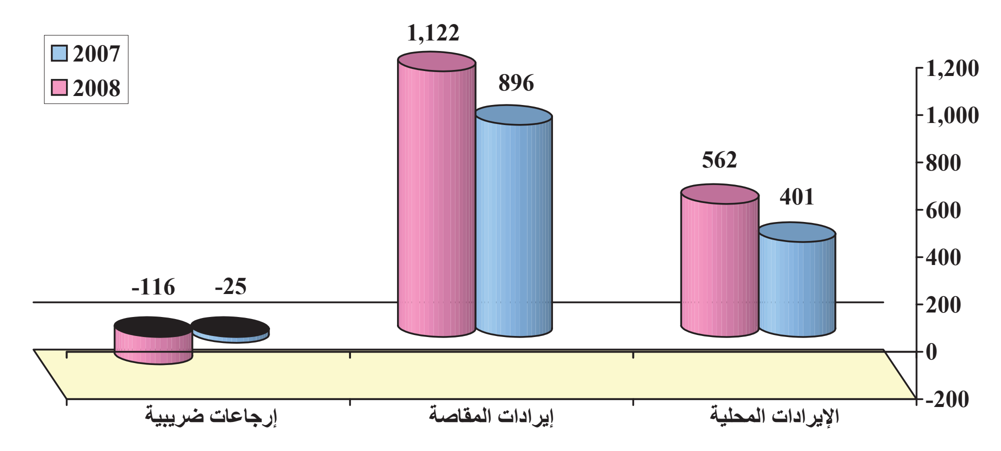
جدول 8/4: تقرير العمليات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل 2007-2008 (بالمليون دولار)[8]

البيان	2007	2008	
	فعلي	موازنة	فعلي
صافي الإيرادات العامة	**1,272***	**1,632**	**1,568**
الإيرادات المحلية	**401***	**564***	**562**
– إيرادات ضريبية	202	253	273
– إيرادات غير ضريبية	122	166	234
– توزيعات أرباح**	78	146	55
إيرادات المقاصة	**896**	**1,087**	**1,122**
إرجاعات ضريبية (–)	**-25**	**-20**	**-116**
– ضريبة قيمة مضافة	25	20	47
– بترول	0	0	69
إجمالي النفقات الجارية وصافي الإقراض	**2,543**	**2,845**	**2,825**
رواتب وأجور	**1,283**	**1,481**	**1,453**
النفقات الجارية الأخرى	**725**	**964**	**925**
– نفقات تشغيلية	239	399	291
– نفقات تحويلية	486	565	634
صافي الإقراض	**535**	**400**	**447**
العجز في الميزان الجاري قبل التمويل	**-1,271**	**-1,213**	**-1,257**
النفقات التطويرية	**131**	**492**	**250**
صافي التغير في المتأخرات	**-23**	**-217**	**-387**
العجز الإجمالي قبل التمويل	**-1,426***	**-1,922**	**-1,894**
التمويل	**1,426**	**1,922**	**1,894**
– دعم الموازنة	1,011	1,634	1,763
– تمويل النفقات التطويرية	100	492	250
– إيرادات المقاصة المجمدة المفرج عنها	421		15
– تمويل البنوك	-106	-204	-134
سعر الصرف	4.1	3.6	3.6

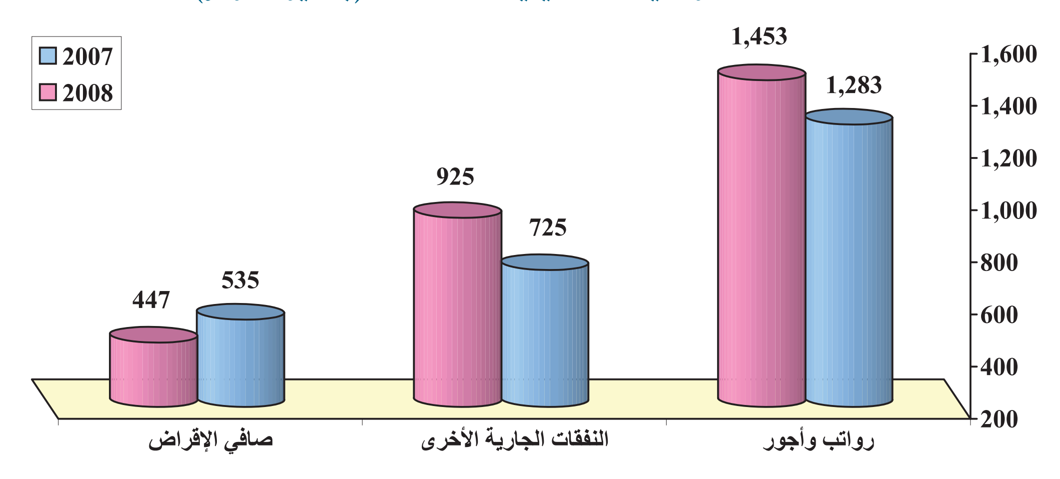
* يظهر أن هناك عمليات تدوير وتقريب للأرقام في الجدول الذي قدمته دائرة الموازنة في وزارة المالية، وهو ما جعل صافي الإيرادات العامة لسنة 2007، والإيرادات المحلية لسنة 2007، وفي موازنة 2008 أقل بمليون دولار من مجموع الأرقام التفصيلية التي تحتها. وهو ما ينطبق أيضاً على العجز الإجمالي قبل التمويل.

** لا يشتمل المبلغ في سنة 2008 أرباح صندوق الاستثمار بقيمة 197 مليون دولار، والتي استخدمها الصندوق لتسديد مديونية السلطة تجاهه.

إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية 2007-2008 (بالمليون دولار)



نفقات السلطة الوطنية الفلسطينية 2007-2008 (بالمليون دولار)



خامساً: المنح والمساعدات الخارجية

على الرغم من الحصار المشدد الذي فرض على الحكومة الفلسطينية المنتخبة منذ بداية سنة 2006، إلا أن إجمالي المساعدات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية من مختلف المانحين خلال سنة 2006 قد بلغ نحو 738.2 مليون دولار.

وبلغ الحجم الكلي للمساعدات والمنح الخارجية في سنة 2007 حسبما تظهر أرقام وزارة المالية 1.416 مليار دولار.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال أن جزءاً من هذه المساعدات جاء دون تنسيق مع الحكومة، وإنما عبر تدفقات غير منتظمة من حيث المحتوى، أو الإدارة، أو المواعيد الزمنية، مما حال دون القدرة على توجيهها أو حصرها، أو استثمارها وفق خطة أو رؤية موحدة على الأقل، مما أدى إلى إضعاف النظام المالي للسلطة الفلسطينية وجعلها أقل قدرة على التأثير في تطورات الاقتصاد.

كما يلاحظ بأن مساعدات الدول والمؤسسات المانحة عادت إلى التدفق بشكل مباشر إلى السلطة الفلسطينية بعد تشكيل حكومة تصريف الأعمال في رام الله، بعد أن كانت تأتي بأشكال أخرى غير مباشرة.

وفي هذا الإطار تعهدت 87 دولة وهيئة دولية، خلال "مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية"، الذي عقد في باريس بتاريخ 2007/12/17، بمساعدات تصل إلى حوالي 7.4 مليار دولار للسلطة الفلسطينية على مدى ثلاث سنوات. وكانت السلطة قد قدمت للمؤتمر خطة تنمية ثلاثية (خطة التنمية والإصلاح) تشمل السنوات 2008 إلى 2010. وتتسم الخطة بطابع إنقاذي، وتشمل إعادة إعمار البنية التحتية، وتوفير رواتب موظفي السلطة. وحددت الخطة ثلاثة أسس للتنمية الحقيقية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هي:

1. فرض القانون والنظام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتنفيذ إصلاحات رئيسية تمكن السلطة من إيجاد اقتصاد مستدام، وبناء مؤسسات فاعلة تشكل نواة الدولة المستقلة.
2. قيام "إسرائيل" بإزالة العقبات التي تعرقل سير عمل الحكومة والاقتصاد، وبالتالي قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.
3. مطالبة المجتمع الدولي بمواصلة دعمه لصمود الشعب الفلسطيني، وتوفير دعم منسق ومرن للسلطة الفلسطينية.

وتَعِدُ الخطة المانحين بتحقيق تغيير وتطوير حقيقيين في أربعة مجالات، هي: الحكم الرشيد، والمجال الاجتماعي، والقطاع الخاص، والبنى التحتية؛ حيث يستند تنفيذها إلى تطبيق الأسس الثلاثة أعلاه.

ولا تظهر حتى كتابة هذا التقرير أرقام محددة حول المساعدات والمنح التي تلقتها السلطة الفلسطينية خلال سنة 2008؛ غير أن رئيس وزراء حكومة السلطة في رام الله سلام فياض أشار في أواخر شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2008 أن مجموع ما تلقته السلطة منذ انعقاد مؤتمر باريس في 2007/12/17 بلغ 1.6 مليار دولار[9]. ويظهر أن معظم المساعدات تذهب لسد العجز في الموازنة (نحو 95%) بينما يذهب الباقي لدعم المشاريع، وهو بخلاف ما كان يحدث قبل سنة 2000 (قبل انتفاضة الأقصى)، عندما كانت معظم المساعدات والمنح تصرف لدعم المشاريع[10].

وكان الاتحاد الأوروبي قد التزم بتقديم 440 مليون يورو (631 مليون دولار)، خلال سنة 2008، كما التزمت الولايات المتحدة بتقديم 550 مليون دولار، وأستراليا التزمت بـ 45 مليون دولار للفترة نفسها. كما التزمت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإسبانيا وكندا والسويد بتقديم مبالغ على مدى ثلاث سنوات (2008-2010) يبلغ مجموعها 2.036 مليار دولار[11].

ويظهر أنه كان لدى السلطة في رام الله شكوى من عدم إيفاء الدول العربية بالالتزامات، التي قطعتها على نفسها في قمة بيروت، بتقديم دعم مالي سنوي مقداره 660 مليون دولار. ووفقاً لتقرير نشرته الواشنطن بوست، وأعادت نشر مقاطع منه جريدتي الأهرام والقدس في أواخر تموز/ يوليو 2008، فإن معظم الدول العربية لم تسدد كامل التزاماتها، وإن المبالغ التي تسلمتها السلطة حتى حينه كانت أقل مما تعهدت به بـ 1.27 مليار دولار. وأشار التقرير إلى أربع دول أوفت بالتزاماتها أو في طريقها لذلك، وهي السعودية والإمارات والجزائر وقطر.

وكانت السعودية والكويت قد تعهدتا بدفع مبلغ 92.4 مليون دولار سنوياً لكل منهما، حيث قدمت السعودية ما مجموعه 561 مليون دولار من أصل 647 مليوناً عن السنوات السبع (2002-2008)، بينما قدمت الكويت 199 مليوناً. أما الجزائر فقدمت 274 مليوناً من أصل مجمل التزاماتها البالغة 374 مليوناً (73.2%)، وقدمت الإمارات 259 مليوناً من مجمل التزاماتها البالغة 301 مليوناً (43 مليون دولار سنوياً) بنسبة 86%.

ومن الجدير بالذكر أن قطر قد دفعت جميع التزاماتها عن السنوات السبع البالغة 180.3 مليون دولار (25.8 مليون دولار سنوياً)، وزادت عليه مبلغ 52.4 مليون دولار أخرى (129% من مجمل التزاماتها). وبلغ مجموع ما قدمته ليبيا طوال السنوات السبع 67 مليون دولار، علماً أنها تعهدت بتقديم مساعدة سنوية قدرها 79 مليون دولار، أي أن مجموع التزاماتها بلغ 469 مليوناً دفعت منه ما نسبته 14.3%. وقدمت سلطنة عُمَان ما مجموعه 19 مليون دولار من أصل مجمل تعهداتها البالغة 91 مليوناً أي ما نسبته 20.9%، وكانت عُمَان قد التزمت بدفع 13 مليون دولار سنوياً[12].

وقد أشارت الإمارات في وقت لاحق أنها أوفت بكامل التزاماتها حيث سلمت مبلغ 42 مليون دولار في أوائل شهر آب/ أغسطس 2008[13]. وقامت السعودية بتسليم مبلغ 100 مليون دولار للسلطة في رام الله في أواخر آب/ أغسطس 2008 ليبلغ مجموع إسهامها 661 مليوناً[14]، وهو ما يزيد عما تعهدت به بنحو 14 مليون دولار. أما الكويت فقدمت في شهر آب/ أغسطس 2008 مبلغ 80 مليون دولار عن طريق البنك الدولي لترتفع نسبة إسهامها إلى 43.1% من مجمل التزاماتها عن الفترة 2002-2008[15].

ويظهر أن التفاعل الرسمي العربي قد تزايد إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، حيث تعهدت البلدان العربية بدفع نحو ملياري دولار، منها مليار دولار تعهدت بها السعودية، وتعهدت الكويت بـ 500 مليون دولار، وتعهدت قطر بـ 250 مليون دولار، كما تعهدت الجزائر بـ 200 مليون دولار.

سادساً: الحصار والإغلاق الإسرائيلي

على الرغم من أن الحصار ليس جديداً، فهو سمة من سمات الاحتلال الإسرائيلي وجزء حيوي من سياسته، إلا أن الأضرار والخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في قطاع غزة خلال سنة 2008 نتيجة تصاعد هذا الحصار وقسوة أساليبه كانت كبيرة. ومما زاد الوضع سوءاً العدوان الإسرائيلي الشرس في أواخر سنة 2008 على قطاع غزة.

1. الخسائر الاقتصادية جراء الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة:

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15، شددت "إسرائيل" حصارها البحري والبري والجوي على القطاع، وأعلنت غزة "كياناً معادياً"، وأمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في 2008/1/18 بـ "إقفال كل المعابر" مع قطاع غزة[16]، كما قطعت "إسرائيل" الوقود بشكل كامل عن القطاع في 2008/1/20؛ وهكذا أصبح قطاع غزة محاصراً كلياً (انظر جدول 8/5).

وقد ترك القرار الإسرائيلي بوقف تزويد القطاع بالوقود أثراً بالغاً على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والصحية، والتعليمية، وانهارت جميع القطاعات الاقتصادية بشكل تام، وتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة.

جدول 8/5: عدد أيام الإغلاق الكلي والجزئي وأيام العمل لمعابر قطاع غزة حتى نهاية سنة 2008[17]

المعبر	عدد أيام الإغلاق الكلي	عدد أيام الإغلاق الجزئي	عدد أيام العمل	الفترة
رفح	159	31	175	2006/12/31-2005/11/26
	308	-	57	2008/1/9-2007/1/1
	102	-	-	2008/4/19-2008/1/9
	163	20	-	2008/12/19-2008/6/19
المنطار (كارني)	112	142	111	2006/11/24-2005/11/25
	121	56	188	2007
	114	-	-	2008/4/1-2008/1/10
	149	-	34	2008/12/19-2008/6/19
بيت حانون (إيريز)	254	-	-	2006/11/24-2005/11/25
	365	-	-	2007
	366	-	-	2008
صوفا	186 أمام البضائع 365 أمام العمّال	-	179 للبضائع 365 للعمّال	2006/11/25-2005/11/24
	300	-	65	2007
	42	56	-	2008/4/1-2007/12/26
	45	83	-	2008/10/31-2008/6/26
كرم أبو سالم (كيرم شالوم)	314	-	51	2006/11/25-2005/11/24
	186	-	179	2007
	56	-	42	2008/4/1-2007/12/26
	127	-	56	2008/12/19-2008/6/19
ناحل عوز	62	-	303	2006/11/25-2005/11/24
	92	-	273	2007
	78	105	-	2008/12/19-2008/6/19

ويمكن تلخيص آثار الإغلاق الكامل لقطاع غزة كما يلي:

- القطاع الخاص: ذكر تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية (أوتشا) أن القطاع الخاص في قطاع غزة، الذي يوفر 53% من كافة فرص العمل، كان المتضرر الأكبر من الإغلاق ونقص المواد الخام ونقص فرص الأعمال التجارية. فقد تمّ بشكل مؤقت تسريح أكثر من 75 ألف عامل من مجموع 110 آلاف عامل في القطاع الخاص، بسبب إغلاق المعابر، وأغلقت أغلبية الأعمال التجارية الخاصة[18].

وأشار تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/3/9، إلى أن القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في قطاع غزة انخفضت منذ فرض الإغلاق الشامل على قطاع غزة في منتصف حزيران/ يونيو 2007، لتصل إلى معدل 11% من قدرتها الكاملة. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها التجارية بالكامل، في حين أن أكثر من 55% من تلك المؤسسات خفّضت أنشطتها التجارية بنسبة تتجاوز 75%[19].

- القطاع الصناعي: قدّر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية الخسائر الشهرية للقطاعات الصناعية في قطاع غزة منذ منتصف حزيران/ يونيو 2007 بنحو 15 مليون دولار، أي ما مجموعه 277.5 مليون دولار تقريباً حتى نهاية سنة 2008. فيما أشارت بيانات صادرة من القطاعات الاقتصادية إلى بلوغ الخسائر أكثر من 200 مليون دولار، وذلك وفق تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/3/9[20]. وأشار تقرير آخر للجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/11/25، إلى إغلاق ما نسبته 97% من أصل 3,900 مصنع وورشة عمل، وتوقف الباقي بسبب انقطاع الكهرباء ونقص الغاز والوقود، مما أضاف 35 ألف عامل إلى قائمة البطالة[21].

- القطاع الزراعي: ذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الصادر في 2008/12/17 حول تأثير الحصار على غزة؛ أن ما يقارب 40 ألف فرصة عمل مؤقتة ودائمة قد فقدت في قطاعات الصيد والزراعة. وذهب التقرير إلى أن نقص قطع الغيار، والقيود المفروضة من قبل الجيش الإسرائيلي على حرية الصيد، وتدهور الحياة البحرية نتيجة إلقاء مياه الصرف الصحي إلى البحر، تعدّ من العوامل الرئيسية التي تؤثر في قطاع الصيد. وأوضح التقرير بأن الحظر المفروض على الصادرات ونقص المدخلات الأساسية أدى إلى شلل أجزاء كبيرة في قطاع الزراعة. وتشير تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) أن 70% من الأراضي الزراعية في غزة لا يتمّ ريّها حالياً، وقد أدى ذلك إلى عملية تصحر تدريجي. إضافة إلى ذلك، فإن تكرار الاجتياحات الإسرائيلية في غزة أدى إلى تدمير الأراضي والمحاصيل والمعدات، وإلى منع الفلسطينيين من الوصول إلى المناطق الزراعية الواسعة القريبة من المنطقة العازلة. وقد عانى المزارعون وأصحاب مزارع الدواجن من نقص العلف وغاز الطهي. وقد أدت هذه المعاناة إلى نفوق الكثير من الطيور[22]. وحسب بيانات وزارة الزراعة فإن معدل الخسائر اليومية نتيجة عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم يبلغ 150 ألف دولار يومياً[23]، وهو ما يعني أن معدل الخسائر السنوية الناتجة عن عدم القدرة على التصدير بسبب الحصار بلغت حوالي 55 مليون دولار.

- القطاع التجاري: تشير معطيات اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة إلى أن المعابر التجارية، ومنذ الحصار المشدد الذي فرض منذ 2007/6/15، مغلقة بشكل عام. وما يدخل منها من احتياجات المواطنين تتراوح نسبته ما بين 10-15% فقط من احتياجات قطاع غزة، والتي تقدر بـ600 شاحنة يومياً. ومنذ 2008/11/4 أغلقت "إسرائيل" المعابر بشكل تام دون السماح لأي كميات تذكر من الدخول، حتى كمية الـ 15% التي كان مسموحاً بها[24]. ونتيجة القيود المفروضة من قبل سلطات الاحتلال على التحويلات المالية بالشيكل إلى قطاع غزة؛ فقد اضطرت وكالة الأونروا في 2008/11/19 إلى أن تعلق برنامج مساعداتها المالية لـ"حالات الفقر الشديد" من لاجئي القطاع[25].

- قطاع الإنشاءات والمقاولات: منذ إعلان الاحتلال وقف التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة ومنع إدخال المواد الخام، ومن بينها مواد البناء مثل الإسمنت والحديد الصلب، عانى قطاع البناء في قطاع غزة من الشلل، وأُغلقت كافة مصانع البناء (13 مصنع بلاط، و30 مصنع إسمنت، و145 مصنع رخام، و250 مصنع طوب)؛ مما تسبب بفقدان 3,500 وظيفة. وتقدر قيمة توقف المشاريع الإنشائية بأكثر من 350 مليون دولار. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوقف كافة عقود الإنشاء للبنى التحتية، مثل تأهيل الشوارع والمياه والصرف الصحي، وبقيمة تقديرية تبلغ 60 مليون دولار. فيما أوقفت وكالة الغوث الدولية برامج إيجاد فرص عمل بلغت قيمتها 93 مليون دولار، ويستفيد منها بشكل مباشر أكثر من 16 ألف شخص[26]. وبحسب تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، المنشور في 2008/11/25، فقد تمّ إغلاق ما نسبته 97% من شركات المقاولات في قطاع غزة نتيجة الحصار الإسرائيلي[27].

- البطالة: أشار تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول تأثير الحصار على قطاع غزة إلى أن البطالة ارتفعت من 32.3% في الربع الثاني من سنة 2007 إلى رقم قياسي قدره 49.1% في الفترة نفسها من سنة 2008. وذكر التقرير أن البطالة القسرية لما يزيد عن 100 ألف شخص من القادرين على العمل، تعتبر إحدى العوامل الرئيسية للأزمة التي يشهدها القطاع[28]. بينما يشير تقرير اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 2008/11/25 إلى وجود 140 ألف شخص عاطل عن العمل في القطاع جراء إغلاق المعابر والحصار المستمر منذ عامين[29].

- الفقر: ذكر تقرير أعدته اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في غزة في 2008/11/25 أن 80% من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر[30].



2. الخسائر الاقتصادية جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2009/1/18-2008/12/27):

كشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن قطاع غزة قد تكبد خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة العدوان الإسرائيلي. وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار. وأظهر تقرير الجهاز المركزي تدمير العدوان 4,100 مسكن بشكل كامل، بالإضافة إلى 17 ألف مسكن آخر دُمِّر بشكل جزئي، وكذلك دُمِّرت مقرات للحكومة والأجهزة الأمنية[31]. ولفت تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 18,035 نازحاً فلسطينياً كانوا ما يزالون في ملاجئ وكالة الأونروا في مختلف أنحاء القطاع مع نهاية العدوان[32]. وقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنازل التي تضررت في قطاع غزة أو دمرت تماماً بنحو 14 ألف منزل، في حين ذكر أن أكثر من 60% من بين 400 مدرسة تمّ تقييم أوضاعها في غزة، تعرضت لأضرار جزئية أو بالغة[33].

ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقدر خسائر الأنشطة الاقتصادية في القطاع بـ 3.9 مليون دولار يومياً (انظر جدول 8/7)، وبـ 86.7 مليون دولار خلال فترة العدوان. وحتى استرداد النشاط الاقتصادي الفلسطيني في قطاع غزة، والذي تقدر مدته بعام كامل، وبتناقص ثابت لقيمة الخسائر اليومية؛ فإن الخسائر لتلك الفترة (2010/1/17-2009/1/18) تقدر بحوالي 717.3 مليون دولار، وفي المجمل تكون أنشطة الاقتصاد الفلسطيني قد خسرت حوالي 804 ملايين دولار جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتبعاته المستقبلية[34].

وأفاد رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لؤي شبانة، أن قطاع غزة منطقة منكوبة من النواحي الإنسانية، والاقتصادية، والصحية، والاجتماعية، جراء العدوان الإسرائيلي الذي شمل كل مناحي الحياة[35].

جدول 8/6: الخسائر المباشرة في البنية التحتية نتيجة العدوان على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – رام الله[36]

المنشأة	العدد	التكلفة بالمليون دولار(2)
مساكن مدمرة بشكل كلي(1)	4,100	200
مباني ومساكن متضررة جزئياً(1)	17,000	82
عدد المساجد المدمرة بشكل كلي وجزئي(1)	92	12
عدد المباني التعليمية (مدارس، وجامعات) المدمرة(1)	29	9.7
مقرات أمنية(2)	60	12.2
مجمع الوزارات(2)	1	25
مباني وزارات(2)	16	43.5
جسور(2)	2	3
مقرات بلديات وهيئات محلية(3)	5	2.3
محطات بنزين(1)	4	2
أثاث ومركبات وآلات وأجهزة ونثريات لمبانٍ مدمرة(1)	-	1
خطوط مياه ومجاري (خط)(4)	10	2.4
الأراضي الزراعية ومستلزماتها من استهلاك وسيط وبنية تحتية	-	170
سيارات إسعاف ودفاع مدني(1)	20	1.5
محطات توليد كهرباء(1)	10	10
طرق (بالكيلو متر)	50	2
مصانع ومحلات صرافة وورش حدادة ومنشآت تجارية أخرى (منشأة)	1,500	19
أسوار منازل ومصانع وورش عمل(1)	-	5
خسائر مباشرة أخرى لم تذكر أعلاه(1)	-	22
مجموع الخسائر المباشرة		**624.6**
تكاليف إزالة الردم وأجور عمال(1)	-	600
المجموع الإجمالي لخسائر البنية التحتية والمباني		**1,224.6**

(1) تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

(2) تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالاعتماد على تقديرات أولية من اتحاد المقاولين.

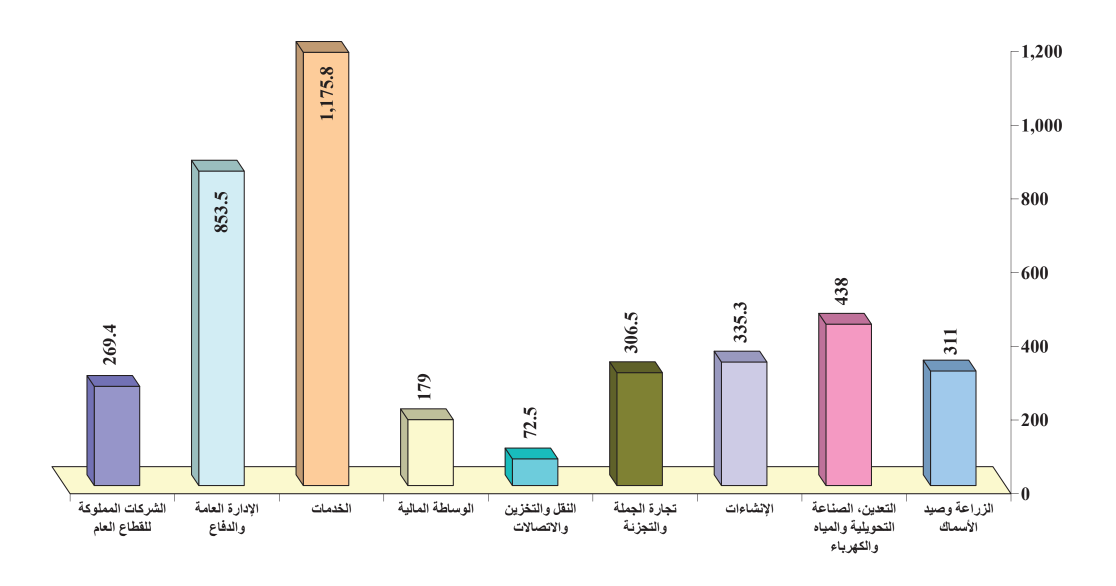
(3) تقديرات وزارة الحكم المحلي.

(4) تقديرات سلطة المياه.

جدول 8/7: الخسائر اليومية في الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – رام الله (بالألف دولار)[37]

النشاط الاقتصادي	الخسائر اليومية
الزراعة وصيد الأسماك	311
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	438
الإنشاءات	335.3
تجارة الجملة والتجزئة	306.5
النقل والتخزين والاتصالات	72.5
الوساطة المالية	179
الخدمات	1,175.8
الإدارة العامة والدفاع	853.5
الشركات المملوكة للقطاع العام	269.4
المجموع	**3,941**

الخسائر اليومية في الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – رام الله (بالألف دولار)

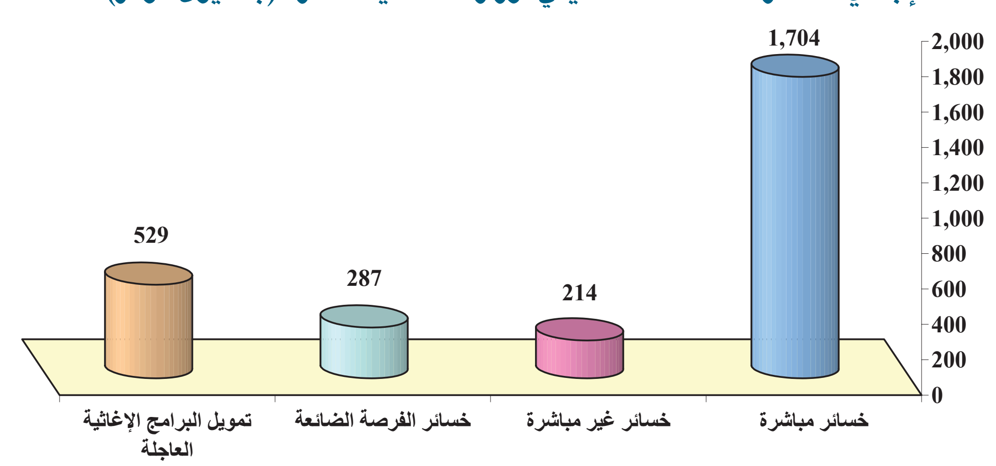


من جهة أخرى، ووفق الإحصائيات الأولية للّجان المختصة، المكلفة من قبل وزارة التخطيط في قطاع غزة، فقد بلغ إجمالي تقديرات خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع 2.734 مليار دولار، موزعة حسب الجدول التالي:

جدول 8/8: إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني، وزارة التخطيط – غزة (بالمليون دولار)[38]

تصنيف الخسائر	حجم الخسائر
خسائر مباشرة	1,704
خسائر غير مباشرة	214
خسائر الفرصة الضائعة	287
تمويل البرامج الإغاثية العاجلة	529
إجمالي الخسائر	**2,734**

إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني، وزارة التخطيط – غزة (بالمليون دولار)

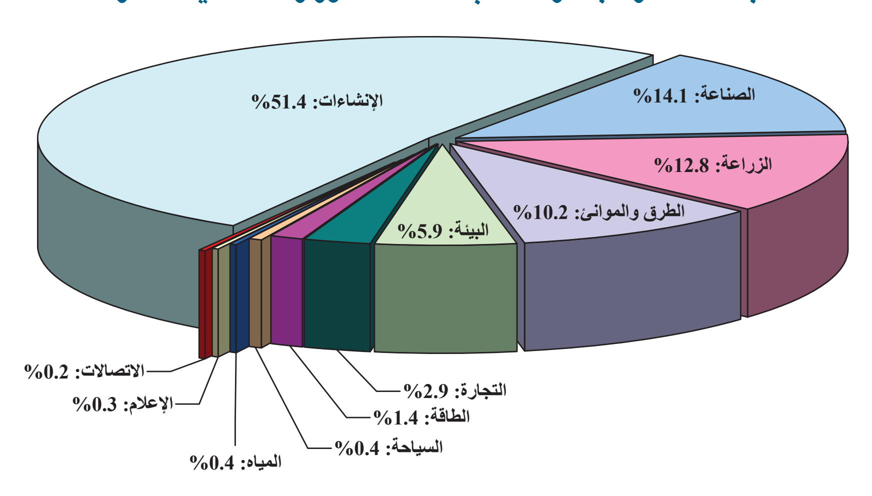


وفي تفصيل للخسائر المباشرة، فقد كان قطاع الإنشاءات هو المتضرر الرئيسي حيث بلغت نسبة الخسائر فيه 51.4%، يليه القطاع الصناعي بنسبة 14.1%، ثمّ القطاع الزراعي بنسبة 12.8% من إجمالي الخسائر المباشرة (انظر جدول 8/9).

جدول 8/9: توزيع الخسائر المباشرة حسب القطاعات، وزارة التخطيط – غزة[39]

القطاع	حجم الخسائر (بالمليون دولار)	النسبة المئوية %
الصناعة	240	14.1
التجارة	50	2.9
الزراعة	218.2	12.8
السياحة	6.7	0.4
الطاقة	23.4	1.4
المياه	6.5	0.4
الإنشاءات (المباني العامة والمساكن)	876.1	51.4
الطرق والموانئ	173	10.2
الإعلام	5.4	0.3
الاتصالات	3.9	0.2
البيئة	100.5	5.9
المجموع الكلي	**1,703.7**	**100**

نسبة الخسائر المباشرة حسب القطاعات، وزارة التخطيط – غزة



3. الأنفاق: بديل استثنائي وأداة صمود:

مع بداية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة سنة 2006، بدأت تنمو وتتوسع ظاهرة الأنفاق برفح، وأصبحت طريقاً لتهريب المواد والسلع بأنواعها المختلفة. ومع اشتداد الحصار العدواني الإسرائيلي على القطاع تزايد عدد الأنفاق من 20 نفقاً في منتصف 2007 إلى أن وصل حسب التقديرات حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 إلى ما يقارب 500 نفق متعددة الأشكال والأغراض، يتراوح طولها ما بين 200-1,000 متر، ويتراوح عرضها من نصف متر إلى مترين، بينما يصل ارتفاعها إلى متر ونصف؛ وهي تحفر على عمق يتراوح بين 8-15 متراً تحت سطح الأرض، ويتطلب الحفر أسابيع أو شهوراً. أما بالنسبة لتكلفة حفر النفق فتتراوح ما بين 20-100 ألف دولار حسب طول النفق (كلفة المتر الواحد حوالي 100 دولار)[40].

وتستخدم الأنفاق لإدخال البضائع والمواد من جانب واحد فقط ولا يجري تصدير أي مادة أو سلعة من غزة إلى مصر والخارج، بمعنى أن اقتصاد غزة استهلاكي 100%. ويقدر البعض بأن الاستيراد الشهري عبر الأنفاق يتراوح ما بين 35-40 مليون دولار. وتقدر الأرباح التي يجنيها التجار وأصحاب الأنفاق والعاملين بها سنوياً بنحو 200-300 مليون دولار. ومع بداية شهر أيلول/ سبتمبر 2008، عملت بلدية رفح بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى "نشاط تجاري عبر الحدود"، ويدفع كل صاحب نفق مبلغ عشرة آلاف شيكل (أي ما يعادل 2,700 دولار)، ومن لم يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه، أو يغلق نفقه إن كان يعمل. وعلى الرغم من أن معظم السلع تباع بأسعار مرتفعة، إلا أن بعض السلع الاستراتيجية تباع بنحو نصف سعرها مقارنة بما يأتي من "إسرائيل"، وتحديداً المحروقات (السولار، والبنزين، والكاز).

ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من أصحاب هذه الأنفاق هم من صغار السن (25-40 عاماً)، ويبلغ عدد عمال الأنفاق أكثر من 12 ألف عامل، ويستثنى من ذلك من يعملون بالتجارة والنقل والتوزيع. وقد توفي 49 فلسطينياً داخل الأنفاق، منذ بداية 2008 وحتى أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2008، لانعدام وسائل الأمان، وعدم توفر معدات الحفر اللازمة وأدوات رفع الأنقاض، فضلاً عن الضغوط الأمنية الإسرائيلية والمصرية[41].

وأدت عمليات نقل البضائع والسلع من الأنفاق إلى زيادة واردات القطاع من مصر (بما في ذلك تجارة الشنطة) من 30 مليون دولار سنوياً خلال السنوات 1994-2006 إلى حوالي 650 مليون دولار سنوياً[42]. وهو ما يعني أن الأنفاق تمكنت ولو جزئياً من تخفيف الحصار أو كسره، كما أسهمت في تقليل اعتماد قطاع غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، وزيادة تفاعله مع محيطه العربي، وقدمت تعبيراً عن إرادة الصمود ورفض الرضوخ للإرادة الإسرائيلية، وأظهرت قدرة على التكيف مع الظروف الاستثنائية الصعبة. وقد تمثلت إرادة الصمود والتحدي في القدرة المتميزة على نقل السلاح عبر الأنفاق بشكل مكّن قوى المقاومة من الأداء البطولي في مواجهة الاجتياحات الإسرائيلية، وخصوصاً العدوان الواسع على القطاع في 2008/12/27-2009/1/18.

وعلى الرغم من أن الأنفاق وفّرت رئة تنفس اقتصادي للقطاع، وفرص عمل لآلاف الغزيين، إلا أنها ظلّت أداة لخدمة الحاجات الاستهلاكية وليس التصديرية، وظلّت عملاً يتسم بدرجة عالية من المخاطرة والتقلّب. ومع ذلك، يبقى الدور الوطني للأنفاق في مواجهة الحصار هو المعيار الأهم والأول في تقييمها.

سابعاً: العمل والبطالة ومستوى المعيشة

أشارت التقديرات إلى أن معدل الفقر بين الأسر الفلسطينية خلال سنة 2007 وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية قد بلغ 34.5% (23.6% في الضفة الغربية و55.7% في قطاع غزة). في حين أن 57.3% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني (47.2% في الضفة و76.9% في القطاع). وهذا مرده بشكل أساسي إلى الاحتلال الإسرائيلي وما نتج عنه من سياسات وإجراءات وممارسات أدت إلى تشوه الاقتصاد الفلسطيني، ونهب موارده الطبيعية، وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

وخلال سنة 2008، بلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة والقطاع 41.3% (43% في الضفة و38.1% في القطاع). أما فيما يتعلق بالبطالة فقد بلغت نسبة البطالة في الضفة والقطاع 26% (19% في الضفة و40.6% في القطاع). ويعدّ قطاع الخدمات الأكثر تشغيلاً للاجئين في الضفة الغربية بنسبة 30.6%، يليه قطاع التجارة بنسبة 20.8%، بينما يُشغِّل قطاع الخدمات أكثر من

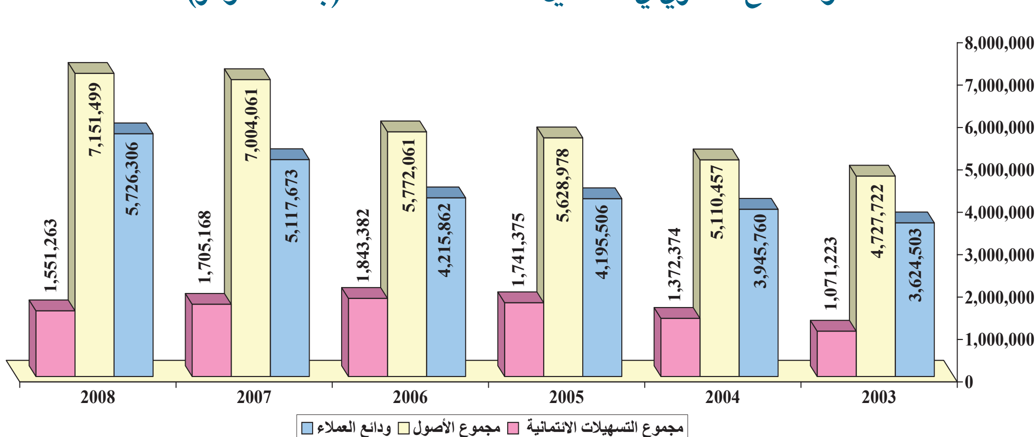
نصف العاملين في قطاع غزة بنسبة 52%، يليه قطاع الصيد والزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 28.4%. كما بلغ الأجر اليومي للفلسطينيين المستخدمين بأجر في الضفة والقطاع 91 شيكلاً، أي 25 دولاراً تقريباً؛ حيث بلغ المعدل في الضفة الغربية 98.6 شيكلاً، أي 27 دولاراً تقريباً، أما في قطاع غزة فقد بلغ المعدل 60.9 شيكلاً، أي 17 دولاراً تقريباً. في حين بلغ معدل الإعالة الاقتصادية (عدد السكان بمن فيهم العاملين مقسوماً على عدد العاملين) في الضفة والقطاع 5.9 في سنة 2008 بواقع 4.9 في الضفة و8.5 في القطاع[43].

وتجدر الإشارة إلى أن عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين يعملون داخل الخط الأخضر بشكل غير قانوني ودون الحصول على تصاريح عمل، وتشير بعض الأرقام إلى وجود أكثر من 50 ألف عامل فلسطيني يعملون في الداخل، في معظم الأحوال يتم استغلال وضعهم غير القانوني لابتزازهم والتهرب من دفع حقوقهم وأجورهم، إضافة إلى أن الجزء الأكبر منهم يعيش في ظروف صعبة وغير إنسانية، حيث يعيشون في مبانٍ مهجورة تفتقد إلى الخدمات الأساسية.

ثامناً: القطاع المصرفي

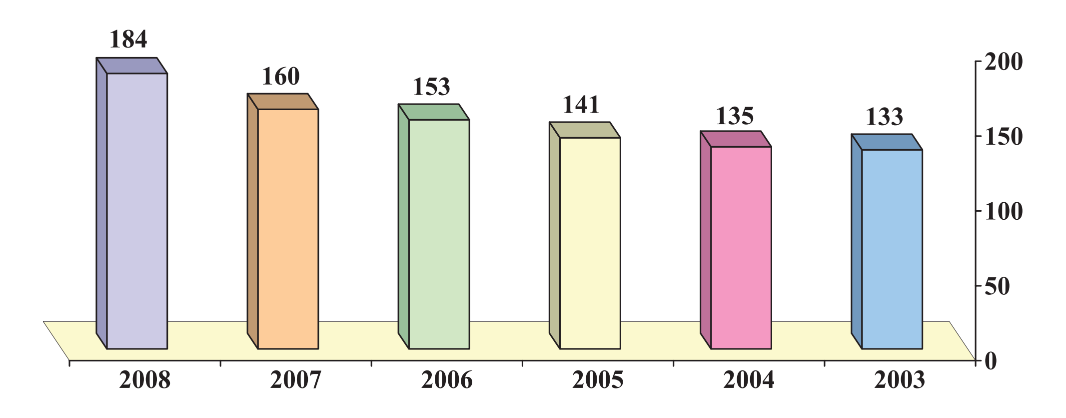
شهد القطاع المصرفي خلال السنوات 2003-2008 نمواً كبيراً فيما يتعلق بإجمالي حجم الودائع ومجموع الأصول، إذ بلغت الودائع 5.7 مليار دولار، بينما بلغ حجم الأصول 7.15 مليار دولار حتى 2008/8/31. إلا أن مجموع التسهيلات الائتمانية انخفض ليبلغ 1.55 مليار دولار أي ما نسبته 27% فقط من حجم الودائع، وهذه نسبة منخفضة إذا ما قورنت بدول المنطقة؛ حيث تبلغ نسبة مجموع التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع 68%، وفي الدول المتقدمة تبلغ 76%. كذلك بلغ عدد فروع البنوك المنتشرة في فلسطين 184 فرعاً بزيادة 38.5% عن عددها في سنة 2003[44].

نمو القطاع المصرفي في فلسطين 2003-2008/8/31 (بالألف دولار)





عدد فروع البنوك المنتشرة في فلسطين 2003-2008/8/31



تاسعاً: الأسعار وغلاء المعيشة

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن جدول غلاء المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2008، حيث سجل متوسط أسعار المستهلك ارتفاعاً مقداره 9.89% خلال سنة 2008 مقارنة بمتوسط أسعار سنة 2007، إذ ارتفع متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2004=100) في سنة 2008 إلى 121.01 مقارنة بـ110.12 سنة 2007.

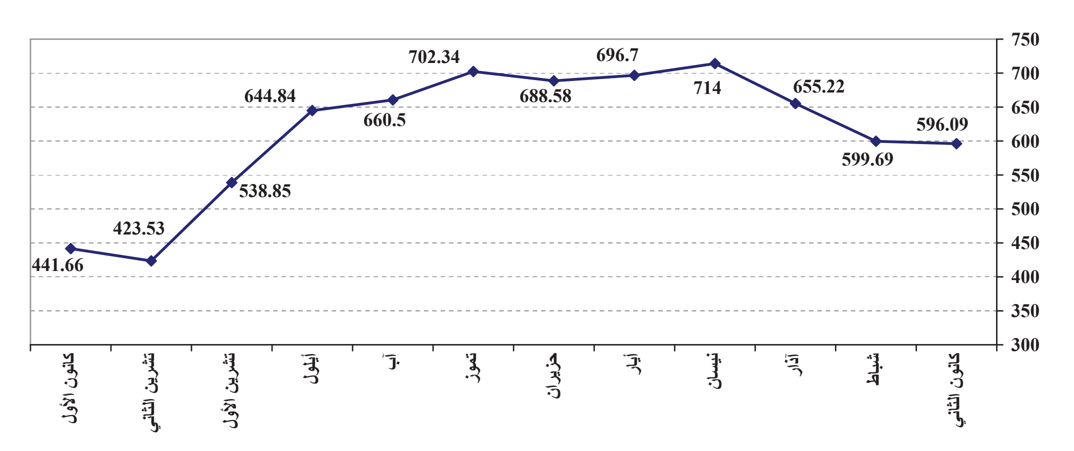
وأوضح الجهاز أن السبب الرئيسي لهذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 17.26%، وأسعار خدمات المطاعم والفنادق والمقاهي بنسبة 12.94%، وأسعار النقل والمواصلات بنسبة 8.01%، وأسعار المسكن ومستلزماته بنسبة 7.64%، وأسعار المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 7.44%، وأسعار الخدمات الطبية بنسبة 7.25%، وأسعار المفروشات والأثاث والسلع المنزلية بنسبة 6.49%. في حين تراوحت أسعار بقية المجموعات بين الانخفاض أو الارتفاع الطفيف[45].

عاشراً: سوق فلسطين للأوراق المالية

أشارت نتائج سوق فلسطين للأوراق المالية إلى أن حجم التداول في سنة 2008 قد وصل إلى ما يقارب 1,200 مليون دولار مقارنة مع حوالي 800 مليون دولار خلال سنة 2007، كما بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق في نهاية سنة 2008 ما يقارب 2.4 مليار دولار، أما عدد الصفقات فقد تجاوز 152 ألف صفقة، كما بلغ عدد الأسهم المتداولة ما يقارب 339 مليون سهم. وعلى مستوى أداء المؤشرات الرئيسية للسوق،

أغلق مؤشر القدس نهاية سنة 2008 عند مستوى 441.66 نقطة منخفضاً بما قيمته 85.6 نقطة، أي ما نسبته 16.23% عن إغلاق سنة 2007. ويأتي هذا الانخفاض على خلفية تراجع مؤشرات كافة القطاعات، حيث سجل مؤشر قطاع البنوك انخفاضاً بنسبة 3.41%، وانخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 17.73%، كما انخفض قطاع التأمين بنسبة 25.43% وقطاع الخدمات بنسبة 2.78% وقطاع الاستثمار بنسبة 42.23%[46].

الإغلاق الشهري لمؤشر القدس خلال سنة 2008



حادي عشر: التجارة الخارجية

ما يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اختلالات هيكلية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وما يزال هذا الاقتصاد "اقتصاداً تابعاً" مرتبطاً بالتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية؛ وما يزال تحكُّم "إسرائيل" بالمعابر والمطارات والحدود يؤثر بشكل هائل على التجارة الخارجية الفلسطينية، كما تعمد "إسرائيل" من خلال ذلك إلى منح نفسها مزايا تفضيلية واحتكارية، بحيث تجبر الاقتصاد الفلسطيني على التعامل معها، وتجعل "إسرائيل" في أحيان كثيرة الخيار الوحيد المتاح. ولذلك استحوذت "إسرائيل" سنة 2007 على 86% من الواردات التي تصل إلى مناطق السلطة الفلسطينية، في حين تقوم مناطق السلطة بتصدير 64% من صادراتها إلى "إسرائيل"[47]. أما في سنة 2008 فقد أشار أوفير جندلمان Ofir Gendelman، رئيس غرفة التبادل التجاري الإسرائيلي الفلسطيني في تل أبيب، إلى أن حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وفلسطين قد بلغ 15 مليار شيكل (حوالي أربعة مليارات دولار)، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري مع قطاع غزة ملياري شيكل (نحو نصف مليار دولار)، في حين بلغت 13 مليار شيكل (نحو 3.5 مليار دولار) مع الضفة الغربية[48].

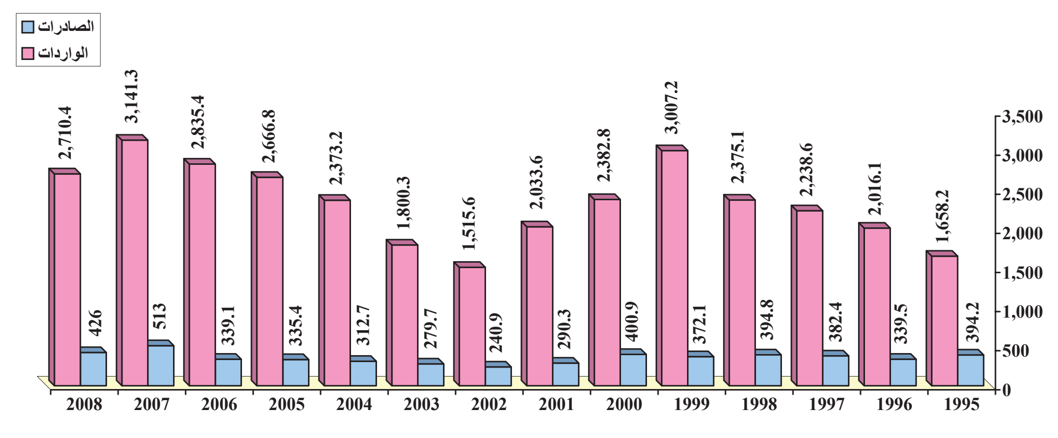
وتظهر أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مجمل الصادرات الفلسطينية لسنة 2008 قد بلغ 426 مليون دولار، مقارنة بـ 513 مليون دولار سنة 2007؛ أما مجموع الواردات سنة 2008 فبلغ حوالي 2.71 مليار دولار، مقارنة بـ 3.14 مليار دولار سنة 2007. ويظهر الجدول التالي التجارة الخارجية الفلسطينية مع دول العالم وفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

جدول 8/10: إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري للضفة الغربية* وقطاع غزة 1995-2008 (بالمليون دولار)[49]

السنة	إجمالي قيمة الصادرات	إجمالي قيمة الواردات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	394.2	1,658.2	-1,264	2,052.4
1996	339.5	2,016.1	-1,676.6	2,355.6
1997	382.4	2,238.6	-1,856.2	2,621
1998	394.8	2,375.1	-1,980.3	2,769.9
1999	372.1	3,007.2	-2,635.1	3,379.3
2000	400.9	2,382.8	-1,981.9	2,783.7
2001	290.3	2,033.6	-1,743.3	2,323.9
2002	240.9	1,515.6	-1,274.7	1,756.5
2003	279.7	1,800.3	-1,520.6	2,080
2004	312.7	2,373.2	-2,060.5	2,685.9
2005	335.4	2,666.8	-2,331.4	3,002.2
2006	339.1	2,835.4	-2,496.3	3,174.5
2007	513	3,141.3	-2,628.3	3,654.3
2008 **	426	2,710.4	-2,284.4	3,136.4

* باستثناء منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" إليها.
** بيانات مقدرة.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة 1995-2008 (بالمليون دولار)



خاتمة

من الصعب أن يُطلب الكثير من الاقتصاد الفلسطيني "السجين"، والمكبّل تحت الاحتلال الإسرائيلي. وهو احتلال يتحكم بمفاصل الحياة الاقتصادية، ويملك أدوات خنقها وتدميرها، ولا يتردد في استخدام هذه الأدوات كوسائل للضغط والتركيع.

إن أساس المأزق الاقتصادي المتزايد في ظلّ وجود السلطة الفلسطينية هو غياب سيادتها على الأرض والسكان، فهي لا تملك اتخاذ قرارات سيادية على الضفة الغربية وقطاع غزة وتنفيذها. كما جاءت اتفاقية باريس الاقتصادية لتكرس التبعية، ولتضع قيوداً إضافية على الاقتصاد الفلسطيني لزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

لقد كان على السلطة الفلسطينية وضع خطط للتحرر من قيود الاحتلال وتشجيع قيام قطاع اقتصادي عام، يعمل على إنتاج جزء من الاحتياجات الأساسية للسوق المحلية، ومساعدة القطاع الخاص على زيادة استثماراته في القطاعات الإنتاجية بدلاً من بناء جهاز بيروقراطي متخم ومترهل جعل نفقات السلطة أكثر بكثير من مواردها، وأخضعها لاشتراطات الدول المانحة التي جاءت بوصفات لزيادة وتعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة للاقتصاد الإسرائيلي.

وقد أسهم سوء الإدارة والفساد اللذان تميزت بهما السلطة الفلسطينية في تعميق المأزق الاقتصادي الفلسطيني وزيادة تبعيته للإملاءات والإرادات الخارجية. وللخروج من المأزق الاقتصادي الذي تعيشه الضفة الغربية وقطاع غزة يجب اتباع سياسات، يكون هدفها التحرر وفكّ تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاحتلال، من خلال تطوير الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار المنتج، والانفتاح على الاقتصادات والأسواق العربية، ومحاربة الفساد، وتنفيذ سياسات إدارية علمية تتمتع بالمصداقية والشفافية.

إن دعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه هو واجب وطني وعربي وإسلامي وإنساني، وإن كسر الحصار وإعادة إعمار قطاع غزة يقع في صلب هذا الواجب. ولا يجب السماح لـ"إسرائيل" بتوظيف ما تتسبب به من معاناة اقتصادية هائلة للفلسطينيين لتحقيق أهداف سياسية، ولكسر إرادتهم في التحرر والاستقلال.

هوامش الفصل الثامن

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008)** (رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2009)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/pressQ4%2008%20%20A_+Table.pdf

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً إحصائياً حول الإحصاءات الزراعية للعام الزراعي 2007/2006، 2008/12/3، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/agri_stat_a.pdf

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008)**.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين.

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر تقريراً إحصائياً حول النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، 2008، 2009/4/26، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Hotel_08_A.pdf

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الإعلان الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2008)**.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر التنبؤات الاقتصادية لعام 2009، 2009/4/20، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/forecast_a.pdf

[8] وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2009/1/18، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/budget_projections2009usd.pdf

[9] جريدة **القدس**، 2008/10/29.

[10] انظر تصريح رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار) محمد اشتية، الجزيرة.نت، 2008/10/12.

[11] Reuters, 17/12/2007.

[12] انظر: جريدة **القدس**، 2008/7/28؛ و**الأهرام**، 2008/7/30.

[13] **الخليج**، 2008/8/5.

[14] **الأيام**، رام الله، 2008/8/24؛ و**الخليج**، 2008/8/24.

[15] وكالة معاً، 2008/8/12.

[16] **القبس**، 2008/1/19.

[17] الجدول من تجميع قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

[18] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الإغلاق المفروض على قطاع غزة: الآثار الاقتصادية والإنسانية، القدس، كانون الأول/ ديسمبر 2007، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Special_Focus_December_2007_Arabic.pdf؛
وماهر الطباع، تقرير قطاع غزة على حافة الانهيار التام آذار/ مارس 2008، وصلت نسخة منه لمركز الزيتونة بتاريخ 2007/3/26.

[19] موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=554&extra=news&type=55

[20] انظر: المرجع نفسه.

[21] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25، انظر:
http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1445&extra=news&type=55

[22] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير الحصار على قطاع غزة: أزمة الكرامة الإنسانية، 2008/12/17، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_situation_report_2008_12_17_arabic.pdf



[23] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9.
[24] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.
[25] Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, The Humanitarian Monitor, no. 31, November 2008, see:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_monitor_2008_11_1_english.pdf
[26] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/3/9.
[27] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.
[28] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تأثير الحصار على قطاع غزة.
[29] اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، 2008/11/25.
[30] المرجع نفسه.
[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf؛
والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية.
[32] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير عن الأوضاع في غزة من قبل منسق الشؤون الإنسانية، 20-2009/1/21، انظر:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_01_21_arabic.pdf
[33] مركز أنباء الأمم المتحدة، 2009/2/13، انظر:
http://un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?newsID=10673
[34] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009/1/19، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/gaza_losts.pdf
[35] الجزيرة.نت، 2009/1/19، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/16DC1AFA-DA23-4EB0-8DBF-5B06A42228DA.htm
[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر المباشرة في البنية التحتية.
[37] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الخسائر اليومية في الأنشطة الاقتصادية، 2009/1/28، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1413&mid=12059
[38] السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط، غزة، تقرير أولي عن الخسائر الإنسانية والاقتصادية، انظر:
http://www.mop.ps/ar/images/stories/projects/losses_report.pdf
[39] المرجع نفسه.
[40] انظر: غازي الصوراني، أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008/12/12، انظر: http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=79197
[41] انظر: زياد جرغون، ظاهرة الأنفاق: هل أصبحت أمراً واقعاً؟!، عرب48، 2008/12/15، في:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=59129
[42] انظر: غازي الصوراني، أنفاق رفح.
[43] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين.
[44] صادق فروانة، "سوق فلسطين للأوراق المالية بين الأسواق المالية الصاعدة: "دراسة حالة بورصة في ظل النزاع""، ورقة عمل في جلسة بعنوان "الاستثمار في أسواق رأس المال" نظمها الملتقى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية، رام الله – فلسطين، 2008/10/27، في:
http://www.p-s-e.com/PSEWEBSite/publications/MultaqaBookPreview.pdf
[45] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جدول غلاء المعيشة الفلسطيني للعام 2008، 2009/1/20، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/CPI_2008_a.pdf
[46] سوق فلسطين للأوراق المالية، التقرير السنوي 2008، شباط/ فبراير 2009، في:
http://www.p-s-e.com/PSEWEBSite/publications/PSEAnnualReport2008-2008.pdf

[47] **الحياة الجديدة**، 2008/3/19.

[48] See: Israel Ministry of Foreign Affairs, 27/5/2009, in: http://www.mfa.gov.il/MFA/Israel+beyond+politics/New-chamber-hopes-to-make-peace-through-business-27-May-2009.htm

[49] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نشرة إحصائية خاصة بمناسبة الذكرى السنوية الحادية والستين لنكبة فلسطين؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر التنبؤات الاقتصادية لعام 2009؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، جهاز الإحصاء يصدر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2006، 2008/2/25، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Press_Release6-Arabic.pdf

The Palestinian Strategic Report 2008

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، والذي يصدر للعام الرابع على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. كما يناقش الجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدثة حتى نهاية 2008، وأنه قد قام بإعداده ومراجعته نخبة متميزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح



ISBN 978-9953-500-75-1



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net